اختياراتُ أبي حيّانَ النَّحْويَّة
في (ارْتِشَافِ الضَّرَبِ منْ لِسَانِ العَرَبِ)

الدكتور
أيّوب جِرْجيس العَطيّة

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م

دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع

جمهورية مصر العربية – القاهرة
زهراء مدينة نصر – المرحلة الثانية
تليفون وفاكس: 24106748 – م: 01000135406
www.dar-elhekma.com

رقم الإيداع	2014/2887
الترقيم الدولي	978-977-728-069-3

مُقَدِّمَة

نشأ النحو، ونشأت معه الخلافات النحوية فأصبح من الصعب أن يُفصل النحو عن هذه الخلافات التي دارتْ بين النحاة، ونظرة سريعة في أيّ كتاب نحوي ترينا كيف طغى الخلاف النحوي على مادة النحو الأساسية، وقلّما خلت صفحة من الخلاف، وقد تعددت أوجه الخلاف حتى شملت كل جزئية من جزئيات النحو، وتصور لنا كتب النحو أن الخلاف ليس قائما بين المدارس النحوية التي تتمثل بأبرز مدرستين هما مدرسة البصرة ومدرسة الكوفة فحسب، بل بين نحوي وآخر من المدرسة الواحدة، وُصنفت الكتب التي تسجل تلك الخلافات من أهمها كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري[١]، وكتاب التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري[٢]، وكتاب إئتلاف النصرة للشرجي الزبيدي اليمني[٣].

والخلاف النحوي هو التباين في الأحكام النحوية نتيجة للتباين في تعليل الظواهر اللغوية وفي فهم الأصول النحوية واستخدامها.

وُتصور كتب النحو أن الخلاف بين المدرستين خلاف منهجي فكل مدرسة تمتاز بسمات معينة تختلف عن الأخرى، وتذكر الكتب أن البصريين أصح قياسا؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية وأكثر قياسا[٤] فالذي غلب على منهج البصريين التشدد في استخدام السماع، فلا يأخذون إلا ممن ثبتت أصالته، واشتهرت فصاحته، والتمسك بالقياس والتعليلات والتأويلات البعيدة.

أما منهج الكوفيين فقد غلب عليه الاهتمام بالرواية والنقل والإكثار من القياس والتوجيه المفتعل، وعنايتهم بالقراءات القرآنية.

---

(١) مطبوع بتحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤، ١٩٦١، دار إحياء التراث، مصر.
(٢) مطبوع بتحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين، ط١٩٨٦،دار الغرب الإسلامي، بيروت.
(٣) مطبوع بتحقيق طارق الجنابي، ط١، ١٩٨٧،عالم الكتب، بيروت.
(٤) ينظر الاقتراح في علم أصول النحو للسيوطي، طبعد حيدر آباد ١٣٥٩هـ، صـ٨٤.

وتشعّبت الخلافات حينما تأثر النحو بالأحكام الفلسفية والمنطقية، متمثلة بالقياس والتعليل والتأويل والعامل النحوي، وفي الوقت نفسه كثرت المؤلفات النحوية التي تشرح كتابا كالشروح التي ألّفت لشرح كتاب سيبويه منها شرح السيرافي، وشرح الصفار وغيرها أو تعلق على كتاب كالحواشي والتعليقات، ومنها ما يكون طويلا كشرح التسهيل لأبي حيان ومنها ما يكون مختصرا كشذور الذهب وأوضح المسالك لابن هشام.

وفي وسط هذا الخضم في الآراء والنقول لم يقف النحوي غالبا إزاءها مكتوف الأيدي، بل يحاول أن يرجح رأيا على رأي، أو حجة على حجة، أو تعليلا على تعليل، وقد يوافق مذهبا وينقض مذهبا آخر.

وأبو حيان العالم النحوي واحد من أولئك الذين ألفوا كالبحر المحيط في تفسير القرآن، وشرحوا كشرحه للتسهيل لابن مالك، واختصروا فقد اختصر شرحه للتسهيل المسمّى (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) وسمّى المختصر بـ (ارتشاف الضرب من لسان العرب) فقد جاء الكتاب مليئا بالآراء النحوية والنقول اللغوية وغيرها، وقد رد على ابن مالك وغيره، وعلق وشرح فكرة، ورجح رأيا واختار آخر، واعتمد في اختياراته غالبا على السماع.

وقد آثر الباحث أن يتناول اختيارات أبي حيان في كتابه (ارتشاف الضرب) مبينا مدى وجاهة اختياراته وعلام اعتمد في ترجيحه إياها، ودفعت الباحث إلى هذه الدراسة عدة أمور أهمها:

١- أن أبا حيان كان شخصية فذّة تستحق الدراسة.

٢- أن كتابه (ارتشاف الضرب) ذو أهمية كبيرة فهو يعد بحق خلاصة الفكر النحوي حتى عصر المؤلف - كما يدل عنوانه - ويمثل رؤية أكثر نضجا للنحو العربي.

فقد أصبح النحو فيه بمثابة ضَرَبٍ يُرتشف منه بدل أن يكون قواعد ترهق أذهان المتعلمين بتفريعاتها وتشعبها، يدلّ على ذلك ما قاله السيوطي عن(الارتشاف)، (والتذييل): " ولم يؤلف في العربية أعظم من هذين الكتابين، ولا أجمع ولا أحصى

للخلاف والأحوال وعليهما اعتمدت في جمع الجوامع "[1]، لأجل هذا كان الكتاب (ارتشاف الضرب) هو ميدان الدراسة النحوية.

٣ - أنّه يمثل اتجاها في النحو بدأه ابن حزم، وابن مضاء القرطبي، وأحيا بعض رسومه أبو حيان، حتى قيل عنه: إنّ أبا حيان كان ظاهريا حتى في النحو[2] فهل ستكون هذه المقولة صادقة؟

فقام الباحث بإحصاء اختياراته كلها فتجاوزت (الخمسمائة) مسألة، ثم اختار مجموعة من هذه المسائل التي تستحق الدراسة كالمسائل التي خاض فيها النحاة كثيرا، أو مسائل مهمة لم يدر خلاف فيها غير أن نحويا قال رأيا فيها كما هو في اشتقاق النعت، وتنوعت هذه المسائل، منها ما يدور عن إجازة أسلوب ما أو منعه، ومنها ما يدور عن الوجوه الإعرابية، ومنها ما يتطرق على التركيب أو البساطة في بعض الأدوات، أو على العامل النحوي.

وتتضمن هذه الدراسة تمهيدا وستة فصول، أما التمهيد فتناول تعريفا موجزا بأبي حيان وكتابه (ارتشاف الضرب)، والأسس التي قامت عليها اختياراته.

وأما **الفصل الأول** فهو بعنوان (اختياراته في المقدمات النحوية)، ونعني بالمقدمات هي المسائل التي درسها النحاة في مقدمات كتبهم، وكأنّها تمهيد للموضوعات النحوية قبل الحديث عن المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، ومن موضوعات المقدمات النحوية: الحديث عن القول والكلام والجملة، والمعرب والمبني، وأسماء الأفعال، والضمائر، والمعرفة والنكرة.

وأما **الفصل الثاني** فكان عن (اختياراته في الجملة الاسمية ونواسخها)، ويضم هذا الفصل مسائل عن المبتدأ والخبر، ثم ما يدخل عليها من النواسخ مثل: (كان) وأخواتها، و(إن) وأخواتها و(ظن) وأخواتها.

(١) ينظر بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، بدون (ط، ت)، المكتبة العصرية ١/ ٢٨٢.

(٢) ينظر الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، شهاب الدين أحمد بن علي العسقلاني، ط١، ١٣٥٠هـ، حيدر آباد، ١/ ١٨٥، وتاريخ ابن الوردي، طبعة ١٢٨٥هـ، القاهرة، ٢/ ٣٣٩.

وأما **الفصل الثالث** فكان عن (اختياراته في الجملة الفعلية وتوابعها)، وتضم مسائل عدة عن الفعل الماضي والمضارع، وما يدخل عليه من أدوات النصب والجزم، ثم الفاعل ونائبه، وأما توابع الجملة الفعلية فهي المفاعيل بأنواعها، والحال والتمييز.

وأما **الفصل الرابع** فقد تحدث عن (اختياراته في المجرورات)، وهذا الباب ليس كثيرا في كتب النحو فهو لا يضم إلا موضوعين هما: الجار والمجرور، والإضافة.

وأما **الفصل الخامس** فجاء بعنوان (اختياراته في التوابع)، فاختار مجموعة مسائل من أبواب النعت والعطف والتوكيد.

وأما **الفصل السادس** فيحمل عنوان (اختياراته في الأساليب النحوية)، وقد تحدث الباحث عن مجموعة من الأساليب هي:

١- أسلوب النداء.

٢- أسلوب الإغراء والتحذير.

٣- أسلوب المدح والذم.

٤- أسلوب التعجب.

٥- أسلوب الشرط.

٦- أسلوب القسم.

٧- أسلوب الاستثناء.

وكل أسلوب يضم تحته عددا من المسائل المختارة في البحث، وسيكون منهج الباحث أنه يذكر المسألة معددا آراء النحاة فيها، ثم يردفه باختيار أبي حيان، ثم يرجح ما استطاع ترجيحه من تلك الآراء.

وقد اعتمد الباحث على مصادر عدة من أهمها: الكتاب لسيبويه، والمقتضب للمبرد، والأصول لابن السراج، وشرح التسهيل، وشرح الكافية الشافية لابن مالك، وشرح الكافية

لرضي الدين الاستراباذي، والهمع للسيوطي، أما الصعوبات التي واجهت الباحث فهي تعدد اختيارات أبي حيان في المسألة الواحدة في كتبه المختلفة، وقد ينقض الرأي الأول الآخر.

وفي نهاية هذه الرسالة ختم الباحث رسالته بأهم نتائج هذا البحث ثم وضع مجموعة الفهارس التي تساعد على النظر إلى ما فيها، ومنها فهارس الآيات، ثم الحديث النبوي، وفهارس الأشعار، وفهارس الموضوعات، ثم المصادر.

ولا ينسى الباحث أن يقدم شكره لجامعة النيلين ويخصّ الأستاذ الفاضل د. عوض الحاج على لما قدم لي من رعاية، والأستاذ د. علي جمعة عثمان المشرف على هذا البحث الذي قدم له كل معونة، فجزاه الله خير الجزاء، ولكلّ من ساهم في مدّ يد العون لإنجاز هذا البحث.

وختاما فهذا هو جهدي قدمت منه ما أقدرني الله على تقديمه، ولا أدّعي كماله، فإن أكُ وُفّقت فذاك من الله، وإن أكُ غير ذلك فالضعف والتقصير من خُلُق البشر.

والله أسأل أن يأخذ بأيدينا لما فيه خير للغتنا العربية.

الدكتور
أيّوب جِرْجيس العَطيّة

تمهيد

أولا: ترجمة أبي حيان[1]:

هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي أثير الدين أبو حيان الأندلسي الجياني[2] النفزي[3]، وقد اتفق معظم من أرّخ له على هذا النسب واللقب[4].

ولد أبو حيان في (غرناطة) سنة (٦٥٤هـ) ولم يقر له القرار في الأندلس إنما عاش متنقلا حتى استقر في القاهرة سنة ٦٧٨هـ، حيث أصبح مدرسا في مدارس القاهرة يدرس التفسير، والنحو في عهد الملك الناصر.

شيوخه[5]:

تلقى أبو حيان علوم اللغة والحديث والقراءات والتفسير على مجموعة كبيرة من العلماء والشيوخ.

ومن أشهر شيوخه أبو علي الشلوبين (٦٤٥هـ)، وأبو الحسن بن عصفور (ت ٦٦٩هـ) وأبو الحسن بن الضائع (٦٨٠هـ)، وأبو الحسن الأبذي (٦٨٠هـ)، وأبو جعفر الرعيني المعروف بن الطباع (٦٨٠هـ)، وابن النحاس الحلبي النحوي (ت ٦٩٨هـ)، وحازم القرطاجنّي (ت ٦٨٤هـ)، وابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ)، وأبو جعفر بن الزبير (ت ٧٠٨هـ).

---

(١) ينظر شذرات الذهب لابن العماد الحنبلي، بدون (ط)، ١٩٣٢، القاهرة، ٦/ ١٤٥، والدر الكامنة ٥/ ٧٠، وفوات الوفيات لابن شاكر الكتبي، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، بدون (ت، ط)، القاهرة، ٢/ ٥٥٦، وطبقات الشافعية للأسنوي، تحقيق عبدالله الجبوري، ١٣٩٠هـ، بغداد، ٩/ ٢٧٧، وهدية العارفين في أسماء المؤلفين، إسماعيل باشا البغدادي، ١٩٨٢، الفاهرة، ٦/ ١٥٢، والأعلام لخير الدين الزركلي، بدون (ط)، ١٩٨٤، بيروت ٨/ ٢٦.

(٢) نسبة إلى مدينة (جيّان) شرق قرطبة.

(٣) نسبة إلى (نِفزة) قبيلة من البربر.

(٤) ينظر بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٢٨٠، وشذرات الذهب ٦/ ١٤٥.

(٥) ينظر بغية الوعاة ١/ ٢٨٠، والدر الكامنة ٥/ ٧٠، وشذرات الذهب ٦/ ١٤٥.

ويلحظ أن أبا حيان يركز على أخذ العلم من الشيوخ لا بالنظر في العلم وحده وهذا يظهر واضحا من خلال عباراته منها: (هذا ما تلقيناه من أفواه الشيوخ)[1] ويذكر أبو حيان قصة، وهي أنه التقى بابن الفخار[2]، حيث أنكر القول بالعطف على التوهم بقوله: كيف يكون التوهم في القرآن والله منزه عن التوهم؟

قال أبو حيان: « وذلك لجهله بمصطلح أهل الفن ونظره دون شيخ... وإنما يحمل هذه الأشياء على ظاهرها من لم يأخذ العلم عن المشايخ، ولم يعرف مقاصدهم، فينظر في العلم وحده، فيفهم خلاف ما فهموه »[3].

تلاميذه[4]:

لقد كان أبو حيان من أبرز النحاة المتأخرين الذين وجهوا النحو العربي وجهة جديدة وشاركه في ذلك تلامذته ومن أهم هؤلاء التلاميذ:

إبراهيم بن محمد بن إبراهيم القيسي السفاقسي صاحب كتاب (المجيد في إعراب القرآن المجيد) (ت ٧٤٢هـ)، وأحمد بن عبد القادر بن أم مكتوم له (الدر اللقيط من البحر المحيط) (ت ٧٤٩هـ)، وعبد الرحيم بن الحسن بن علي جمال الدين الأسنوي (ت ٧٧٢هـ)، وأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) صاحب كتاب (الدر المصون، والحسن بن القاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ، ومحمد بن أحمد ابن قدامة القدسي (ت ٧٤٤هـ)، ومحمد بن يوسف بن أحمد بن عبد الدائم الحلبي محب الدين ناظر الحبيش (ت ٧٧٨هـ)، وعبد الرحمن بن أحمد بن علي الواسطي الأصل البغدادي اختصر البحر المحيط (ت ٧٨١هـ)، وابن عقيل (ت ٧٦٩هـ)، وابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ).

(١) ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق د. رجب عثمان محمد، ط١، ١٩٩٨، مكتبة الخانجي، القاهرة، ٢/ ٩٠٨، ٣/ ١١٨٤ و١١٢٢ و٤/ ١٢٨٢.

(٢) هو محمد بن علي بن أحمد المعروف بابن الفخار الألبيري، كان فاضلا تقيا متعبدا، توفي ٧٥٤هـ، ينظر بغية الوعاة ١/ ١٧٤-١٧٥.

(٣) التذييل والتكميل في شرح التسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي، ط١، ١٩٩٧، دار القلم، دمشق، ٥/ ١٩٨.

(٤) ينظر الدر الكامنة ١/ ١١ و٥٧ و١٥٨ و١٢٣ و٩٥ و٣٥٢ و٣٦١ و٤٧١ و٢/ ٤٥٥، وطبقات الشافعية ٩/ ١٨، ومعجم المؤلفين ١١/ ٢٥-٢٦.

ولقد كان لأبي حيان اهتمام كبير بتلامذته؛ لأنه كان يدرك أن عليه رسالة هي تبسيط النحو، وإبعاد الخلافات التي لا جدوى منها، فظهر جيل من الطلبة، وصار يشار إليهم بالبنان فيما بعد.

أصحابه:

يتردد مصطلح (أصحابنا) في الارتشاف مثلا: (قال أصحابنا) (رجحه أصحابنا) (منعه أصحابنا) فمن هم أصحابه؟ أهم البصريون أم المغاربة؟

ويبدو أن أصحابه يعني بهم المغاربة وليس البصريين، وقد صرح بذلك قال: «ومن أصحابنا ابن الباذش، وابن أبي العافية، وابن الأبرش »[١]، وقال: « وتبعهم من أصحابنا أبو جعفر بن مضاء »[٢]، وقال: « ومن أصحابنا السهيلي... »[٣]، وقال أيضا: «ذهب ابن عصفور، وابن مالك من أصحابنا... »[٤]، وقال: « ولا تقدر قبله (قد) خلافا للفراء... ومتأخري أصحابنا الجزولي، وابن عصفور، وشيخنا أبو الحسن الأبّذي »[٥]، ولكن ورد نص على أن أصحابه هم البصريون قال: « ولذلك خفض عندهم تيم عدي ف (تيم) بدل من الياء وهذه المسألة ليست مسطورة في شيء من أصحابنا، وإنما هي مسطورة في كتب الكوفيين... »[٦]، ثم قال: « فأما أصحابنا البصريون فلا يجيزون خفض هذا البتة »[٧].

وقد ذكر مصطلح (البصريين) مقابل (الكوفيين، فإذا ذكر (البصريين) يريد بهم ما يقابل الكوفيين باعتباره واحدا منهم، وإذا أطلق المصطلح فهو يريد بهم المغاربة.

---

(١) الارتشاف ٤/ ١٩٦٨.
(٢) المصدر السابق ٤/ ٢٠١٥.
(٣) المصدر السابق ٤/ ١٧١٩.
(٤) الارتشاف ٤/ ١٦٢٣.
(٥) المصدر السابق ٤/ ١٦١٠.
(٦) المصدر السابق ٤/ ١٨٤٠.
(٧) المصدر السابق ٤/ ١٨٤١.

مؤلفاته[1]:

ترك أبو حيان ثروة هائلة من المؤلفات في التفسير والنحو والصرف واللغة والقراءات واللغات الأخرى كالفارسية والتركية والحبشية، وقد أحصى محقق الارتشاف د. رجب عثمان سبعينا مؤلفا ومن أهمها:

إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب (مطبوع، والإدراك للسان الأتراك (مطبوع) والبحر المحيط وهو تفسير كبير (مطبوع، والتدريب في تمثيل التقريف (مطبوع، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، (حقق وطبع منه خمسة أجزاء) بتحقيق د. أحمد الخراط، وتقريب المقرب لابن عصفور (مطبوع، واللمحة البدرية في علم العربية (مطبوع، والمبدع في التصريف (مطبوع، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك (مطبوع، والموفور من شرح ابن عصفور (مخطوط، والنكت الحسان في شرح غاية الإحسان (مطبوع، والنهر الماد من البحر المحيط (مطبوع، وديوان شعر (مطبوع بتحقيق د. خديجة الحديثي).

وفاته:

اتفقت المصادر التي ترجمت لأبي حيان على أن وفاته كانت سنة (٧٤٥هـ) بعد أن قضى حياته في التدريس والتأليف خدمة للقرآن واللغة.

ثانيا: كتابه (الارتشاف):

ألف ابن مالك كتابه: (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) فتسابق النحاة في شرحه وكان منهم أبو حيان ويرجع ذلك: إلى أن كتاب التسهيل يمتاز بالاختصار والتركيز أولا وللشمولية لكل أبواب النحو؛ لذا فإن أبا حيان كان من بين شراح التسهيل، فألف (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) فجعله في عشرة أجزاء، وقام بتحقيقه د. حسن هنداوي، وطبع منه خمسة أجزاء.

---

(١) ينظر النفح الطيب للمقّري التلمساني، تحقيق د. إحسان عباس، ط (بلا)، ١٩٦٨، بيروت، ٢/ ٥٥٢، وبغية الوعاة ١/ ٢٨٢، وفوات الوفيات ٢/ ٥٦١، وهدية العارفين ٦/ ١٥٢، والأعلام ٧/ ١٥٢.

أما كتاب الارتشاف (ارتشاف الضرب من لسان العرب) فقد جاء اختصارا له في مجلدين ضخمين، وقد قام بتحقيقه الأستاذ مصطفى أحمد النماس في ثلاثة أجزاء في مصر، إلا أن تحقيق هذا السفر الجليل يبدو مضطربا في تخريجاته وتعليقاته وكثرة الأخطاء المطبعية فيه دون تنويه، حتى قام د. رجب عثمان محمد بتحقيقه مرة أخرى تحقيقا دقيقا ونشر في خمسة أجزاء.

لقد جاء كتاب ارتشاف الضرب اختصارا لكتاب التذييل، وقد أخذ أبو حيان على نفسه أن يبسطه ولا يثقل كاهله بالتعليل والتمثيل، يقول أبو حيان في مقدمته[1]: «أما بعد، فإن علم النحو صعب المرام، مستعص على الإفهام، ولاينفذ في معرفته إلا الذهن السليم، والفكر المرتاض المستقيم، وكان من تقدمنا قد انتزع من الكتاب تآليف قليلة الأحكام عادمة الإتقان والإحكام يحلها النقد، وينحل منها العِقد، وربما أهملوا كثيرا من الأبواب، وأغفلوا باقيه من الصواب، فتآليفهم تحتاج إلى تثقيف وتصانيفهم مضطرة إلى تصنيف، ولما كان كتابي المسمى بـ (التذييل والتكميل في شرح التسهيل) قد جمع من هذا العلم ما لا يوجد في كتاب وفرع[2] بما حفزه تآليف الأصحاب، رأيت أن أجرد أحكامه عارية إلا في النادر من الاستدلال والتعليل، حاوية لسلامة اللفظ وبيان التمثيل، إذ كان الحكم إذا برز في صورة المثال أغنى الناظر عن التطلب والتسآل، ونفضت عليه بقية كتبي لاستدرك ما أغفلته من فوائد، وليكون هذا المجرد مختصا عن ذلك بزوائد، وقرّبت ما كان منه قاصيا، وذللت ما كان عاصيا، حتى صارت معانيه تدرك بلمح البصر، ولا تحتاج إلى إعمال فكر ولا إكداد نظر، وحصرته في جملتين: الأولى في أحكام الكلم قبل التركيب، والثانية في أحكامها حالة التركيب، وربما انجرّ بعض من أحكام هذه إلى أحكام الأخرى لضرورة التصنيف وتناسب التأليف، وقصدت بذلك – يعلم الله – تسهيل ما عسر إدراكه على الطلاب، وتحصيل ما أرجوه من الأجر في ذلك والثواب، ولما كمل هذا الكتاب خلوا مبانيه من التثبيج[3] والتعقيد، حلوا معانيه للمفيد والمستفيد سميته: (ارتشاف الضرب من لسان العرب) ومن الله أستمد الإعانة وأستعد من إحسانه لصواب المقال والإبانة.

(١) الارتشاف ١ / ٤٣.

(٢) فرع: علا وصعد، ينظر لسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور المصري، دار صادر، بيروت، (فرع) ٨/ ٢٢٤ .

(٣) ثبج الكتاب تثبيجا لم يبينه، ينظر لسان العرب (ثبج) ٢/ ٢٢٠.

ومن كلامه هذا تتضح لنا دواعي تأليف هذا السفر وهي كون كتاب (الارتشاف) مختصرا لكتابه الواسع (التذييل والتكميل، واستدراكا وتكميلا وتوضيحا لأحكامه، كما أن أبا حيان جعله خلاصة كتبه وخاتمتها فنفضها عليه جميعا، شاملا لما حوته موضحا له ولما في كتب العربية السابقة ليسهل تحصيل علوم العربية لطلابها فتكون بمثابة الضَرَب الذي يُرتَشف، ولولا تأخر تحقيق الكتاب لاحتل مكانا متقدما في تدريس علوم العربية ولشاع بين الدارسين شيوع كتاب تلميذه المسمى: (شرح ابن عقيل).

منهج كتاب (الارتشاف):

إن منهج أبي حيان في كتاب الارتشاف يختلف عن منهجه في التذييل والتكميل، فقد سار على طريقة أخرى؛ لأنه لم يكن شارحا كما كان في الكتاب الأول، وإنما كان مؤلفا له منهجه وطريقته وأسلوبه في العرض والتأليف.

وموضوعات كتاب (الارتشاف) لا تختلف عن موضوعات (التذييل والتكميل) إلا في التبويب والتفصيل، فقد سار أبو حيان في التذييل على خطة ابن مالك وطريقته؛ لأنه كان شارحا لكتابه: (التسهيل، أما في الارتشاف فقد بوبها تبويبا جديدا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإننا نجد أبا حيان يزيد بعض الموضوعات والفصول الصغيرة في الارتشاف، وهي: فصل في نوادر من التأليف، وباب صيغ من التعجب لم يبوب لها النحاة السابقون، وباب الضرائر وما يجوز للشاعر، وضمنه باب التقديم والتأخير، وباب الإبدال من الضرائر الشعرية.

لقد بحث في (الارتشاف) الموضوعات النحوية والصرفية وكان منهجه في الترتيب والتبويب يختلف عن منهج ابن مالك في (التسهيل) و(الألفية، ويختلف عن منهجه في (التذييل والتكميل، وفي (منهج السالكين، إذ كانت له طريقة خاصة هي أقرب ما تكون إلى طريقته في كتبه التي ألفها على: (الممتع) و(المقرب) و(شرح الجمل) لابن عصفور، فقد قسم الكلام فيه إلى جملتين:

الأولى: في أحكام الكلم قبل التركيب.

والثانية: في أحكامها عند التركيب، وقسم الجملة الأولى إلى ضربين:

الضرب الأول: في الأحكام الإفرادية، وهي علم التصريف الذي قسمه إلى قسمين تكلم في الأول منهما على حروف الهجاء وصفاتها، وأحكام الكلم من حيث التجريد والزيادة وأبنية الأسماء التي ألحق بها، والأسماء الأعجمية، وأبنية الأسماء، وأبنية الأفعال، ومعاني هذه الأبنية، والمضارع، ونوادر من التأليف، ومحال حروف الزيادة، ومحالّ الحذف والبدل والقلب والنقل، والإلحاق، والإدغام، وتكلم في القسم الثاني على ما يطرأ على الكلمة من تغيير لمعنى من المعاني، وينحصر عند أبي حيان في: التصغير، والتكسير وأبنية المصادر، والمصدر الميمي، واسم الزمان، واسم المكان والآلة، واسم الفاعل والمفعول، والمقصور والممدود، وبهذا الفصل ينتهي القسم الأول من الجملة الأولى وهو الأحكام الإفرادية.

وتكلم على الضرب الثاني من الجملة الأولى، وقسمه إلى قسمين: الأول: ما يلحق الكلمة من أولها، والثاني: ما يلحق الكلمة من آخرها، وقد تحدث في القسم الأول عن: همزة الوصل، وفي الثاني عن: علامتي التثنية والجمع على حده، وياء النسب، وعلامة التأنيث، ونون التوكيد، والتنوين، وبهذا تنتهي الجملة الأولى في أحكام الكلم قبل التركيب.

وقسم الجملة الثانية وهي أحكام الكلم عند التركيب إلى قسمين: أحكام غير إعرابية، وأحكام إعرابية، وقد تحدث في غير الإعرابية عن: البناء، والإدغام من كلمتين، والتقاء الساكنين من كلمتين، والتقاء الهمزتين من كلمتين، ولحاق علامة التأنيث للفعل لأجل مرفوعه، والعدد، والكناية عن العدد، والوقف، وتحدث في القسم الثاني وهو الإعراب عن: معنى الإعراب، وقسمه إلى: ظاهر ومقدر، وما لا ينصرف، والتسمية، والنكرة، والمعرفة وهي: المضمر والعلم واسم الإشارة والمعرف بالأداة والموصول والإخبار عنه، ثم قسم ما بقي من موضوعات النحو إلى: محال الرفع والنصب والجر والجزم في الأسماء والأفعال، وتكلم في محال الرفع على: المبتدأ والخبر، وكان وأخواتها، وإن وأخواتها، ولا العاملة عمل إن، والفاعل، والمفعول الذي لم يسم فاعله، وفصل يجب وصل الفعل بمرفوعه، وتكلم في محال النصب على: المفعول المطلق، والمفعول له، والمفعول فيه، والمفعول به، والتحذير، والإغراء، والمفعول معه، والمستثنى، والحال،

والتمييز، ونصب المضارع، وتحدث في محال الجر عن: القسم، والإضافة، ثم تكلم بعد ذلك على جزم المضارع وهو: محال الجزم، وبعد أن انتهى من هذه الموضوعات تكلم على: التوابع؛ لأنها تعم جميع ما تقدم، ثم انتقل إلى القول في الأفعال وقسمها إلى: متصرفة وجامدة، وتحدث في الجامدة عن: نعم وبئس، وحبذا، وصيغ التعجب، وقسم المتصرفة إلى: أفعال لازمة، ومتعدية وهي الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر، وهي: ظن وأخواتها ثم تكلم على الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل، وعلى التنازع والاشتغال، والنداء، والاستغاثة، والتعجب، والندبة، والاختصاص، والتحذير، والإغراء، وتحدث بعد ذلك عن: المصدر، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول، واسم الفعل، وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة، وعن حروف المعاني، والحقيقة، والمجاز، ثم ختم كتاب (الارتشاف) بباب: الضرائر التي تجوز للشاعر دون الناثر.

من هذا الترتيب لموضوعات (الارتشاف، ومن هذا المنهج المطرد المنظم نستطيع أن نستشف عقلية أبي حيان المنظمة المرتبة، فقد رتب كتابه ترتيبا منطقيا، وهو ترتيب مبني على الخبرة الطويلة بالتأليف، والدراية الكبيرة، والإحاطة العميقة، والإلمام الكافي بالموضوع الذي يبحث فيه، ولم نجد مؤلفا قبل (الارتشاف) رتب هذا الترتيب وجمع موضوعات النحو والصرف هذا الجمع الذي لم يترك شاردة في النحو والصرف إلا ذكرها في مكانها اللائق بها، المتصل بما قبلها، وجعلها تنبئ عما بعدها، ونستطيع أن نقول أن بحوث النحو والصرف قد بلغت قمتها في التبويب والترتيب، ونالت أقصى ما يمكن من العناية والبحث في كتاب (الارتشاف) الذي جمع فيه مؤلفه ما جمع من قواعد النحو والصرف وأصولهما.

مصادره في (الارتشاف):

استقى أبو حيان مادته من جمهرة من المصادر المتنوعة التي اجتمعت لتثمر هذا السفر العظيم، ومن هذه المصادر منها ما هو معروف كالكتاب لسيبويه، والأصول لابن السراج، ومنها ما هو غير معروف أو لم يصل إلينا ومنها: إسفار الفصيح للهروي، والإغراب في علم الإعراب للواحدي، وإملاء المنتحل في شرح الجمل للبهاري، والبديع لابن مسعود

الغزني، والترشيح لخطاب الماردي، والتمشية لابن زيدان، والتمهيد لابن بطال، والجامع في النحو لابن قتيبة، والحقائق لابن كيسان، والذخائر في النحو للهروي، وشرح الإيضاح للخفاف، والضوابط النحوية في علم العربية للمريسي، وكتاب الفرح للجرمي، واللوامح للرازي، والمسائل الطبرية

للزجاجي، والمهذب لابن كيسان، ونقع الغلل لأبي بكر بن ميمون، ورؤوس المسائل لابن أصبغ، والمقنع في مسائل الخلاف للنحاس، والفرق لقطرب، ومفردات الأسماء للأخفش، والهمز لأبي زيد، والانتحاب لابن هشام الحضرمي، وبغية الآمل لابن طلحة، وتوطئة المدخل لابن عبد الجليل التدميري، وشرح سيبويه للخشني، والكافي للنحاس، والمصباح للمطرزي، والنكت على الإيضاح للجلولي.

وتكشف كثرة هذه الكتب التي لا تزال مخطوطة أو مفقودة أن (الارتشاف) حفظ لنا شيئا مما ضاع من تراثنا الإسلامي.

سمات منهجه في (الارتشاف):

١ - يقوم منهج أبي حيان على براعة في الترتيب والتبويب، فقد تحدث عن الحرف، ثم عن الكلمة صرفيا ثم عن الكلمة في التركيب وهذا ترتيب منطقي، وكذلك عندما يبدأ بالحديث عن باب من أبواب النحو يبدأ بتعريف به، ثم يدخل في الموضوع ويقسمه إلى فصول وقضايا، ثم يستوفي الحديث عن ذلك الباب.

٢ - ومن منهج أبي حيان استيعاب جميع مذاهب النحويين في القضية الواحدة وهذا يدل على الإحاطة والشمول التي تميز بها أبو حيان وإن كان لا يخلو من بعض المآخذ كما سنرى في ثنايا البحث.

٣ - ومن منهجه هو الإكثار من الشواهد القرآنية والأشعار والنقول ولغات القبائل المختلفة.

٤ - وقد يعرض الخلافات النحوية المختلفة في المسائل الجزئية والعلل والافتراضات ثم يبدي رأيا لطيفا بأن هذا الخلاف لا يجدي نفعا ومن ذلك:

الخلاف في ماهية (أل) التعريف بعد أن ذكر الآراء قال: « وهذا الخلاف قليل الجدوى »[1]، وقال في معرض حديثه عن عامل المستثنى: « ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة وهو كالخلاف في: رافع المبتدأ والخبر، ورافع الفاعل، وناصب المفعول، وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي أو معنى كلامي »[2]، وقال في (إيّا): «وليس في الاختلاف في (إيّا) ولا في وزنه كبير فائدة »[3]، وقال في حديثه عن خلاف النحاة في الاسم والفعل أيهما الأصل: «وهذا من الخلاف الذي لا يكون فيه كبير منفعة »[4].

١ – قد يستعمل الأسلوب الافتراضي فقال في نصب مثل: ادخلوا رجلا رجلا، وأول أول: «ولو ذاهب ذاهب إلى أن نصبه إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء، وأن المعنى بابا فبابا وأول فأول لكان مذهبا حسنا عاريا عن التكلف»[5]، وقال في قوله تعالى: ﴿... أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا ... ﴿١١٦﴾﴾ [هود]: «وأجاز الجرمي والمبرد في (إلا قليلا ممن أنجينا) أن يرتفع على الوصف لقوله تعالى: (أولوا بقية) وهو لاشك استثناء منقطع ولو قرئ به كان حسنا»[6].

٢– ابتعاده عن التكرار فعند حديثه عن العامل في عطف البيان قال: «والعامل في عطف البيان كالعامل في النعت، وتقدم الخلاف في ذلك في باب النعت»[7]، وعند حديثه عن (لعل) قال: « لغة عقيل الجر بها، وتقدم ذكر ذلك في باب (إن) »[8] وغيره كثير.

٣ – تأجيل القول: يشير أبو حيان أحيانا إلى مسألة اعتراضا فيؤجل القول فيها إلى بابها من ذلك: حديثه عن المصادر: تربا، وجندلا، قال: « وسيأتي ذلك إن شاء الله تعالى »[9]

---

(١) الارتشاف ٢/ ٩٨٠.
(٢) المصدر السابق ٣/ ١٥٠٦.
(٣) المصدر السابق ٢/ ٩٣١.
(٤) المصدر السابق ٢/ ٨٣٤.
(٥) المصدر السابق ٣/ ١٥٥٨.
(٦) الارتشاف ٣/ ١٥٢٨.
(٧) المصدر السابق ٤/ ١٩٤٦.
(٨) المصدر السابق ٤/ ١٧٥٦.
(٩) الارتشاف ٣/ ١٣٥٨.

وأما عن (بَلْهَ) فقال: « وسيأتي القول في (بله) في أسماء الأفعال»[1].

٤ – يعرض الآراء مناقشا ومحللا لها ولا يتوانى عن نقدها، ومن ذلك عرضه لآراء النحاة في ماهية (منذ، مذ، فقال الكوفيون: إنها مركبة من (من)، و(إذ) وقال الفراء: أصلها (من) و(ذو، وقال ابن مسعود الغزني: إنها تتكون من (ذا) اسم إشارة، و(من) حرف جر، فوصف الأولين بأنهما سخيفان ثم قال: « وأسخف منها ما ذهب إليه محمد بن مسعود الغزني »[2].

أو نقد قائليها كقوله: « ووهم شخينا الأستاذ أبو الحسن الأبذي في أنه لا يجوز: رأيت زيدا وإياك، وكلام العرب على جوازه »[3].

وزعم ابن عصفور والصفار أن (أم) المنقطعة لا تدخل على أسماء الاستفهام ورد عليه بقوله تعالى: ﴿...أَمَّاذَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿٨٤﴾﴾[النمل] وغيرها ثم قال: «وهذا من ابن عصفور وتلميذه يدل على الجسارة وعدم حفظ كتاب الله تعالى»[4]، وقال عند ذكره لرأي الكوفيين في (اللهم) بأن الميم المشددة عندهم بقية من جملة محذوفة قدروها (الله أمنا بخير): « وهو قول سخيف لا يحسن أن يقوله من عنده علم »[5].

وقال في باب مالا ينصرف: « وصرف أسماء القبائل والأرضين والكلم، ومنعه مبني على المعنى، بأن كان اسم أب نحو: معدّ، وتميم، ولخم، وجذام، أو اسم حي كـ قريش، وثقيف،... صرف إلا إن كان فيه مانع نحو: تغلب فتمنعه، كان اسم حي، أو قبيلة لموجب منع الصرف فيه وقد أخطأ الزجاجي في جعله منصرفا إذا أريد به اسم الحي »[6].

وقال أيضا: « وما ذكره أبو علي من أن يونس وهؤلاء ذهبوا إلى أنه لا تحذف الياء لذا كان (جوار) نكرة لم يسم به فنقول: هن جواري، ومررت بجواريَ، فلا ينون، وهم وخطأ

(١) المصدر السابق ٣/ ١٥٧٥.
(٢) المصدر السابق ٣/ ١٤١٥.
(٣) المصدر السابق ٤/ ٢٠١٢.
(٤) المصدر السابق ٤/ ٢٠١٠.
(٥) المصدر السابق ٤/ ٢١٩١.
(٦) المصدر السابق ٢/ ٨٨٢.

ومخالفة للعرب والقرآن »[1].

ثالثا: اختيارات أبي حيان في (الارتشاف):

تنوعت طرق اختيارات أبي حيان النحوية في (الارتشاف) وهي:

أ - استعمل مصطلحات صريحة في اختياراته وهي:

١- (خلافا) وهو أكثر المصطلحات استعمالا حيث جاء في (١٣٦) موضعا[2].

٢- (الصحيح) وقد ورد في (١٣٠) موضعا[3].

٣- (والمختار) جاء في خمسة مواضع[4].

٤- (والذي نذهب إليه) في ستة مواضع[5].

٥- (وفاقا) في موضع واحد[6].

٦- (واختيارنا) في موضع واحد[7].

٧- (وعندي أن يقاس) في موضعين[8].

٨- (والمذهب جوازه) في موضع واحد[9].

٩- (هذا الذي كنت أذهب إليه) في موضع واحد[10].

---

(١) الارتشاف ٢/ ٨٩٠.
(٢) ينظر الارتشاف ٤/ ١٨٥٧ و١٧٤٢ و١٨٣٩ و١٩٥٦.
(٣) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٩٨٨ و١٦٨٣ و١٦٣٥ و١٦٩٩.
(٤) ينظر المصدر السابق ٢/ ٦٨٠ و١٧٣٩ و٣/ ١٣٢٢.
(٥) ينظر المصدر السابق ٢/ ٧١٤ و٤/ ٢٠٣٤.
(٦) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٢٤٩.
(٧) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٥٨٦.
(٨) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٤٩٥ و١٢٨١.
(٩) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٢٤٠.
(١٠) ينظر المصدر السابق ٢/ ٧٨٩.

ب - واستعمل مصطلحات غير صريحة وهي:

١- (وهو محجوج بثبوته عن العرب) في خمسة مواضع[١].

٢- (هو محجوج بنقل سيبويه) في موضعين[٢].

٣- (والسماع يشهد للبصريين) في موضع واحد[٣].

٤- (والسماع يرد عليهم) في موضعين[٤].

٥- (المسموع أو الذي ورد به السماع) في (١٦) موضعا[٥].

٦- (غير مسموع أو لم يسمع) في أربعة مواضع[٦].

٧- (هذا هو المستقر في لسان العرب) في موضع واحد[٧].

٨- (ويحتاج إلى سماع من العرب) في موضعين[٨].

٩- (ويجوز) في أربعة مواضع[٩].

١٠- (ويصح) في موضع واحد[١٠].

١١- (والمشهور أو المشهور المنصور أو المنصور فقط) في خمسة مواضع[١١].

---

(١) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٦٦٩.
(٢) ينظر المصدر السابق ٢/ ٩٥١ و٨٣٦.
(٣) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٢٧١.
(٤) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٣٨٧ و٤/ ١٦٣٨.
(٥) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٤٠٥ و١٤٤٠ و١٣٣٠.
(٦) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٢٦٥.
(٧) ينظر الارتشاف ٤/ ١٨١٦.
(٨) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٤٨٧ و٤/ ١٩٥٧.
(٩) ينظر المصدر السابق ٢/ ٩٥٢ و٣/ ١٣٧٣.
(١٠) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٠٨٩.
(١١) ينظر المصدر السابق ٣/ ١١٥١ و١٢٥٥.

١٢- (وتقديرهم خطأ) في خمسة مواضع[١].

١٣- (والذي صححه أصحابنا) في موضع واحد[٢].

١٤- (والذي تلقفناها من أفواه الشيوخ) في أربعة مواضع[٣].

١٥- (على أوضح التأويلين) في موضع واحد[٤].

١٦- (وتأويل ما كثر ليس بجيد) في موضع واحد[٥].

١٧- (تأويلات مصادمة للنص) في موضع واحد[٦].

١٨- (وله تمحلات) في موضع واحد[٧].

١٩- (وقول العرب يدل على ضعف من زعم) في ثلاثة مواضع[٨].

٢٠- (مذهب المحققين أو الحذاق) في ثلاثة مواضع[٩].

٢١- (ليس بالوجه) في موضع واحد[١٠].

٢٢- (ليس بصحيح) في ثلاثة مواضع[١١]).

٢٣- (لا يعتد عند البصريين) في موضع واحد[١٢].

---

(١) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٩١٤ و٣/ ١٠٢٢.
(٢) ينظر المصدر السابق ٢/ ٩٠٨.
(٣) ينظر المصدر السابق ٢/ ٩٠٨ و٣/ ١١٢٢ و١١٨٤ و٤/ ١٢٨٢.
(٤) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٣٢٣.
(٥) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٧١٨.
(٦) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٢٨١.
(٧) ينظر المصدر السابق ٢/ ١٠٠٢.
(٨) ينظر المصدر السابق ٣/ ١١٣٢.
(٩) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٩٢٥ و١٧١١٩.
(١٠) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٦٧٧.
(١١) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٨٢٦.
(١٢) ينظر المصدر السابق ٤/ ٢٠١٣.

٢٤- (لا يجوز) في ثلاثة مواضع[١].

٢٥- (ويقتصر هذا على مورد السماع) في ثلاثة مواضع[٢].

٢٦- (الاعتماد في فهم ذلك على القرائن) في موضع واحد[٣].

٢٧- (هو الأكثر) في موضعين[٤].

٢٨- (الأصح) في ثلاثة مواضع[٥].

٢٩- (الأحوط) في موضع واحد[٦].

٣٠- (الأولى) في خمسة مواضع[٧].

٣١- (الأقرب) في موضع واحد[٨].

٣٢- (الأعرف) في موضع واحد[٩].

٣٣- (الأظهر) في خمسة مواضع[١٠].

٣٤- (الأحسن) في أحد عشر موضعا[١١].

٣٥- (الأفصح) في خمسة مواضع[١٢].

---

(١) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٦٧١ و٣/ ١٢٤١.
(٢) ينظر الارتشاف مثلا ٣/ ١٥٦٠ و١١٦٥.
(٣) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٩٩١.
(٤) ينظر المصدر السابق ١/ ١٤١٣ و٤/ ١٦٥١.
(٥) ينظر المصدر السابق ٥/ ٢٣٢٦ و٣/ ١٣٢١.
(٦) ينظر المصدر السابق ٥/ ٢٢٥٥.
(٧) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٢٣٨ و١١٣٨.
(٨) ينظر المصدر السابق ٩/ ١٤٦٦.
(٩) ينظر المصدر السابق ٢/ ٩١٣.
(١٠) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٠٥٣ و٢/ ٧٧٨.
(١١) ينظر المصدر السابق ٢/ ٧٥٠ و٧٤٣ و٧٧٧.
(١٢) ينظر المصدر السابق ٢/ ٢٨٠ و٧٨٠.

٣٦- (الأقيس) في موضع واحد[١].

٣٧- (الأجود) في موضع واحد[٢].

٣٨- (كثير فصيح) في موضع واحد[٣].

٣٩- (حقيقة العرف) في موضع واحد[٤].

٤٠- (لغة مشهورة، أو ضعيفة، أو مردودة) في أربعة مواضع[٥].

٤١- (وينقاس) في موضع واحد[٦].

٤٢- (والقياس تركه) في موضع واحد[٧].

٤٣- (لا يبعد القياس عليه) في موضع واحد[٨].

٤٤- (والذي يقتضيه النظر أو القياس) في موضعين[٩].

٤٥- (وجاء في الشعر توكيدها أو ما ظاهره) في موضعين[١٠].

ج- قد لا يستعمل أبو حيان مصطلحات من المصطلحات الصريحة أو غير الصريحة في اختياره لمسألة من المسائل، ولا يذكر الخلاف فيها، وإنما يذكر الرأي المشهور ويقويه أنه صرح باختياره في مواضع أخرى.

---

(١) ينظر المصدر السابق ٢/ ٧٨٦.
(٢) ينظر المصدر السابق ٢/ ٨٠٣.
(٣) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٦٠٦.
(٤) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٤١٦.
(٥) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٤١٦ و١٣٢٩ و١٣١١ و٢/ ٨٩١.
(٦) ينظر المصدر السابق ٣/ ١١٦٠.
(٧) ينظر المصدر السابق ٢/ ٨٨١.
(٨) ينظر الارتشاف ٣/ ١٣٧٥.
(٩) ينظر المصدر السابق ٢/ ٧٦٥ و٤/ ٢١٧٧.
(١٠) ينظر المصدر السابق ٢/ ٩٤٣ و٤/ ١٩٥٣.

من ذلك حذف خبر (لا) النافية للجنس، قال: « وأكثر ما يحذفه الحجازيون مع (إلا) نحو: لا إله إلا الله، ويضمرون: في الدنيا، أو: لنا أو: في الوجود »[١]، لم يصرح باختياره هنا، غير أنه صرح في (الارتشاف)[٢] في باب الاستثناء، وفي (البحر المحيط)[٣]، بأن الخبر محذوف ولفظ الجلالة (الله) مرفوع على البدلية، ومن ذلك أيضا مسألة حذف الفعل وجوبا، فقال في باب الفاعل: « والفعل بالنسبة إلى الفاعل واجب الذكر، وواجب الحذف... والثاني إذا ولي ما يختص بالفعل الاسم وبعده ما يفسره نحو أدوات الشرط كلها»[٤].

وقد صرح في مواضع أخرى أنه إذا ارتفع الاسم بعد أدوات الشرط، فالعامل محذوف يفسره ما بعده فقال: « وأكثر ما يكون فعل الشرط ظاهرا، وقد يكون مضمرا قبل معموله مفسرا بفعل من جنس المضمر نحو (وإن أحد من المشركين استجارك)[٥]، والتقدير: وإن استجارك أحد من المشركين استجارك »[٦]، ثم قال موضع آخر: « وإذا ولي الأداة اسم مرفوع فهو على إضمار الفعل يفسره الفعل بعده من لفظه كما تقدم»[٧].

ومن ذلك: مسألة الإبدال في الاستثناء على الموضع[٨]، فقال: « ولا يتبع المجرور بـ (من) نحو: ما في الدار من أحد إلا زيد، ولا الباء الزائدتين نحو: ليس زيد بشيء إلا شيئا لا يعبأ به، ولا اسم (لا) الجنسية نحو([٩]): (لا إله إلا الله) إلا باعتبار المحل، والنكرة والمعرفة في ذلك سواء »[١٠]، وقد صرح في (الارتشاف)[١١] وفي (البحر)[١٢] بأن لفظ الجلالة (الله)

(١) الارتشاف ٣/ ١٢٠٠.
(٢) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٣٠٠.
(٣) ينظر البحر المحيط، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ علي محمد معوض، ط١، ١٩٩٣، دار الكتب العلمية، بيروت ٢/ ٦٣٧.
(٤) ينظر الارتشاف ٣/ ١٣٢٢.
(٥) التوبة ٦.
(٦) الارتشاف ٤/ ١٨٦٩.
(٧) المصدر السابق ٤/ ١٨٧٠.
(٨) ينظر المسألة في الفصل السادس من هذا المبحث، وباب الاستثناء.
(٩) زيادة يقتضيها المقام، غير موجودة في الكتاب المطبوع.
(١٠) الارتشاف ٣/ ١٥١٠.
(١١) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٣٠٠.
(١٢) ينظر البحر ٢/ ٦٣٧.

من (لا إله إلا الله) مرفوع على البدلية على المحل وليس على اللفظ.

أسس اختياراته:

إن من أهم أسس اختيارات أبي حيان النحوية في الارتشاف أنها تقوم على جملة أصول وهي:

١- السماع:

إن من أهم الأصول التي قامت عليه اختيارات أبي حيان النحوية السماع فهو مدار الحكم عنده، عليه يعتمد في إثبات الأحكام النحوية، فيختار حكما لورود السماع به، ويرفض آخر لعدم ورود السماع به؛ ولهذا ترددت مصطلحات عنده مثل (عربي مسموع، (وهو مسموع، وبه ورد السماع، (هذا هو المستقر في لسان العرب، (مردود بالسماع).

والسماع الذي يعتمد عليه هو السماع الكثير أو المطرد لا القليل أو النادر، والأمثلة على ذلك كثيرة جدا منها:

أنه اختار جواز وقوع الفعل الماضي حالاً بدون (قد) كما هو مذهب الكوفيين، والأخفش لكثرته في لسان العرب، قال: « الصحيح جواز ذلك لكثرة ما ورد من ذلك »[١]، وفي مسألة وقوع الجملة المصدرة بماضي خبرا لـ(ليس) قال: « وقد كثر السماع بغير (قد) نظما ونثرا في القرآن وغيره»[٢]، وكان كثيرا ما يرد على الرأي الآخر أو يرفضه بأنّ ما ذهب إليه (غير مسموع)[٣] أو (ولا يحفظ من كلامهم)[٤] أو(يحتاج إلى سماع من العرب)[٥] وقد يؤيد رأيا بالسماع بقوله (عربي مسموع)[٦]، (هذا هو المستقر في لسان العرب)[٧]، أو

(١) الارتشاف ٣ / ١٦١٠
(٢) المصدر السابق / ١١٦٧
(٣) المصدر السابق ٢ / ١٠١٦
(٤) المصدر السابق ٤ / ٢١٩٥
(٥) المصدر السابق ٣ / ١٤٨٧
(٦) المصدر السابق ٣ / ١٤٠٥
(٧) المصدر السابق ٤ / ١٨١١٦

(هو محجوج بثبوته عن العرب)[1] ويعلق على مذاهب النحاة بقوله: « ولو عملوا بالسماع ما اختلفوا »[2].

٢ - القياس:

تردد مصطلح القياس في (الارتشاف) في مواضع عدة ويتضح من ذلك أن أبا حيان كان يأخذ بالقياس، لكنه لم يكن يطلق القياس، وإنما كان يأخذ بالقياس في الحالات الآتية:

أ- يقيس على ما ورد به السماع، وعلى ما كان كثيراً، فلا يقيس على ما كان قليلا، أو نادراً أو شاذا، ومنه مسالة نعت (أي) باسم الإشارة بشرط أن يكتب منعوتا بذي (أل، وذهب ابن عصفور[3]، وابن مالك[4]، إلى الاقتصار على اسم الإشارة وصفا لـ(أي، ولا نعت لاسم الإشارة لقول الشاعر[5]:

أيهـــــــذانِ كُـــــلا زادكـــــما ودعـــــاني واغـــلا فـيـمـن وغـــلْ

قال أبو حيان: « بنياه على بنيت نادر شاذ لا تبني على مثله القواعد»[6]، ووصف قول من قال بأن (أن) يجوز أن تحذف ولا تعمل: « وهذا قول ضعيف ولا تبنى القواعد الكلية بالمحتملات البعيدة الخارجة عن الأقيسة»[7]، وقال في موضع آخر: « فلا ينبغي إثبات قاعدة كلية بمحتمل ظاهر فيه »[8].

ب- وقد يأخذ بالسماع ويعضده بالقياس، ومثال ذلك مسألة تقدم التمييز على عامله المتصرف. فذهب سيبويه وأكثر البصريين والكوفيين إلى منعه، وذهب الكسائي

---

(١) المصدر السابق ٤ / ١٦٦٩

(٢) المصدر السابق ٣ / ١٢٩٧

(٣) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، ط١، ١٩٩٨، دار الكتب العلمية، بيروت، ٣/ ٣٧.

(٤) شرح التسهيل ٣ / ٣٩٩.

(٥) لم أقف على قاتله، وهو في شرح التسهيل ٣ / ٣٩٩، والاشموني ٣ / ٣٧، والهمع ٢ / ٣٩، والواغل: الطفيلي الذي يدخل في قوم فيشاركهم شرابهم دون أن يكون مدعوا إليه.

(٦) الارتشاف ٤ / ٢١٩٤.

(٧) المصدر السابق ٤ / ١٨٨٤.

(٨) المصدر السابق ٣ / ١٥٨٦.

الجرمي والمازني وغيرهم إلى جواز ذلك[1]، قال أبو حيان عنه « وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك، وقياسا على الفضلات »[2].

ج- وقد يقيس على لغة قبيلة من القبائل الموثوق بها فقال في (كم): « ولزمت (كم) التصدير إذا جرت بإضافة، أو بحرف، أو كانت استفهاما، وعطف في الاستثبات، أو كانت خبرية في اللغة المشهورة نحو: (غلام كم رجل ضربت) و(علم كم فاضل حصلت، وأما اللغة الأخرى فحكاها الأخفش وهي جواز أن لا تتصدر فنقول: (فككت كم عان، (وملكت كم غلام، لأنها بمعنى (كثير) كما جاز (فككت كثيرا من العُناة، واضطرب القياس على هذه اللغة، فقيل: هي من القلة بحيث لا يقاس عليها، والصحيح أنه يجوز القياس عليها، لأنها لغة»[3].

وهذا غريب من أبي حيان إذ يجيز القياس على لغة معينة من لغات العرب، وهذا ليس من منهجه في الكتاب، فقد ذهب أبو حيان إلى أنه لايجوز القياس على لغة وإن كانت كثيرة، فمن ذلك: اشتقاق لفظ (اسم، قال أبو حيان: (ومن قال: سِم، فهو على أنه من سما يسمي سمياً كسرت السين ليدل على أن المحذوف ياء، وزعم غيره أن ذلك لغة في الاسم، راجع إلى أنه مشتق من السمو، ومع كثرته لا ينقاس لا تقول في دلو: دلٍ »[4].

واعترف بأن (أكلوني البراغيث) لغة، وهي قوية عنده، ومع هذا لم يذكر أنه يجوز القياس عليها، وأقر أيضا بأن عمل (إن) النافية عمل ليس هو على لغة أهل العالية[5]. ولم يقل بجواز القياس عليها، وغير ها من اللغات.

د- وزعم بعض الباحثين[6] أن أبا حيان يأخذ بالقياس إذا انعدم السماع كما ورد في مصدر

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك ٢ / ٣٨٩.
(٢) الارتشاف ٤ / ١٦٣٥.
(٣) الارتشاف ٢ / ٧٨٤.
(٤) الارتشاف ١ / ٢٥١، وينظر ١/ ٢٤٤، ١/ ٢٤٩.
(٥) ينظر المصدر السابق ٣ / ١٢٠٨.
(٦) مقدمة تحقيق الارتشاف لـ(رحب عثمان) ١ / ٤٤، و(ارتشاف الضرب من لسان العرب) نقد وتحليل رسالة ماجستير، تقدم بها الطالبة لطيفة عبد الرسول عبد، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٩، صـ٦٧.

(فَعَل) المتعدي لأن أبا حيان قال: « وقد شذ الكسر، قولهم: خاصمني فخصمته أخصمه بكسر (الصاد، ولا يجيز البصريون فيه إلا الضم على الأصل..... وهذا ما لم يكن المضارع موجبا فيه الكسر نحو: سار يسير، ووعد يعد، ورمى يرمي، فإن مضارعه يبقى على حاله في المغالبة تقول: سايرني فسرته أسيره، وواعدني فواعدته أعده، وإن كان لغير المغالبة حلقي العين، أو لا فقياس مضارعه الفتح، وإليه يرجع عند عدم السماع، هذا قول أئمة اللغة وعند أكثر النحويين »[1].

وما ذهب إليه الباحثون فيه نظر؛ لأنه يوحي أن أبا حيان يجيز أساليب في العربية لم يرد بها سماع، فأبو حيان لا يقيس على غير المسموع كما مر، وحديثه أعلاه عن مصدر الفعل المتعدي إذا لم يسمع له مصدر فهل يؤتى له بمصدر قياسا على بقية أفعال الباب نحو:

ضربها الفعل ضرابا كالنكاح، والقياس ضَرْبا؛ ولهذا قال أبو حيان في موضع آخر عند حديثه عن مصادر الأفعال: « والمقيس في (فَعَل) و(فَعِل) المتعديين (فَعْل، هذا مذهب سيبويه والأخفش، وذلك فيما لم يسمع فيه غيره »[2]، فهو يتحدث عن مصدر الفعل المتعدي إذا لم يسمع له مصدر فهل يقاس على بقية أفعال الباب، فقد أجاز القياس، وفاقا لسيبويه فهو يجيز قياسا على مسموع، وقد سمع في بقية مصادر أفعال الباب، وهذا هو الصحيح الذي يناسب منهج أبي حيان

٣- استصحاب الحال:

وهو من أدلة النحو المقررة إذا لم يوجد دليل آخر ينقل عن الأصل، والمراد به: « إبقاء حال اللفظ على ما يستحقه في الأصل عند عدم دليل النقل عن الأصل »[3].

ويرى أبو حيان أن بقاء الشيء على أصله أولى إلا إذا دل سماع على نقله من ذلك الأصل فيعمل به، فإن لم يدل سماع على ذلك توقف على الأصل حتى يرد ما ينقل عنه.

---

(١) الارتشاف ١ / ١٥٧ – ١٥٨.

(٢) الارتشاف ٢ / ٤٩٠.

(٣) الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، بدون (ط)، ١٢٥٧هـ، مطبعة الجامعة السورية صـ٤٦ والاقتراح للسيوطي ٧٢.

ويتضح ذلك الأصل عند حديثه عن كثير من الأدوات فذهب إلى أن (منذ) بسيطة غير مركبة[١]، وكذلك (لن)[٢] و(كأين)[٣] و(أما) وغيرها[٤]؛ لأن الأصل عدم التركيب.

٤- إجماع النحاة:

والمراد إجماع نحاة البصرة والكوفة، ويكون حجة إذا لم يخالف المنصوص ولا المقيس[٥]، وقد احتج به أبو حيان في أكثر من مسألة، فمن ذلك:

مسألة العطف على ضمير الرفع من غير توكيد، فقد ذهب ابن مالك إلى أن العطف في قوله تعالى: ﴿...فَٱذۡهَبۡ أَنتَ وَرَبُّكَ ...﴿٢٤﴾﴾[المائدة]، وقوله تعالى: ﴿...ٱسۡكُنۡ أَنتَ وَزَوۡجُكَ ٱلۡجَنَّةَ ...﴿٣٥﴾﴾[البقرة] هو من عطف الجمل وتقديره: وليذهب ربك، وليسكن زوجك.

فرده أبو حيان بقوله: « وما ذهب إليه مخالف لما تضافرت عليه نصوص المعربين والنحويين من أن (زوجك) معطوف على الضمير المستكن في (اسكن) المؤكد بـ (أنت) »[٦].

وفي مسألة حذف أحد مفعولي (ظن) اختصارا، فقد منعه ابن ملكون[٧]، قال أبو حيان: « وهو خلاف قول الجمهور »[٨].

وقال في باب المبتدأ والخبر: « ولم يشترط سيبويه في جواز الابتداء بالنكرة إلا أن يكون في الإخبار بذلك فائدة، وأجمع النحاة على أنه لا يجوز: رجل في الدار... »[٩].

---

(١) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤١٥.
(٢) ينظر المصدر السابق ٥/ ٢٣٦٥.
(٣) ينظر المصدر السابق ٢/ ٧٨٩.
(٤) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٨٩٣.
(٥) ينظر المصدر السابق ٥/ ٢٣٦٥، وينظر الاقتراح للسيوطي ٣٥.
(٦) الارتشاف ٤/ ٢٠١٢.
(٧) هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن منذر بن سعيد بن ملكون الإشبيلي، نحوي توفي سنة ٥٨٤هـ، وله النكت على تبصرة الصيمري في النحو، ينظر بغية الوعاة ١/ ١٨٨.
(٨) الارتشاف ٤/ ٢٠٩٨، وينظر ٢/ ٨٩٠.
(٩) المصدر السابق ٣/ ١١٠٢.

سمات اختياراته في (الارتشاف):

قامت اختيارات أبي حيان على سمات مهمة من أهمها:

١ - الاعتماد على السماع:

تردد مصطلح (السماع) و(الاستقراء) و(المسموع) و(المستقر من كلام العرب) في (الارتشاف) كثيرا، وهذا يدل على اعتداد أبي حيان بالسماع، فهو لا يجيز أسلوبا إلا على سماع وشرطه أن يكون كثيرا، فلا تبنى القواعد - عنده - على بيت نادر، أو شاذ، ويلحظ هذا واضحا عند الحديث عن (موقفه من السماع)

٢ - الاعتداد بالقراءات القرآنية:

ورد في الارتشاف مواضع كثيرة يستشهد أبو حيان بالقراءات وهذا يدل على أن أبا حيان يعتد بالقراءات القرآنية المتواترة والشاذة، واستشهد بها في أكثر من (مائة) موضع.

٣ - الابتعاد عن التأويل المتكلف والمتمحل:

حاول أبو حيان أن يرسم لنفسه منهجا في اختياراته فهو لا يأخذ برأيٍ فيه مصادمة للنص كما هو عند تأويل أبي علي الفارسي لأسلوب (ليس الطيبُ إلا المسكُ) فقال عنه: « فتأول ما حكى سيبويه بتأويلات مصادمة للنص»[١]، أو يرد على رأي غيره بقوله: وله تمحلات[٢]، ويأخذ بأوضح التأويلين إن كان هناك تأويلات مختلفة للمسألة الواحدة.

٤ - احترام القواعد النحوية التي أجمع عليها النحاة:

كان أبو حيان يحترم القواعد النحوية النبي بنيت على الكثير المطرد، ويتضح هذا في مسائل كثيرة من ذلك: نعت المعرفة بالمعرفة، غير أن بعض النحاة أجاز أن تنعت المعرفة بالنكرة فرد أبو حيان هذا الرأي ووصفه بأنه هدم للقاعدة المشهورة[٣]، فإذا تعارض المعنى مع الصناعة أو اللفظ فقد أخذ أبو حيان على نفسه مراعاة المعنى إذا تعددت التخريجات

---

(١) الارتشاف ٣/ ١١٨١.

(٢) ينظر الارتشاف ٢/ ١٠٠٢.

(٣) ينظر المسألة في الفصل الخامس - باب التوابع.

أو التأويلات أو الأوجه الإعرابية فقال: « وينبغي مراعاة المعنى إذا تعارض مع اللفظ»[1]، فهل سيطرد منهجه هذا في المسائل التي اختارها؟ هذا ما سيتضح من هذا البحث.

٥ - عدم ذكر الدليل غالبا:

من منهج أبي حيان في اختياراته في (الارتشاف) هو أنه يختار رأيا في المسألة الواحدة، ولا يذكر الدليل غالبا؛ لأن كتابه مختصر فلا يريد أن يحشوه بالأدلة، وقد يكون الدليل معروفا أو مسموعا فلا داعي لذكره؛ ولهذا يقول: (خلافا لفلان، و(الصحيح، و(به ورد السماع) ثم يتعدى إلى جزئية أخرى من المسألة.

وقد لا يذكر الدليل إن تطلب المقام ذلك كما هو في العطف على الضمير المجرور دون إعادته فقد اختار جوازه تبعا للكوفيين، ولم يذكر تلك الأدلة التي احتج بها الكوفيون، وابن مالك.

وقد يعذر؛ لأنه أراد من كتابه هذا أن يجرد أحكامه من الاستدلال والتعليل.

رابعا: موقفه من النحويين:

١- موقفه من البصريين:

كان أبو حيان ينهج منهج البصريين، ويقتفي أثرهم ويأخذ بآرائهم، ويعتمد على أصولهم في كثير من اختياراته، فكثيرا ما يقول: «هذا شيء لم يحفظه سيبويه ولا البصريون»[2]،(والصحيح مذهب البصريين)[3]،(وهذا الذي تقتضيه قواعد البصريين)[4]، (وهو مذهب المحققين من البصريين)[5]، وقد وافقهم في مسائل كثيرة؛ لأنها قامت على المسموع الكثير الموقوف به.

---

(١) التذييل ٤/ ٣٦٣.
(٢) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤٣٦ و١٢٢٨ و١٢١١ و٤/ ١٦٧٤.
(٣) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٨٦٨.
(٤) الارتشاف ٤/ ١٨٧٠.
(٥) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٨٧٧ .

وعلى الرغم من ذلك فهو لم يتعصب لهم، ولم يتعبد بأقوالهم فيقول: «ولسنا متعبدين بأقوال نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون... »[1]، فلم يأخذ بجميع آراء البصريين وفي هذا رد على د. شوقي ضيف حينما يصف أبا حيان بأنه يتعبد سيبويه قال: « ودائما نراه يتعبد لسيبويه وجمهور البصريين »[2]، ويقول أبو حيان عن سيبويه: « ولم يعرف سيبويه الجر لـ (عدا) و(خلا) وإنما نقل الجر بهما الأخفش »[3]، وقال في مسألة الجزم بـ (إيّان): « ولم يحفظ سيبويه الجزم بها، ولكن حفظه أصحابه »[4] فهل بعد هذه النصوص يعد أبو حيان متعبدا لسيبويه؟

فقد خالفهم في بعض المسائل ورجح آراء الكوفيين في بعض الأحيان مستشهدا لهم بالشعر الصحيح والكلام الموثوق به.

فلم يكن أبو حيان مقلدا، ولا متابعا كل المتابعة لغيره من النحاة، إنما ينظر في المسألة نظرة تمحيص وتدقيق فيأخذ بالرأي إن وافق السماع، ويرده إن خالف، وقد يرد قول البصريين؛ لأنه خالف السماع، فمن ذلك النصب بعد (بَلْه) قال: «وذهب جمهور البصريين إلى أنها لا يستثنى بها وأنه لا يجوز فيما بعدها إلا الخفض، وليس بصحيح، بل النصب محفوظ في لسان العرب »[5].

٢- موقفه من الكوفيين:

كان أبو حيان بصري النزعة، يتبع النحاة البصريين في أكثر اختياراته ويعظم شيوخهم ويقدرهم ولاسيما سيبويه، غير أن موقفه مع الكوفيين يختلف تماما، فهو يخطئهم كثيرا ويرد عليهم كما في إعمال (فعيل) و(فَعِل) والجزم بـ (كيف)[6]، وفي (أي) العاطفة[7] وفي (هلا)

(١) البحر المحيط ٤/ ٢٧١.
(٢) المدارس النحوية، طبعة دار المعارف بمصر، صـ٣٢٢.
(٣) الارتشاف ٣/ ١٥٣٤.
(٤) المصدر السابق ٤/ ١٨٦٥.
(٥) الارتشاف ١٥٥٣.
(٦) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٨٦٨.
(٧) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٩٧٨.

هل تأتي للعطف[١]، وفي إفادة (بله) الاستثناء[٢]، وفي الإبدال في الاستثناء على الموضع[٣]، وفي عدم التفريغ في الاستثناء في الكلام الموجب[٤]، وغيرها.

فهو يحترم مذهبهم إذا قام على السماع؛ ولهذا قال: « فوجب قَبول ما نقلوه إلينا، ولا مبالاة بمخالفة نحاة البصرة »[٥]

غير أنه يرد رأيهم إذا جاء مخالفا للسماع أو مخالفا للمعنى ويصفهم بالجهل كما هو في تشديد الميم عوضا عن (يا) النداء في (اللهم) فقال الكوفيون: إن الميم ليست عوضا والأصل عندهم هو يا الله أمنا بخير... فرده أبو حيان بقوله: « وهو قول سخيف، لا يحسن أن يقوله من عنده علم »[٦]، ولهذا فقد وافقهم في مسائل عدة منها: خروج (من) للابتداء[٧]، والعطف على الضمير المجرور[٨]، والفصل بين المضاف والمضاف إليه[٩]، وفي وقوع الفعل الماضي حالا بدون قد[١٠]، وفي ارتفاع الاسم بعد (منذ)[١١].

خامسا: موقفه من العلل النحوية:

العلة هي تفسير الظاهرة اللغوية والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثير ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية حتى يصل إلى المحاكمات الذهنية الصرفة[١٢].

---

(١) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٩٧٩.
(٢) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٥٥٣.
(٣) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٥١٠.
(٤) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٥٠٣.
(٥) البحر المحيط ٤/ ٢٧١.
(٦) الارتشاف ٤/ ٢١٩١.
(٧) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٧١٨.
(٨) ينظر المصدر السابق ٤/ ٢٠١٤.
(٩) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٨٤٥.
(١٠) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٦١٠.
(١١) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٤١٦.
(١٢) ينظر أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، بدون (ط)، ١٩٧٩، مطبعة الشرق، حلب ١٠٨.

وامتلأت كتب النحو بالتعليلات النحوية المفترضة أو المتخيلة حتى أثقلت كاهل النحو وأفسدته؛ ولهذا يقول أبو حيان: « والتعليل إنما ينبغي أن يسلك بعد تقرر السماع، ولا ينبغي أن يعول منه إلا على ما كان من لسان العرب، واستعمالاتها تشهد له وتومئ إليه، وكثيرا ما شحنت الكتب بالأقيسة الشبيهة والعلل القاصرة...»[١].

ويشيد بابن مضاء الذي نادى باطراح العلل فيقول: « ولم أر أحدا من المتقدمين نبه على اطراح هذه التعاليل إلا قاضي الجماعة الإمام أبا جعفر أحمد بن مضاء... فإنه طعن على المعللين بالعلل السخيفة، ورد عليهم ما شحنوا به كتبهم من ذلك»[٢].

وتظهر هذه النصوص أن أبا حيان تابع ابن مضاء في اطراح التعليلات السقيمة التي لا فائدة منها، والأقيسة التي لا تعتمد على سماع صحيح، وعاب على النحويين انشغالهم بهذه التعليلات؛ ولهذا فقد سلك المسلك نفسه في (الارتشاف) فقد أبعد هذه التعليلات عن كتابه وقد نص في مقدمة كتابه على ذلك بقوله: « رأيت أن أجرد أحكامه، عارية إلا من النادر من الاستدلال والتعليل... »[٣]، ومن ذلك النادر أنه استدل بعدم مجيء (هلا) للعطف حينما ذهب الكوفيون إلى أنها تفيد العطف قال: «الصحيح أنها ليست من أدوات العطف، والرفع والنصب هو على إضمار الفعل بدليل امتناع الجر في نحو: مررت برجل فهلا امرأة»[٤].

ولهذا فهو يرد اختلاف النحاة في المسائل النحوية وتعصبهم لآرائهم وكثرة التعليلات عندهم حتى تطول المسألة وتتعقد كأن يقول: (وهذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة) و(هذا الخلاف قليل الجدوى)[٥].

وأخيرا فإن اطراح التعليلات الذهنية المفترضة جاء موافقا لمنهج الدراسات اللغوية الحديثة أما القليل النافع هو الذي يصف الأشياء فلا يبحث عن الغايات والأهداف[٦].

---

(١) منهج السالك صـ٢٣٠، نقلا من (أبو حيان النحوي) لخديجة الحديثي صـ٣٩٦.
(٢) منهج المسالك ٢٣١.
(٣) الارتشاف ١/ ٤.
(٤) المصدر السابق ٤/ ١٩٧٩.
(٥) ينظر (سمات منهج أبي حيان).
(٦) ينظر أصول النحو العربي في نظر النحاة وضوء علم اللغة الحديث، محمد عيد، ط (بلا)، ١٩٧٨، عالم الكتب، القاهرة ١٦٧-١٧٦.

سادسا: موقفه من التأويل:

لجأ النحاة إلى التأويل الذي هو صرف الكلام عن ظاهره إلى وجوه خفية تحتاج إلى تقدير وتدبر لتبرير أو توجيه أساليب جاءت مخالفة لقواعدهم التي قرروها، لقد أسرف النحاة في ظاهرة التأويل حتى استحالت إلى صنعة ذهنية محضة، وقد تبتعد بالأسلوب عن معناه الصحيح ووصفه أيضا، وإنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة فيتأول.

ولقد تنبه ابن مضاء إلى هذا الإسراف من التأويل فدعا إلى نبذ أهم مظاهره كالحذف والإضمار والاستتار[1]، وجعل ابن مضاء النصوص هي (الجادة) وأن الأقيسة يجب أن تخضع لتلك الجادة خلافا للنحاة؛ لأن النطق العربي لديه هو الجادة ما عدا ذلك فرع عنه ويجب أن يخدمه[2]، فالنص اللغوي يجب أن يدرس بلا تأويل ولا تبديل، والتأويل يقلب الحقائق، ويباين منهج التفكير العلمي السليم.

وعليه بأن دعوة ابن مضاء جاءت مطابقة لما تدعو إليه الدراسات اللغوية المعاصرة[3]، وقد أخذ أبو حيان بظاهرة التأويل في (الارتشاف) ولكن ليس على إطلاقه، بل جعله بشروط معينة منها:

١ - ألا يكون التأويل مخالفا للسماع الكثير أو مصادما للنص، فمن ذلك قول بني تميم: « (ليس الطيب إلا المسك) فأول أبو علي الفارسي هذا الأسلوب على أوجه منها[4]: أن يكون (الطيب) اسم (ليس) و(إلا المسك) نعت له، والخبر محذوف كأنه قال: ليس طيبا غير المسك طيبا، فقال أو حيان: «وجهل الفارسي هذه اللغة فتأول ما حكى سيبويه بتأويلات مصادمة للنص»[5]، وأما مخالفته للسماع الكثير فمنه حرف الجر(من)[6]: هل يأتي للابتداء؟

(١) ينظر كتاب الرد على النحاة، تحقيق شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، صـ٧٩-٩٣.
(٢) أصول النحو، محمد عيد، ٢٠٠ .
(٣) ينظر المصدر السابق ٢١٤.
(٤) ينظر المسألة في الفصل الثاني: مسألة: (ليس الطيب إلا المسك).
(٥) الارتشاف ٣/ ١١٨١.
(٦) ينظر المسألة في الفصل الرابع: المجرورات.

ذهب البصريون إلى أنها لا تفيد الابتداء، وذهب الكوفيون إلى أنها تفيد الابتداء؛ وذلك لورود نصوص كثيرة، فقال أبو حيان موافقا الكوفيين: «وهو الصحيح، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد »[١].

٢ - إذا ثبت أن الأسلوب هو لغة من لغات العرب فلا تأويل فيه، وقال أبو حيان: « وإذا ثبت أن ذلك لغة، فلا يمكن التأويل؛ لأن التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادة على شيء ثم جاء شيء يخالف الجادة، فيتأول، وأما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم يتكلم إلا بها فلا تأويل»[٢]، ولهذا عاب علي أبي علي الفارسي جهلة بلغة بني تميم (ليس الطيب إلا المسك) فأولها.

٣ - يرد التأويلات التي تكون بعيدة عن وصف الأسلوب أو اللفظة، ومنه مسألة أصل (الذي) فقال الكوفيون[٣]: الأصل الذال وحدها، وقال السهيلي[٤] أن أصل الذي: ذو بمعنى صاحب، قال أبو حيان: « وله وللفراء تمحلات حتى صار الذي »[٥].

٤ - إن كان في المسألة أكثر من تأويل فهو يأخذ بأقربها وأوضحها لمعنى الأسلوب، فمن ذلك إعراب (رجال) في قوله تعالى: ﴿...يُسَبِّحُ لَهُۥ فِيهَا بِٱلْغُدُوِّ وَٱلْـَٔاصَالِ ﴿٣٦﴾﴾[النور] بفتح (باء) يسبح ففيه وجهان:

أحدهما: خبر لمبتدأ محذوف على تقدير: المسبح رجال، أو فيها رجال.

والآخر: فاعل لفعل محذوف وجوبا يدل عليه ما قبله أي: يسبحه رجال[٦]، ولهذا قال أبو حيان عن الوجه الثاني: « فرجال فاعل لفعل محذوف وجوبا يدل عليه ما قبله أي: يسبحه رجال على أوضح التأويلين)[٧].

---

(١) الارتشاف ٤/ ١٧٨٨.
(٢) التذييل والتكميل ٤/ ٣٠٠، وينظر الاقتراح ٢٩.
(٣) ينظر الإنصاف ٢/ ٦٦٩.
(٤) ينظر نتائج الفكر له، تحقيق محمد إبراهيم البناء، بدون (ط)، ١٩٨٤، مكة المكرمة، صـ١٧٧.
(٥) الارتشاف ٢/ ١٠٠٢.
(٦) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، ط١، ١٩٩٨، دار الكتب العلمية، بيروت، ١/ ٣٩٤.
(٧) الارتشاف ٣/ ١٣٢٣.

سابعا: موقف أبي حيان من القراءات:

لقد أجمع العلماء على أن نصوص القرآن الكريم هي الينبوع الأول والمصدر الأساسي في تقعيد اللغة والاستشهاد به.

يقول السيوطي: « وأما القرآن، فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواترا أم آحادا أم شاذا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه »[1]؛ لأن ما يسمى شاذ هو « ضارب في صحة الرواية بجرانه آخذ من سَمْت العربية... والرواية تنميه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، والله تعالى يقول: ﴿... وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ ... ﴿٧﴾﴾ [الحشر]، وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ»[2].

والقراءات هي الوجوه المختلفة التي سمح النبي (صلى الله عليه وسلم) بقراءة نص المصحف بها قصدا للتيسير، والتي جاءت وفقا للهجة من اللهجات العربية.

وقد كان موقف أبي حيان إيجابيا إزاء القراءات، فقد استشهد بقراءات مختلفة وإن خالفت أقيسة البصريين والكوفيين فقال: « والذي نذهب إليه أن ما صحت الرواية به في إثبات القراء وجب المصير إليه وإن خالف البصريين ورواياتهم، وقد استقرى هذا اللسان البصريون والكوفيون، فوجب المصير إلى ما استقروه، ومن حفظ حجةٌ على من لم يحفظ »[3].

ويقول أيضا: « وكثير من هؤلاء النحاة يسيئون الظن بالقراء، ولا يجوز لهم ذلك»[4]، فكان أبو حيان يحترم القراء والقراءات ولا يخطئ أحدا منهم، وقد يرد على من

---

(١) الاقتراح للسيوطي ١٤-١٥.

(٢) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات، والإيضاح عنها، تحقيق علي النجدي ناصف وزملائه، ط (بلا)، ١٩٩٠، القاهرة ١/ ٣٢-٣٣.

(٣) الارتشاف ٢/ ٧١٤.

(٤) البحر ٤/ ٢٧٢.

يضعف قراءة متواترة كما فعل في رده على ابن عطية، والزمخشري اللذين ضعفا قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿...وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِي تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَۚ ...١﴾[النساء] بجر (الأرحام، قال: « ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كذب»[1]

وقد استشهد أبو حيان بإحدى عشرة ومائة قراءة في (الارتشاف) في مواضع شتى منها المتواتر ومنها الشاذ[2]، فلم يفضل قراءة متواترة على غيرها، فهل سيطرد موقفه هذا في (الارتشاف)؟ هذا ما سنراه في ثنايا هذا البحث وخاتمته.

(١) البحر ٣/ ١٦٧.

(٢) الشواهد القرآنية في كتاب (ارتشاف الضرب) لأبي حيان، رسالة دكتوراه، مقدمة من الطالب محمد جاسم الهيتي، ١٩٩٩م، جامعة الأنبار، العراق صـ١٥٨.

الفصل الأول

اختياراته في المقدّمات النحويّة

حدّ الكلام والجملة:

حدّ النحاة الكلام حدودا كثيرة، قد يختلف بعضها عن بعض في مسائل جزئية، فيشترط أحدهم في حده التركيب، ويشترط غيره الفائدة، وآخر يشترط القصد، وإنما ذكر الباحث حد النحاة لأن حده يختلف عند غيرهم من اللغويين والأصوليين، فحده في اصطلاح اللغويين «هو عبارة عن القول »[1]، ويختلف حده في اصطلاح الأصوليين فلم يشترطوا الإفادة[2].

ويمكن تصنيف تلك الحدود على الشروط أو الأوصاف التي ذكرها النحاة كما يأتي:

أولا: حدّ الكلام عند من شرط الإسناد فقط، ويقصد بالإسناد ضم شيء إلى شيء [3]:

١ – قال الزمخشري: « الكلام هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى»[4].

٢ – وقال ابن الحاجب: « والكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد»[5].

---

(١) شرح التصريح على التوضيح، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي ١ / ١٨.
(٢) ينظر تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى رسالة دكتوراه تحقيق د. نوري الهيتي.، كلية اللغة العربية، الأزهر ١٩٨٦ ١/ ١١.
(٣) التذييل والتكميل، صـ١/ ٣٢.
(٤) المفصل في علم العربية، دار الجيل، ط ٢، بيروت، صـ٦.
(٥) الكافية في النحو، تحقيق د. طارق نجم عبد الله، دار الوفاء، جدة صـ٥٩.

ويلاحظ أن شرطي التركيب والإسناد لا يكفي لأنّ قولنا: (إن قام زيد) ليس كلاما، وقد حصل فيه التركيب والإسناد، وقد تنبه غير واحد من النحاة إلى هذا التعريف، فأضافوا إليه شرطا آخر وهوالإسناد المفيد، فقال ابن مالك: « الكلام ما تضمن من الكلم إسنادا مفيدا مقصودا لذاته »[١]، وقال الرضي: « والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته»[٢].

ثانيا: حدّه عند من شرط الإفادة فقط:

فعرفه ابن جني بأنه: « كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه »[٣].

وقال ابن يعيش: « اللفظ الدال على معنى يحسن السكوت عليه»[٤] والتعريف نفسه عند ابن الناظم([٥]) وعند ابن عقيل([٦])، والسيوطي[٧]، وابن هشام[٨]، وقال ابن معط[٩]، والجزولي[١٠] هو: « اللفظ المركب المفيد بالوضع ».

وأخذ أبو حيان بحد ابن مالك الذى يشترط فيه الإسناد المفيد فقال: « وأما في الاصطلاح فالذي نختاره أنه قول دال على نسبة إسنادية مقصودة لذاتها»[١١].

---

(١) شرح التسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، ط١، ١٩٩٠، دار هجر، مصر، ١/ ٥.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق د. إميل بديع يعقوب، ط١، ١٩٩٨. دار الكتب العلمية بيروت ١/ ٣١.

(٣) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط٢، بلا (ت)، دار الهدى للطباعة النشر، بيروت ١/ ١٧.

(٤) شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت ١/ ٢١.

(٥) ينظر شرح ألفية ابن مالك، تحقيق د. عبد الحميد السيد محمد، دار الجيل، بيروت، صـ٢٠.

(٦) ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، مطبعة السعادة بمصر ١/ ١٤.

(٧) ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق أحمد شمس الدين، ط١، ١٩٩٨، دار الكتب العلمية، بيروت ١/ ٤٢.

(٨) ينظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر للطباعة والنشر بيروت ١/ ١١، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب تحقيق سعيد الأفغاني. ط١، ١٩٩٨، دار الفكر، بيروت صـ٣٦٣

(٩) الفصول الخمسون، تحقيق محمود محمد الطناحي، بدون (ط، ت)، عيسى البابي الحلبي، ١٤٩.

(١٠) شرح المقدمة الجزولية أبو علي الشلوبين، تحقيق تركي العتيبي، ط ٢، ١٩٩٤، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية ١/ ١٩٦.

(١١) ارتشاف الضرب ٢/ ٨٣١.

ولئن كان الخلاف بين النحاة في تعريفهم للكلام كما مر بسيطا فإننا نجد أن الخلاف أوسع في تعريفهم للجملة، ويمكن القول أن تعريف الجملة عند النحاة يتمثل في اتجاهين رئيسين:

الاتجاه الأول: ويمثل هذا الإتجاه ابن جني[١]، والزمخشري[٢]، وابن يعيش[٣] والعكبري[٤]، وابن مالك[٥].

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن الجملة هي المرادف لمفهوم الكلام، وقد نص ابن جني على ذلك بقوله: « وأما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه، مفيد لمعناه، وهو الذي يسميه النحويون الجمل، نحو: زيد أخوك، وقام محمد.... وصه ومه.... فكل لفظ استقل بنفسه وجنيت منه ثمرة معناه فهو كلام»[٦]، في حين نجد الزمخشري يعرفها بقوله: « الكلام المركب من اسمين كقولك: زيد أخوك، وبشر صاحبك، أو فعل واسم نحو قولك: ضرب زيد، وانطلق بكر ويسمى الجملة »[٧] ويقول ابن يعيش: « والكلام عبارة عن الجمل المفيدة»[٨].

الاتجاه الثاني: ويمثل هذا الاتجاه كل من الرضي[٩]، وابن هشام[١٠]، والسيوطي[١١]، وجمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي[١٢]، والجملة عندهم تدل على معنى مغاير لمعنى الكلام فهي أعم منه.

---

(١) ينظر الخصائص ١/ ١٧.
(٢) ينظر المفصل ٦.
(٣) ينظر شرحه على المفصل ١/ ١٢.
(٤) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق غازي طليمات وزميله، ط بلا، ١٩٩٥، دار الفكر ١/ ٤١.
(٥) ينظر شرح التسهيل ١/ ٥.
(٦) الخصائص ١/ ١٧.
(٧) المفصل ٦.
(٨) شرح ابن يعيش على المفصل ١/ ٢١.
(٩) ينظر شرح كافية ابن الحاجب١/ ٣١.
(١٠) ينظر مغني اللبيب ٣٩.
(١١) ينظر همع الهوامع ١/ ٤٩.
(١٢) ينظر شرح الحدود النحوية، تحقيق محمد الطيب الإبراهيم، ط١،١٩٩٦، دار النفائس، بيروت ٤٨ ٥٠.

قال الرضي: « والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء أكانت مقصودة لذاتها أم لا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر، واسما الفاعل، والمفعول، والصفة المشبهة، والظرف، مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس »[1].

وفي حين عرفها ابن هشام بقوله: « الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد ما دل على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، وبهذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس، ثم قال: « والصواب أنها أعم منه إذ شرطه الإفادة بخلافها؛ ولهذا تسمعهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب وجملة الصلة، وكل ذلك ليس مفيدا فليس بكلام »[2]، فالرضي، وابن هشام، ومن تبعهما يرون أنّ قولك: (إن قام زيد) جملة، وليس بكلام، وإن تحقق فيها الإسناد فالفائدة معدومة؛ لأنها لا تتم إلا بجملة الجواب، وجملة الصلة لاتتم إلا بالموصول، فعلى هذا يكون قولنا: (قام زيد) كلاما فإن أدخلت أداة الشرط قلت: (إن قام زيد) رجع بالزيادة إلى النقصان فصار قولا لا كلاما، واعترض الكافيجي[3] شيخ السيوطي على هذا التعريف بقوله: « وأما إطلاق الجملة على ما ذكرنا الواقعة شرطا أو جوابا أو صلة فإطلاق مجازي؛ لأن كلا منهما كان جملة قبل، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان »[4].

واختار أبو حيان المذهب الأول فقال « والصحيح أن الكلام هو الجملة »[5]، وقال: وظاهر كلام سيبويه رحمه الله أن الكلام لا يطلق حقيقة إلا على الجمل المفيدة[6] لقوله:

---

(١) شرح الكافية ١/ ٣١.

(٢) مغني اللبيب ٣٦٣، والإعراب عن قواعد الإعراب تحقيق د. علي فودة، ط١، ١٩٨١، عمادة شؤون الكتاب الرياض، السعودية صـ٣٩

(٣) هو محمد بن سليمان بن سعد بن مسعود الحنفي، برغموي الأصل مصري الولادة ولد سنة ٧٨٨، وتوفي سنة ٨٧٩ هـ، ينظر هدية العارفين ٢/ ٢٠٨-٢٠٩.

(٤) همع الهوامع ١/ ٥٠.

(٥) ارتشاف الضرب ٢/ ٨٣٢.

(٦) التذييل والتكميل ١/ ٢٦.

واعلم أن (قلت) في كلام العرب إنما وقعت على أن يحكى بها ما كان كلاما لا قولا »[1] وعنى بالكلام الجمل، وبالقول المفردات.

والذي يميل إليه الباحث أن الجملة هي القول المفيد قد يكون من لفظين أو لفظا قائما برأسه مفيدا يحسن السكوت عليه؛ نحو (قام زيد) جملة و(زيد مجتهد) جملة، و(صه) جملة، و(آه، جملة، و(النار) جملة، و(إن تدرس تنجح) جملة، و(والله إنك لعلى حق) جملة؛ وذلك لأن كل مجموعة مما سبق تؤدي بمكوناتها معنى يحسن السكوت عليه ولو نقص مكونا لاختل المعنى.

وأما الكلام فهو ليس مرادفا للجملة، بل هو أعم منها فيقال: القرآن كلام الله، الشعر والنثر كلام العرب، وقال كلاما طيبا إذا تحدث في مجلس أو خطبة، وليس كما ذكر الرضي، وابن هشام أن الكلام أخص، وليسا مترادفين كما رأى الزمخشري وغيره، فالكلام يتكون من مجموعة من الجمل ليصل إلى المعنى التام أو الكامل[2].

محلُّ الحركات من الحروف:

تحدث النحاة عن الإعراب لأهميته عندهم؛ لأنه هو الذي يبين المعاني، وإذا كان الإعراب هو الإبانة عن المعاني فله علامات تدل عليه وهي الفتحة والضمة والكسرة وقد تحدث النحاة عن الحركة في بنية الكلمة، كما تحدثوا عنها في آخر الكلمة، وعن علاقة الحركة بالحرف ومكانها منه، وقد اختلف النحاة في محل الحركة من الحرف على ثلاثة أقوال هي:

الأول: أن الحركة تحدث بعد الحرف ونسب هذا القول إلى سيبويه[3]، ونسب سيبويه هذا الرأي إلى الخليل فقال: « وزعم الخليل أنّ الفتحة، والكسرة، والضمّة زوائد وهنّ

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٢.

(٢) ينظر في نحو اللغة وتراكيبها، د. خليل عمايرة، ط٢، ١٩٩٠، مؤسسة علوم القرآن، دبي، ص٧٧ ٧٨.

(٣) ينظر الخصائص ١/ ٣٢٢ والهمع ١/ ٧٠، وسر الصناعة ١/ ٣٣.

يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به »[1]، واختار هذا القول ابن جني[2] والرضي[3] واحتج ابن جني بحججٍ منها[4]:

الأولى: أنه لو كانت الحركة قبل الحرف لما وجد الإدغام في اللغة؛ لأنها حينئذ تكون حاجزا بين الحرفين، وإذا حجزت الحركة بين الحرفين لم يجز الإدغام فوجود الإدغام في اللغة دليل على امتناع القول بتقدم الحركة على الحرف، والذي يدل على أنها بعد الحرف مجيء المثلين المتحركين من غير إدغام نحو: (قَصَص وطَلَل، ومما فصل فيه بين المتقاربين ومنع الإدغام قوله: (وتد، من غير إدغام، فإذا سكنت التاء لإرادة الإدغام قلت: (ودّ، فلما زالت حركة التاء لم يعد هناك فاصل، فقلبت وأدغمت فدل هذا على أن الفاصل كان حركة التاء، ولما كانت بينهما فهي بعد التاء، وليست معها.

الثانية: أنك إذا أشبعتها تممتها حرف مد بعد الحرف، فإذا أشبعت الفتحة في ضاد (ضرب) قلت: ضارب، والكسرة في (ضراب) قلت: ضيراب، والضمة في (ضرب) قلت: ضورب، فجاءت الألف والياء والواو بعد الضاد لا معها، فكذلك يحكم للفتحة والكسرة والضمة؛ لأن هذه الحركات أبعاض حروف المد.

الثالثة: أن الحرف كالمحل للحركة (أي أن الحركات أعراض في البنية محلها الحرف، فالحركة كالعرَض فيه؛ ولذا فهي محتاجة إليه، ولا يصح القول بوجودها قبل وجوده، ثم قال ابن جني: ويؤيده أنا رأينا الحركة فاصلة بين المثلين مانعة في إدغام الأول في الآخر نحو: الملل، والضفف[5]، والمشش[6]، كما تفصل الألف بينهما نحو الملال، فلولا أن حركة الأول تليه في الرتبة لما حجزت عن الإدغام[7]، وأن الحركة قد ثبت أنها أبعاض حرف إذ الفتحة بعض

---

(١) الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، ١٩٨٣، عالم الكتب، بيروت ٤/ ٢٤١ ٢٤٢.
(٢) ينظر الخصائص ١/ ٣٢٢.
(٣) ينظر شرح الرضي ١/ ٦٢.
(٤) ينظر سر الصناعة له، تحقيق حسن هنداوي، ط بلا، ١٩٨٥، دار القلم، دمشق ١/ ٣٤.
(٥) من معانية كثرة العيال.
(٦) من معانية بياض يعتري الإبل في عبونها.
(٧) ينظر الخصائص ١/ ٣٢٢.

الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، فكما أن الحرف لا يجامع حرفا آخر فينشآن معا في وقت واحد فكذلك بعض الحرف لا يجوز أن ينشأ مع حرف آخر في وقت واحد[1].

وقال الرضي: « اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة، فضم الحرف في الحقيقة إتيان بعده بلا فصل ببعض الواو، وكسره الإتيان بعده بجزء من الياء، وفتحة الإتيان بشيء من الألف، وإلا فالحركة والسكون من صفات الأجسام فلا تحل الأصوات، لكنك لما كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد سمي الحرف متحركا كأنك حركت الحرف إلى مخرج حرف المد، وبضد ذلك سكون الحرف، فالحركة إذن بعد الحرف، لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أنها معه لا بعده بلا فصل، فإذا أشبعت الحركة وهي بعض حرف المد صارت حرفا تاما »[2].

الثاني: أنها مع الحرف، ونسبه ابن جني لأبي علي الفارسي[3]، ثم قال: « ويؤيده أن (النون) الساكنة مخرجها مع حروف الفم من الأنف، والحركة مخرجها من الفم فلو كانت حركة الحرف تحدث بعده لوجب أن تكون (النون) المتحركة أيضا من الأنف، وذلك أن الحركة إنما تحدث بعده، فكان ينبغي ألا تغني عنها شيئا لسبقها هي لحركتها»[4].

واختاره أبو البقاء العكبري في اللباب[5]، وعلله بأن الحرف يوصف بأنه متحرك كما يوصف بالشدة والجهر فهي صفة، والصفة لا تتقدم على الموصوف؛ ولا يتأخر عنه وأن حروف العلة تنقلب إلى غيرها لتحركها فلو كانت بعده لم تقلب.

قال ابن جني: والذي يفسد كونها حادثة مع الحرف البتة هو أنا لو أمرنا شخصا من الطي ثم اتبعناه من الوجل لقال: اطو ايجل والأصل فيه:(اطو ا وجل) فقلبت الواو التي هي فاء الفعل من الوجل ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، فلولا أن كسرة واو (اطو) في الرتبة بعدها لما قلبت ياء واو (اوجل)[6].

(١) ينظر المصدر السابق ١/ ٣٢٧.
(٢) شرح الرضي ١/ ٦٢.
(٣) ينظر الخصائص ١/ ٣٢٤، وسر الصناعة ١/ ٣٣، وهمع الهوامع ١/ ٧٠-٧١.
(٤) الخصائص ١/ ٣٢٤، وسر الصناعة ١/ ٣٣ .
(٥) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب، صـ٦٢.
(٦) ينظر الخصائص ٢/ ٣٢٢-٣٢٣.

الثالث: تحدث الحركة قبل الحرف، ذكره ابن جني[١]، ولم ينسبه لأحد.

قال ابن جني: « ومما يقويه عندي إجماع النحويين على أن (الفاء) في (يعد) وبابه إنما حذفت لوقوعها بين ياء وكسرة في (يوعد) - لو خرج على أصله - فقولهم: بين ياء وكسرة يدل على أن الحركة عندهم قبل حرفها المتحرك بها[٢] ».

قال: « ويبطله إجماعهم على أن الألف لا تقع إلا بعد فتحة كـ (ضارب) مثلا، فلو كانت الحركة قبل حرفها لكانت الألف بعد ضاد لا بعد فتحة[٣] ».

واختار أبو حيان أن الحركة مع الحرف، فقال: «والحركة مع الحرف لا بعده خلافا لابن جنّي »[٤].

ومن أقوى ما احتج ابن جني والرضي القول بأن الحركات أبعاض حروف المدّ واللين، حيث ذكرا أن الفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضمة بعض الواو، وإن كانت بقية الحجج قوية من حيث المنطق والعقل إلا أنّه لو اتجها اتجاها صوتيا محضا لأغناهما عن سائر الأدلة [٥]؛ لأن الحركات صوائت قصيرة[٦] مجهورة في الدرس الصوتي الحديث[٧]، فكل منها صوت قائم بنفسه، وكذلك حروف المدّ، وجعلوها على نوعين: صوائت قصيرة، وصوائت طويلة.

فالقصيرة ما أطلق القدامى عليها الحركات، والطويلة هي حروف المد.

---

(١) ينظر الخصائص ٢/ ٣٢٥.
(٢) الخصاائص ٢/ ٣٢٤..
(٣) المصدر السابق ٢/ ٣٢٣
(٤) الارتشاف ٢/ ٨٣٤
(٥) ينظر الدراسات اللهجية والصوتية، د. حسام سعيد النعيمي، ١٩٨٠، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد، بغداد ٣٣٤.
(٦) ينظر الصامت يراد به الصوت اللغوي الذي ينجم بتقارب في نقطة ما من جهاز النطق إلى احتكاك مسموع، ويسمى الصوت احتكاكيا، وهو الرخو عند القدماء، أما الصائت فهو الصوت اللغوي الذي ينجم بتكيف في جهاز النطق لا يؤدي إلى احتكاك مسموع، والصوائت القصيرة هي الفتحة والضمة والكسرة، والطويلة هي الألف والياء المدية والواو المدية، وصوت الإمالة، وصوت التفخيم، ينظر أبحاث في أصوات العربية د. حسام سعيد النعيمي، ط١، ١٩٩٨، دار الشؤون الثقافية، بغداد ص١٢.
(٧) ينظر الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، ط٤، ١٩٧١، القاهرة، ٣٩.

والـدرس الصوتي الحديث يقرر أن الإنسان يتكلم بمقاطع[1]، وأقل ما يتألف منه المقطع صامت وصائت، وليس في السلسلة المنطوقة حالّ ومحلّ، بل هي سلسلة من الأصوات اللغوية، فمثلا: (كتب) تتكون على ضوء المقطع الصوتي من: ك ـَـ/ ت ـَـ/ ب ـَـ/ أي: من ثلاثة مقاطع، كل منها من صامت وصائت (حركة).

وعليه فإن الدرس الحديث يقرّ ما ذهب إليه سيبويه، ومن تبعه كابن جني من أن الحركة بعد الحرف، ولكن من مفهوم أن الحركات صوائت قصيرة كما أن الحروف صوائت طويلة، وليس من مفهوم القدماء الذي ينص على أن الحرف محل للحركة؛ ولهذا فإن اختيار أبي حيان ليس موفقا؛ لأنه خلا ف ما أثبته الدرس الصوتي الحديث.

ويرى الباحث أيضا أن هذه مسألة صوتية محضة، فكان ينبغي أن تدرس في الأبواب الصوتية؛ لأنه لا علاقة لها بالتركيب، وإنما تتعلق باللفظ،أو الكلمة، غير أن أبا حيان درسها في التراكيب، وإن كان الباحث يرى أنّه لا فصل بين النحو والصرف وعلم المعاني من حيث الدراسة.

أنكر النكرات:

لما كان كثير من الأحكام تبنى على التعريف والتنكير، وكانا كثيري الدور في أبواب العربية صدر النحاة كتب النحو بذكرهما بعد الإعراب والبناء، وذكروا حدودهما وذكروا أن النكرة هي الأصل والمعرفة فرع عليها، أو العكس على خلا ف بينهم، وتحدثوا عن النكرات، وجعلوا لها درجات تبدأ بالأشيع وتنتهي بالأقل شيوعا، وكذلك المعارف درجات تبدأ بالأقل تعريفا وتنتهي بأعرف المعارف.

وقد أخذ بهذا التدرج من نحاة اللغات الأخرى موافقا النحاة العرب في هذا التقسيم فقد حدد (دي لا جرا سيري) درجات التنكير والتعريف في تدرج هرمي يبدأ بما يسميه أنكر النكرات، وينتهي بما أسماه أعرف المعارف[2]، وقد جعل كثير من النحاة كلمة (شيء)

(١) المقطع هو وحدة صوتية تبدأ بصامت يتبعه صائت، وتنتهي قبل أول صامت يرد متبوعا بصائت. ينظر أبحاث في أصوات العربية ص٨.

(٢) ينظر التعريف والتنكير في الدلالة والشكل د. محمود أحمد نحلة، ط بلا، ١٩٩٧، دار التوني للطباعة والنشر، الإسكندرية – مصر، صـ٦٥.

أنكر النكرات؛ لأنه مبهم في الأشياء كلها كما ذكر المبرد[١]، وقال ابن جني: « وهو يقع على الموجود والمعدوم جميعا، قال سبحانه: (إن زلزلة الساعة شيء عظيم)[٢] فسماها شيئا وإن كانت معدومة »[٣].

ويبدو أن أول من ذكر درجات للتنكير هو المبرد فلم يذكر سيبويه شيئا من ذلك، قال المبرد: « فأنكر الأسماء قول القائل: شيء؛ لأنه مبهم في الأشياء كلها فإن قلت: جسم فهو نكرة، وهو أخص من شيء، كما أن حيوانا أخص من جسم وإنسانا أخص من حيوان، ورجلا أخص من إنسان »[٤].

وحدد ابن السراج القاعدة التي تحكم هذا التدرج فقال: « فكلما كان أكثر عموما فهو أنكر مما هو أخص منه، فشيء أنكر من قولك: حي، وحي أنكر من قولك: إنسان، فكلما قل ما يقع عليه الاسم فهو أقرب إلى التعريف، وكلما كثر كان أنكر فأعلم»[٥].

وحاول بعض النحاة أن يحصرها على جهة أدق، فبلغت عندهم تسع درجات كما هو عند ابن عصفور[٦]، وأبي البقاء العكفوي[٧]، وهي « أنكر النكرات شيء، ثم متحيز ثم نام، ثم حيوان، ثم ماش، ثم ذو رجلين، ثم إنسان، ثم رجل ».

واختار أبو حيان هذا التقسيم فقال: « وأنكر النكرات شيء، ثم متحيز، ثم نام، ثم حيوان، ثم ماش، ثم ذو رجلين، ثم إنسان، ثم رجل.. ثم رجل فهذه تسعة لكل منها ما يقابله »[٨].

وبلغ بها الخضري عشر درجات على خلاف في التدريج، ثم أردف قائلا: « وبعد فلا فائدة في هذا البحث إلا التمرين»[٩].

---

(١) ينظر المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت ٣/ ١٨٦.
(٢) الحج ١.
(٣) اللمع في العربية، تحقيق فائز فارس، ط بلا، الكويت، صـ٩٨.
(٤) المقتضب ٤/ ٢٨٠.
(٥) الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط ١، ١٩٨٥ مؤسسة الرسالة، بيروت ١/ ١٤٨.
(٦) ينظر شرح الجمل، تحقيق د. صاحب أبو جناح، ط١، ١٩٩، عالم الكتب، بيروت ١٣٤-١٣٥.
(٧) ينظر الكليات، تحقيق عدنان درويش وزميله، ط٢، ١٩٩٢، مؤسسة الرسالة، بيروت ص٨٩٦.
(٨) ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٧.
(٩) حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، تحقيق تركي فرحان المصطفى، ط١، ١٩٩٨، دار الكتب العلمية ١/ ١٠٧.

وهذا ما يراه الباحث فالخلاف لا فائدة فيه، والخلاف أقرب إلى المنطق منه إلى النحو.

أعرف المعارف:

وأما التعريف فقد جعل النحاة له درجات إلا ابن حزم، فذهب إلى أن المعارف كلها متساوية[١]؛ لأن المعرفة لا تتفاضل إذ لا يصحّ أن يقال: عرفت هذا أكثر من هذا، وأجيب بأن مرادهم هذا أعرف من هذا، أنّ تطرق الاحتمال إليه أقل من تطرقه إلى الآخر[٢]، وحاول النحويون أن يضبطوا ذلك التفاوت، أو الدرجات بقاعدة، وهي أنه كلما كان الشيء أخص كان أعرف[٣]، وعلى التفاوت اختلف في أعرف المعارف على أقوال:

١ - الضمير أعرف المعارف، ثم العلم، ثم المبهم (اسم الإشارة، ثم ما فيه الألف واللام وعليه جمهور النحاة[٤]، واحتجوا بأن المضمر لا اشتراك فيه لتعينه بما يعود إليه لذلك لا يوصف ولا يوصف به، وليس كذلك العلم فإنه يقع فيه الاشتراك ويميز بالصفة[٥] لأنه يعرف بالعين وبالقلب ونسب أبو البركات الأنباري[٦]، وأبو حيان[٧] والسيوطي[٨]، هذا الرأي إلى سيبويه وليس في الكتاب ما ينص على هذا، غير أن سيبويه قال: « فالمعرفة خمسة أشياء الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة والألف واللام والأسماء المبهمة، والإضمار »[٩]، فبدأ بالعلم وانتهى بالمضمر، وقول سيبويه لا يدل على ترتيب.

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٧-٩٠٨، وهمع الهوامع ١/ ١٨٧.
(٢) ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٩٠٧-٩٠٨، وهمع الهوامع ١/ ١٨٧.
(٣) ينظر المقتضب ٣/ ١٨٦، وشرح ابن يعيش ٥/ ٨٧
(٤) ينظر الإنصاف ٢/ ٧٠٧ وابن يعيش ٥/ ٨٧، وارتشاف ٢/ ٩٠٨ ٣، وشرح الرضي ٣/ ٣٥٤.
(٥) ينظر المصادر السابقة.
(٦) ينظر الإنصاف ٢ / ٧٠٧.
(٧) ينظر الإنصاف ٢/ ٧٠٨، والارتشاف ٢/ ٩٠٨ .
(٨) ينظر الهمع ١/ ١٨٧.
(٩) الكتاب ٢/ ٦.

٢ – العلم أعرف المعارف، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ما عرّف بالألف واللام، وهو مذهب بعض الكوفيين[١]، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي[٢]، وابن معط[٣] واحتج بأن العلم لا اشتراك فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشركة عارضة فلا أثر لها، وقال: والمضمر يصلح لكل مذكور فلا يخص شيئا بعينه.

٣ – ذهب الكوفيون[٤] إلى أن اسم الإشارة أعرف من العلم، واحتجوا بأن الاسم المبهم يعرف بشيئين: بالعين، وبالقلب، وأما الاسم العلم فلا يعرف إلا بالقلب وحده، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشيء واحد.

أعرفها اسم الإشارة، ثم المضمر، ثم العلم، ثم ما فيه الألف واللام وهو رأي أبي بكر بن السراج[٥]، واحتج بأن اسم الإشارة يتعرف بشيئيين بالعين والقلب، وغيره يتعرف بالقلب لا غير، قال ابن يعيش: « وهو ضعيف؛ لأن التعريف أمر راجع إلى المخاطب دون المتكلم، وما ذكره يرجع إلى معرفة المتكلم، وأما المخاطب فلا علم له بما في نفس المتكلم »[٦].

وذهب ابن مالك[٧] إلى أن أعرف المعارف ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب ثم العلم، ثم ضمير الغائب، ثم اسم الإشارة، والمنادى، ثم الموصول وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه.

واختار أبو حيان مذهب السيرافي بقوله: « والذي اختاره أن المعارف خمس أعرفها العلم الشخصي، ثم المضمر، ثم المبهم، ثم ذو(أل، وأنّ المضمر، والمبهم وذو (أل) كنايات

(١) ينظر ابن يعيش ٥/ ٨٧ والهمع ١/ ١٨٧.
(٢) ينظر ابن يعيش ٥/ ٨٧.
(٣) ينظر الفصول الخمسون ٢٢٥.
(٤) ينظر الإنصاف ٢/ ٧٠٧
(٥) ينظر الأصول ١/ ١٥٤.
(٦) شرح ابن يعيش ٥/ ٨٧.
(٧) ينظر تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، تحقيق محمد كامل بركات، ١٩٦٧، دار الكتاب العربي صـ٢١، وشفاء ١/ ١٧١-١٧٢.

جزئيات حالة الاستعمال ألا ترى أن كل متكلم يقول: أنا، وكل مخاطب يقال له: أنت، وكل غالب يقال له: هو وكذا أسماء الإشارة يشار بـ(هذا) لكل قريب، وبـ (هذي) لكل قريبة وكذا البواقي »[1].

إذا كان الخلاف في (أنكر النكرات) لم يرتب عليه النحاة أحكاما، فإن الخلاف في أعرف المعارف رتب عليه النحاة، بعض الأحكام النحوية من ذلك أنهم يشترطون في الموصوف أن يكون أعرف من صفته، فإن وردت أعرف منه لم يعدها النحاة صفة، بل قد تكون بدلا، أو نعتا مقطوعا، جاء في الكتاب لسيبويه: « فأما المضاف فنحو: (مررت بزيد أخيك، والألف واللام نحو قولك: (مررت بزيد الطويل)..... وإنما منع (أخاك) أن يكون صفة للطويل أن الأخ إذا أضيف كان أخص؛ لأنه مضاف إلى الخاص وإلى إضماره فإنما ينبغي لك أن تبدأ به.. وإنما منع هذا أي في (مررت بصاحبك هذا) أن يكون صفة للطويل والرجل أن المخبر أراد أن يقرب به شيئا ويشير إليه لتعرفه بقلبك وبعينك دون سائر الأشياء وإذا قال الطويل فإنما يريد أن يعرفك شيئا بقلبك ولا يريد أن يعرفكه بعينك فلذلك صار (هذا) ينعت بـ (الطويل) ولا ينعت (الطويل) بـ (هذا)؛ لأنه صار أخص من الطويل حين أراد أن يعرفه شيئا بمعرفة العين ومعرفة القلب »[2].

ويرى الباحث أن الخلاف في أعرف المعارف ليس فيه فائدة كثيرة، لأن الأحكام التي بناها النحاة عليه لا تؤثر على المعنى فلو أعربنا (هذا) في قولنا: (مررت بصاحبك هذا) نعتا، أو بدلا، لا يغير من معنى التركيب، وكذلك لو أعربنا (زيد) في قولنا: (مررت بأخيك زيد) بدلا، أو عطف بيان، لا يغير في معنى التركيب.

المنادى النكرة معرفة بالقصد:

أغفل كثير من النحاة ذكر المنادى بين المعارف[3]، وأثبته بعضهم، غير أنهم قصروه على المنادى النكرة المقبل عليها[4]، وجعلوا التعريف بالنداء كالتعريف بالألف واللام، وممن

(١) الارتشاف ٢/ ٩١٠.
(٢) الكتاب ٢/ ٧ والأصول ٢/ ٣٣.
(٣) ينظر همع الهوامع ١/ ١٨٦.
(٤) ينظر الارتشاف ٢/ ٩٠٨.

أثبته الخليل، ونقل عنه سيبويه ذلك فقال: « وذلك أنه إذا قال: يا رجل ويا فسق، فمعناه كمعنى يا أيها الفاسق ويا أيها الرجل، وصار معرفة؛ لأنك أشرت إليه وقصدت قصده، واكتفيت بهذا عن الألف واللام.... وصار هذا بدلا في النداء والألف واللام، واستغنى به عنهما »[1] وعلى الرغم من ذلك فإن سيبويه لم يعده من المعارف حين عدها فجعلها خمسة، قال: « والمعرفة خمسة أشياء: الأسماء التي هي أعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة إذا لم ترد معنى التنوين، وما فيه الألف واللام، والأسماء المبهمة، والإضمار »[2].

واختلف المثبتون للتعريف على أقوال:

١ - فريق يرى أن تعريف النداء بالقصد إليه والإقبال عليه مع استعمال حرف النداء، ومنهم ابن السراج[3]، وصححه ابن مالك[4]، وأجازه الرضي[5]، واحتجوا بما يأتي:

أ - أن الألف واللام وحرف النداء لا يجتمعان عند الجمهور[6]، فلا يصح دخول حرف النداء على اسم فيه الألف واللام؛ لأن النداء يعرف المنادى بالقصد والألف واللام يعرفانه كذلك فلا يجتمعان، والدليل على ذلك أن الألف واللام تسقطان من العلم المثنى عند النداء نحو: يا زيدان. يقول ابن السراج: « ألا ترى أنك تقول: يا زيدان أقبلا، ولولا ذلك لقلت: الزيدان، إذا أردت التعريف، وإنما حذفت الألف واللام استغناء بـ (يا) عنها؛ إذ كانتا آله تعريف كما حذفتا في النكرة في النداء أيضا، ووجدنا ما ينوب عنها»[7].

ب -تنافي التعريفين: التعريف بالألف واللام والتعريف بالنداء في نحو: (الرجل، و(يا رجل، فالتعريف بالألف واللام للعهد وهو لغائب والتعريف بالنداء للقصد وهو لحاضر فتنافيا[8].

(١) الكتاب ٢/ ١٩٧.
(٢) المصدر السابق ٢/ ٥.
(٣) ينظر الأصول في النحو ١/ ٣٣٠.
(٤) ينظر شرح الكافية الشافية، تحقيق علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط١، ٢٠٠٠، دار الكتب العلمية، بيروت، ١/ ٩٠، وشفاء العليل ١/ ١٧١.
(٥) ينظر شرح الرضي ١/ ٣٢٣.
(٦) ينظر الإنصاف ١/ ٣٣٥.
(٧) الأصول ١/ ٣٤٧.
(٨) ينظر شرح ابن يعيش ٢/ ٨.

جـ ـ يمكن أن يوصف بما فيه الألف واللام كما نصّ النحاة، حكى سيبويه عن يونس أنه سمع من العرب من يقول[1]: « يا فاسقُ الخبيثُ »، فلو لم يكن (فاسق) عنده معرفة ما وصف بما فيه الألف واللام كما قال ابن السراج[2].

٢ - فريق يرى أن تعريفه ليس بالقصد، بل بألف ولام مقدّرتين ناب عنهما حرفا النداء، وعليه أكثر المغاربة واختاره أبو حيان بقوله: « والذي صححه أصحابنا أن العلم باق في النداء على تعريف العلمية، وأن النكرة المقبل عليها تعرفت بـ (أل) المحذوفة منها النائب حرف النداء منابها »[3].

والأرجح عند الباحث أن المنادى النكرة يتعرف بالقصد؛ لأنه عند المتكلم معروف فأقبل عليه، نحو: يا رجل بخلاف المنادى غير النكرة، فيكون معربا نحو: يا رجلا. وجاءت العلامة الإعرابية (الضم) توضح ذلك وإن كانت علامة شكلية تميّزه عن غيره.

وكلام أبي حيان من أن النكرة المقصودة تعرف ب (أل) المحذوفة فيه نظر؛ لأنه زال التعريف بزوال (أل) من الاسم.

صرف المؤنث الثلاثي ساكن الوسط:

اختلف النحاة في صرف المؤنث الثلاثي ساكن الوسط بين مجيز ومانع على الأوجه الآتية:

أولاً: جواز الأمرين أي الصرف وتركه، وعليه الجمهور[4]، فذهب سيبويه إلى جواز الصرف مع ترجيح منع الصرف، فقال: « فإن سميته بثلاثة أحرف فكان الأوسط منها ساكناً وكانت شيئاً مؤنثاً أو اسما الغالب عليه المؤنث كـ(سعاد) فأنت بالخيار إن شئت صرفته، وإن شئت لم تصرفه، وترك الصرف أجود »[5].

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ١٩٩.
(٢) ينظر الأصول في النحو ١/ ٣٤٧.
(٣) الارتشاف ٢/ ٩٠٩.
(٤) ينظر الكتاب ٣/ ٢٤٠، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٣١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٨، والهمع ١/ ١١٣.
(٥) الكتاب ٣/ ٢٤٠.

وعللوا منع الصرف بان الاسم مؤنث وعلم، فاجتمعت فيه علتان، وأما الصرف فعللوه بان الاسم لما سكن أوسطه صار خفيفاً، ففقدت أحد السببين فبقي سبب واحد فانصرف[١].

واعتمد الجمهور في جواز الأمرين على بيتين من الشعر الأول لجرير قال[٢]:

لم تتلفع بفضل مئزرها دعد ولم تغذ دعد في العلب

والثاني للحطيئة قوله[٣]:

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأي والبعد

واختلف النحاة الذين أجازوا الأمرين، فمنهم من رجح الصرف، ومنهم من رجح المنع كسيبويه والمبرد فقد قال: «وترك الصرف أقيس»[٤]، وإلى ذلك ذهب ابن يعيش[٥]، والفارسي[٦]، والسيوطي[٧].

ثانيا: لا يصرف، وعليه الزجاج، والأخفش[٨]، قال الزجاج[٩]: « لأن السكون لا يغير حكما أوجبه اجتماع علتين مانعتين »[١٠]، ورد الزجاج رأى البصريين بقوله: « وهذا خطأ لو كانت هذه العلة توجب الصرف لم يجز ترك الصرف فهم مجمعون معنا على

(١) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٧٠، وشرح ابن عقيل ٢/ ٣٣١، وشرح الكافية للرضي ١/ ١١٨، والهمع ١/ ١١٣.

(٢) البيت في ديوانه ١/ ٨٢، والخصائص ٣/ ٣١٦، وبلا نسبة في الكتاب ٣/ ٢٤١، وشرح ابن يعيش ١/ ٧٠.

(٣) في ديوانه ٦٤، وشرح ابن يعيش ١/ ٧٠.

(٤) المقتضب، ٣/ ٣٥٠.

(٥) ينظر شرح المفصل له ١/ ٧٠.

(٦) ينظر الإيضاح العضدي، تحقيق د. حسن شاذلى فرهود، ط١، ١٩٦٩، مطبعة دار التأليف بمصر، صـ٢٩٨.

(٧) ينظر همع الهوامع ١/ ١١٣.

(٨) ينظر شرح الأشموني ٣/ ١٥٤.

(٩) المصدر السابق ٣/ ١٥٤.

(١٠) ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق هدى محمود قراعة، ط بلا، ١٩٧١، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، صـ٥٠.

أن الاختيار ترك الصرف، وعليهم أن يبينوا من أين يجوز الصرف، وإذا بينوا يجب ألا يكون ترك الصرف»[1]، وأما الأبيات التي أوردوها فهي عندهم ضرورة، قال: « وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار»[2].

ثالثا: وعليه الفراء، وهو أن ما كان اسما لبلد كـ (فيد) لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز؛ لأنه لم تكثر أسماء البلدان في كلام العرب كما تكثر أسماء النساء نحو: هند ودعد، فلما لم تكثر لزمها الثقل[3]، وقد علل النحاة هذا الرأي بمسألة الخفة والثقل كما لاحظناه عند أصحاب الرأي الأول.

واختار أبو حيان المنع فقال: « المنع أكثر و«»أجود »[4].

ويبدو أن الذين ذهبوا إلى صرف المؤنث الثلاثي ساكن الوسط نظروا إلى كثرة الاستعمال، وهذا يمكن أن يستشف من تعليل الفراء عندما أجاز صرف أسماء النساء؛ لأنها كثيرة الاستعمال، وهذه مسألة مهمة في تعليل منع الصرف في كثير من الألفاظ، وأما الذين منعوا صرفه كالزجاج فكأنهم نظروا إلى قلتها في الاستعمال.

ويبدو أن مذهب الجمهور القائل بجواز صرف المؤنث الثلاثي ساكن الوسط هو الأرجح؛ لأن كلاهما ورد في لسان العرب؛ ولذا كان اختيار أبي حيان مطابقا للسان العرب، وأما مذهب الزجاج في منع الصرف ففيه نظر؛ لأن الصرف وتركه ورد في اللغة ومنه قوله تعالى: ﴿...اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ... ﴿٦١﴾﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿...ادْخُلُوا مِصْرَ إِن شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾[يوسف]، وقرأ الجمهور[5] (مصر) في الآية الأولى بالتنوين، وفسرت على أنها مصر من الأمصار فلذلك صرف، أي: أنه ذهب علة العلمية وبقيت علة واحدة التأنيث فصرف.

---

(١) ما ينصرف وما لا ينصرف، صـ٥٠.
(٢) المصدر السابق صـ٥٠.
(٣) ينظر همع الهوامع ١/ ١١٣، والتصريح ٢/ ٢١٨.
(٤) ارتشاف الضرب ٢/ ٨٧٨.
(٥) ينظر إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر للشيخ احمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبناء، علق عليه علي محمد الضباع، ١٣٥٩هـ، دار الندوة، بيروت، لبنان، ١٣٧ .

وأما في الآية الثانية فقد أجمع الجمهور على منعه؛ لأنه علم لمكان[1]، ويتضح أن رأي جمهور القراء منعه من الصرف لاجتماع علتين العلمية والتأنيث، ولا شك أن جمهرة القراء تمثل اللغة المشتركة.

إذا سميت رجلا بـ (ضَرَب) صرف:

إذا جاء الاسم على وزن من أوزان الفعل الخاصة به منع من الصرف لعلتين هما العلمية ووزن الفعل نحو: يعيش، ويموت، أحمد، أسعد، فإذا كان الوزن مشتركا بين الفعل والاسم ففيه مذاهب:

أولا: صرف الاسم سواء أكان منقولا من الفعل أم غير منقول، وعليه الجمهور[2] لإجماع العرب على صرف (كعسَب، وهو اسم رجل، وهو منقول من (كعسب) على: فعلل، وهو العدو الشديد مع تواني الخطى، وقال ابن يعيش: « لأنه وزن مشترك بين الأفعال والأسماء؛ ولأنه يكثر في الأسماء كثرته في الأفعال من غير غلبة.. فلم يكن الفعل أولى به فلم يكن سببا»[3]، أي سببا لمنع الصرف، وتفسيره أن كثرته تدل على شيوعه، وشيوع الوزن يدل على خفته؛ ولهذا صرف.

قال سيبويه: « زعم يونس أنك إذا سميت رجلا بـ (ضارِبْ) من قولك: (ضارَبَ) وأنت تأمر فهو مصروف، وكذلك إن سميته (ضـارَبَ) وكذلك (ضرَبَ) وهو قول أبي عمرو والخليل؛ وذلك لأنها حيث صارت اسما صارت في موضع الاسم المجرور، والمنصوب، والمرفوع، ولم تجئ في أوائلها الزوائد التي ليس في الأصل عندهم أن تكون في أوائل الأسماء إذا كانت على بناء الفعل غلبت الأسماء عليها إذا أ شبهتها في البناء وصارت أوائلها الأوائل التي هي في الأصل للأسماء فصارت بمنزلة (ضـارب) الذي هو اسم وبمنزلة حَجَر، وتابل»[4].

---

(١) ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق د. أحمد الخراط، ط١، ١٩٩١، دار القلم، دمشق، ١/ ٣٩٥-٣٩٦.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٦، والمقتضب ٣/ ٣١٤، وابن يعيش ١/ ٦٠، والرضي ١/ ١٤٨.

(٣) شرح ابن يعيش للمفصل ١/ ٦١.

(٤) الكتاب ٢/ ٢٠٦.

ثانيا: يمنع من الصرف مطلقا، ونسب ليونس بن حبيب النحوي[1]، وهو خلاف ما ذكره سيبويه عن يونس من جواز صرف (ضرب) اسما فقد اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب عليه الفعل أم لم يغلب مانعا للصرف نحو: رجل، وعضد، وجعفر، وحاتم أعلاما.

ثالثا: يمنع من الصرف إن كان منقولا من (فعل) ويصرف إن كان من غيره وعليه عيسى بن عمر[2]، ونسب للفراء[3].

واستدل بقول الشاعر[4]:

أنـــا ابـــن جـــلا وطـــلاع الـثـنـايـا مـتـى أضـــع الـعـمـامـة تـعـرفـوني

ورد عليه إما قيل على الحكاية كأنه قال: أنا ابن الذي يقال له: جلا[5] وإما على أنه صفة موصوف مقدر أي: أنا ابن رجل جلا الأمور[6].

فإذا سمي رجل لـ (ضرب) ثم سكنت الراء تخفيفا ففيه مذاهب أيضا:

أولا: صرف، وعليه سيبويه؛ لأنه صار على وزن الاسم، والأصل الصرف[7] وقال ابن مالك: « وعارض سكون التخفيف كلازمه»[8].

ثانيا: المنع؛ لأن التخفيف عارض فلا يعتد به، وعليه المبرد[9]، والمازني والسيرافي[10]، وقال المبرد: « ولا أصرفه؛ لأن فيه نية الحركة»[11].

---

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ١٤٨، وهمع الهوامع ١/ ١٠٥.
(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٢٠٦، وشرح ابن يعيش ١/ ٦١، ومغني اللبيب ١٦٦، وشرح الأشموني ٣/ ١٥٩.
(٣) ينظر الارتشاف ٢/ ٨٥٧.
(٤) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي في الكتاب ٣/ ٢٠٦، وشرح ابن يعيش ١/ ٦١، ومغني اللبيب ١٦٦، وشرح الأشموني ٣/ ١٥٩.
(٥) ينظر الكتاب لسيبويه ٣/ ٢٠٧، وشرح ابن يعيش ١/ ٦١، وشرح الرضي ١/ ١٤٦.
(٦) ينظر شرح الرضي ١/ ١٤٨، ومغني اللبيب ١٦٦، وشرح ابن يعيش ١/ ٦١.
(٧) ينظر الكتاب ٣/ ٢٧.
(٨) شفاء العليل ٢/ ٨٩٦.
(٩) ينظر المقتضب ٣/ ٣١٤.
(١٠) ينظر همع الهوامع ١/ ١٠٦.
(١١) المقتضب ٣/ ٣١٤.

واختار أبو حيان مذهب الجمهور فقال: « فإن كان الوزن مشتركا ونقل من (فعل) صرف نحو: ضرب مسمى به خلافا لعيسى بن عمر والفراء»[1].

والذي يراه الباحث أن الاسم إذا كان على وزن مشترك بين الاسم الفعل فيجب صرفه وفاقا مع رأي الجمهور لأمور منها:

١- أن الاسم المشترك بين الاسم والفعل ورد مصروفا عند العرب كـ (كعسب).

٢- أن ما ذهب إليه المخالفون اعتمدوا على حجج إما التعليل بظاهرة الخفة والثقل وإما على تأويل الأسلوب الذي وردت فيه الكلمة تأويلا على غير جادته فلو قال قائل: أنا ابن قاتل قتال الأسود، لا يمكن أن يفهم بحال من الأحوال أن (قاتل) اسم لأبيه وإنما أصل الكلام ومعناه: أنا ابن رجل قاتل.... أو على سبيل الحكاية كما سبق.

صرف الممنوع من الصرف:

أجاز النحاة[2] صرف مالا ينصرف في ثلاثة أحوال:

أولا: يُصرف للتناسب نحو: ﴿...وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴿٢٢﴾﴾ [النمل] بتنوين سبأ[3] وقوله تعالى: ﴿...سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا وَسَعِيرًا ﴿٤﴾﴾ [الإنسان] بتنوين سلاسلا، على قراءة نافع، والكسائي[4] وقوله تعالى: ﴿...وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾[نوح] على قراءة الأعمش بن مهران[5].

---

(١) ارتشاف الضرب ٢/ ٨٥٧.

(٢) ينظر الرضي ١/ ٩٢، التصريح ٢/ ٢٢٨، والارتشاف ٢/ ٨٩١.

(٣) ينظر الحجة في القراءات السبع المنسوب لابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط٢، ١٩٧٧، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ٢٧٠..

(٤) ينظر المبسوط في القراءات العشر،أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني، تحقيق سبيع حمزة حاكمي، ط٢، ١٩٨٨، مؤسسة علوم القران، بيروت ٣٨٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محي الدين رمضان، ط٤، ١٩٨٧، مؤسسة الرسالة بيروت، ٢/ ٣٥٢، ومفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني لأبي العلاء الكرماني، تحقيق د. عبد الكريم مدلج، ط١، ٢٠٠١م، دار ابن حزم، بيروت ٤٢٠، وإتحاف فضلاء البشر، ٤٢٨.

(٥) ينظر إتحاف فضلاء البشر ٤٢٤ .

ثانيا: يُصرف للضرورة ولا خلاف في ذلك، ومنه قول الشاعر[١]:

يـوم دخـلـت الخـدر خـدر عنيزة فقالت: لك الويلات إنك مرجلي

وقول الآخر [٢]:

تبصر خليلي هل ترى من ظعائن تحملن بالعلياء من فوق جرثم

واستثنى الكوفيون من هذا (أفعل) التفضيل فلم يجيزوا صرفه، واحتجوا بأن حذف تنوينه إنما هو لأجل (من) فلا يجمع بينه وبينها، كما لا يجمع بينه وبين الإضافة في الضرورة[٣].

ورد البصريون قول الكوفيين وبنوا الجواز على المانع له الوزن والصفة لـ(أحمد) لا (من) بدليل تنوين خير منك وشر منك لزوال الوزن [٤].

والعلة عند البصريين أن صرف ما لا ينصرف رد إلى الأصل، فالأصل فيه الصرف فكذلك (أفعل منك)[٥].

ثالثا: ينصرف على لغة قوم اختيارا حكاها الأخفش[٦]، وقال الأخفش » إن صرف ما لا ينصرف مطلقا في الشعر وغيره لغة الشعراء، وذلك أنهم كانوا يضطرون كثيرا لإقامة الوزن إلى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك ألسنتهم، فصار الأمر إلى أن صرفوه في الاختيار أيضا، وعليه حمل([٧]) قوله تعالى:﴿...سَلَٰسِلَا۟ وَأَغْلَٰلًا ...﴿٤﴾﴾ [الإنسان]، و﴿...قَوَارِيرَا۠ ﴿١٥﴾﴾[الإنسان] .

---

(١) لامريء القيس ديوانه ٤٣، وشرح الأشموني ٣/ ١٧٣.
(٢) لزهير بن أبي سلمى، ديوانه المكتبة الثقافية، بيروت، ٢١.
(٣) ينظر همع الهوامع ١/ ١٢١.
(٤) ينظر الإنصاف ٢/ ٤٩١.
(٥) ينظر المصدر السابق ٢/ ٤٩١.
(٦)١١ الهمع ١/ .١٢١
(٧) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٦٢.

ونقل الرضي أن هذه اللغة حكاها الكسائي[1] ثم قال: « وأنكره غيرهما إذ ليس بمشهور عن أحد في الاختيار نحو جاء أحمد، إبراهيم، ونحو ذلك، وأما للضرورة فلا خلاف في جواز صرفه»[2]، وأول الرضي[3] ما جاء للتناسب نحو: ﴿...سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلَا ...﴿٤﴾﴾[الإنسان] قال: «ويحتمل أن تكون الألف للأطلاق إذا وقف عليها كما في قوله (السبيلا)[4] (الرسولا)[5] ».

واختار أبو حيان جواز ذلك على أن تكون هذه لغة غير أنه لم يصرح بالصرف في الكلام اختياراً قال: « ويجوز في الضرورة صرف مالا ينصرف، وهو لغة قوم من النحاة وقد أجاز ذلك في الكلام أحمد بن يحيى»[6] أي: ثعلب.

وبناء على ما سبق فإن رأى الجمهور هو الصحيح فيجوز أن ينون الاسم الممنوع من الصرف لضرورة وإن كان (أفعل) التفضيل لوروده مصروفاً.

وأما ما ذهب إليه الأخفش، والكسائي وهو جواز ذلك في الاختيار وقاسا على تلك اللغة الواردة عن بعض العرب فهو خلط بين مستويات اللغة وربما يحمل ما جاء مع صرف الاسم الممنوع من الصرف كما في الآيات السابقة على هذه اللغة ويمكن على هذا الترتيب أن يكون الحكم متسقا ومطردا.

إعراب الأسماء الستة:

للأسماء الستة[7]، وهي (الأب، والأخ، والحم، والفم، والهن، وذو) إعراب خاص في العربية النموذجية (الفصحى) كما أن لها في لهجات عربية وجوهاً إعرابية أخرى تلتزمها

(١) ينظر شرح الكافية للرضي ١/ ٩٢، وهمع الهوامع ١/ ١٢١.
(٢) شرح الرضي ١/ ٩٢.
(٣) المصدر السابق ١/ ٩٢.
(٤) سورة الأحزاب آية ٦٦.
(٥) سورة الأحزاب آية ٦٧.
(٦) ارتشاف الضرب ٢/ ٨٩١ و٢/ ٢٢٨.
(٧) ينظر المقتضب ٢ / ٥٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٧- ٣٣، وشرح ابن يعيش ١/ ٥١- ٥٣، وشرح ابن الناظم ٣٤- ٣١، وشرح الرضي ١/ ٧٤- ٧٣، وهمع الهوامع ١/ ١٢٦.

بيئات محددة ومعينة، غير أن النحاة اختلفوا بم تعرب هذه الأسماء إذا أضيفت في مثل: (هذا أبوك) و(رأيت أباك) و(مررت بأبيك، والذي أدى إلى هذا الاختلاف هو عدم ظهور الحركات الإعرابية الأصلية التي هي الضمة والفتحة والكسرة عليها وتعددت مذاهب النحاة على النحو الآتي:

المذهب الأول: أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها اتبع فيها ما قبل الآخر للآخر، فإذا قلت) قام أبو زيد، فأصله (أبو زيد، ثم اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصارت أبوك فاستثقلت الضمة على الواو فحذفت، وإذا قلت: (رأيت أباك) فأصله (أبوك) فتحركت الواو، وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً وإذا قلت(مررت بأبيك) فأصله (بأبوك، اتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار(بأبوك) فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت وسكنت وقبلها كسرة فانقلبت باء كما انقلبت في (ميزان، وهذا الاتباع وجد نظيره في (امرئ وابنم، وهذا مذهب البصريين ومنهم سيبويه[١]، وهو مذهب الفارسي[٢]، وأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق[٣]، والمغاربة[٤]، واستدل لهذا القول بأن اصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة، أو مقدرة فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه[٥].

والمذهب الثاني: وهي انها معربة بالحروف نيابة عن الحركة وهو مذهب قطرب[٦]، والزيادي[٧]، والزجاجي[٨]، من البصريين، وهشام الضرير[٩].

---

(١) ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٨٢٦- ٨٣٧، ولم أجد نصاً صريحاً لسيبويه وإنما فهم من خلاف حديثه عن حركة الاتباع في امرؤ وابنم في الحركات الإعرابية الثلاث الكتاب ٢ / ٢٠٣

(٢) ينظر المسائل البصريات، تحقيق محمد الشاطر أحمد، ط،بلا، ١٩١٥، القاهرة، ٢/ ٨٥٢ .

(٣) ينظر علل النحو له، تحقيق محمود جاسم الدرويش، ط١، ١٩٩٩، مكتبة الرشد، الرياض، ص ١٥١.

(٤) ينظر شرح الجمل لابن عصفور، ١/ ١٢٢.

(٥) ينظر همع الهوامع ١/ ١٢٦.

(٦) ينظر المصدر السابق ١/ ١٢٦.

(٧) ينظر شرح الأشموني ١ / ٥٤ .

(٨) ينظر الجمل للزجاجي، تحقيق د. على توفيق الحمد، ط، بلا، ١٩٨٥، عمان، صـ ٣- ٤.

(٩) ينظر الأشموني ١/ ٥٤ .

في أحد قوليه، واختاره ابن مالك[١]، واختاره الزمخشري وابن يعيش[٢]، وشراح الألفية كابن هشام[٣]، وبدرالدين، ابن الناظم[٤]، وابن عقيل[٥]، والسلسيلي[٦]، والأشموني[٧]، وكذلك الرضي[٨].

والمذهب الثالث: مذهب المازني وأصحابه[٩]، واختاره الزجاج[١٠]، وهو أنها معربة بالحركات التي قبل هذه الحروف، وهذه الحروف إشباع كما في أنظور وينباع.

ورد بأن هذا الرأي ضعيف لأن الإشباع لم يقع إلا في ضرورة الشعر[١١].

المذهب الرابع: مذهب الكوفيين[١٢]، وهو أنها معربة بالحركات والحروف معا وهو الذي يعنون به أنه إعراب من مكانين، واحتجوا بأن الحركات الأصلية هي حركات إعراب لها في حال الإفراد نحو: هذا أبي، والأصل (أبو) فاستثقلوا الإعراب على الواو، فأوقعوه على الباء، وأسقطوا الواو فكانت الضمة علامة للرفع، فإذا قلت في الإضافة: (هذا أبوك) وهي طارئة كانت الضمة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع، والفتحة والألف علامة للنصب، والكسرة والياء علامة للجر فدل على أنها معربة من مكانين.

قيل: هو ضعيف لحصول الكفاية بأحد الإعرابين[١٣]، وبما لا نظير له فلا يوجد

---

(١) ينظر شفاء العليل ١/ ١٢٢.
(٢) ينظر شرح المفصل ١/ ٥٣.
(٣) ينظر أوضح المسالك ١/ ٣٩.
(٤) ينظر شرح ابن الناظم على الألفية ٣٤.
(٥) ينظر شرحه على الألفية ١/ ٤٣.
(٦) ينظر شفاء العليل ١/ ١١٧.
(٧) ينظر شرحه على الألفية ١/ ٥٤.
(٨) ينظر شرح الكافية ١/ ٧٢.
(٩) ينظر شرح ابن يعيش ١/ ٥٢.
(١٠) ينظر التذييل والتكميل ١/ ١٧٧.
(١١) ينظر شرح الأشموني ١/ ٥٤.
(١٢) ينظر الإنصاف ١/ ١٧.
(١٣) ينظر شرح الرضي على الكافية ١/ ٧٠.

علامتا إعراب في معرب واحد[١].

المذهب الخامس: مذهب الأخفش[٢]، أنها دلائل إعراب، قال أبو الحسن بن فضال المجاشعي: « وهذا القول غير صحيح، إن أراد أنها بمنزلة الحركات؛ لأن حكم الإعراب أن يكون طارئا على الكلم فإن هذه الحروف من أنفس الكلم، وإن أراد أنها تدل بهذه الصورة على الإعراب كان كقول سيبويه »[٣].

واختار أبو حيان مذهب البصريين بقوله: « الصحيح أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف»[٤].

ويرى الباحث – وإن كان الخلاف ليس كثير فائدة – أن القول بأن هذه الأسماء معربة بالحروف نيابة عن الحركات هو الأرجح للأسباب الآتية:

١ – أن القول بالنيابة فقط له نظائر في العربية كإعراب الممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم والمثنى.

٢ – أن المتغير في هذه الأسماء هو الحروف (ا، و، ي) والمتغير علامة، وبما أن العلامة أمارة على سمة ما، فإن اتخاذها فيصلا في فرز المادة اللغوية المستقراة مسلك علمي سليم في البحث[٥]؛ وذلك أن تدقيق النظر في كلمة (أخ) المضافة إلى غير ياء المتكلم في الأمثلة الآتية:

- جاء أخوك
- رأيت أخاك

(١) ينظر التذييل والتكميل ١/ ١٣.
(٢) ينظر شرح عيون الإعراب، للإمام أبي الحسن علي بن فضال المجاشعي، تحقيق د. حنا جميل حداد، ط١، ١٩٨٥، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن ٥٧–٥٨.
(٣) شرح عيون الأعراب صـ٥٨.
(٤) ارتشاف الضرب ٢ / ٨٣٦
(٥) ينظر التفكير العلمي في النحو العربي، د. حسن خميس الملخ، ط١، ٢٠٠٢م، دار الشروق، عمان، صـ١١٧.

- مررت بأخيك

يظهر أن كلمة (أخ) عند الإضافة تتكون من عنصرين: ثابت ومتغير، فإذا نظرنا على أنها مجموعة من الحروف فإن تمثيلها الرياضي سينسجم مع نظرية المجموعات في الرياضيات كما يأتي:

أخوك = (أ، خ، و، ك)

أخاك = (أ، خ، ا، ك)

أخيك = (أ، خ، ي، ك)

٣ – فالعناصر المشتركة بين المجموعات الثلاث هي المجموعة (أ، خ، ك) والعناصر غير المشتركة هي (و، ا، ي) فالثابت هي العناصر المشتركة والمتغير هي العناصر غير المشتركة، وهذا التغير يشجع على بناء فرضية في تحليل العلامات، وهي أن المتغير علامة[١]، وهذا ما نص عليه سيبويه بقوله في أول الكتاب: « هذا باب مجاري أواخر الكلم في العربية... وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب في هذه الأربعة لما يحدث فيه من العامل – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل »[٢].

٤ – أنه أبسط الأقوال وأيسرها على أبناء اللغة وخاصة الناشئة خلافا لبقية الأقوال فإنها لا تخلو من تكلف واعتراضات.

٥ – عند مقارنة هذه الأسماء بمثيلاتها في اللغات السامية الأخرى نجد أن (أب) في الآشورية والبابلية هي (أبو، وفي الآرامية هي (أبا، و(أخ) في الآشورية والبابلية هي (أخو، وفي الحبشية ولغات الجزيرة هي (أخو) و(حم) في الآشورية والبابلية هي (أمو، وفي الآرامية هي (حما)[٣].

---

(١) ينظر المصدر السابق صـ١١٨.

(٢) الكتاب ١/ ١٣

(٣) ينظر تاريخ اللغات السامية د. اسرائيل ولفنسون، صـ٢٨٦، نقلا من الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل، ط١، ١٩٨٥، المكتبة الفيصلية، مكة، صـ١٩٩.

وهذه الأبنية في اللغات الأخرى تشير إلى وجود الحرف الثالث في هذه اللغات، وهذا فيه رد على القائلين بالإشباع.

يقول السيد رزق الطويل: ونتيجة لهذا كله فإن رأي الكوفيين وإن كان مبنيا على ملاحظة دقيقة للعلامتين المتلازمتين الضمة والواو، والفتحة والألف، والكسرة والياء، إلا أن إجراء البصريين لها مجرى الثلاثي التام في إعرابهن بالحركات أقرب إلى الطبيعة اللغوية من الإعراب الغريب الذي رآه الكوفيون[1].

ضمير الفصل:

يرد في العربية ضمير واقعاً بين المبتدأ والخبر نحو: زيد هو المجتهد أوفي الجملة الاسمية التي دخلت عليها النواسخ مثل (كان) وأخواتها نحو قوله تعالى: ﴿...وَكُنَّا نَحْنُ ٱلْوَٰرِثِينَ ﴿٥٨﴾﴾[القصص]، و(إن) وأخواتها نحو قوله تعالى: ﴿...إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴿٨٧﴾﴾[هود]، و(ظننت) وأخواتها نحو قوله تعالى: ﴿...تَجِدُوهُ عِندَ ٱللَّهِ هُوَ خَيْرًا ... ﴿٢٠﴾﴾[المزمل].

وهو لا يكون إلا في الضمائر المنفصلة المرفوعة: (أنا، نحن، أنت، هو، هي، واختلف في تسميته، فأطلق عليه البصريون ضمير الفصل، وأطلق عليه الكوفيون ضمير العماد[2]، وسماه البصريون فصلاً؛ لأنه يفصل بين المبتدأ والخبر، أو بين الخبر والنعت[3]،أي أنه يوضح أن الثاني خبر لانعت، فيبدو أن التسمية جاءت في الغرض الذي جيء له من أجله، وسماه الكوفيون عماداً؛ لأنه يعتمد عليه في الفائدة وذلك أنه يبين أن الثاني ليس بتابع للأول، أو لكونه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده[4]، وسماه بعض الكوفيين دعامة[5]، فإذا قلت: زيد المجتهد قد يتوهم السامع أن (المجتهد) صفة، وليس خبراً والخبر محذوف، فإذا قلت: زيد هو المجتهد، تعين الخبرية في (المجتهد).

---

(١) ينظر المصدر السابق صـ١٩٩.

(٢) ينظر الأصول في النحو لابن السراج، ٢/ ١٢٥، وشرح ابن يعيش ٣/ ١٠٦- ١١٤، وهمع الهوامع ١/ ١٢٩ .

(٣) ينظر الأصول لابن السراج ٢/ ١٢٥ ونسبة إلى الفراء.

(٤) ينظر شرح ابن يعيش ٣/ ١١٠.

(٥) ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٩٥١.

وذكر أبو حيان مصطلحاً ثالثاً هو (الصفة)[1]، ونسبة للمدنيين وفسره في (التذييل والتكميل) بالتوكيد قال: « ويسمى عند المدنيين صفة ويعنون به التوكيد »[2] واختار أبو حيان المصطلح الأول الذي قال به البصريون، قال: « والتعليل الأول أحسن.. لأنه في التعليل الثاني حمل بعض الباب على بعض»[3].

ويبدو أن الاختلاف بين الفريقين اختلاف لفظي ليس فيه كثير فائدة.

وهذا الضمير لابد أن يطابق ما قبله في[4]:

١- التذكير والتأنيث.

٢- الإفراد والتثنية والجمع.

٣- التكلم والخطاب والغيبة.

ويشترط تعريف الجزءين الواقع بينهما أي الضمير، ويجوز أن يقترن باللام لزيادة التوكيد، نحو قوله تعالى ﴿...إِنَّكَ لَأَنتَ ٱلْحَلِيمُ ٱلرَّشِيدُ ﴿٨٧﴾﴾[هود]، أي أن شرط الفصل أن يتقدمه معرفة، فإن لم يأتي بين معرفتين كقولنا: ما ظننت أحدا هو القائم، وإن كان أحد لهو القائم، وكان رجل هو القائم، ففيه خلاف على قولين:

١ - لم يجز عند النحاة[5]، قال سيبويه: « واعلم أن (هو) لا تكون فصلا حتى يكون ما بعدها معرفة، أو ما ضارعها، فلو قلت: كان زيد هو منطلقا كان قبيحا حتى تذكر الأسماء التي ذكرت لك من المعرفة وما ضارعها »[6]، وقال: « لم يجعلوه فصلا وقبله نكرة »[7].

---

(١) ينظر المصدر السابق/ ٩٥١.
(٢) التذييل والتكميل ١/ ٢٨٧.
(٣) المصدر السابق١/ ٢٨٦.
(٤) ينظر الكتاب ٢/ ٣٨٩، شرح الرضي على الثقافية ٢/ ٦٠- ٦١
(٥) ينظر الكتاب ٢/ ٣٩٢-٣٥، والأصول لابن السراج ٢/ ١٢٥، وشرح الرضي ١/ ٦٢-٦٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٨.
(٦) الكتاب ٢/ ٣٩٢ و٢/ ٣٩٥-٣٩٦.
(٧) المصدر السابق ٢/ ٣٩٦.

٢ – أجاز ذلك الفراء[١]، وهشام[٢]، وتبعهما[٣] الجامع النحوي الباقولي[٤] واستدلوا بقوله تعالى: (أن تكون أمة هي أربى من أمة)[٥] فـ (أربى) في موضع نصب.

وقال سيبويه: « وأما أهل المدينة فينزلون (هو) هاهنا بمنزلته بين المعرفتين ويجعلونها فصلا في هذا الموضع »[٦]، ووافق أبو موسى الجزولي أهل المدينة في ذلك فأجاز وقوع الفصل بين نكرتين لا تقبلان الألف واللام[٧].

ومال أبو حيان إلى هذا الرأي بقوله: (والمعروف من قول الكوفيين إجازة مثل[٨]:

قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا[٩]

فعلى هذا يجوز فيه الفصل كما ذهب إليه هشام الفراء، وزعم يونس أن أبا عمر بن العلاء رآه لحناً[١٠] ومن قرأ (هؤلاء بناتي هن أطهر لكم)[١١] بنصب (أطهر)[١٢] لا حن عند أبي عمرو[١٣].

---

(١) ينظر معاني القرآن له، تحقيق أحمد يوسف نجاتي، محمد علي النجار، دار السرور، ٢/ ١١٣.
(٢) ينظر شفاء العليل ١/ ٢٠٨ والأصول ٢/ ١٢٥، ابن يعيش ٣/ ١١٢، وهمع الهوامع ١/ ٢٢٩.
(٣) ينظر كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات، تحقيق د. عبد القادر السعدي، ط١، ٢٠٠١، دار عمار، الأردن، ٢/ ٢٩.
(٤) هو نور الدين أبو الحسن علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني الملقب بالجامع النحوي، له (المجمل في شرح الجمل)، وهو صاحب كتاب (إعراب القرآن) المنسوب خطأ للزجاج، توفي سنة ٥٤٣هـ، ينظر إنباه الرواة ٢/ ٢٤٨، وبغية الوعاة ٢/ ١٦٠.
(٥) سورة النحل آية ٩٢.
(٦) الكتاب ٢/ ٣٩٦.
(٧) ينظر التذييل والتكميل ١/ ٢٩٤.
(٨) ينظر الارتشاف ٢/ ٩٥٢– ٥٣
(٩) البيت للقطامي، ديوانه، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١، ١٩٦٠، دار الثقافة، بيروت ٣١، والكتاب ٢/ ٢٤٣، والمقتضب ٤/ ٩٤، والأصول ١/ ٨٣
(١٠) ينظر التذييل والتكميل ١/ ٢٩٤
(١١) سورة هود آية ٧٨.
(١٢) ينظر المحتسب ١/ ٣٣٥، ومختصر شواذ القراءات لابن خالويه المطبوع خطأ بـ (مختصر شواذ القرآن)، عالم الكتب، بيروت، ٦٠.
(١٣) ينظر ارتشاف ٢/ ٩٥٢

وقال الخليل: « والله إنه لعظيم جعل أهل المدينة هذا فصلا»[1].

ويبدو للباحث أن اختلاف هذه الأحكام جاء من الخلط بين مستويات اللغة كما لوحظت هذه القضية في أكثر من مسألة مرت في مقدمة هذا البحث، غير أن سيبويه وغيره عندما منع قاعدة أو حكما أجازه غيره فطن إلى الأخذ باللغة الفصحى (المشترك) فعلى ضوئها تؤسس القواعد وما ورد عن غيرها فهي لغات لا ينبغي أن يعمم أحكامها وغيره من النحاة عند ما اشترط أن يكون الضمير واقعاً بين معرفتين كأنه أراد أن يقول: هذه خصائص اللغة المشتركة، وعندما منع ما أجازه غيره نبه على أن هذه لغات (بعض) العرب، فذكر (أهل المدينة) مثلا، وإن كان فيه شيء من الغموض، ولكنه قد يعني أهل الحضر، وكذلك ورود قراءة (أطهر) بالنصب والقراءة إذا صدرت من قارئ أو أكثر مخالفة للجمهور فهي تمثل حينئذ لهجة من اللهجات العربية فما ذهب إليه الخليل وسيبويه وأبو عمرو وغيرهم هي القاعدة المطردة في اشتراط المعرفتين بين ضمير الفصل وما ذهب إليه الفراء وهشام ومن تبعهم نظروا إلى مستويين: اللغة الفصحى واللغات الأخرى فعمموا الحكم وأرادوا أن يجعلوها مطرداً، وهذا من الخلط في مستويات اللغة.

وأمر آخر ينبغي أن يشار إليه وهو أنه على النحوي أن يصف الأسلوب أو التركيب ويحلل، ثم يستنبط الحكم النحوي، وليس من حقه رفض أسلوب أو قراءة لا توافق قياسه وقواعده إلا إذا اختل شرط من شروطها، فحكم أبي عمرو وغيره على قراءة بالحسن، أو الشذوذ مخالف للواقع اللغوي، وأمر يرفضه المنهج العلمي في دراسة اللغة.

وأما ما قاله أبو حيان في قراءة (هن أطهر لكم) بنصب (أطهر) بأن من قرأ بنصبها لاحن عند أبي عمر ففيه نظر، فقد نقل ابن خالويه قول أبي عمرو في هذه القراءة، وقال أبو عمرو بن العلاء من قرأ (هن أطهر) بالفتح فقد تربع في الجنة[2] وقرأ بها عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وسعيد بن جبير، والحسن[3]، وهذا دليل صريح على صحة هذه القراءة وخلوها من اللحن.

(١) الكتاب ٢/ ٣٩٧.
(٢) ينظر مختصر شواذ القراءات ٦٠.
(٣) ينظر المحتسب ١/ ٣٢٥.

واختلف في إعراب هذا الضمير:

١ - يرى البصريون[١] أن هذا الضمير بمنزلة الحرف فلا محل له من الإعراب، يقول سيبويه: «وقد زعم ناس أن (هو) ها هنا صفة فكيف يكون صفة، وليس في الدنيا عربي يجعلها ها هنا صفة للمظهر، ولو كان ذلك كذلك لجاز (مررت بعبد الله هو نفسه) فـ (هو) ها هنا مستكرهة لا يتكلم بها العرب؛ لأنه ليس من مواضعها عندهم »[٢]، ثم قال: «فصار (هو) وأخواتها هنا بمنزلة (ما) إذا كانت لغوا في أنها لا تغير ما بعدها عن حالة قبل أن يذكر»[٣]، ويكشف النص أن سيبويه يرى أن ضمير الفصل كاللغو لامحل له من الإعراب، وتابع سيبويه المبرد[٤]، وجمهور البصريين[٥] وقد قالوا لا محل له من الإعراب بناء على حرفيته. قال ابن السراج: « فهذا الذي يسميه البصريون فصلا، ويسميه الكوفيون عماداً، وهو ملغى من الإعراب فلا يؤكد، ولا ينسق عليه »[٦] ومما دفع البصريين إلى القول بحرفيته أنه لا محل من الإعراب هو تحكم قواعدهم فيه؛ لأنه لا يستساغ أن يجعل تابعاً، أو مستقلا فلو كان له إعراب فإما أن يكون تابعاً، أو مستقلا وكلاهما غير مستقيم في نظرهم، أما التبعية فهي باطلة؛ لأنه قد لا يطابق الأول في إعرابه في نحو قولك: ظننت زيداً هو القائم، ولا يجوز أن يكون مستقلا غير تابع؛ لأنه يلزم أن يكون مبتدأ؛ لأنه قد يكون منصوباً ما بعده نحو: كان زيد هو القائم، فلو كان مبتدأ تعين رفعه فلما بطل أن يكون له إعراب لم يصح أن يكو ن اسما، وتعينت حرفيته[٧].

ومن قواعدهم أن الظاهر لا يؤكد بالضمير؛ ولهذا رفض سيبويه أن يكون توكيدا

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٣٩٥- ٣٩٧، والمقتضب ٤/ ١٠٣، والأصول لابن السراج ٢/ ١٢٥، وابن يعيش ٣/ ١١٣.

(٢) المصدر السابق ٢/ ٣٩٠.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٩١ .

(٤) ينظر المقتضب ٤/ ١٠٣.

(٥) ينظر رأي البصريين في الإنصاف ٢/ ٧٠٦، وشرح ابن يعيش ٣/ ١١٣.

(٦) الأصول في النحو ٢ / ١٢٥.

(٧) ينظر التذبيل والتكميل ١/ ٣٠١.

عندما قال: فكيف (صفة).. ويعني توكيدا، وعلى الرغم من موقفهم هذا فإن سيبويه[1] وتبعه كثير من النحاة[2] يجيزون في هذه التراكيب أن يكون الضمير ضمير فصل ولا محل له من الإعراب، وأن يكون مبتدأ أو توكيدا، والجمل هي الجمل.

فإذا قلت:(زيد هو المجتهد) جاز عندهم في (هو) أن يكون فصلاً ولا محل له من الإعراب، وجاز أن يكون مبتدأ، والمجتهد خبره والجملة في محل رفع خبر (زيد) وفي قولنا: كان زيد هو القائمُ، وكنت أنت القائمُ، تعين أن يكون مبتدأ وليس فصلاً، وإذا كان ما بعده منصوباً نحو: كنت أنت القائمَ، جاز فيه التوكيد، أو الفصل، وتعين الفصلية في مواضع منها: إذا وليه منصوب، وقرن باللام نحو: إن كان زيد لهو الفاضل أو إذا وقع بين معرفتين كلتاهما منصوب، نحو ظننت زيدا هو العالم، والتركيب هو التركيب، والظاهر أنه جاء توكيدا في كل في هذه الأمثلة،غير أن النحاة تعددت الأوجه الإعرابية عندهم تسويغاً للحركة الإعرابية، وليس تبياناً للمعنى.

٢ – وذهب فريق إلى أن الضمير هو اسم، وهو قول الخليل[3]، ومن تابعه من الكوفيين واختلف القائلون باسميته هل له محل من الإعراب أو لا؟ وهم على ثلاثة أقوال:

أ – منهم من ذهب إلى القول باسميته، ولا محل له من الإعراب، ونسب القول للخليل بن أحمد[4]، وحجته هي حجة البصريين.

ب – ومنهم من يرى أن حكمه حكم ما بعده، أي: له موضع من الإعراب، وهذا رأي الكسائي[5].

جـ – ومنهم من يرى أن حكمه حكم ما قبله، وهو قول الفراء؛ لأنه الضمير جاء

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٣٩٢ – ٣٩٣.

(٢) ينظر التبيان في إعراب القرآن، ط١، ١٩٧، دار الفكر، بيروت، ١/ ٢٤– ٢٥، وابن يعيش ٣/ ١١٢، والرضي ١/ ٦٦، وشفاء العليل ١/ ٢٠٨، والدر المصون ١/ ١٠٢، والهمع ١/ ٢٣١.

(٣) ينظر المصدر السابق ١/ ٢٩٩، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢٨.

(٤) ينظر شرح الرضي ٣/ ٦٦، وهمع الهوامع ٢/ ٢٢٨.

(٥) ينظر الإنصاف ٢/ ٧٠٦.

مؤكدا لما قبله[١]، فيجب أن يكون تابعاً لما قبله فيعرب بدلاً، أو عطف بيان، أو توكيد لما قبله[٢].

ففي (زيد هو القائم) ضمير الفصل (هو) محله الرفع عندهما، وفي (ظننت زيداً هو القائم) محله النصب عندهما، وفي (كان زيد هو القائم) محله عند الكسائي نصب، وعند الفراء رفع وفي (إن زيداً هو القائم) العكس[٣].

وتابع الفراء ابن يعيش الصنعاني إذ ذهب إلى أن هذا الضمير تأكيد لما قبله فقال: « فهذا هو الأجود أعنى كون المضمر تأكيداً، وكون ما بعده منصوباً خبر لكان وما جرى مجراها »[٤]، ومذهب الكوفيين يوقعهم في إشكال إعرابي من وجهة نظر البصريين؛ لأنه مخالف قاعدة من قواعدهم. قال الرضي: «والكوفيون يجعلون له محلا من الإعراب ويقولون هو تأكيد لما قبله، فإن ضمير المرفوع قد يؤكد به المنصوب والمجرور.. نحو: ضربتك أنت، مررت بك أنت، ثم قال الرضي: ويرد عليهم أن المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني زيد هو »[٥]، ورجحه بعض المعاصرين[٦].

وتابع أبو حيان البصريين في إعراب الضمير بما ذكر أعلاه[٧].

ويرى الباحث أن إعرابه توكيدا هو الأرجح، بل هو عين الصواب للأسباب الآتية:

١ – أن هذا الضمير جاء توكيدا لما قبله، وبعض النحاة أصاب هذه الحقيقة كالأخفش[٨]،

---

(١) ينظر المصدر السابق ٢/ ٧٠٦ .
(٢) ينظر المصدر السابق ٢/ ٧٠٦.
(٣) ينظر الهمع ٢/ ٢٢٨.
(٤) المحيط في الأصول والفروع، مخطوط محفوظ في الجامع الكبير في صنعاء تحت رقم ١٨٣١ نحو، ١/ ١٠٢.
(٥) شرح الرضي ١/ ٦٦.
(٦) ينظر آراء في الضمير العائد، د. خليل عمايرة، ط١، ١٩٨٤، دار البشير، عمان، ١٦ ١٨.
(٧) ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٩٥٨
(٨) ينظر معاني القرآن له، تحقيق عبد الأمير محمد أمين الورد، ط١، ١٩٨٥، عالم الكتب، بيروت ٢/ ٥٤٣.

والزمخشري[١]، وابن يعيش[٢]، غير أنها لم ينفكا عن أسر القواعد البصرية فقالا: إنما اشترط أن يكون في الضمائر المنفصلة المرفوعة؛ لأن فيه ضرباً من التأكيد، والتأكيد يكون بضمير المرفوع المنفصل نحو: قمت أنا، قمت أنت[٣].

٢ - أن مدلول هذا الضمير في نحو قولنا: (زيد هو المجتهد) كمدلوله في (هو المجتهد) فيجب أن يتفقا في الحكم.

٣ - أن النحاة متفقون على اسمية الضمير في قولنا: (هو زيد، ولو ذهبنا إلى حرفيته في مثل: (زيد هو القائم) لكان الضمير مشتركا بين الاسمية والحرفية، والاشتراك خلاف الأصل.

٤ - أن هذا الضمير يمكن إسقاطه والاستغناء عنه فيتم معنى الجملة بدونها وقد قرأ نافع، وابن عامر بإسقاط وحذف ضمير الفصل في قوله تعالى: (فإن الله هو الغني الحميد)[٤]، وكذلك كتبت هذه الآية في المصحف المدني والمصحف الشامي، وقرأ بقية القراْء السبعة بإثبات وذكر ضمير الفصل[٥].

ويرى الباحث أن هذا الضمير له وظيفة محددة في الكلام هي التوكيد، أي: له دور دلالي وموقع وظيفي فيعرب توكيدا لما قبله، وقد كان الكوفيون أقرب إلى وصف الحقيقة اللغوية عندما أطلقوا عليه مصطلح العماد أما أهل البصرة فقد راعوا فيه الجانب الشكلي وهو فصله بين المبتدأ والخبر[٦].

الخلاف في الضمائر المرفوعة:(أنا، أنتَ، أنتِ، أنتما..):

اختلف النحاة في ماهية الضمائر المنفصلة المرفوعة (أنا، أنتَ، أنتِ أنتما، أنتم، أنتن) على أقوال هي:

---

(١) ينظر الكشاف، دار المعارف، بيروت ١/ ١٢.
(٢) ينظر شرح ابن يعيش ٣/ ١١١.
(٣) ينظر شرح الرضي ابن يعيش ٣/ ١١١.
(٤) سورة الحديد ٢٤.
(٥) ينظر حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة، تحقيق سعيد الأفغاني، ط، ١٩٧٤، مطابع الشروق، بيروت، صـ٧٠٢.
(٦) ينظر الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى، مراجع عبد القادر بالقاسم الطلحي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا، صـ٤٣٧.

١ – أن الهمزة والنون هما الضمير في (أنتَ، وأنتِ، أنتم، أنتما، والتاء حرف خطاب، والألف زائد في (أنا، وهذا مذهب البصريين[١]، قال ابن يعيش: « وهو حرف معنى مجرد من معنى الاسمية، إذ لو كان اسما لكان له موضع من الإعراب، ولو اعتقد له موضع من الإعراب لكان إما رفعاً، أو نصبا، أو جراً، فلا يجوز أن يكون مرفوعا أو منصوباً؛ لأنه لا رافع له ولا ناصب، ولا يجوز أن يكون مخفوضا؛لأنه مضمر والمضمرات لا تضاف من حيث كانت معرفة، وإذا بطل أن يكون له موضع من الإعراب بطل أن يكون اسما فليست التاء في (أنت) كالتاء في ضربت... وإذا ثبت أنها حرف كان حقه السكون، وإنما حرك لأجل الساكن قبله »[٢] في حين اختار ابن يعيش في صيغة (أنتما) و(أنتم) أنها اسم بكمالها قال: «وقيل إن الكلمة بكمالها الاسم من غير تفصيل، وهو الصواب؛ لأن هذه الصيغة دالة على تثنيته، وليست تثنيته صناعية.. وكذلك أنتم بكمالها الاسم»[٣]، وفي هذا تناقض في قولهم إن الضمير في (أنتَ) هو (أن) لكنه في (أنتما، و(أنتم) هو الصيغة جميعا بما فيها التاء.

٢ – ذهب الفراء إلى أن هذه الضمائر بكمالها هي الاسم عملا بالظاهر[٤]، واختاره ابن مالك[٥] بدليل إثبات الألف في (أنا) وصلا في لغة بني تميم، وبعض بني ربيعة وقيس([٦]).

٣ – وذهب ابن كيسان[٧] إلى أن الضمير في هذه الصيغ هو التاء فقط، وكثّرت بـ(أن) وزيدت (الميم) في (أنتم) للتقوية، و(الألف) في (أنتما) للتثنية و(النون) في (أنتنّ) للتأنيث، ومال إليه الرضي بقوله: « وما أرى هذا القول بعيداً من الصواب.. »[٨].

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ، ٢٤٥، وعلل النحو للوراق ٤١١ ٤١٣، واللباب في علل البناء الإعراب ١/ ٤٧٦، وشرح ابن يعيش ٣/ ٩٥، وهمع الهوامع ١/ ٢٠١، وشرح الأشموني ١/ ٩٠.
(٢) شرح ابن يعيش ٣/ ٩٥.
(٣) شرح ابن يعيش٣/ ٩٥.
(٤) ينظر همع الهوامع ١/ ٢٠١، وشفاء العليل ١/ ١٨٨.
(٥) ينظر شفاء العليل ١/ ١٨٨، وهمع الهوامع ١/ ٢٠١، وشرح ابن يعيش ٣/ ٩٥.
(٦) ينظر شرح الرضي ٢/ ٤ .
(٧) ينظر شرح ابن يعيش ٣/ ٩٥، وهمع الهوا مع ١/ ٢٠١.
(٨) شرح الرضي ٣/ ٢١.

٤ – وذهب بعض المتقدمين[١] إلى أنّ (أنا) مركب من ألف أقوم، نون نقوم و(أنت) مركب من ألف أقوم، ونون نقوم، وتاء تقوم.

واختار أبو حيان أن الضمير في هذه الصيغ التاء فقط وكثّرت بـ (أن) وقال بعد أن ذكر مذهب ابن كيسان قال: « وهذا الذي أختاره »[٢].

وردّ أبو حيان المذهب القائل بالتركيب بقوله: « من أسخف الأقوال ما ذهب إليه بعض المتقدمين من أن (أنت) مركب من ألف أقوم، ونون نقوم، وتاء تقوم...»[٣].

وهذه المسألة توضح أموراً في نظر الباحث هي:

١ – أن القول بتركيبها تحكم لا مستند له، وأمر لا دليل عليه، بل يكون العكس هو الصحيح، أي: القول بأنها بكمالها هي الاسم، فإذا ما التفتنا إلى هذه الصيغة في اللغات السامية وجدنا أن صيغة ضمير المتكلم (أنا) لها نظائر في اللغات السامية فهي في آرامية العهد القديم (أنا) = ana، وفي السريانية (إنا) = ena، بإمالة الهمزة، وكذلك في غيرها من اللغات السامية[٤]، فالاتفاق بين العربية وهذه اللغات التي ترجع إلى أصل واحد في إثبات ألف (أنا) دليل على أصالة هذه الألف وأنها جزء من بينة الضمير الدال على المتكلم المفرد.

٢ – أن هذه الخلاف بين النحاة حول مسألة كهذه لا ينبني عليه شيء من الأحكام النحوية فلا أثر لفظي له، ولا معنى، وإن كان القائلون بأن الصيغة بكمالها هي الاسم أصوب في وصف الحقيقة اللغوية.

٣ – وهذه مسألة من المسائل الكثيرة التي خاض فيها النحاة وهي لا طائل من ورائها كتحديد ماهية بعض الأسماء، والأفعال، والحروف التي لا يبنى عليها شيء من الأحكام اللفظية أو المعنى، فلا داعي لهذا الخلاف الذي لايقدم شيئا للغة غير أنها زادت الخلافات التي

(١) ينظر الارتشاف ٢/ ٩٢٧، وهمع الهوامع ١/ ٢٠١.
(٢) الارتشاف ٢/ ٩٢٧، والتذييل والتكميل ٢/ ١٩٧.
(٣) الارتشاف ٢/ ٩٢٧.
(٤) ينظر الخلاف بين النحويين ٢١٠.

لا نفع فيها، وضخمت كتب النحو وشوشت على الدارسين والمتعلمين تعلم اللغة وتذوقها[1]).

٤ - اضطراب النحاة في تحديد ماهية هذه الضمائر المرفوعة، فحينما قال البصريون: إنها مركبة، قال الكوفيون: إنها بكمالها هي الاسم، في حين ذهب البصريون في حديثهم عن ضمائر الرفع (هي، هو، هما...) أنها بكمالها الاسم[2]، وقال الكوفيون:إن الهاء وحدها الضمير، والواو في (هو) والياء في (هي) زائدة.

وإذا كان الكوفيون قد أصابوا في وصف الحقيقة اللغوية في حديثهم عن الضمائر (أنا، أنت...) فقد جانبوا الصواب في حديثهم عن الضمائر (هو، هي...) وكان البصريون أصوب في وصف الحقيقة اللغوية بقولهم: إنها بكمالها هي الاسم.

وبالرجوع إلى الجدول الذي وضعه(د. ولفنسون) لضمائر الرفع نجد أن الضمير(هو) في الآرامية: Hu، و(هي): Hi، وفي السبئية والمعينية (هو): Hua، و(هي): Hia، وفي العبرية (هو): Hu، و(هي): Hi، وفي البابلية والآشورية (هو): Su، و(هي): Si [3].

وهذا يؤكد أن الضمائر بسيطة لا مركبة فأصولها في العربية هي أصولها في الآرامية السبئية، والمعينية، والعبرية.

وإذا كان أبو حيان قد ذهب مذهبا صحيحا في كثيرا من الأدوات حينما قال بأنها بسيطة لا مركبة؛ لأن الأصل فيها البساطة، ولا دليل للقول بالتركيب، فلماذا ذهب هنا إلى أن الضمائر هي (أن) كثرت بالتاء؟

إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير صاحبه:

يتحمل الخبر ضميرا إذا لم يرفع ظاهرا وكان جاريا مجرى الفعل، نحو: (زيد منطلق، أي: هو، فإذا جرى الخبر المشتق على من هو له استتر الضمير فيه نحو: (زيد قائم) أي: هو، فإذا جيء بالضمير بعد المشتق ففيه خلاف:

(١) ينظر الخلاف بين النحويين، صـ٢١٠.
(٢) ينظر الإنصاف ٢/ ٦٧٧-٦٨٦، وابن يعيش ٣/ ٩٦، والرضي ٣/ ٢٢، والمغني ٣٤٠.
(٣) ينظر تاريخ اللغات السامية صـ٩، نقلا من الخلاف بين النحويين ٢١٤.

١ - أجاز سيبويه[١] الوجهين، أحدهما: أن يكون (هو) تأكيدا للضمير المستتر في (قائم، والثاني: أن يكون فاعلا بـ (قائم).

٢ - ذكر ابن مالك[٢] أنه يستكن الضمير بإجماع النحاة نحو: (زيد هند ضاربته).

واختار أبو حيان مذهب سيبويه من خلال رده على كلام ابن مالك الآنف الذكر، قال: « وليس كما ذكر، بل لك ألا تبرز، ولك أن تبرزه...»[٣].

أما إذا جرى الخبر المشتق على غير صاحبه نحو: زيد خالد مكرمه، ففيه خلاف كالآتي:

١ - يجب إبراز الضمير مطلقا عند البصريين[٤]، أمن اللبس نحو: (زيد هند ضاربها، أم لم يؤمن اللبس نحو: (زيد عمرو ضاربه).

واحتج البصريون بحجج منطقية منها: إنما برز الضمير في اسم الفاعل دون الفعل لتنحط رتبة الفرع عن الأصل، وأن الفعل يعرف منه الفاعل بالقرائن في أوله، وهي حروف المضارعة، وأما اسم الفاعل فإن للمتكلم والمخاطب والغائب صيغة واحدة.

وقال السيوطي: ورد بأنه ضعيف في غير موضع التفخيم[٥].

٢ - أما الكوفيون[٦] فأجازوا ترك التأكيد بالمنفصل في الصفة إن أمن اللبس نحو: هند زيد ضاربته، وتبعهم ابن مالك[٧] واستندوا على شواهد ومنها قول الشاعر[٨]:

---

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٧، والارتشاف ٣/ ١١١١.
(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٣٠٦، وشرح الكافية الشافية ١/ ٣٣٩.
(٣) الارتشاف ٣/ ١١١١.
(٤) ينظر الإنصاف ١/ ٥٧-٦٥، وشرح الرضي ٣/ ٣٧، وشرح التصريح ١/ ١٦٢، وشرح الأشموني ١/ ١٨٨، وأوضح المسالك ١/ ١٩٤، وهمع الهوامع ١/ ٣١٤.
(٥) ينظر همع الهوامع ١/ ٣١٤.
(٦) ينظر الإنصاف ١/ ٥٧، والهمع ١/ ٣١٤.
(٧) ينظر شرح الرضي ٣/ ٣٧.
(٨) البيت بلا نسبة في التصريح ١/ ١٦٢، والهمع ١/ ٣١٤، وشرح الأشموني ١/ ١٨٨.

١- قومي ذرى المجد بانوها وقد علمتج

والتقدير: بانوها هم.

وقول الشاعر(١):

٢- وإن امرأ أسرى إليك ودونه من الأرض موماة وبيداء سملقُ
لمحقوقة أن تستجيبي دعاءه وأن تعلمي أن المعان موفقُ

والتقدير: لمحقوقة أنتِ.

٣- وقوله تعالى: ﴿...إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ ...﴿٥٣﴾﴾ [الأحزاب] على قراءة ابن أبي عبلة بجر(غير)[١]، والتقدير: غير ناظرين أنتم.

٤- وقوله تعالى: ﴿...فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ﴿٤﴾﴾ [الشعراء]، والتقدير: خاضعين هم.

٥- وقول العرب كما حكاه الفراء: (كل ذي عين ناظرة إليك)[٢]، والتقدير: ناظرة هي.

واختار أبو حيان رأي الكوفيين بقوله: « ويعرض اللبس في الفعل كما يعرض في الصفة... فإذا خيف اللبس في الفعل كرر الظاهر الذي هو الفاعل، فتقول: زيد عمرو يضربه زيد »[٣]) إيقاعا للظاهر موقع المضمر([٤]).

وعلى الرغم مما أوجبه نحاة البصرة على إبراز الضمير فإن إبرازه في مواضع لا يزيل اللبس وقد تنبه غير واحد من النحاة كالرضي[٥]، وأبي حيان[٦]، والشيخ يس[٧] فقالوا: إن اتفق متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الإفراد أو فرعيه وإن اتفقا في الغيبة أيضا فاللبس

(١) ينظر كشف المشكلات للجامع النحوي ٢/ ٢٣٢ - ٢٣٣.
(٢) ينظر معاني القرآن له ٢/ ٢٧٧، وهمع الهوامع ١/ ٣١٤.
(٣) ينظر الارتشاف ٣/ ١١١٢.
(٤) ينظر همع الهوامع ١/ ٣١٤.
(٥) ينظر شرح الرضي ٣/ ٣٧.
(٦) ينظر ارتشاف الضرب ٣/ ١١١٢.
(٧) ينظر حاشية يس على التصريح ١/ ١٦١.

حاصل ولا يرتفع ذلك اللبس بالإتيان بالمنفصل نحو: زيد عمرو ضاربه هو، الزيدان العمران ضارباهما هما.

والذي يراه الباحث أنه يجوز ترك التأكيد بالمنفصل إن أمن اللبس كما في النصوص التي استشهد بها الكوفيون وما قدمه البصريون من اعتراضات فهي حجج منطقية بعيدة عن وصف الواقع اللغوي؛ ولهذا قال السيوطي: « وتكلف البصريون تأويل ذلك وأمثاله»[1]، وقال الخضري: « ولا يخفى ما في ذلك من التعسف وتشتيت الضمائر »[2].

الخلاف في (أل) الموصولة:

اختلف النحاة في (أل) الداخلة على الصفة الصريحة أهي موصول أم حرف تعريف؟ نحو: (المجاهد خالد، ويعنون بالصفة الصريحة اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة، أما (أل) الداخلة على اسم التفضيل فهي أداة تعريف اتفاقا[3]، وتعددت آراؤهم على أربعة أقوال هي:

الأول: أنها اسم موصول، وهو مذهب الجمهور[4]، فإذا قلت:(هذا القائم) فالمراد هذا الذي قام، قال سيبويه: « هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الفاعل الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيدا، فصار في معنى هذا الذي ضرب زيدا وعمل عمله...»[5].

واستدلوا على اسميتها بأمور، أهمها[6]:

١ – عود الضمير عليها في نحو: (قد أفلح المتقي ربه، وهو أقوى ما يستندون عليه.

---

(١) همع الهوامع ١/ ٣١٤.
(٢) حاشية الخضري ١/ ٢٠٥.
(٣) ينظر شرح ابن يعيش ٣/ ١٤٤، وشرح الرضي ٢/ ٣٨، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤٩، وشرح التصريح ١/ ٣٨.
(٤) ينظر شرح ابن يعيش ٣/ ١٤٤، والمغني ٦١، وشرح الأشموني ١/ ١٣٩، وهمع الهوامع ١/ ٢٧٥.
(٥) الكتاب ١/ ١٨١، والمقتضب ١/ ١٣-١٤، والأصول ٢/ ١٦٥.
(٦) ينظر ابن يعيش ٣/ ١٤٤، والأشموني ١/ ١٣٩.

٢ - إعمال اسمي الفاعل والمفعول معها، إذ لو كانت حرفا لمنعت من إعمالها؛ وذلك لأن الحرفية مختصة بالأسماء فتبعد الوصف عن شبهه بالفعل كما يبعده التصغير والوصف فلا يعمل.

دخولها على الفعل كما في الشاهد[١]:

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدلِ

الثاني: أنها موصول حرفي، وهو مذهب المازني[٢]، ورد بأنها لا تؤول بالمصدر[٣].

الثالث: أنها حرف تعريف، وإليه ذهب الأخفش[٤]، واختاره أبو علي الشلوبين[٥]، وابن يعيش[٦].

واستدلوا على حرفيتها[٧] بما يأتي:

١ - أن الإعراب يتخطاها، ولو كانت اسما ما تخطاها تقول: (جاءني المجتهد) فالإعراب يكون على (المجتهد) وليس على (أل).

٢ - عود الضمير على (أل) في (قد أفلح المتقي ربه) على موصوف محذوف والتقدير قد أفلح الرجل المتقي ربه، فالضمير يعود على موصوف محذوف لا على (أل).

٣ - لو كانت اسما لكان لها موضع من الإعراب، ولا خلاف في أنها لا موضع لها ولو كان لها موضع لكان رفعا نحو: جاءني الفائز، فتعرب فاعلا فيكون فاعلان للفعل من غير تثنية، أو عطف، وهذا لا يصح اتفاقا.

---

(١) ينسب للفرزدق وليس في ديوانه، والإنصاف ٢/ ٥٢١، والخزانة ١/ ٣٢، وشرح التصريح ١/ ٣٨.
(٢) ينظر المغني ٦١، والأشموني ١/ ١٤٠، أوضح المسالك ١/ ١٥٣.
(٣) ينظر المغني ٦١.
(٤) ينظر شرح الرضي ٣/ ٩٣، وشرح الأشموني ١/ ٦٤٠، وشرح ابن عقيل ١/ ١٤٩.
(٥) ينظر شرح الأشموني ١/ ١٤٠.
(٦) ينظر شرحه على المفصل ٣/ ١٤٤.
(٧) ينظر شرح ابن يعيش ٣/ ١٤٤، والأشموني ١/ ١٤٠، والمغني ٦١.

الرابع: أنها منقوصة من الذي وأخواته، وهو مذهب الزمخشري[١]، وتبعه أبو السعود[٢]، والبيضاوي[٣]، وذلك لأن الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد، فتثاقل ما هو كالكلمة الواحدة بكون أحد جزأيها جملة، فخفف الموصول تارة بحذف بعض حروفه، قالوا في (الذي) (اللذِ) و(اللذْ) بسكون الذال، ثم اقتصروا منه على الألف واللام.

قال الرضي: « والأولى أن نقول: اللام الموصولة غير لام (الذي)؛ لأن لام (الذي) زائدة بخلاف اللام الموصولة »[٤].

وظاهر مذهب أبي حيان أنه اختار أن تكون حرف تعريف؛ لأنه عندما تحدث عن (أل) قال: « وتكون بمعنى الذي وفروعه وصلتها عند القائلين بوصلها اسم الفاعل واسم المفعول »[٥] وقال: « فإن كان الموصول (أل) على مذهب من يقول: هو موصول فلا يجوز الفصل بين (أل) وصلته بشيء البتة»[٦] فقوله: عند القائلين يشير ضمنا أنه لا يقول بذلك، وقوله في (التذكرة) يوحي بذلك حيث يقول: « ومذهب المازني أنها اسم موصول، ومذهب سيبويه وأكثر النحاة أنها حرف بدليل تخطي العامل »[٧]، وصرح في (البحر) محتجا بإجماع النحويين فنص على أنه لا يمكن أن يدعى أن (أل) اسم لإجماع النحويين على حرفيتها[٨].

ويرى الباحث أن الصواب هو قول الأخفش الذي يذهب إلى أنها حرف تعريف للأسباب الآتية:

---

(١) ينظر المفصل ١٤٣، والرضي ٣/ ٩٣.
(٢) ينظر إرشاد العقل السليم في مزايا الكتاب الكريم، دار الكتاب، بيروت ١/ ٦١.
(٣) ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل، دار الكتب العربية، مصر ١/ ٩٢.
(٤) الرضي ٣/ ٩٣.
(٥) الارتشاف ٢/ ١٠١٣.
(٦) المصدر السابق ٢/ ١٠٤٣.
(٧) تذكرة النحاة لأبي حيان، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، ط١، ١٩٨٦، مؤسسة الرسالة، بيروت، ٣٦٥.
(٨) ينظر البحر ٦/ ١٨٤.

١- تخطي الإعراب إياها، فلو كانت اسما ما تخطاها.

٢ - قولهم: لو كانت حرف تعريف لمنعت من إعمال اسمي الفاعل والمفعول؛ لأنها من خصائص الأسماء كما يمنع التصغير والوصف إعمالها باطل؛ وذلك لأن النداء لا يمنع من إعمال اسمي الفاعل والمفعول مع أنه من خصائص الأسماء فتقول: يا طالعا جبلا[١].

٣ - استدلالهم بعود الضمير على (أل) في نحو: (قد أفلح المتقي ربه) فيه نظر؛ وذلك إذا كان الضمير يعود على (أل) في الجملة السابقة، فعلى من يعود في نحو: (ما متق ربه مضيع) مما ليس فيه أل؟[٢].

ثم لماذا إذا قلنا: (ما المطيع خالقه خاسر) كان الضمير عائدا على (أل) وإذا حذفناه، وقلنا: (ما مطيع خالقه خاسر) عاد على غير (أل)؟

ثم لماذا كان الضمير في قولنا: (قد أفلح المتقي ربه) يعود على (أل) ولا يعود عليها في نحو قولنا: (أكرم القرشيّ صهره) وقولنا: (مررت بالأفضل أبوه) مما لا يعدونه اسما موصولا؟ فهذا كما ظاهر استدلالهم باطل، وأن الضمير لا يعود على (أل) وإنما على موصوف محذوف.

٤ - إذا كانت (أل) اسما موصولا فما حال الاسم بعدها؟ أيكون نكرة أم معرفة؟ فإذا كانت (أل) اسما موصولا فسيكون نكرة، والأصل أن ينون طبقا لقواعدهم، غير أنهم في الوقت نفسه يقرون أن الاسم معرفة؛ ولهذا لم يأخذ التنوين، ثم (أل) هذه أصبحت على رأيهم تكتسب من الاسم التعريف بدلا من أن تكسبه التعريف وهذا قلب لقواعدهم وتناقص[٣].

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٣ / ٧٤، وابن الناظم ٤٢٥ .

(٢) ينظر معاني النحو د. فاضل صالح السامرائي، ساعدت جامعة بغداد على نشره للسنة الدراسية، ١٩٨٦-٢٠٩٨٧، مطبعة التعليم العالي بالموصل - العراق ١/ ١٣٨.

(٣) ينظر دراسات نقدية في النحو العربي، د. عبد الرحمن أيوب، ط بلا، ١٩٥٧، القاهرة، صـ٩٩.

٥ - أنها حرف تعريف اتفاقا في نحو قولنا: جاء محسن فأكرمت المحسن[١] مع أنها داخلة على اسم الفاعل (المحسن، فلماذا عدّت حرف تعريف هنا، واسما موصولا في نحو قولنا: جاء القائم زيد، مررت بالضارب زيد؟

وأما ما ذكره أبو حيان بأن مذهب المازني في (أل) أنها اسم موصول، ونسب القول بالحرفية لمذهب سيبويه، وأكثر النحاة، فهذا فيه نظر؛ لأن القائل بالحرفية هو الأخفش، وأما المازني فقد ذهب إلى القول بأنها موصول حرفي.

الخلاف في (إياك):

تعددت آراء النحاة في (إيّاك) حتى وصلت إلى عشرة آراء ومن أهمها:

الأول: أن (إيّا) هو الضمير، وما اتصل به من ضمائر حروف خطاب وهذا مذهب البصريين[٢]، قال سيبويه: «اعلم أن علامة المضمرين المنصوبين إيّا»[٣]، واختاره الفارسي[٤]، وابن جني[٥]، والزمخشري[٦]، وابن يعيش[٧]، وحجتهم أن الضمائر المنفصلة لا يجوز أن تكون على حرف واحد؛ لأنه لا نظير في كلامهم فوجب أن تكون (إيّا) هي الضمير[٨]، وبأنه لو لم يكن مضمرا لما لزم النصب؛ لأنه ليس من الأسماء الظاهرة ما يلزم النصب إلا الظروف والمصادر غير المتمكنة[٩].

ورد النحاة هذا الرأي بأن (إيّا) لا تدل على متكلم أو مخاطب أو غائب ولا تعود على شيء، كما أنه لا يتبدل في تثنية ولا جمع ولا تأنيث ولا تذكير[١٠].

---

(١) ينظر الرضي ٣/ ٣٢٤، والأشموني ١/ ١٦٧.
(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٣٥٥، والإنصاف ٢/ ٦٩٥-٧٠٢، شرح ابن يعيش ٣/ ٩٨، وشرح الرضي ٣/ ٢٨.
(٣) الكتاب ٢/ ٣٥٥.
(٤) ينظر ارتشاف الضرب ٢/ ٩٣١.
(٥) ينظر سر صناعة الإعراب، ١/ ٣١٧.
(٦) ينظر المفصل ١٢٧.
(٧) ينظر شرح ابن يعيش ٣/ ٥٨.
(٨) ينظر الإنصاف ٢/ ٦٩٦.
(٩) ينظر شرح ابن يعيش ٣/ ٩٨.
(١٠) ينظر شرح التصريح ١/ ١٠٣.

الثاني: الضمير هو الكاف و(إيّـا) عماد، أو دعامة تعتمد عليها، وتصير بسببها منفصلة، وهذا هو رأي جمهور الكوفيين[١]، وأخذ به بعض البصريين كابن كيسان[٢]، وحجتهم على هذا أن الضمير هو نفسه في حال الاتصال نحو: (أكرمتك) لا فرق بينهما، إلا أنها لما كانت على حرف واحد، انفصلت عن العامل لم تقم بنفسها فجيئ بـ (إيّا) لتعتمد عليها الكاف[٣].

ورد هذا الرأي؛ لأنه يؤدي إلى أن يعتمد الشيء بما هو أكثر منه، وأن يكون الأكثر عمادا للأقل، وتبعا له وهذا لا نظير له في كلامهم[٤].

الثالث: أن (إيّا) هي ضمير، واللواحق ضمائر أيضا، وهو مضاف إليها، وهذا رأي الخليل بن أحمد[٥]، جاء في الكتاب: « لو أن رجلا قال إيّاك نفسِك لم أعنّفهْ؛ لأن هذه الكاف مجرورة، وحدثني من لا اتهم عن الخليل أنه سمع أعرابيا يقول: إذا بلغ الرجل الستين فإيّاه وإيّا الشوابّ »[٦].

واختاره ابن مالك[٧] واحتج لهذا الرأي بحجج كثيرة: منها أنه لا يفيد معنى بانفراده، ولا يقع معرفة بخلاف غيره من المضمرات فخص بالإضافة عما منعه[٨] وضعف بأنه لا سبيل إلى إضافة المضمر إلى غيره[٩].

الرابع: أن (إيّا) بكماله اسم مضمر ذهب إليه بعض الكوفيين[١٠]، واحتجوا بأن الكلمة لو لم تكن بكمالها اسما لكان الحكم على بعضها بالاسمية، وبعضها بالحرفية مجرد

(١) ينظر الإنصاف ٢/ ٦٩٥، والارتشاف ٢/ ٩٣١، وشرح الرضي ٣/ ٢٨.
(٢) ينظر الإنصاف ٢/ ٦٩٥، والارتشاف ٢/ ٩٣١.
(٣) ينظر الإنصاف ٢/ ٦٩٦.
(٤) ينظر الإنصاف ٢/ ٧٠١.
(٥) ينظر الكتاب ١/ ٢٧٩.
(٦) الكتاب ١/ ٢٧٩.
(٧) ينظر التذييل والتكميل ١/ ٢٠٤،.
(٨) ينظر الإنصاف ٢/ ٦٩٦.
(٩) ينظر شرح الرضي ٣/ ٢٨، وهمع الهوامع ١/ ٢٠٦.
(١٠) ينظر الارتشاف ٢/ ٩٣٠، وشرح الرضي ٣/ ٢٨-٢٩.

تحكم[١]، ورد بأنه الكاف بمنزلة التاء في (أنت)[٢].

والحقيقة أن أبا حيان لم يختر رأياً في (ارتشاف الضرب) الذي هو موضوع الدراسة، وأبدى رأياً لطيفاً بقوله: « وليس في الاختلاف في (إيّا) ولا في وزنه كبير فائدة »[٣].

وأدرج الباحث هذه المسألة ليدلل على أن أبا حيان النحوي الحاذق لم يسلم من الاضطراب في النظر إلي مسائل الخلاف النحوي، فحينما وصم الخلاف بأنه ليس فيه فائدة، واختار مذهب البصريين في البحر[٤]، ومذهب الكوفيين في كتابه: (النكت الحسان)[٥]، و(التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل)[٦]، ثم قال: « وقد طال بنا الكلام في (إيّاه) ولواحقه، وليس في ذلك كبير فائدة، وإنما حصل أن (إيّا) ولواحقه ضمير نصب منفصل، وما سوى ذلك مما تكلم فيه تكثير وتطويل قليل الجدوى، لكنها أشياء يؤدي إليها علم الصناعة النحوية »[٧] وهو عذر واهٍ، فقد استدرجته الصناعة النحوية والرياضة العقلية.

ويرى الباحث أن رأي الكوفيين وابن كيسان واقعي؛ لأن الكاف والهاء والياء مناط الفائدة ومحك التمييز وهذا هو محور نجاح اللغة في الإبانة عن مدلولات الألفاظ.

وأما رأي البصريين فهو نظري إلى حد بعيد، لأن كون حرف العماد أكثر ولا يكون كثير عماداً لقليل أمر عقلي لا تخضع اللغات لمثل هذا المنطق.

والرأي الأكثر واقعية هو رأي من قال: إن (إيّاك) كلها ضمير[٨].

---

(١) ينظر شرح ألفية ابن معطي للقواس عبد العزيز بن جمعة بن زيد النحوي، تحقيق د. علي موسى الشوملي، ط١، ١٩٨٥، مكتبة الخريجي الرياض ٦٧٤.
(٢) ينظر الإنصاف ٢/ ٧٠٢.
(٣) الارتشاف ٢/ ٩٣١.
(٤) ينظر البحر المحيط ١/ ١٣٩.
(٥) ينظر النكت الحسان، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، ط٢، ١٩٨٨، مؤسسة الرسالة، بيروت صـ٤٢.
(٦) ينظر التذييل والتكميل ٢/ ٢٠٩ .
(٧) التذييل والتكميل ٢/ ٢١٣.
(٨) ينظر الخلاف بين النحويين ص٢١٥.

ويرى الباحث أن القول بأن (إيّاك) بكمالها اسم مضمر هو الصحيح والأكثر واقعية لأمور منها:

١ – القول بأن (إيّا) ضمير والكاف حرف خطاب لا دليل عليه.

٢ – من المعلوم أن جملة (إيّاك أكرمت) بمنزلة (أكرمتك) لكنه لما قدم لغرض بلاغي لم يكن تقديمه وهو على حرف واحد فجعل منفصلا بعد أن كان متصلاً.

٣ – أن (إيّاك) كناية عن المخاطب دال عليه كما وضع التاء في قولنا: قمت دالا على المتكلم.

٤ – أن السامع يفهم في (إيّاك) بكمالها ما يفهمه من الكاف في (أكرمتك، فهذه المضمرات صيغ موضوعة للدلالة على معانيها المحددة.

لأنهما لا ينفصلان في كلام العرب فهما كتلة واحدة.

المسألة الزنبورية:

تذكر كتب النحو والتراجم بعض مسائل الخلاف بين النحاة والشعراء، كما تذكر المناظرات بين النحاة بعضهم مع بعض، ومن تلك المسائل: المسألة المشهورة التي قلما يخلو منها مرجع من مراجع اللغة والنحو، وهي المسألة الزنبورية[١] حتى قيل: إنها السبب في موت سيبويه.

والمسألة تمت في عهد الرشيد وكانت بحضرة يحيى بن خالد البرمكي وزير الرشيد وهي من أشهر المناظرات، وتصف المراجع هذه المناظرة بأساليب شتى، منها ما يعرضها عرضا عاديا، ومنها ما يعرضها عرضا يشير إلى أنها مكيدة نسجت خيوطها بإحكام ضد سيبويه[٢]، وهكذا شغلت قصة اللقاء بين الكسائي، وسيبويه أذهان النحاة القدماء، ممن

(١) ينظر تاريخ بغداد للخطيب البغدادي، ط بلا، ١٩٣١، مطبعة الخانجي، القاهرة ١٢/ ١٠٥، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٧٠٢، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان لابن خلكان، طبعه نهضة، مصر، ١٩٤٨، القاهرة ٣/ ١٣٤ ونزهة الالباء لابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ١٩٦٧، القاهرة، صـ٧٩.

(٢) ينظر ظاهرة الإعراب النحوي وتطبيقاتها في القرآن، أحمد سليمان ياقوت، ط ١٩٨١، جامعة الرياض، الرياض، صـ١١٦.

أتوا بعد عهد المناظرة فكان كل يرويها حسب هواه، ويعلل أحداثها من وجهة نظرة ولكن لا يتصور الباحث أن الأمر يصل إلى تخطيط لمؤامرة، وإحضار أعراب يرشوهم الكسائي ليحكموا له[1]، والكسائي أحد القراء السبعة، ووصف بأنه ذو خلق ودين وأمانة[2]، وموضوع المسألة هو هل تدخل إذا الفجائية على الجملة الفعلية، أو هل يأتي الخبر بعدها منصوبا؟ والخلاف على ثلاثة أقوال:

الأول: أجاز الكوفيون[3] أن يقال: (كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها، ووجه الدليل الحكاية التي وقعت بين الكسائي، وسيبويه وقد وافقت العرب الكسائي، ومن هؤلاء الأعراب: أبو فقعس، وأبو زياد، وأبو الجراح، وأبو ثروان، وحكى أبو زيد الأنصاري عن العرب: فإذا هو إياها.

وأما من جهة القياس فإن (إذا) إذا كانت للمفاجأة كانت ظرف مكان، والظرف يرفع ما بعده وتعمل في الخبر عمل (وجدت)؛ لأنها بمعنى (وجدت).

وقال ثعلب[4]: إن (هو) عماد في قولهم: فإذا هو إياها ونصبت (إذا) لأنها بمعنى وجدت.

الثاني: ذهب البصريون[5] إلى أنه لا يجوز أن يقال: (فإذا هو إياها) ويجب أن يقال: (فإذا هو هي، وهو وجه الكلام، واحتجوا بأنه لا يجوز فيها إلا الرفع؛ لأن (هو) مرفوع بالابتداء، ولا بُدّ للمبتدأ من خبر، وليس هنا ما يصلح أن يكون خبرا عنه إلا ما وقع الخلاف فيه، فوجب أن يكون مرفوعا، ولا يجوز أن يكون منصوبا بوجه ما فوجب أن يقال فإذا هو هي، فـ (هو) راجع إلى الزنبور؛ لأنه مذكر و(هي) راجع إلى العقرب

(١) ينظر الخلاف النحوي صـ٩١.
(٢) ينظر نزهة الألباء صـ٤٧.
(٣) ينظر الإنصاف ٢/ ٧٠٢، ومجالس العلماء للزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، ١٩٨٣، مكتبة الخانجي، القاهرة، صـ٨، وأمالي ابن الشجري، ط١، دار المعرفة، بيروت ١/ ٢٠٦، والارتشاف ٣/ ١١٣٦، والمغني ١٠٠-١٠٢، وشرح التسهيل ٢/ ٢٦٠، والخزانة ١٠/ ١٩٤.
(٤) ينظر مجالس ثعلب تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، صـ١٣٣، والإنصاف ٢/ ٧٠٢.
(٥) ينظر الإنصاف ٢/ ٢٠٧، والمغني ١٠٠ .

لأنه مؤنث وهو كقوله تعالى: ﴿...فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ ...﴿٣٣﴾﴾[الشعراء]، وقوله: ﴿... فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ...﴿٩٧﴾﴾[الشعراء]، وقوله: ﴿فَإِذَا هُم بِٱلسَّاهِرَةِ﴿١٤﴾﴾[النازعات].

وأجابوا على حجج الكوفيين[1] بأن (فإذا هو إياها) من الشاذ الذي لا يعبأ به كالجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم) وما أشبه ذلك من الشواذ التي تخرج عن القياس.

وأما قولهم: إن (إذا) إذا كانت للمفاجأة كانت بمنزلة (وجدت) فباطل؛ لأنها إن كانت بمنزلة (وجدت) في العمل فوجب أن يرفع بها فاعل، وينصب بها مفعولان كقولهم: وجدت زيدا قائما، وإن قالوا بأنها بمعنى (وجدت) ولا تعمل عملها كقولهم: أحسن بزيد لفظه لفظ الأمر، وهو بمعنى التعجب أجابوا بأن (إذا) هنا ظرف مكان وظرف المكان يجب يرفع المعرفتين بعده.

وأما قول ثعلب بأن (هو) عماد فباطل عند الجميع لأن العماد عند الكوفيين يجوز حذفه في الكلام، ولا يختل الكلام بحذفه نحو: (كان زيد هو القائم، فإذا قلت بعد الحذف: (كان زيد القائم) كان الكلام صحيحا، فإذا قلت على رأي ثعلب: فإذا إياها، فلا معنى له، ولا فائدة.

الثالث: ذهب فريق ثالث من النحاة إلى تأويل هذا التركيب (فإذا هو إياها) وتأويلهم يشير إلى أنهم أجازوه، ومنهم ابن مالك[2]، والشلوبين[3]، وابن الحاجب[4]، وأبو الحسن القرطاجنّي[5]، وابن هشام[6].

ومن توجيههم له:

(١) ينظر الإنصاف ٢/ ٧٠٣-٧٠٤ والمغني ١٠٢، وأمالي ابن الشجري ١/ ٢٠٦.
(٢) ينظر شرح التسهيل، ٢/ ٢٥٩-٢٦٠، وينظر شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك، تحقيق عدنان الدوري، طبعة بلا، ١٩٧٧، مطبعة العاني، بغداد ٢٧٠.
(٣) ينظر المغني ١٠٢.
(٤) ينظر المصدر السابق ١٠٢.
(٥) ينظر التذييل ٤/ ٨٤، والمغني ١٠٢.
(٦) ينظر المغني ١٠٢.

١ – أنه مفعول به، والأصل فإذا هو يساويها، أو يشابهها، ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وهذا أحد توجيهي ابن مالك[١].

٢ – مفعول مطلق، والأصل فإذا هو يلسع لسعتها، ثم حذف الفعل كما تقول: ما زيد إلا شرب الإبل، ثم حذف المضاف، نقله الشلوبين عن الأعلم الشنتمري[٢].

٣– منصوب على الحالية من الضمير في الخبر المحذوف، والتقدير: فإذا هو ثابت مثلها، ثم حذف المضاف، فانفصل الضمير، وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة قاله ابن الحاجب[٣].

٤ – أن ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع قاله ابن مالك[٤].

واختار أبو حيان المذهب الثالث، وهو جواز التركيب (فإذا هو إياها، وتأويله بقوله: «فأما (هو) فظاهر إعرابه، وهو مبتدأ وخبر على حد: زيد زهير، وأما (هو إياها) فعلى إضمار الفعل، أي: فإذا هو يساويها في اللسع، فلما حذف الفعل انفصل ضمير النصب»[٥].

واختاره في التذييل أيضا بقوله: « وكلا الجوابين له وجه من العربية »[٦]، وقدره بالتقدير السالف الذكر.

فإذا ثبت أن التركيب (فإذا هو إياها) وارد في العربية كما هو في نقل الكسائي، وشهادة الأعراب كأبي فقعس أبي ثروان، فلا ينبغي للبصريين إنكاره، وأما عدم سماعهم بذلك التركيب، فليس مبررا حقيقيا لإنكاره، وعليه فإن اختيار أبي حيان بجوازه كان سليما؛ لأنه مطابق لما ورد عن العرب.

ويبدو أن الاسم المنصوب مفعول به هو الأرجح؛ وذلك لأن المتكلم يريد أن الزنبور يشبه أو يساوي العقرب كقولنا: زيد زهير، أي: زيد كزهير، أو يشبه زهيرا.

(١) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٢٦٠.
(٢) ينظر المغني ١٠٢.
(٣) ينظر المصدر السابق ١٠٢ .
(٤) ينظر المغني ١٠١.
(٥) الارتشاف ٣/ ١١٣٦.
(٦) التذييل والتكميل ٤/ ٨٥.

الفصل الثاني

اختياراته في الجملة الاسمية ونواسخها

مقدمة عن العوامل النحوية:

من الأصول الهامة التي قامت عليها الدراسات النحوية، وشغلت جزءا كبيرا من تفكير النحاة العوامل النحوية، ونشأت مع نشوء النحو العربي، فهذا كتاب سيبويه من الكتب النحوية الأولى التي وصلتنا لم يخل باب من أبوابه من ذكر العامل، يقول: «وإنما ذكرت لك ثمانية مجار؛ لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة (أي النصب والرفع والجروالجزم) لما يحدث فيه العامل »[1].

وسار النحاة على منهج سيبويه، وصنفوا مصنفاتهم معتمدين على منهجه وتقسيمه، وجعلوا من فكرة العامل الركيزة الأساسية التي تدور حولها الأبحاث النحوية، بل لايتصورون وجود الشكل الإعرابي بدونها، فالعرب قالت مثلا: يقوم خالد، برفع الفعل المضارع والاسم بعده.

ويكفي العربي أن يعرف أن (يقوم) هو الفعل، أو الحدث و(محمد) هو الفاعل غير أن النحاة صرفوا جهدهم في بيان هذا الرفع وسببه، قالوا: إن الرفع على آخر الفعل والاسم إنما هو أثر، وهذا الأثر لم يحدث عبثا أو وجد بغير موجد ومحدث، إنما هو نتيجة مؤثر، وهذا المؤثر أو الموجد للحركة الإعرابية هو العامل.

وهكذا في كل تركيب أو أسلوب، فالحركة الإعرابية فيه أثر لا بد له من محدث وهو العامل وهذه المقولة استمدت خيوطها الرئيسة من علماء التوحيد والكلام، وأصحاب

(١) الكتاب ١/ ١٣.

الفرق الذين يقولون: لكل حادث محدث.

وعرفوا الفاعل بأنه ما يتقوم به المعنى المقتضي للإعراب[1]، والمقتضي للإعراب عند النحاة هو الفاعلية والمفعولية.

وقسم النحاة العوامل إلى قسمين: لفظية ومعنوية:

١- العوامل اللفظية: هي أنواع الكلم الملفوظة في الكلام كالأسماء، والأفعال والحروف، ويظهر أثرها في غيرها، وقالوا: إن أقوى العوامل هي الأفعال، وهي تعمل متقدمة، أو متأخرة في المفاعيل، ولقوة عمله حمل عليه ما تضمن معناه كالمشتقات، واسم الإشارة، والحروف المشبهة بالفعل.

وأضعف منها الأسماء، وأما الحروف فهي تعمل النصب ن والجزم، والجر، وإذا اختص الحرف عمل، وإلا فهو مهمل، ومنها ما يختص بالأسماء، ومنها ما يختص بالأفعال.

٢- العوامل المعنوية: هي التي يظهر أثره على بعض الكلمات دون أن يكون لها وجود لفظي، ومن هذه العوامل: العامل في المبتدأ والخبر، هو الابتداء وفي الفعل المضارع المرفوع هو التجرد، وفي التوابع التبعية عند بعضهم، والصرف في الخبر الظرف أيضا.

غير أن أربعة من النحاة القدامى خالفوا سائر النحاة في مفهومهم للعامل وهم:

١ - قطرب (محمد بن المستنير):

من المعلوم أن اختلاف الحركات الإعرابية عند النحاة، إنما كان نتيجة لاختلاف المعاني، فالحركة الإعرابية تؤدي وظيفة دلالية إلا أن قطربا يرى أن الحركة لا تدل على معنى، كما أنها لم تأت بعمل عامل، وأنه وجد في كلام العرب أسماء تتفق في الإعراب وتختلف في المعنى نحو قولك: (إن زيدا أخوك) و(لعل زيدا أخوك، ووجد أسماء تختلف في الإعراب وتتفق في المعنى نحو قولك: (ما زيد قائما) و(ما زيد قائم، فلو كان الإعراب يفرق

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٦٥.

بين المعاني لما اختلفت الحركة قال: « فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول بزواله » [١].

والحركة الإعرابية إنما جاءت بأثر صوتي يعمد المتكلم إليها عندما يصعب عليه التسكين بقوله: « وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للوقف، فلو جعلوا أصله بالسكون أيضا لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكان يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام » [٢].

وقوله: « يفضي إلى إبطال الإعراب وإلى التوسع على كل قائل أن يحرك آخر الكلمة كما شاء في كل موضع، وذلك ما لم يقبله أحد من النحاة » [٣].

والظاهر أن الحركة الإعرابية عنده ذات وظيفة صوتية ليس غير، وهذا خلاف الاستعمال اللغوي « فالحركات تحمل قيما خلافية ودلالات لا يتضح المعنى بغيرها ولو كان الأمر كما يرى قطرب للتخفيف في الوصل عند الكلام لما كانت هناك حاجة إلى أن تنطق مرة بالضمة أو الكسرة (في تمييز كم الخبرية) وأخرى بالفتحة فتشير الفتحة إلى معنى يختلف عن المعنى السابق وقد يترتب على هذا الفهم تصرف سلوكي يقوم به المخاطب أو السامع » [٤].

٢ - *رأي ابن جني والرضي:*

إن ابن جني من أوائل من قالوا: إن الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو من عمل المتكلم لا بشيء غيره، وإنما قالوا: لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ[٥].

(١) الإيضاح في علل النحو، لأبي القاسم الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، ط٤، ١٩٨٢ دار النفائس، بيروت صـ٧٠.
(٢) المصدر السابق صـ٧٠.
(٣) إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، ١٩٥٩، طبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، ٥٢.
(٤) في التحليل اللغوي د. عمايرة ٦٨.
(٥) ينظر الخصائص ١/ ١٠٩-١١٠.

وكذلك فعل الرضي فهو يقول: « إن العامل هو الشيء الذي يختلف آخر المعرب به؛ لأن الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الإعراب وإن كان فاعل لاختلاف في الحقيقة هو المتكلم، لكن نسب أحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني »[1].

والذي يلاحظ على ابن جني والرضي:

أن هذه المقولة لم تجد التطبيق والتدليل عليها، فهما لم يتخليا عن نظرية العامل، وإنما نراهما يطبقانها في كتبهم.

لا يفهم من كلامهم أنهما يدعوان إلى هدم نظرية العامل، فهما لم ينكرا وجود العامل وإنما قالا: المحدث لهذه الحركات هو المتكلم، فهما يقصدان أن المتكلم هو المنفذ لوضع الحركة الإعرابية.

٣ - رأي ابن مضاء القرطبي:

دعا ابن مضاء إلى إلغاء نظرية العامل، وما تجر إليه من دعوى الحذف، والتقدير والإضمار في الأساليب في كتابه (الرد على النحاة، ودعا إلى إسقاط العلل الثواني والثوالث وتمارين التصاريف، قال: « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني عنه، وأنبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه »[2].

ويقول: « إن إجماع النحاة على القول بالعامل ليس حجة على من خالفهم في ذلك»[3] ثم حاول أن يطبق نظريته على باب التنازع، وباب الاشتغال، وباب نواصب المضارع.

ويرى أن الفاعل هو المتكلم، وأنه هو الذي يحدث الآثار الإعرابية.

ويبدو أن ابن مضاء لم يرد أن المتكلم يرفع وينصب متى ما شاء دون قيد، أو نظام وإلا لكانت اللغة فوضى، إنما اللغة منظومة اجتماعية عرفية تعارف عليها الناس في بيئة ما من

---

(١) شرح الرضي ١/ ٥٧، ٦٥.
(٢) الرد على النحاة، تحقيق د. شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، صـ٧٨.
(٣) المصدر السابق ١٢٥.

خلال اكتسابهم إياهم بالمران، والتعود فالمتكلم يُراعي أنظمة معينة، وهي قائمة في مكنون نفسه وعقله، فهو لا عمل له إلا مراعاة هذه الأنظمة ومحاكاتها منذ الصغر، وإن متكلم العربية إنما رفع الفاعل ونصب المفعول؛ لأنه وجد بيئة تعارفت على هذه الصنيع[١].

٤ - رأي أبي حيان:

تابع أبو حيان ابن مضاء، وقال في معرض رده على قول ابن مالك:

ما استثنت إلا مع تمام ينتصب

« وقوله: ما استثنت (إلا) فيه تجوز؛ لأن (إلا) ليست التي نستثني بها، والمستثني هو المتكلم »[٢]، فأبو حيان يقر بالعامل النحوي وإن كان يقول بقول ابن مضاء إلا أنه لم يفلت عن أسره، فراح يسوغ كثيرا من التراكيب بنظرية العامل غير أنه وقف موقفا جديدا تجاه الخلاف في بعض المسائل التي تتحدث عن العامل، فمن جهة ذهب إلى أن الخلاف لا فائدة فيه، كما هو في عامل المستثنى[٣]، وعامل المبتدأ والخبر[٤]، ورافع الفاعل، وناصب المفعول به[٥]، وإعراب الفعل المضارع[٦]، ولكن من جهة أخرى تحدث عن هذه العوامل واختار مذهبا من المذاهب مثل: عامل المبتدأ والخبر[٧]، وعامل الأسماء الستة[٨]، وعامل (ما) الحجازية[٩]، وعامل المصدر المؤكد[١٠]، وعامل المفعول معه[١١]، وعامل الجزم[١٢]،

(١) ينظر اللغة العربية بين المعيارية والوصفية، د. تمام حسان، ١٩٥٨، مكتبة الأنجلو المصرية صـ٥١.
(٢) منهج السالك، صـ١٦٠، نقلا من (أبو حيان النحوي) لخديجة الحديثي ٣٩٨ -٣٩٩.
(٣) ينظر الارتشاف ٣/ ١٥٠٦.
(٤) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٥٠٦.
(٥) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٥٠٦.
(٦) ينظر المصدر السابق ٢/ ٨٤٣.
(٧) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٥٠٦.
(٨) ينظر المصدر السابق ٢/ ٨٣٦.
(٩) ينظر الارتشاف ٣/ ١٠٧٧.
(١٠) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٣٧٥.
(١١) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٤٨٣.
(١٢) ينظر الارتشاف ٤/ ١٦٨٤.

وعامل الشرط والجزاء[1]، والنعت[2].

ويتضح مما سبق أن أبا حيان تأثر بدعوة ابن مضاء في إلغاء العامل، ولكن هذا التأثر لم يكن قويا؛ ولذلك وقف أبو حيان كغيره من النحاة تجاه العامل.

وأخيرا يرى الباحث أن نظرية العامل إذا خلت من التأويل، والحذف، والتقدير، والإضمار قد تبدو نظرية مستساغة لتبرير ظهور الحركات الإعرابية، كما تبدو عملا تربويا يقرب إلى أذهان المتعلمين ظهور الحركات الإعرابية، لكن النحاة أسرفوا فيها إسرافا فحملوها أوهاما وتخيلات لايستسيغها العقل وتأباه اللغة.

إن نظرية العامل نظرية متكاملة الجوانب في النحو العربي قد لا تبدو مظهرا سيئا لا تعيق تطوره إذا أجريت عليها بعض الإصلاحات بإبعاد التصورات المتكلفة والموغلة في الافتراض عنها، من مثل ذلك قول النحاة: إن أداة النداء (يا) في أسلوب النداء نائبة مناب فعل مضمر دلت عليه أداة النداء هذه، وهو أدعو أو أنادي، لماذا لم يقل النحاة: إن العامل في المنادى هو هذه الياء الموجودة في الأسلوب؟ والحرف يعمل إذا اختص وقد اختص (يا) بالنداء.

لماذا يضمر النحاة العوامل والأسلوب مستغن عن إضمارها كما في قولنا: (زيدا ضربته) ما الذي يدعو إلى إضمار فعل ثان من مادة الفعل نفسه الملفوظ في التركيب؟

ولماذا يقول النحاة: إن الجار والمجرور أو الظرف في قولنا: زيد في الدار، أو أمام المدرسة متعلق بمحذوف تقديره: كائن، أو مستقر، وهذا المتعلق هو الخبر؟ علما أن الظرف، أو الجار والمجرور قد أفاد، وحسن السكوت عليه.

قد تكون النظرية صالحة عندما نقول: إن الفعل هو الذي عمل الرفع في الفاعل في نحو قولنا: (قام زيد، وإن حروف الجر هي التي عملت الجر فيما بعده من الأسماء في نحو: ذهبت من البصرة إلى الكوفة، لكن ليس من التطبيق في شيء أن يفسر بها نصب الفعل بعد

(١) ينظر المصدر السابق٤/ ١٨٧٧.
(٢) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٩٢٥.

فاء السببية في نحو: لا تنه عن خلق وتأتي مثله بأن الفعل (تأتي) منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الواو الدالة على المعية.

إن إسراف النحاة في جعل نظرية العامل هي المفتاح الذي يحل كل إشكالات التراكيب في العربية قد شوه اللغة، وعقدها غاية التعقيد.

نعم قد تصلح هذه النظرية من الناحية التعليمية التربوية للمتعلمين شرط ألا يكون فيها تكلف، ولا إسراف، ولا افتراض، فإذا قلنا للطالب، أو المتعلم في نحو (إن زيدا مجتهد): إن (إن) هذه هي التي نصبت الاسم، ورفعت الخبر، وأن الحركة الإعرابية حركة اقتضاء لعنصر التوكيد، فقد أكدت القاعدة المعيارية، أو الاستعمال اللغوي في ذهنه، فهو في هذه الحالة إنما يحفظ القاعدة من خلال الاستعمال المطرد في لغة العرب بشرح له ذلك مع التركيز على معنى الأسلوب وما تحمله هذه الأداة من دلالة معنوية، أما أن نقول: إن هذه الأداة قد عملت النصب والرفع فيما تلاها من أسماء؛ لأنها شابهت الفعل في بنيته وفي حركته وفي دلالتها على معنى الفعل، وهي مشبهة بالفعل الذي قدم مفعوله على فاعله، فكل ذلك افتراض وتوهم يعقد النحو أكثر مما يسهله على المتعلم[1].

العامل في المبتدأ والخبر:

اختلف النحاة في عامل الرفع في المبتدأ والخبر، ولهم فيه أقوال:

الأول: أن العامل في المبتدأ هو الابتداء، والمبتدأ هو العامل في الخبر، ونسب لجمهور البصريين[2]، وبه قال سيبويه: « وأما الذي يبنى عليه شيء هو هو فإن المبنى عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء وذلك قولك: عبد الله منطلق، ارتفع عبد الله؛ لأنه ذكر ليبنى عليه المنطلق، وارتفع المنطلق؛ لأن المبنى على المبتدأ بمنزلته »[3] وهو رأي ابن جني[4]، وابن

(١) ينظر الجواز النحوي ودلالة الإعراب على المعنى صـ٤٤٥ ٤٤٧.
(٢) ينظر الإنصاف ١/ ٤٥، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٥٧، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٠٠، وشفاء العليل ١/ ٢٧٢، وهمع الهوامع ١/ ٣١١.
(٣) الكتاب ٢/ ١٢٧.
(٤) ينظر اللمع ١٠٩.

مالك[١]، وابن هشام[٢]، وابن عقيل[٣]، والمرادي[٤]، وحجتهم أن الابتداء عامل معنوي والعامل المعنوي ضعيف فلا يعمل في شيئين كالعامل اللفظي[٥].

ورد هذا القول بدلائل[٦]:

أ- أن المبتدأ قد رفع فاعلا نحو (القائم أبوه ضاحك) فلو كان المبتدأ رافعا للخبر؛ لأدى ذلك إلى إعمال عامل واحد في معمولين رفعا من غير أن يكون أحدهما تابعا للآخر، وذلك لا نظير له.

ب- أن المبتدأ قد يكون اسما جامدا نحو (زيد، والعامل إذا كان غير متصرف لم يجز تقديم معموله عليه، والمبتدأ يجوز تقديم الخبر عليه فدل على أن المبتدأ غير عامل في الخبر.

الثاني: ذهب متقدمو البصريين[٧] إلى أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأما الخبر فهو مرفوع بالمبتدأ والابتداء، وهو مذهب الأخفش[٨]، والمبرد[٩]، وابن السراج[١٠]، والجرجاني[١١].

واحتج هؤلاء بأن الخبر لا يقع إلا بعد الابتداء والمبتدأ، فوجب أن يكونا هما العاملين فيه[١٢]، وقاسوه على الشرط، قال المبرد: « إن تأتني آتك و(تأتني) مجزومة بـ (إن)

(١) ينظر شفاء العليل ١/ ٢٧٢.
(٢) ينظر أوضح المسالك ١/ ١٩٤.
(٣) ينظر شرحه على الألفية ١/ ٢٠١.
(٤) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان، طبعة ٢٠٠١م، دار الفكر العربي، القاهرة ١/ ٤٧٣.
(٥) ينظر الإنصاف ١/ ٤٥.
(٦) ينظر التذييل ٣/ ٢٥٨، والهمع ١/ ٣١١.
(٧) ينظر الإنصاف ١/ ٤٥، والتذييل ٣/ ٢٥٩، وشرح الأشموني ١/ ١٨٣، والهمع ١/ ٣١١.
(٨) ينظر الهمع ١/ ٣١١.
(٩) ينظر المقتضب ٤/ ١٢٦.
(١٠) ينظر الأصول ١/ ٥٨.
(١١) ينظر المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان، ١٩٨٢، دار الرشيد، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، بغداد ١/ ٢٥٦.
(١٢) ينظر الإنصاف ١/ ٤٦، وابن يعيش ١/ ٨٥، والرضي ١/ ٢٩٩.

و(آتك) مجزومة بـ (إن وتأتني) ونظير ذلك من الأسماء قولك: زيد منطلق و(زيد) مرفوع بالابتداء، والخبر رفع بالابتداء والمبتدأ »[1].

ورد هذا القول بأن أقوى العوامل هو الفعل لا يعمل رفعين، فالمعنوي أولى[2]، والأصل في الأسماء ألا تعمل[3].

الثالث: ذهب بعض النحاة إلى أن الابتداء هو العامل في الخبر عند وجود المبتدأ؛ لأنه لا ينفك عنه، وهذا ما ذهب إليه ابن الأنباري في الإنصاف، فقال: «والتحقيق فيه عندي أن يقال: إن الابتداء هو العامل في الخبر بواسطة المبتدأ؛ لأنه لا ينفك عنه، ورتبته ألا يقع إلا بعده، فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب فالتسخين إنما حصل عند وجودهما لا بهما »[4]، وتابعه في ذلك ابن يعيش[5].

الرابع: أن المبتدأ والخبر مرفوعان بالابتداء، وهذا مذهب الجرمي[6]، والسيرافي[7]، ونسبه الفراء للخليل قال أبو حيان: وأصحاب الخليل لا يعرفونه[8]، واختاره أيضا الزمخشري[9]، وابن الحاجب[10]، والرضي[11]، وابن عصفور[12]، وأبو موسى الجزولي[13]، والعكبري[14]، ونسب لابن السراج[15] وليس له.

---

(١) المقتضب ١/ ٤٩، ٤/ ١٢٦.
(٢) ينظر الهمع ١/ ٣١١.
(٣) ينظر الإنصاف ١/ ٤٦.
(٤) ينظر المصدر السابق ١/ ٤٦ – ٤٧.
(٥) ينظر شرحه على المفصل ١/ ٨٥.
(٦) ينظر الارتشاف ٣/ ١٠٨٥.
(٧) ينظر التذييل والتكميل ٣/ ٢٦١.
(٨) ينظر المصدر السابق ٣/ ٢٦١.
(٩) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٥.
(١٠) ينظر الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق موسى بناي العليلي، ط بدون، ١٩٨٢، مطبعة العاني، وزارة الأوقاف، بغداد ١/ ١٨٢.
(١١) ينظر الرضي ١/ ٢٠٠.
(١٢) ينظر شرح الجمل، ١/ ٣٦٣-٣٦٥.
(١٣) ينظر المقدمة الجزولية في النحو له، تحقيق د. شعبان عبد الوهاب، ط١، ١٩٨٨، القاهرة ٩٤.
(١٤) ينظر اللباب في البناء والإعراب ١/ ١٢٦.
(١٥) ينظر الهمع ١/ ٣١١.

واحتجوا بأن الابتداء طالب لهما فعمل فيهما[1]، ورد بأن الأفعال أقوى العوامل وليس فيها ما يعمل رفعين دون اتباع فالعامل المعنوي أولى[2].

الخامس: أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان، وهو مذهب الكوفيين[3]، واختار هذا المذهب ابن جني[4]، وتابعهم السيوطي[5].

واستدلوا بأن المبتدأ لا بد له من خبر، والخبر لا بد له من مبتدأ، ولا ينفك أحدهما عن الآخر، ولا يتم الكلام إلا بهما؛ لذا عمل أحدهما في الآخر، ولا يمتنع أن يكون كل واحد منها عاملاً ومعمولاً وقد جاء لذلك نظائر في نحو: (أيّاً تضرب أضرب) فتنصب (أيّاً) بـ (تضرب) وجزم (تضرب) بـ (أيّاً) فكل واحد منهما عامل ومعمول[6]، وضعف بأنه يلزم عليه أن يكون رتبة كل منهما التقديم لأن أصل كل عامل أن يتقدم على معموله[7]، وأنه يجوز دخول العوامل اللفظية على المبتدأ والخبر نحو: كان زيد أخاك فلو كان كل واحد منهما عاملا في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل غيره[8].

واختار أبو حيان مذهب الكوفيين بقوله: « والذي نختاره من هذه المذاهب هو مذهب الكوفيين، وهو أنهما يرفع كل منهما الآخر، وهو اختيار ابن جني»[9].

وهذه هي أهم آراء النحاة في عامل المبتدأ والخبر، ويلاحظ الباحث ما يأتي:

١- تضارب آراء النحاة في أقوالهم، فهم يقولون: إن المصدر لا يعمل إلا بشروط منها أن يصح تأويله بالفعل، فإذا تحدثوا عن عامل المبتدأ والخبر قالوا: إنه يرفع الخبر

---

(١) ينظر المصدر السابق ١/ ٣١١.
(٢) ينظر ابن عقيل ١/ ٢٠١، والأشموني ١/ ١٨٣.
(٣) ينظر الإنصاف ١/ ٤٤، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٦٦، وابن يعيش ١/ ٨٤، والأشموني ١/ ١٨٣.
(٤) ينظر اللمع ١٠٩.
(٥) ينظر الهمع ١/ ٣١٢.
(٦) ينظر الإنصاف ١/ ٤٤-٤٥.
(٧) ينظر ابن يعيش ١/ ٨٤، والهمع ١/ ٣١٢.
(٨) ينظر ابن يعيش ١/ ٨٤.
(٩) الارتشاف ٣/ ١٠٨٥.

نحو: القتال شديد، ولا يصح تأويله وفق ما شرطوا، وأما الاسم نحو: زيد، فهم يرفضون أن يكون عاملاً؛لأنه لا يمكن تأويله فهو جامد، ولا يدل على الفعل في المعنى.

٢- تظهر أدوات الخلاف التي أدار بها النحاة بحثهم تأثر البحث اللغوي بعلوم الكلام والفلسفة والمنطق ويظهر جلياً في قولهم: فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب.

٣- تردد أبي حيان في آرائه، وهذه المسألة الثانية التي تبدي اضطرابه في اختيار المذاهب النحوية في المسألة الواحدة، فقد ذهب في مواضع عدة بأن هذه الاختلاف لا يجدي فائدة، قال في معرض حديثه عن عامل المستثنى: « ومثل هذا الخلاف لا يجدي كبير فائدة، وهو كالخلاف في رافع المبتدأ والخبر ورافع الفاعل، وناصب المفعول، وإنما الخلاف الذي يجدي هو فيما أدى إلى حكم لفظي أو معنى كلامي »[١] ومع هذا فهو يخوض كغيره من النحاة في الخلاف ويقدم الحجج، ثم يختار.

وما ذهب إليه أبو حيان في عدم جدوى الخلاف، قال به غيره من النحاة فيما بعده، فقد وصف ابن عقيل هذا الخلاف بقوله: « وهذا الخلاف مما لا طائل فيه »[٢] وقال الأشموني: « وهذا الخلاف لفظي »[٣] أي لا يبنى عليه شيء من الأحكام.

ووصف بعض المعاصرين بأنه لجاج فلسفي بعيد عن الواقع اللغوي[٤] وقال آخر: «الخلاف في هذه المسائل نظري ليس له ثمرة في واقع الدراسات النحوية»[٥].

وهذا ما يراه الباحث أن الخلاف لا فائدة فيه، ولجاج فلسفي بعيد عن الواقع اللغوي، وكان يكفي أن يقال: إنهما مرفوعان ولا داعي للبحث المضني وراء العامل.

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٥٠٦.
(٢) شرح ابن عقيل ١/ ٢٠١.
(٣) شرح الأشموني ١/ ١٨٣.
(٤) ظاهرة الإعراب، أحمد سليمان ياقوت صـ١٣٩
(٥) الخلاف بين النحويين، السيد رزق الطويل صـ٢٠٦.

وأما ما ذهبت إليه د. خديجة الحديثي[1] إلى أن مذهب أبي حيان في رافع المبتدأ والخبر من آراءه الاجتهادية، فليس كذلك؛ لأنه اختيار لمذهب سابق مشهور.

أقائم الزيدان:

وفيه مسألتان هما:

الأولى: رفع الوصف للضمير المنفصل:

يذكر النحاة أن المبتدأ قسمان[2]: مبتدأ له خبر نحو: زيد مجتهد، ومبتدأ له فاعل سد مسد الخبر نحو: أقائم الزيدان؟، وشرط هذا الأخير أن يعتمد على نفي أو استفهام، وتم الكلام به، ويطلق عليه الوصف الذي رفع فاعلا أغنى عن الخبر، ولكن هل يرفع الوصف ضميرا منفصلا؟ فهذا فيه أقوال هي:

١ - ذهب البصريون[3] إلى جواز أن يرفع الوصف ضميرا منفصلا، فيقولون: أقائم أنتما؟ وما قائم أنتم، فـ (أنتما) و(أنتم) ضميران مرفوعان يعربان فاعلا لاسم الفاعل (قائم) سدّا مسدّ الخبر على أحد الوجهين.

واستدلوا على ذلك بالسماع والقياس[4]، أما السماع فقول الشاعر[5]:

خليلي ما واف بعهدي أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطع

وأما القياس فهو أن الصفة إذا جرت على غير من هي له، برز منها الضمير المرفوع بها نحو: (زيد هند ضاربها هو) بلا خلاف بين أحد من النحويين في جواز ذلك مع أنها إذ ذاك جارية مجرى الفعل، ولو وقع الفعل موقعها لم يبرز الضمير فيه، بل كنت تقول: هند يضربها، فكما خالف اسم الفاعل الفعل في هذا الموضع مع أنه جار مجراه فكذلك لا ينكر أن يخالف اسم الفاعل الفعل بانفصال الضمير منه في (أقائم أنتما).

(١) ينظر أبو حيان النحوي، د. خديجة الحديثي ٤٧٥.
(٢) ينظر الأصول ١/ ٦٠،، والتذييل والتكميل ٣/ ٢٥٤، وابن عقيل ١/ ١٩٩، الأشموني ١/ ١٧٨.
(٣) ينظر التذييل ٣/ ٢٥٤.
(٤) ينظر المصدر السابق ٣/ ٢٥٤-٢٥٥.
(٥) لم أعثر على قائله وهو في شرح ابن الناظم ١٠٦، والتذييل ١/ ٢٥٥، وأوضح المسالك ١/ ١٨٩.

٢ - وذهب الكوفيون[١] إلى منع أن يرفع الوصف ضميرا منفصلا، فإذا قلت: أقائم أنت؟ جعلوا (قائما) خبرا مقدما، و(أنت) مبتدأ، وبهذا قال بعض المفسرين كابن عطية[٢]، الزمخشري[٣]، والنسفي[٤]، والآلوسي[٥] في قوله تعالى: ﴿...أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ...﴿٤٦﴾﴾[مريم].

واحتجوا لمذهبهم[٦] بأن هذا الوصف إذا رفع الفاعل السادّ مسدّ الخبر كان جاريا مجرى الفعل، والفعل لا ينفصل منه الضمير في قولك: أيقومان؟ وأيقومون؟ فلا ينبغي أن ينفصل مما جرى مجراه.

واختار أبو حيان مذهب البصريين بقوله: « وهذا الوصف يرفع الظاهر كما مثلنا والضمير المنفصل نحو: أقائم أنتما، وأقائم أنتم خلافا للكوفيين، في منعهم رفعه المضمر المنفصل، فإذا قلت: (أقائم أنت) جعلوا (قائما) خبرا مقدما (أنت) مبتدأ »[٧] واختار مذهب الكوفيين في (النكت الحسان) أيضا[٨].

الثانية: إعرابه:

تحدث النحاة عن (أقائم زيد) إذا كان مطابقا لما بعده، أو مخالفا، وهو على ثلاث حالات أو صور:

---

(١) التذييل ٣/ ٢٥٥، والهمع ١/ ٣٠٩.

(٢) ينظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق عبد الله بن إبراهيم الأنصاري وزملائه، ط١، ١٩٨١ الدوحة ٩/ ٤٧٧.

(٣) ينظر الكشاف ٢/ ٤١٣.

(٤) ينظر مدارك التنزيل وحقائق التأويل، مراجعة الشيخ إبراهيم محمد رمضان،ط١، ١٩٨٩، دار القلم، بيروت ٢/ ٩٨٣.

(٥) روح المعاني، ١٩٨٧، دار الفكر، بيروت ٨ / ١٤٣

(٦) ينظر التذييل ٣/ ٢٥٥، والهمع ١/ ٣٠٩.

(٧) الارتشاف ٣/ ١٠٨٠-١٠٨١.

(٨) ينظر النكت الحسان صـ٥٧.

الصورة الأولى: أقائم زيد؟

١ - يجيز البصريون[١] في هذا التركيب وجهين هما:

أ - أن يعرب الوصف مبتدأ والاسم المرفوع بعده فاعلا سد مسد الخبر.

ب - أن الوصف خبر مقدم والاسم المرفوع مبتدأ مؤخر.

٢ - أما الكوفيون[٢]، وتبعهم السهيلي[٣]، فلا يجيزون إلا وجها واحدا إذا كان الاسم المرفوع ضميرا نحو: أقائم أنت، فالوصف - عندهم - خبر مقدم، والضمير مبتدأ مؤخر ويمنعون الوجه الآخر الذي يجيزه البصريون.

وقول أبي حيان: (خلافا للكوفيين في منعهم رفعهم المضمر) يشير إلى أنه اختار مذهب البصريين في إعرابهم لهذا التركيب.

الصورة الثانية: أقائم الزيدان؟ وفيها أقوال هي:

١ - يعرب البصريون[٤] الوصف في هذا التركيب مبتدأ، والاسم المرفوع فاعل أغنى عن الخبر ويتعين عندهم هذا الوجه والذي ألجأهم إلى هذا الإعراب أمور منها: عدم المطابقة بين الوصف والاسم الذي بعده، وكذلك فإن المعنى أيقوم الزيدان، فتم الكلام؛ لأنه فعل وفاعل، وقائم هذا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى، فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا: قائم مبتدأ والزيدان مرتفع به، وقد سد مسد الخبر من حيث أن الكلام تم به، ولم يكن ثَمّ محذوف على الحقيقة[٥] وكذلك فإن الاستفهام يطلب الفعل لا الاسم.

---

(١) ينظر الأصول ١/ ٥٩-٦٠، والتذييل ٣/ ٢٥٤، وأوضح المسالك ١/ ١٩٣، وشرح الأشموني ١/ ١٨٣.

(٢) ينظر التذييل والتكميل ٣/ ٢٥٤.

(٣) ينظر تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام الأنصاري، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، ط١، ١٩٨٦، المكتبة العربية، بيروت ١٨٣.

(٤) ينظر الأصول ١/ ٥٩، يعيش ١/ ٩٦، وأوضح المسالك ١/ ١٩٣، والأشموني ١/ ١٨٢، والنكت الحسان صـ٥٧.

(٥) ينظر ابن يعيش ١/ ٩٦.

٢ – ذهب بعض النحاة إلى أن الوصف مبتدأ، والاسم المرفوع بعده فاعل، والخبر محذوف تقديره موجود، وإلى هذا ذهب الزمخشري[١].

٣ – قال أبو حيان: « وهذا خطأ؛ لأن المبتدأ المحذوف الخبر لا يستقل كلاما إلا بتقدير ذلك الخبر وهذا كلام تام بنفسه، فلو قدرت له خبرا لزم منه تقدير ما لا فائدة فيه »[٢].

ورده الرضي أيضا بقوله: « وليس بشيء، بل لم يكن لهذا المبتدأ أصلا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده، ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأتَّ، إذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له، فمن ثم تم بفاعله كلاما... ولهذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى، ولا يجمع إلا على لغة (أكلوني البراغيث) »[٣].

٤– ويرى الإمام يحيى بن حمزة[٤] أن الوجه هو أن يعرب (قائم) خبرا و(الزيدان) مبتدأ مؤخر، وقد تركت التثنية للاختصار، فأصل التركيب عنده (أقائمان الزيدان) ويحتج بأن ترك التعدد له نظائر في العربية، ومثل ذلك قولهم: (الزيدان أفضل منك) و(الزيدان ما أحسنهما) فهذه المسائل طرحت منها التثنية، وليس ترك التثنية مبطلا لحقيقة كونها خبرا[٥].

وعليه فإن قول ابن مالك: « فلا خلاف في جعله مبتدأ عند عدم المطابقة لمابعده»[٦] فيه نظر لورود الخلافة فيه، واختار أبو حيان رأي البصريين بقوله: « ويتعين الفاعلية إن لم

---

(١) ينظر شرح ابن يعيش ١/ ٩٥، وهمع الهوامع ١/ ٣٠٩.
(٢) التذييل ٣/ ٢٧٠.
(٣) شرح الرضي ١/ ١٩٨.
(٤) هو الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة ولد في صنعاء سنة (٦٦٩هـ) وتعلم العلوم العربية والشرعية على أكابر علمائها وهو من أكبر أئمة الزيدية في اليمن توفي سنة (٧٤٩هـ) وله المحصل في كشف أسرار المفصل والأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، انظر البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للإمام الشوكاني، دار، المعرفة للطباعة، بيروت ٢/ ٣٣١.
(٥) ينظر المحصل في كشف أسرار المفصل، مخطوط في الجامع الكبير بصنعاء، مكتبة الأوقاف برقم ١/ ١٧٣ نحو ١/ ٨١.
(٦) شرح الكافية الشافية ١/ ١٤٢.

يطابق »[1]، واختاره في البحر[2] كذلك.

الصورة الثالثة: (أقائمان الزيدان، أقائمون الزيدون):

١ - ويعرب جمهور النحاة من البصريين والكوفيين[3] هذا التركيب وجها واحدا فالوصف خبر مقدم، والاسم المرفوع مبتدأ، وذلك لحصول المطابقة بين الوصف والاسم المرفوع في حالتي التثنية والجمع.

٢ - وأجاز بعض النحاة أن يكون الوصف مبتدأ، والاسم المرفوع بعده فاعل سد مسد الخبر على لغة (أكلوني البراغيث، ومنهم الرضي[4]، وابن عقيل[5]، والأشموني[6]، وتابع أبو حيان مذهب الجمهور حينما ضعف مذهب الرضي بقوله: « ولا يجوز أن يكون مرفوعين (أي الزيدون، والزيدان) على الفاعل إلا على لغة ضعيفة، وهي لغة: (أكلوني البراغيث»[7].

ورد الإمام يحيى بن حمزة في إعراب (أقائم الزيدان)؟ الوجوه التي رآها الجمهور إلا وجها واحدا، وهو أن الوصف خبر مقدم، والمرفوع مبتدأ مؤخر، قال: وهذا الذي زعموه فاسد لأمور[8]:

١ - لأن حقيقة الخبر أن يكون مسندا به، وهذا حاصل في هذه المسألة، فيجب القضاء بكون (قائما) هو الخبر سواء أكان متقدما أم متأخرا؛ لأن تقدمه أو تأخره لا يغير حقيقة الإسناد، ولا يبطلها،وهو الصحيح؛ لأن (الزيدان) هو المتحدث عنه، أو المسند إليه، والوصف متحدث به، أو مسند، ونحوه قول: (ما ناج الكافر) فهو إخبار بعدم نجاة

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٠٨٢.
(٢) ينظر البحر المحيط ٦/ ١٨٣.
(٣) ينظر ابن يعيش ١/ ٩٦، والتذييل ٣/ ٢٧٠، والأشموني ١/ ١٨٢، وأوضح المسالك ١/ ١٩٣.
(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ٢٠٠.
(٥) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٠١.
(٦) ينظر شرح الأشموني ١/ ١٨٢.
(٧) التذييل والتكميل ١/ ٢٧١.
(٨) ينظر المحصل ١/ ٨١.

الكافر، فالمتحدث عنه الكافر، وأخبر بعدم نجاته، فوجب أن يكون مبتدأ هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن المبتدأ مسند إليه، وكذلك الفاعل، فإذا كان (قائم) مبتدأ فهو مسند إليه، وكذلك (الزيدان) مسند إليه؛ لأنه فاعل، فكيف يكون التركيب من مسند إليه ومسند إليه؟

٢ – أن (قائم) لو كان مبتدأ كما زعموا لجاز تقدير خبره على كل حال كما في سائر الأمور المقدرة، وبما أن الجملة تامة – وقد أقروا بذلك – فإن ذلك يؤذن ببطلان ما قالوه.

٣ – أن معنى (قائم) في قولنا (أقائم الزيدان؟) هو المعنى نفسه في قولنا: (أقائم زيد؟) وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يقال: إن (قائم) في الأولى مبتدأ وفي الثانية خبر؟

فالنحاة كما يبدو تعلقوا بأمور الصناعة التي منها عدم المطابقة دون النظر إلى المعنى في التراكيب الثلاث، وأما عدم المطابقة فهو ليس بعزيز في اللغة كما مثل سابقا ولهذا يقول د. أبو السعود الشاذلي: « وإذا عرفنا أن الخبر هو الذي يتمم الفائدة، وأنه هو المحكوم به ولو دققنا النظر بعد ذلك في الآية (أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم)[1]، والمثال (ما ناج الكافر) لعدلنا عن الوجه الأول الذي قال به النحاة، وتعين الوجه الثاني وهو إعراب الوصف خبرا مقدما، والمرفوع مبتدأ مؤخر، وهذا هو الرأي يتلاءم مع المعنى، إذ المراد الإخبار عن إبراهيم بإعراضه عن الآلهة، والإخبار عن الكافر بعدم النجاة من عذاب الله »[2].

ويرى الباحث أن ما قال به الإمام يحيى هو الصواب الموافق للمعنى في الجملة ولا تخل بأمور الصناعة؛ لأن القيام في (أقائم الزيدان) هو محط الفائدة، فوجب أن يكون هو،إذا جعلنا الوصف في قولنا (أقائمان الزيدان؟) وفي (أقائم زيد؟) هو الخبر فوجب أن يكون هو الخبر في قولنا (أقائم الزيدان؟، فالأصل في قولنا: (أقائم الزيدان) هو الزيدان قائمان، لكن المخاطب لا يريد أن يعرف من القائم إذ هو على يقين على أن (الزيدان) هما قاما بهذا الفعل،

(١) سورة مريم آية ٤٦.

(٢) المركب الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، ط١، ١٩٩٠م، دار المعرفة الإسكندرية، مصر صـ٢٧.

ولكنه يريد أن يتعرف على الكيفية التي هو عليها فقدم موضع الاهتمام فأصبحت الجملة: قائمان الزيدان ثم حذف المتكلم علامة التثنية للاختصار فأصبحت الجملة:

قائم الزيدان، ثم أدخل بعد ذلك عنصر الاستفهام الهمزة فأصبحت الجملة: أقائم الزيدان؟

المبتدأ والخبر إذا كانا معرفتين:

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، كما أن الأصل في الخبر أن يكون نكرة نحو: (خالد مجتهد، ولكنهما قد يجيئان معرفتين نحو:(الله ربنا،(محمد نبينا،(زيد المنطلق) (خالد أخوك، فأيّ منهما هو المبتدأ؟

اختلف النحاة في تعيين أيّهما المبتدأ، ولهم في ذلك آراء عدة، وهي:

الأول: الخيار في جعل أيّهما شئت المبتدأ أو الخبر، وعليه وابن جني[١]، الفارسي[٢]، وابن خروف[٣]، وابن عصفور[٤]، وهو ظاهر كلام سيبويه في اسم كان[٥].

الثاني: أن الأول هو المبتدأ والثاني الخبر، وهذا ما ذهب إليه الزمخشري[٦]، وابن عصفور في المقرب[٧]، وابن مالك[٨]، والجزولي[٩]، والأشموني[١٠]، وابن عقيل[١١]، وابن هشام[١٢].

---

(١) ينظر اللمع ١١٠.
(٢) ينظر الإيضاح العضدي،،تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط١، ١٩٦٩، دار التأليف بصر ٩٩.
(٣) ينظر الهمع ١/ ٣٧٦.
(٤) ينظر المصدر السابق ١/ ٣٧٦.
(٥) ينظر الكتاب ١/ ٤٩-٥٠.
(٦) ينظر المفصل ٢٧، وشرح ابن يعيش ١/ ٩٨.
(٧) ينظر المقرب ٧٢.
(٨) ينظر شفاء العليل ١/ ٢٨٣.
(٩) ينظر المقدمة الجزولية ٩٦.
(١٠) ينظر شرح الأشموني ١/ ١٩٩.
(١١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٣٢.
(١٢) ينظر أوضح المسالك ١/ ٢٠٦.

الثالث: ذهب بعض النحاة إلى أن المبتدأ هو الأعرف، والآخر الخبر[١]، وهذا يكون في حالة وجود تفاوت في قوة بينهما، وهو مذهب ابن برهان[٢].

الرابع: قيل: ما صح منهما جوابا فهو الخبر ونسب لابن أبي العافية[٣]، فإذا قلت: زيد القائم، فإن جعلته جوابا لمن قال: من زيد؟ فالخبر القائم، وإن جعلته جوابا لمن قال: من القائم؟ فالخبر (زيد) على ذلك القصد[٤].

الخامس: قيل: الخبر ما يراد إثباته مطلقا نحو: كان عقوبتك عزلك، وكان زيد زهيرا[٥] ولو قال: كان عزلك عقوبتك، كان معاقبا لا معزولا[٦].

السابع: قيل: تنظر إلى المخاطب فإن كان يعرف أحد المعرفتين، ويجهل الآخر، جعل المعلوم الاسم، والمجهول الخبر نحو: كان أخو بكر عمرا، إذا قدرت أن المخاطب يعلم أن لبكر أخا ويجهل كونه أخا بكر، وعلى هذا ابن السراج[٧]، وابن الضائع[٨]، وابن يعيش[٩]،وابن عصفور[١٠]، وابن هشام[١١]،.

قال ابن يعيش: « فإذا قلت: زيد أخوك وأنت تريد أخوة النسب فإنما يجوز مثل هذا إذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده ولا يعلم أنه لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر أو يعلم أن له أخا ولا يدري أنه زيد هذا فتقول: زيد أخوك أي هذا الذي عرفته هو أخوك

---

(١) ينظر التذييل ٣/ ٣٢٣، الهمع ١/ ٣٧٧

(٢) ينظر شرح اللمع لابن برهان العكبري، تحقيق فائز فارس، ط١، ١٩٨٤، الكويت ١/ ٣٤.

(٣) هو محمد بن أبي العافية المقرئ الإشبيلي، كان من أهل المعرفة والأدب، توفي سنة ٥٦٩هـ، ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة، على بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار الكتب ٣/ ٧٣، وبغية الوعاة ١/ ٩٠.

(٤) ينظر الارتشاف ٣/ ١١٧٧، والمغني ٤٣١.

(٥) ينظر الهمع ١/ ٣٧٧.

(٦)ينظر الارتشاف ٣/ ١١٧٧.

(٧) ينظر الأصول ١/ ٦٩.

(٨) ينظر الهمع ١/ ٣٧٦.

(٩) ينظر شرح ابن يعيش ١/ ٩٨.

(١٠) شرح الجمل ١/ ٣٦١.

(١١) ينظر المغني ٤٣١، والتذييل ٣/ ٣٢٣.

الذي كنت علمته فتكون الفائدة في مجموعها وذلك الذي استفاده المخاطب...»[1].

وبهذا الرأي أخذ القزويني[2]، فقال: « قد يكون للشيء صفتان من صفات التعريف، ويكون السامع عالما باتصافه بإحداهما دون الآخر، فإذا أردت أن تخبره بأنه متصف بالأخرى تعمد إلى اللفظ الدال على الأولى وتجعله مبتدأ وتعمد إلى اللفظ الدال على الثانية وتجعله خبرا فتفيد السامع ما كان يجهله من اتصافه بالثانية كما إذا كان للسامع أخ يسمى زيد وهو يعرفه بعينه واسمه، ولكن لا يعرف أنه أخوه وأردت أن تعرفه أنه أخوه فتقول له: زيد أخوك.. وإن عرف أن له أخا.. وأردت أن تعينه عنده قلت: أخوك زيد »[3].

ورجح أحد الباحثين المعاصرين[4] مذهب ابن السراج والسيرافي بقوله: «والتحقيق أن المبتدأ ما كان معلوما عند المخاطب والمجهول هو الخبر، فتأتي بالأمر الذي يعلمه المخاطب فتجعله مبتدأ ثم تأتي بالمجهول عنده فتجعله خبرا عن المبتدأ، وذلك أن يعرف المخاطب زيدا، ولكنه يجهل أنه أخوك، وأردت أن تعرفه بأنه أخوك قلت له: زيد أخي.

وإذا عرف أن لك أخا وعرف زيدا، ولكنه يجهل أنه أخوك وأردت أن تعلمه بأن أخاك هو زيد خلت له: أخي زيد».

واختاره أبو حيان بقوله: « وإن لم يستويا في رتبة التعريف كان الاختيار جعل الأعرف منها الاسم (أي المبتدأ) والآخر الخبر، وإن كان يعرف أحدهما، ويجهل الآخر فالمعروف الاسم والمجهول الخبر»[5]، ثم قال في معرض رده على ابن الطراوة في زعمه أن الذي لا تريد إثباته تجعله المبتدأ، والذي تريد إثباته تجعله الخبر قال: « وهذا الذي زعم ليس على إطلاقه، إنما يتصور إذا قام الخبر مقام الأول أو كان مشبها به، أما إذا كان نفس المبتدأ في المعنى فإن المعنى واحد »[6] تقول: زيد أخوك، وأخوك زيد.

---

(١) شرح ابن يعيش ١/ ٩٨.
(٢) ينظر الإيضاح في علوم البلاغة، ط١، ١٩٨٥، دار الكتب العلمية، بيروت ص١٠٠.
(٣) الإيضاح في علوم البلاغة ١٠٠.
(٤) معاني النحو ١/ ١٨٢.
(٥) الارتشاف ٣/ ١١٧٦.
(٦) الارتشاف ٣/ ١١٧٧، والهمع ١/ ٣٧٧.

والذي يذهب إليه الباحث أن الأرجح مذهب الزمخشري وهو أن المبتدأ ما كان معلوم عند المخاطب والمجهول هو الخبر، فيؤتى بالأمر الذي يعلمه المخاطب، فيجعل مبتدأ، كما في قولنا: (زيد أخي، وكذلك في قولنا كان عزلك عقوبتك، المبتدأ هو الأول لأن المتكلم أراد أن يثبت الخبر وهو العقوبة ولو قدم العقوبة لكان المعنى يختلف إذا فالمبتدأ هو الأول، ولكن على حسب مراد المتكلم، فالمعنى يتحكم في ترتيب الكلام، فأنت تقول: زيد زهير، فـ (زيد) هو المبتدأ ولا يمكن أن يكون (زهير) هو المبتدأ؛ لأنه قلب للمعنى.

رفع الاسم الواقع بعد الظرف والجار والمجرور:

إذا اعتمد الظرف على موصوف، أو موصول، أو صاحب خبر، أو حال، أو نفي، أو استفهام، نحو: (مررت برجل معه صقر، و(جاء الذي في الدار أبوه، و(زيد عندك أخوه، و(مررت بزيد عليه جبة، و(ما في الدار أحد، و(أفي الدار زيد؟) ففي المرفوع الواقع بعد الظرف ثلاثة مذاهب[1]:

الأول: أن المرفوع فاعل، وأوجبه أكثر النحاة[2]؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، قال ابن كيسان: « ما ينسب للظرف من خبرية وعمل، إنما هو للعامل فيه فتقول: زيد خلفك أبوه، فـ (أبوه) مرفوع بالظرف على الفاعلية »[3]، واختاره ابن مالك[4].

الثاني: الأرجح الرفع على الابتداء، ويجوز كونه فاعلا[5].

وقال السهيلي: وتوهم قوم أن مذهب سيبويه أنه يجوز أن يرتفع بالظرف على الفاعلية[6]، ومن هؤلاء الإمام يحيى بن حمزة حيث قال: « الحق الذي لا غبار عليه ما قاله سيبويه، وهو أن الظرف متى كان واقعا في موضع الجملة الخبرية، أو موضع الصفة، أو

(١) ينظر المغني ٤٢٣-٤٢٤، والتذييل ٣/ ١١٢٣، والهمع ٣/ ٨٩.
(٢) ينظر الإنصاف ١/ ٥١، وشرح التصريح ١/ ١٦٦، والهمع ٣/ ٨٩.
(٣) شرح التصريح ١/ ١٦٦، وشفاء العليل ١/ ٢٩٣.
(٤) ينظر شفاء العليل ١/ ٢٩٣، والمغني ٤٢٤، والهمع ٣/ ٩٠
(٥) ينظر المغني ٤٢٣، والهمع ٣/ ٨٩.
(٦) ينظر نتائج الفكر في النحو له، تحقيق د.محمد إبراهيم البنا، ط بلا، دار الاعتصام، القاهرة ٤٢٢، والارتشاف ٣/ ١٨٢٢.

حالا، أو بعد نفي، أواستفهام فإنه واقع موقع الفعل »[1].

الثالث: لا يجوز فيه إلا الابتداء، وهذا ما ذهب إليه السهيلي، قال: « لا يصح ارتفاع الاسم بعد الظرف والمجرور على الفاعلية، بل الابتداء »[2]، وقال ابن هشام: « ولا خلاف في تعين الابتدائية في نحو: في داره زيد، والأرجح تعين الابتدائية في نحو: هل أفضل منك زيد؛ لأن اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر »[3].

واختار أبو حيان المذهب الثاني بقوله: « ويجوز أن يرتفع على الابتداء والظرف خبره والجملة من المبتدأ والخبر خبر عن زيد (أي في زيد خلفك أبوه، هكذا تلقينا هذا الإعراب من أفواه شيوخنا »[4].

وإذا لم يعتمد على النفي والاستفهام وعلى غيره مما ذكر فقد اختلف النحاة أيضا، ولهم فيه قولان:

الأول: ذهب الكوفيون[5] إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه، ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: (في الدار عمرو، أمامك زيد، فارتفع الاسم بالظرف كما ارتفع بالأسماء المشتقة العاملة عمل الفعل[6]، وهذا ما ذهب إليه المبرد[7]، والأخفش الأوسط في أحد قوليه[8]، فالاعتماد عندهم ليس بشرط.

واحتجوا بأن الأصل في قولك: (أمامك زيد، وفي الدار عمر) حلّ أمامك زيد، وحلّ في الدار عمرو، فحذف الفعل، واكتفى بالظرف، وهو غير مطلوب، فارتفع الاسم به كما يرتفع بالفعل، ويدل على ذلك أن الظرف يرفع إذا وقع خبرا، أو صفة لموصوف، أو

---

(١) ينظر المحصل ١/ ٨٨.
(٢) نتائج الفكر ٤٢٣.
(٣) المغني ٤٢٤.
(٤) الارتشاف ٣/ ١١٢٢.
(٥) ينظر الإنصاف ١/ ٥١، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ١٨٦، والرضي ١/ ٢١٨، والارتشاف ٣/ ١١٢٢-١١٢٣، والمغني ٤٢٤، والهمع ٣/ ٩١.
(٦) ينظر الإيضاح ١/ ١٨٦.
(٧) ينظر المقتضب ٤/ ٣٢٩.
(٨) ينظر الإنصاف ١/ ٥١.

حالا، وقد ذهب أكثر النحاة إلى ذلك، فإذا ارتفع الظاهر بالظرف المتقدم عند الاعتماد، فوجب أن يرتفع في هذه المسألة أيضا[1].

ورد هذا الرأي بأن الفعل وما عمل فيه في تقدير التأخير، وتقديم الظرف لا يدل على تقديم الفعل؛ لأن الظرف معمول الفعل، والفعل هو الخبر وتقديم معمول الخبر لا يدل على أن الأصل من الخبر التقديم؛ ولأن المبتدأ يخرج عن كونه مبتدأ بتقديمه، وكذلك اتفقوا على ابتدائية زيد (في داره زيد) ولو كان كما زعمتم؛ لأدّى ذلك إلى الإضمار قبل الذكر، وذلك لا يجوز[2].

الثاني: ذهب البصريون[3] إلى أن الظرف لا يرفع الاسم، فالاسم مرفوع على الابتداء قال سيبويه: « هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسدّ مسدّه؛ لأنه مستقر لما بعده وموضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله ولكن كل واحد منهما لا يستغنى به عن صاحبه، فلما جمعا استغنى عليهما السكوت... وذلك قولك: فيها عبد الله، ومثله: ثَمّ زيد... »[4].

ونص سيبويه يفصح أن الاسم – عنده – مرفوع بالابتداء، والجملة اسمية وإن تقدم الخبر الذي هو ظرف وهذا ما ذهب إليه البصريون، واحتجوا على ذلك بأنه اسم تعرى عن العوامل اللفظية وهي معنى الابتداء، فوجب رفعه به كقولنا: في الدار زيد فلا يمكن أن يقدر عامل سوى الظرف، وهو لا يصلح أن يكون عاملا فيما بعده؛ وذلك لأنه لو كان عاملا في الحقيقة لما جاز دخول العوامل عليه نحو: إن أمامك زيد، وظننت خلفك زيدا، فلا يدخل عامل على عامل؛ ولأنه لو كان عاملا لوجب أن يرفع به الاسم في قولك: بك زيد مأخوذ، ولا يجوز ذلك بالإجماع[5].

---

(١) ينظر المصدر السابق ١/ ٥١.
(٢) ينظر الإنصاف ١/ ٥٤، والمغني ٤٢٥.
(٣) ينظر الإنصاف ١/ ٥١، وابن يعيش ١/ ٩١، والمغني ٤٢٣، والهمع ١/ ٩١.
(٤) الكتاب ٢/ ١٢٨.
(٥) ينظر الإنصاف ١/ ٥٢-٥٣.

واختار هذا القول أبو حيان بقوله: « والاسم لا يرتفع بظرف، أو اسم قد رفع غيره... خلافا للكوفيين »[1].

ويلاحظ في هذا الخلاف أن أكثر النحاة يجيزون وجهين في الظرف الذي اعتمد النفي أو الاستفهام وما شابه ذلك نحو: ما في الدار رجل، أفي الدار زيد؟ وزيد في الدار أبوه والوجهان هما:

١ – أن يعرب الاسم الواقع بعد الظرف فاعلا؛ لأن الظرف عندهم واقع موقع الفعل.

٢ – أن يعرب الاسم الواقع بعده على الابتدائية وكأن الظرف ليس واقعا موقع الفعل فتعينت عندهم الابتدائية.

وأما إذا لم يعتمد على شيء مما ذكر نحو: في الدار رجل، فإن الكوفيين يجيزون فيه الوجهين السابقين، والبصريون تعينت عندهم الابتدائية، فالبصريون يذهبون إلى أن جملة: (في الدار زيد) جملة اسمية خبرها مقدم على المبتدأ؛ لأنه الظرف ليس واقعا موقع الفعل وأما الكوفيون فيذهبون إلى أن هذه الجملة جملة فعلية فعلها محذوف.

والذي يراه الباحث أن ما ذهب إليه البصريون في جعل التركيب (في الدار زيد) وأشباهه جملة اسمية هو الصواب؛ لأن أصل الجملة هو: زيد في الدر، فـ(زيد) مبتدأ والظرف خبره، وإنما الذي حصل هو تقديم الظرف، وتقديمه لا يعني قلب الجملة في المعنى أما ما أجازه النحاة في نحو: أفي الدار زيد، وما في الدار رجل، وأمثالها من الرفع على الفاعلية، فإن الباحث يذهب فيه مذهب السهيلي، وهو تعين الابتدائية وذلك للأمور الآتية:

١ – أن تركيب (أفي الدار زيد) هو التركيب نفسه في (في الدار زيد) فلماذا اختلف الإعرابان؟ ولماذا جعلت الأولى فعلية، والثانية تعينت فيها الاسمية على مذهب البصريين؟

٢ – أن إعرابه على الفاعلية يغير أصل الجملة ولا يعطي المعنى المراد منها بخلاف لو جعلته جملة اسمية فالاستفهام في (أفي الدار زيد) عن مكان وجود زيد وليس الاستفهام عن الاستقرار، هل استقر في كذا أم لم يستقر؛ لأن التقدير عندهم: أاستقر في الدار زيد؟

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٠٧٦.

٣ – القول بالفاعلية يفضي إلى القول بالحذف والتقدير، وأن عدم الحذف والتقدير أولى من الحذف والتقدير عند النحاة.

٤ – أصل التركيب في جملة: أفي الدار رجل هو نفسه في نحو: في الدار رجل فكلاهما جملة اسمية وهو ما أقره النحاة عند إعرابهم الاسم المرفوع مبتدأ في (أفي الدار زيد) وليس هناك سبب كاف لجعل الأولى جملة فعلية ويقلب التركيب.

الإخبار بالمصدر عن اسم الذات:

جاء في لسان العرب قولهم: إنما أنت سير، هي إقبال وإدبار، و(إنّه عمل غير صالح)[١]، ماء غور، وهذه كلها أخبار بالمصدر عن اسم الذات، فنظر النحاة إلى هذه التراكيب فقالوا: لا يجوز الإخبار بالمصدر عن اسم الذات؛ لأنه لا يدل عليه؛ ولذلك ذهب النحاة إلى تأويلها لتستقيم مع قاعدتهم غير آبهين بفنون التركيب، وذهب آخرون إلى عدم التأويل، وأنها تجوز عندهم بلا تأويل؛ لأنها جاءت لأمر بلاغي، ومذاهبهم هي:

أولا: لا يجوز الإخبار بالمصدر؛ ولهذا أوّلوه على تأويلات هي:

١ – أن المصدر جاء بمعنى اسم الفاعل، أي: وضع المصدر موضع اسم الفاعل اتساعا، فرجل عدل، وبئر غور، بمعنى عادل وغائر وهكذا، كما وضعوا اسم الفاعل موضع المصدر قولهم: قائما أي: قياما[٢]، وهذا مذهب الكوفيين[٣]، وتابعهم ابن الحاجب في ذلك[٤].

أنه على حذف مضاف، والتقدير: رجل ذو عدل، وهي ذات إقبال، وأقمت المضاف إليه مقامه لما يدل عليه كقوله تعالى: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ... ﴿٨٢﴾ ﴾

(١) هود ٤٦، وقد وصف به ابن نوح (إنه ليس من أهلك إنه عمل غير صالح)، وينظر الارتشاف ٣/ ١٣٧٣، والأشموني ٢/ ٣٢٣، وأوضح المسالك ٣/ ٣١٢.

(٢) ينظر ابن يعيش ٣/ ٥٠.

(٣) ينظر شرح التصريح ٢/ ١١٣، وشرح ابن عقيل ٢/ ٢٠١، وأوضح المسالك ٣/ ٢٠٩، والدر المصون ٢/ ٢٤٦.

(٤) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٤٣.

[يوسف] وهذا مذهب سيبويه[١]، والأخفش[٢]، والمبرد[٣]، وابن هشام[٤]، وجمهور البصريين[٥]، قال سيبويه: « وما جاء على اتساع الكلام والاختصار قوله تعالى جَدّهُ: ﴿ وَسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِى كُنَّا فِيهَا ...﴿٨٢﴾ ﴾[يوسف] إنما يريد أهل القرية، فاختصر.. وقال عزّ وجلّ: ﴿...وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ...﴿١٧٧﴾ ﴾[البقرة]، وإنما هو ولكن البر بر من آمن بالله واليوم الآخر »[٦].

٢ – وجاء في الكتاب أيضا: « ما أنت إلا سير، وما أنت إلا الضرب الضرب وما أنت إلا قتلا قتلا.. فكأنه قال في هذا كله: ما أنت إلا تفعل فعلا... ولكنهم حذفوا الفعل لما ذكرت لك واعلم أن السير إذا كنت مخبرا عنه في هذا الباب فإنما أنت تخبر بسير متصل بعضه ببعض في أي الأحوال كان، وأما قولك: (إنما أنت سير) فإنما جعلته خبرا لـ (أنت) ولم تضمر فعلا.. وإن شئت رفعت هذا كله فجعلت الآخر هو الأول، فجاز على سعة الكلام...»[٧].

ثانيا: يجوز الإخبار بالمصدر عن الذات على معنى المبالغة فلا تأويل فيه، وذهب إلى ذلك الأخفش[٨]، وابن جني[٩]، وابن يعيش[١٠]، وابن عصفور[١١]، وابن مالك[١٢]، والرضي[١٣]، والسلسيلي[١٤].

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٢١٢.
(٢) ينظر معاني القرآن له ١/ ٣٥٣.
(٣) ينظر المقتضب ٢/ ٢٣٠.
(٤) ينظر المغني ٥٨٦.
(٥) بنظر الرضي ١/ ٢٢٦.
(٦) الكتاب ١/ ٢١٢.
(٧) الكتاب ١/ ٣٣٦-٣٣٧.
(٨) ينظر معاني القرآن ١/ ٢٧٩.
(٩) ينظر الخصائص ٢/ ١٨٩.
(١٠) ينظر ابن يعيش ٣/ ٤٩.
(١١) ينظر شرح الجمل ١/ ٢٠٠٠.
(١٢) ينظر شفاء العليل ١/ ٢٨٧.
(١٣) ينظر شرح الرضي ١/ ٢٢٦.
(١٤) ينظر شفاء العليل ١/ ٢٨٧.

قال ابن جني: « فإذا قيل (رجل عدل) فكأنه وصف بجميع الجنس مبالغة كما يقول: استولى على الفضل، وحاز جميع الرياسة والنبل، ولم يترك لأحد نصيبا في الكرم والجود ونحو ذلك، فوصف بالجنس أجمع تمكينا لهذا الموضع وتوكيدا... وأقوى التأويلين في قولها: (فإنما هي إقبال وإدبار)[1] أن يكون من هذا أي: كأنها مخلوقة من الإقبال والإدبار لا على أن يكون من باب حذف المضاف أي: ذات إقبال وإدبار ويكفيك من هذا كله قول الله عز وجل (خلق الإنسان من عجل)[2] لكثرة فعله إياه واعتياده له »[3].

وقال: « وما كان مثله من قبل أن من وصف بالمصدر فقال: هذا رجل زور، وصوم ونحوه ذلك فإنما ساغ ذلك له؛ لأنه أراد المبالغة، وأن يجعله هو نفس الحدث لكثرة ذلك منه »[4].

وقال الرضي: « والمغاير يقع خبرا عنه إما لمساواته في معنى ... أو لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والآخر عينا، ولزوم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي كقول الخنساء[5]:

ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت فإنما هي إقبال وإدبارج

وقوله تعالى ﴿... وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ...﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة] وإن قدرنا المضاف في مثله في المبتدأ أي: (ولكن ذا البرّ من آمن) و(حالها إقبال) أو في الخبر نحو: بر من آمن وذات إقبال، أو جعلنا المصدر بمعنى الصفة: ولكن البار، وهي مقبلة جاز، ولكنه يخلو من معنى المبالغة[6] ولهذا فقد أول النحاة قوله تعالى ﴿... وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ

(١) هذا عجز بيت للخنساء وصدره هو: ترتع ما رتعت حتى إذا ادكرت، ديوانها، تحقيق أنور أبو سويلم، ط١، ١٩٨٨، دار عمار ٣٨٣، والخزانة ١/ ٤٣١، والكتاب ١/ ٣٣٧، وابن يعيش ١/ ١١٥، والمقتضب ٤/ ٣٠٥.
(٢) سورة الأنبياء آية ٣٧.
(٣) الخصائص ٢/ ٢٠٢-٣٠٢.
(٤) الخصائص ٢/ ١٨٩.
(٥) سبق تخريجه.
(٦) ينظر الرضي ١/ ٢٢٥-٢٢٦.

﴿ٱلْأَخِرِ ...﴿١٧٧﴾﴾ [البقرة] على خمسة أقوال[1]:

أحدها: أن البر اسم فاعل من برّ يبرّ فهو برّ، وعلى هذا لا يحتاج الكلام إلى حذف وتأويل؛ لأن البر من صفات الأعيان كأنه قيل: ولكن الشخص البرّ من آمن.

الثاني: على حذف المضاف تقديره: لكن ذا البرّ من.

الثالث: أن يكون الحذف من الثاني أي: لكن البرّ برّ من، وهذا تخريج سيبويه[2]، والمبرد[3].

الرابع: أن المصدر وقع موقع اسم الفاعل وهذا مذهب الكوفيين.

الخامس: أي يطلق المصدر على الشخص مبالغة نحو: رجل عدل، ويحكي عن المبرد: لو كنت ممن يقرأ لقرأت ولكن البر (بفتح الباء) وإنما قال ذلك لأن البرّ اسم فاعل تقول برّ يبرّ فهو بار وبر فتارة تأتي على فاعل وتارة على فعِل تأويل.

وأجاز أبو حيان الإخبار بالمصدر إذا أريد به المجاز عندما علق على أمثلة سيبويه كقولهم (ما أنت إلا سيرا، قال: « ويجوز الرفع في هذا النوع على جهة المجاز والاتساع... وأما الإخبار في نحو: زيد عدل، فلا يدخل هنا بل يكون سماعا لا تجعله خبرا حتى يكون كأنه هو ثم تجوزت »[4].

ويلاحظ أن أبا حيان فرق بين الأمثلة الأولى وبين قولنا: زيد عدل، فكأنه رأى أن الأول قياس، وهذا ما أشار إليه سيبويه فجعله مطردا بقوله (إن شئت رفع هذا كله) وأما الثانية فقد جعلها أبو حيان سماعا، ولا فرق بين التعبيرين إلا أن الأمثلة الأولى وردت في أساليب قصر ويجوز في المصدر وجهان: النصب على المصدرية، والرفع على الخبرية وأما

(١) ينظر التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، ط١ أ١٩٩٧، دار الفكر، بيروت ١/ ١١٩، والدر المصون ٢/ ٢٤٦.
(٢) ينظر الكتاب ١/ ٢١٢.
(٣) ينظر المقتضب ٢/ ٢٣٠.
(٤) الارتشاف ٣/ ١٣٧٣.

الثانية فليس فيها القصر ولا الوجهان الإعرابيان غير أنهما في المعنى واحد والتركيب فقد أخبر بالمصدر عن اسم الذات، فلماذا فرق بينهما أبو حيان؟

ورجح أحد الباحثين المعاصرين المذهب بقوله: « والراجح أن هذا الضرب فيما أرى ليس من باب حذف المضاف، ولا من باب تأويل المصدر بالوصف، وإنما هو ضرب آخر من الكلام، وافتنان فيه بقصد المبالغة »[1].

ويقول أحد الباحثين[2] المعاصرين أيضا مرجحا هذا الرأي: فأما النحاة فليس لهم الحق في كل ما ادعوه؛ لأن المبتدأ موجود وكذلك الخبر، وإذن فقد كملت عناصر التركيب النحوي من ناحية الصناعة، وليس لهم غير ذلك، فليس لهم أن يقولوا: إن المبتدأ (حدث) والخبر(عين) فهذا يتناول الناحية الوصفية في اللغة لا الناحية الشكلية التي تنص على أن يكون هناك مبتدأ وخبر وكفى، وأما نوعه، وهل هو حدث، أو اسم، أو ذات، أو صفة؟، فكل هذا مما يمس الناحية البلاغية، أو الناحية الجمالية التي تتعلق بالذوق الفني.

وهذا ما يراه الباحث في جواز الإخبار بالمصدر عن الذات من غير تأويل؛ لأن التأويل يُذهب المعنى المراد الذي هو المبالغة، وهذا وإن كان جاريا على خلاف الأصل النحوي إلا أن استعماله كثير فهو مطرد، وإنما أراد النحاة هذه التأويلات لجريانها على قواعدهم.

تعدد الخبر:

اختلف النحاة في جواز تعدد الخبر بغير حرف العطف على:

الأول: جواز تعدد الخبر، وهو مذهب الجمهور[3] اقترن بحرف عطف أم لا كقولنا: زيد ففيه شاعر كاتب، ومنه قوله تعالى ﴿ وَهُوَ ٱلۡغَفُورُ ٱلۡوَدُودُ ١٤ ذُو ٱلۡعَرۡشِ ٱلۡمَجِيدُ ١٥ ﴾[البروج]، وقول الشاعر[4]:

---

(١) معاني النحو، فاضل السامرائي ١/ ٢١٢.

(٢) ينظر ظاهرة الإعراب، أحمد ياقوت ٩٩-١٠٠.

(٣) ينظر الكتاب ٢/ ٨٣-٨٤، والأصول في النحو ٢/ ٦٢-٦٣، والمقتضب ٤/ ٣٠٨، وابن يعيش ١/ ٩٩، وأوضح المسالك ١/ ٢٢٨.

(٤) من الأبيات الخمسين التي لم يعرف قائلها، وهو في الكتاب ٢/ ٨٤، وفي الإنصاف ٢/ ٧٢٥، وابن يعيش ١/ ٩٩، وهمع الهوامع ١/ ٣٤٦.

ومـــن يـــك ذا بـــتّ فـهـذا بتي مـقـيـظ مـصـيـف مـشـتّـي

وقالوا: يجوز أن يعطف أحد الخبرين على الآخر مع اتصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين تقول: زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الأوصاف على بعض[١].

وجعلوا منه[٢] ما تعدد في اللفظ واتحد في المعنى نحو: الرمان حلو حامض، وفلان أعسر أيسر (أي أضبط)؛ لأن فيه ضمير يرجع من كل واحد من الخبرين إلى مجموع المبتدأ، فلا إشكال فيه، إذ المعنى في جميع أجزائه حلاوة وفيها حموضة[٣]، والظاهر منه قولهم للأبلق: (هذا أبيض أسود، إلا أن الرضي قال: « وليس هو في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر؛ لأنه مثل قولك: هما عالم وجاهل، فهو من الإخبار المتضادة التي اتصف جزء المبتدأ ببعض تلك الأخبار والجزء الآخر بالخبر الآخر مع أن الضمير يعود إلى مجموع المبتدأ، وقد برّر ذلك بأن كل واحد منهما منفصل عن الآخر بخلاف حلو حامض »[٤].

وجعل منه سيبويه[٥]، والمبرد[٦] في نحو: هذا زيد منطلق، قال سيبويه: «الوجه الآخر أن تجعلها جميعا خبر لـ (هذا) كقولك:(حلو حامض) لا تريد أن تنقض الحلاوة، لكنك زعم أنه جمع الطعمين... »[٧].

الثاني: المنع واختاره ابن عصفور[٨]، وأكثر المغاربة[٩] إلا إذا كان الخبران في معنى واحد، قال ابن عصفور: « لا يقتضي إلا خبرا واحدا، فإن قضيته أكثر، فلا بد من حرف التشريك نحو: زيد قائم ومنطلق، أو زيد قائم أخوه، وأبوه مسافر، إلا أن تريد اتصافه

(١) ينظر شرح الرضي ١/ ٢٣٥.
(٢) ينظر الكتاب ٢/ ٨٣، والارتشاف ٣/ ١١٣٨، وابن يعيش ١/ ٩٩، وابن عقيل ١/ ٢٦٠.
(٣) ينظر الرضي ١/ ٢٣٥.
(٤) المصدر السابق ١/ ٢٣٤-٢٣٥.
(٥) ينظر الكتاب ١/ ٨٣.
(٦) ينظر المقتضب ٤/ ٣٠٨.
(٧) الكتاب ١/ ٨٣.
(٨) ينظر شرح الجمل الزجاجي ١/ ٣٦٧.
(٩) ينظر ابن عقيل ١/ ٢٥٧، والهمع ١/ ٣٤٦.

بذلك في خبر واحد فيجوز نحو: هذا حلو حامض (أن مر) وهذا عسر يسر (أي أضبط، فإن كانا في وقتين فلا يجوز نحو: زيد ضاحك راكب »[1]).

واختاره أبو حيان بقوله: « هذا هو اختيار من عاصرناه من الشيوخ »[2]، وقال في موضع آخر: « وتقول (زيد في الدار عندك) فمن أجاز تعدد الخبر أجاز أن يكونا خبرين عند (زيد، ومن منع أجاز أن يكون كل واحد منهما خبرا، والآخر صلة، والأولى أن يكون أسبقهما الخبر »[3]، فأبو حيان قد اختار مذهب المغاربة كما يشير هذان النصّان.

فإن ورد شيء من ذلك في لسان العرب بغير عطف فهو مؤول عند المغاربة وقدر له مبتدأ آخر وهو ضمير نحو: (هو الغفور، هو الودود، هو ذو العرش...)

ومنهم من يجعل الأول خبرا والباقي صفات للخبر[4]، قال الرضي: « فإن لم تكن الأخبار متضادة كقوله تعالى ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾﴾[البروج] ففي كل واحد ضمير يرجع إلى المبتدأ ولا إشكال فيه »[5].

ويرى الباحث على ما سبق ما يأتي:

١ - أن تعدد الأخبار لمبتدأ واحد أمر ورد به السماع، وهو غير قليل في القرآن والشعر، والقول بتعدده لا إشكال فيه من حيث الصناعة، فلا ينقض قاعدة، ولا حكما، وهذا ما يراه الباحث، وهو الصحيح.

٢ - ما ذهب إليه بعض النحاة المانعين من تعدد الخبر إلى القول بالتقدير والحذف، فإن الباحث يرى أن الكلام تام المعنى واللفظ، فلا يحتاج إلى تقدير، بل التقدير قد يسيء إلى التركيب، فلو قال قائل في غير القرآن: هو الغفور هو الودود هو المجيد هو ذو العرش هو فعال لما يريد لكان سمجا فيكف به إذا قيل في القرآن؟

---

(١) شرح الجمل ١/ ٣٦٧.
(٢) الارتشاف ٣/ ١١٣٧.
(٣) المصدر السابق ٣/ ١١٣٨.
(٤) ينظر أوضح المسالك ١/ ٢٢٨، والمغني ٥٩٣.
(٥) الرضي ١/ ٢٣٤.

٣ – أما قول النحاة بأن جملة (الرمان حلو حامض) فيها خبران فليس بسديد؛ لأن المعنى لا يتم إلا بمجموع اللفظين كما هو في نحو قولنا: قرأت الكتاب بابا بابا فكلاهما حال وكذلك هنا، ولو أعرب (الرمان) مبتدأ و(حلو) خبر لتم الكلام بهما وليس على ذلك، وما ذهب إليه النحاة أخرجه ابن مالك من تعدد الأخبار قال: «وليس من ذلك ما تعدد لفظا دون معنى »[١]، وهذا ما لمسه ابن يعيش أيضا، قال: « فالخبر وإن كان متعددا من جهة اللفظ، فهو غير متعدد من جهة المعنى؛ لأن المراد أنه جامع الطعمين، وهو خبر واحد »[٢].

٤ – فإن ثبت أنهما بمجموعهما هو الخبر، فلا يصح أن يجعل (زيد منطلق) خبرا بمجموعهما للمبتدأ في نحو (هذا زيد منطلق)؛ لأن التركيب الوارد فيه صفتان للمبتدأ واحد امتزجتا حتى أصبحتا شيئا واحدا نحو: حلو حامض، فهل يمكن أن يقال أن (زيد) امتزج مع (منطلق) وزيد ذات، وليس وصفا كما في التراكيب الواردة؟

إلا إذا قيل: إن سيبويه يقصد أنهما مبتدأ وخبر، وكلاهما خبر للمبتدأ (هذا) فإن كان ذاك، فإن السمين الحلبي قد رد هذا الوجه من الإعراب لخلوه من الرابط[٣].

الخلاف في إعراب قوله تعالى: ﴿...سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ لَا يُؤۡمِنُونَ ٦﴾ [البقرة]:

اختلف النحاة في إعراب هذه الآية ونحوها، مثل: سواء علي أقمت أم قعدت على أقوال:

الأول: أن ﴿...سَوَآءٌ...٦﴾ [البقرة] مبتدأ، والجملة الفعلية بعده في موضع الخبر، والتقدير: سواء الإنذار وعدمه، أو يستوي عندهم الإنذار وعدمه، وهو كلام محمول على المعنى[٤] وإلى هذا ذهب الزجاج[٥]، وأبو علي الفارسي[٦]، والعكبري[٧].

---

(١) شفاء العليل ١/ ٢٩٩.
(٢) ابن يعيش ١/ ٩٩.
(٣) ينظر الدر المصون ١/ ٤٩١.
(٤) ينظر التبيان للعكبري ١/ ٢٥.
(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه، ١/ ١٧٧.
(٦) ينظر الإيضاح العضدي ٥٠، والدر ١/ ١٠٥.
(٧) ينظر التبيان ١/ ٢٥.

الثاني: ﴿...سَوَآءٌ...٦﴾ [البقرة] خبر مقدم، والجملة الفعلية في موضع المبتدأ، وهذا مذهب ابن مالك[١]، وابن الحاجب[٢]، والسيوطي[٣].

وذهب ابن مالك إلى أن هذه في المواضع التي يلزم تقديم الخبر فيها؛ وذلك لأن المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه، فلو قدم (أأنذرتهم) لتوهم السامع أنه مستفهم حقيقة، وذلك مأمون بتقديم الخبر فكان ملتزما[٤].

وهو رأي الزمخشري[٥]، وابن يعيش[٦] غير أنهما ذهبا إلى أن هذه من المواضع التي يجوز فيها تقديم الخبر، قال ابن يعيش: « ألا ترى أن موضع الفائدة الخبر والشك إنما في استواء الإنذار وعدمه لا في نفس الإنذار، ولفظ الاستفهام لا يمنع من ذلك، إذ المعنى على التعيين والتحقيق لا على الاستفهام، وإنما الهمزة هنا مستعارة للتسوية، وليس المراد منه الاستفهام... هذا هو التحقيق من جهة المعنى، وأما إعراب اللفظ فقالوا: (سواء) مبتدأ والفعلان بعده كالخبر؛ لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيته حقه »[٧].

الثالث: أن ﴿...سَوَآءٌ...٦﴾ [البقرة] مبتدأ والجملة في موضع الفاعل المغني عن الخبر، والتقدير: استوى عليهم الإنذار وعدمه[٨].

قال الرضي: « والفصيح المشهور رفع (سواء) على المبتدأ والخبر، فعلى هذا يقبح كون ﴿...ءَأَنذَرْتَهُمْ...٦﴾ [البقرة] (أأنذرتهم) في محل الرفع بأنه فاعل (سواء) في قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ...٦﴾[البقرة] على أن يكون (سواء)

---

(١) ينظر شفاء العليل ١/ ٢٨٥، والتذييل ٣/ ٣٤٧.
(٢) ينظر يس على التصريح ١/ ١٥٥.
(٣) ينظر الهمع ١/ ٣٣٢.
(٤) ينظر شفاء ١/ ٢٨٥، والتذييل ٣/ ٣٤٧.
(٥) المفصل ٢٤-٢٥.
(٦) ابن يعيش ١/ ٩٣.
(٧) المصدر السابق ١/ ٩٣.
(٨) ينظر التذييل ٣/ ٢٥١، والارتشاف ٣/ ١٠٧٩، والتبيان ١/ ٢٥، والدر المصون ١/ ١٠٥.

وحده مرفوعا على أنه خبر (أن، بل الوجه ارتفاعه وما بعده على الابتداء والخبر»[1]).

الرابع: ذكر ابن هشام أن بعض النحويين أجاز وجها وهو أن (سواء) خبر عما قبله، وما بعد فاعل، ثم قال: «وقد أبطل ابن عمرون[2] الأول بأن الاستفهام لا يعمل فيما قبله»[3].

الخامس: قال الرضي: « والذي يظهر لي في (سواء) وفي مثله خبر مبتدأ محذوف تقديره: الأمران سواء علي، ثم بين الأمرين بقوله: أقمت أم قعدت »[4].

وقد أخذ أبو حيان بمذهب ابن مالك وغيره، وهي أن (سواء) خبر مقدم، فقال: « الجملة موضع المبتدأ والمعنى قيامك وقعودك سواء عليّ »[5].

والذي يراه الباحث أن إعراب (سواء) خبر مقدم، والجملة في موضع المبتدأ، هو الأرجح كما ذهب إليه ابن مالك وأبو حيان؛ لأن المتحدث عنه هو الإنذار وعدمه، أو القيام والقعود أو الصبر وعدمه، فكل هذه هي موضوع الحديث، أو المحكوم عليها بالاستواء فكانت هي المبتدأ، والتقدير: الإنذار وعدمه سواء، ولأن مقتضى المقام كون الإنذار وعدمه سواء، لا بيان كون المستوي الإنذار وعدمه.

إعراب (بحسبك درهم):

اختلف النحاة في إعرابه على قولين:

الأول: يعرب (بحسبك) مبتدأ وحرف الجر (الباء) زائد دخل عليه ولا يضر تعريفهم للمبتدأ؛ لأن حرف الجر زائد، و(درهم) الخبر، وهذا مذهب جمهور النحاة[6]، والمعربين[7].

---

(١) الرضي ٢/ ٣٣٠.

(٢) هو محمد بن محمد بن عمرون الحلبي المتوفي ٦٤٩هـ أخذ من ابن يعيش وجالس ابن مالك له شرح على المفصل للزمخشري، انظر بغية الوعاة للسيوطي ١/ ٩٩، وهدية العارفين ٢/ ١٢٤.

(٣) المغني ١٤٩.

(٤) الرضي ٤/ ٤٣٧.

(٥) الارتشاف ٣/ ١٠٧٩.

(٦) ينظر الارتشاف ٣/ ١٠٨٠، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٣، والمغني ٤٣١، التذييل ٣/ ٢٥٠، وابن عقيل ١/ ٢٠١، والأشموني ١/ ١٧٧، والهمع ١/ ٣٠٩.

(٧) ينظر الدر المصون ٢/ ٣٥٥، والتبيان في إعراب القرآن ١/ ١٣٧.

واختلف هؤلاء القائلون بابتدائية (حسب) وفي معناه على النحو الآتي:

١ - هو مصدر؛ لذا يعرب مبتدأ، وما بعده خبر له، وهو رأي المازني[١]، وابن هشام[٢]، وكثير من النحاة.

٢ - زعم الجرمي[٣] أن (حسب) في معنى الأمر، والكاف حرف خطاب لامحل له من الإعراب، وكأنه يذهب إلى أنه اسم فعل أمر.

٣ - هو بمعنى اسم الفاعل (كاف، و(درهم) فاعل سد مسد الخبر[٤]، تقديره: ليكفك؛ لأنه فيه معنى الأمر ولذلك جزم: حسبك ينم الناس[٥].

قال ابن هشام: «واستعماله اسما كما في ﴿...فَحَسْبُهُۥ جَهَنَّمُ...﴿٢٠٦﴾﴾ [البقرة]، وبهذا يرد على من زعم أنه اسم فعل، فإن العوامل اللفظية لا تدخل على أسماء الأفعال باتفاق»[٦].

واستدل النحاة على أنه مبتدأ بدخول حرف الجر الزائد، وحرف الجر الزائد لا يدخل على الخبر إلا إذا سبقه نفي نحو: ما أنا بكاتب[٧].

وتابع أبو حيان مذهب الجمهور من النحاة بقوله: « ويجوز دخول (من) على المبتدأ... نحو: ﴿...هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ...﴿٣﴾﴾ [فاطر]، والباء في بحسبك درهم»[٨].

وقد ورد (حسب) في القرآن في عشرة مواضع[٩] غير مسبوق بحرف الجر الزائد:

---

(١) ينظر الارتشاف ٥ / ٢٢٩٩.
(٢) ينظر المغني ٤٣١.
(٣) ينظر الارتشاف ٥/ ٢٢٩٩.
(٤) ينظر التبيان ١/ ١٣٧.
(٥) ينظر الارتشاف ٥/ ٢٢٩٩.
(٦) المغني ٤٣١، وأوضح المسالك ٣/ ١٦٣.
(٧) ينظر المغني ٤٣١.
(٨) الارتشاف ٣/ ١٠٨٠.
(٩) ينظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، محمد فؤاد عبد الباقي، ط٢، ١٩٨١، دار الفكر، بيروت.

أ -سبعة مواضع جاء فيها (حسب) ثم لفظ الجلالة نحو ﴿...حَسۡبُنَا ...﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران].

ب - أو مصدر نحو ﴿...حَسۡبُنَا مَا وَجَدۡنَا عَلَيۡهِ ءَابَآءَنَآۚ ...﴿١٠٤﴾﴾ [المائدة].

جـ - أو اسم علم نحو ﴿...فَحَسۡبُهُۥ جَهَنَّمُۚ ...﴿٢٠٦﴾﴾ [البقرة].

وموضعان يتصدره ضمير نحو ﴿...هِيَ حَسۡبُهُمۡۚ ...﴿٦٨﴾﴾ [التوبة]، وموضع جاء اسما لـ (إن) وهو: ﴿...فَإِنَّ حَسۡبَكَ ٱللَّهُۚ...﴿٦٢﴾﴾ [الأنفال]، وقد أعربها المفسرون في كل الآيات مبتدأ إلا إذا صدرت بضمير فهو مبتدأ و(حسب) الخبر[1].

فإن كان الاسم بعد (حسبك) معرفة نحو: حسبك زيد، فقد أعربوا المعرفة (زيد) هي المبتدأ، و(حسبك) الخبر؛ لأنه نكرة لا يتعرف بالإضافة وإن تخصص بها[2].

الثاني: أن (بحسبك) خبر مقدم و(درهم) مبتدأ مؤخر، وكذلك إذا قلت: حسبك الكلام أو حسبي الله، وهذا ما ذهب إليه ابن مالك قال: «والأجود أن يكون (زيد) مبتدأ، وبحسبك) خبر مقدم »[3]، واختاره الكافيجي[4] شيخ السيوطي[5].

قال السيوطي في إعراب النحاة: « وما قالوه في (بحسبك درهم) غير مرضي أيضا فإن شيخنا الكافيجي اختار أن (بحسبك درهم) خبر مقدم وأن المبتدأ (درهم) نظرا للمعنى؛ لأنه محط الفائدة إذ قصد الإخبار عن درهم بأنه كافيه وما قاله شيخنا هو الصواب »[6].

(١) ينظر جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تعليق محمود شاكر، ط١، ٢٠٠١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ٣/ ٢٣، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود ١/ ٢٤٨، والبحر المحيط ٢/ ١٢٦، وروح المعاني ٢/ ٤٥.

(٢) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لمحمد بن علي الصبان، دار إحياء التراث، عيسى البابي الحلبي ١/ ٢٧٧.

(٣) الجنى الداني ٥٣.

(٤) هو محمد بن سليمان بن سعد من كبار العلماء بالمقولات، عرف بالكافيجي لكثرة اشتغاله بالكافية في النحو، له (نزهة المعرب) في النحو، و(التيسير في قواعد التفسير)، توفي عام ٨٧٩هـ، ينظر بغية الوعاة ١/ ٤٨، والأعلام ٦/ ١٥.

(٥) ينظر الهمع ١/ ٣٠٩.

(٦) الهمع ١/ ٣٠٩.

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه ابن مالك والكافيجي هو الأرجح؛ لأن المتحدث عنه هو الاسم الواقع بعد (حسب، ويقويه أنهم أعربوه مبتدأ إذا كان معرفة، أو إذا تقدمه ضمير؛ لذا فإن اختيار أبي حيان غير موافق للمعنى، وهو الذي يقول: ينبغي مراعاة المعنى إذا تعارض مع اللفظ[١].

دلالة (كان) على الحدث:

اختلف النحاة في دلالة (كان) على الحدث والزمان، ولماذا سميت ناقصة على أقوال:

الأول: أنها تدل على الحدث والزمان، وأن الحدث مسند إلى الجملة، كأيّ فعل آخر نحو: (ضرب، و(قتل، و(ذهب، فإنها تدل على الحدث والزمان، وذهب إلى هذا القول ابن عصفور[٢]، وابن مالك[٣]، وابن الناظم[٤]، والزركشي[٥]، وابن هشام[٦]، والرضي[٧]، والسيوطي[٨]، والسلسيلي[٩].

وتسمى عندهم ناقصة؛ لأنها لا تكتفي بمرفوعها، بل تحتاج إلى المنصوب، والتام هو الذي استغنى بمرفوعه، واستدل ابن مالك على مذهبه بوجوه منها[١٠]:

١ - أن تسميتها أفعالا يتحتم معها أن نقطع بدلالتها على الحدث مع الزمان؛ لأن كل فعل يدل عليهما جميعا.

---

(١) التذييل ٤/ ٣٦٣.
(٢) ينظر شرح الجمل ١/ ٣٩٢.
(٣) ينظر شرح التسهيل.
(٤) ينظر شرح ابن الناظم ١٣٧.
(٥) ينظر البرهان في علوم القرآن، خرج أحاديثه وقدم له، مصطفى عبد القادر عطا، ط١، ١٩٨٨، دار الفكر ٤/ ١٤٩.
(٦) ينظر المغني ٤١٨.
(٧) ينظر شرح الرضي ٤/ ١٧٨-١٧٩.
(٨) ينظر الهمع ١/ ٣٦٥.
(٩) ينظر شفاء العليل ١/ ٣٠٨.
(١٠) ينظر شرح التسهيل ١/ ٣٣٨-٣٤٠.

٢ – أنها لو لم تدل على الحدث لما اختلفت معانيها، بل تكون كلها بمعنى واحد وهو الزمان الماضي إن كانت ماضية، والزمان المستقبل إن كانت مضارعة، فإذا قلت: كان زيد مجتهدا، كان معناه: زيد مجتهد أمس، وإذا قلت: يكون زيد مسافرا، كان معناه زيد مسافر غدا، ونحن نثبت لها معاني مختلفة فكانت أفعالا.

٣ – أنها لو كانت دالة على الزمان وحده لصحّ أن تتكون من أحدها ومن اسم آخر دال على معنى جملة مفيدة، كما تتكون الجملة من اسم زمان واسم معنى نحو: السفر غدا، وأنت لو قلت: كان السفر، لم يتم معنى الكلام فدل ذلك على أنها ليست دالة على مجرد الزمان.

٤ – أنها لو لم تكن دالة على الحدث لم يصح دخول أن المصدرية عليها وقد دخلت أن المصدرية عليها في أفصح الكلام نحو (إلا أن تكونا ملكين)[١].

٥ – أنها لو لم تدل على الحدث لم يجئ منها اسم فاعل؛ لأن اسم الفاعل لا دلالة له على الزمان إلا لزوما، وقد صرح النحاة بذلك واستدلوا بقول الشاعر[٢]:

وما كل من يبدي البشاشة كائناج

أخاك إذا لم تلفه لك منجدا جججج

الثاني: أنها لا تدل على الحدث، وإنما تدل على الزمان فقط، ولهذا سميت ناقصة، أي سلبت دلالتها على الحدث، وتجردت للدلالة على الزمان فمعنى تمامها عندهم أنها تدل على حدث والزمان جميعا ككل الأفعال، وأن معنى نقصانها أنها لا تدل على الحدث، وإنما على الزمان فقط وهو جزء من مفهوم سائر الأفعال، وهذا مذهب الجمهور، ومنهم المبرد[٣] وابن السراج[٤]، وابن جني[٥]، وأبو البركات الأنباري[٦]،

(١) سورة الأعراف آية ٢٠.

(٢) لم أعثر على قائله، وهو في التصريح ١/ ١٨٧، والهمع ١/ ٣٦٢، وابن الناظم ١٣٢، وأوضح المالك ١/ ٢٣٥.

(٣) ينظر المقتضب ٤/ ٨٦.

(٤) ينظر الأصول ١/ ٨٢.

(٥) ينظر اللمع ١٤٩.

(٦) ينظر الإنصاف ٢/ ٨٢٦.

وابن يعيش[١]، وابن برهان[٢] والجرجاني[٣]، ونص ابن الناظم[٤]، والسلسيلي[٥] على أنه مذهب سيبويه، والحقيقة أن سيبويه لم يشر إلى معنى النقصان والتمام، ولكنه أشار إلى الأفعال بقوله: « وذلك قولك كان ويكون... وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر.. وتقول: كناهم كما تقول: ضربناهم... فهو كائن ومكون كما تقول: ضارب ومضروب وقد يكون لـ (كان) موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول: كان عبد الله أي خلق عبد الله، وقد كان الأمر أي وقع»[٦] فكلام سيبويه يشير إلى أنها أفعال، وتتصرف كغيرها، ويأتي منها اسم الفاعل والمفعول أي أنها تدل على الحدث والزمان.

يقول ابن يعيش: « وأما كان وأخواتها فهي من أفعال العبارة واللفظ؛ لأنه تدخلها علامات الأفعال في نحو: (قد والسين وسوف، وتتصرف تصرف الأفعال نحو: كان يكون فهو كائن ولا تكن، وليست أفعالا حقيقية؛ لأن الفعل في الحقيقة ما دل على حدث وزمان ذلك الحدث، وكان وأخواتها موضوعة للدلالة على زمان وجود خبرها فهي بمنزلة اسم من أسماء الزمان يؤتى به مع الجمة للدلالة على زمن وجود ذلك الخبر فقولك: كان زيد قائما بمنزلة قولك: زيد قائم أمس وقولك: يكون زيد قائما بمنزلة زيد قائم غدا فثبت بما قلناه: إنها ليست أفعالا حقيقية إذ ليس فيها دلالة على الفعل الحقيقي الذي هو المصدر، وإنما هي مشبهة بالأفعال لفظ، وإذا كانت أفعالا من جهة اللفظ كان مرفوعها كالفاعل ومنصوبها كالمفعول، ويؤيد عندك أن مرفوعها ليس بفاعل، وأن منصوبها ليس مفعولا على الحقيقة... »[٧].

والدليل على أنها تدل على الزمان أيضا أنها تتعدى إلى كل ضرب من أسماء الأزمنة مبهمها، ومخصوصها، ومعرفتها، ونكرتها[٨]، ويقوي ذلك أنك إذا أسقطتها لم يسقط

(١) ينظر شرح ابن يعيش ٢/ ٩٦.
(٢) ينظر شرح اللمع ١/ ٤٩.
(٣) ينظر المقتصد ١/ ٣٩٨.
(٤) ينظر شرح ابن الناظم ١٣٧.
(٥) ينظر شفاء العليل ١/ ٣٠٨.
(٦) الكتاب ١/ ٤٥-٤٦.
(٧) شرح ابن يعيش ٢/ ٩٦.
(٨) ينظر المسائل الحلبيات لأبي علي الفارسي، تحقيق حسن هنداوي، ط (بلا)، ١٩٨٧، دمشق ٢٢٢.

بسقوطها إلا الدلالة على الزمن، ألا ترى أنك إذا قلت: كان زيد قائما، فيفهم أن (زيدا) وجد منه قيام في الزمان الماضي، فلو أسقطتها لفهم منه وجود القيام ونقص الزمان فعلم أنها إنما جيء بها لذلك، والحدث موجود قبل دخولها[1].

قال ابن الناظم ردا على هذا المذهب: « وهو باطل؛ لأن هذه الأفعال مستوية في الدلالة على الزمان وبينها فرق في المعنى، فلا بد فيها من معنى زائد على الزمان؛ لأن الافتراق لا يكون بما به الاتفاق، وذلك المعنى هو الحدث؛ لأنه لا مدلول للفعل غير الزمان إلا الحدث»[2].

وقال الرضي: « وما قال بعضهم من أنها سميت ناقصة؛ لأنها تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء؛ لأن كان في نحو (كان زيد قائما) يدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص، وهو كون القيام أي حصوله، فجيء أولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين بالخبر ذلك الحاصل فكأنك قلت: (حصل شيء) ثم قلت: (حصل القيام، فالفائدة في إيراد مطلق الحصول أولا ثم تخصيصه كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن... مع فائدة أخرى ها هنا وهي دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد أولو قلنا: قام زيد، لم تحصل هاتان الفائدتان معا، فـ (كان) يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره، وخبره يدل على حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في (كان) ولكن دلالة (كان) على الحدث المطلق (الكون) وضعية ودلالة الخبر على الزمان المطلق عقلية فمعنى (كان زيد قائما) أن (زيدا) متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون أي الحصول والوجود »[3].

واختار أبو حيان أنها تدل على الحدث والزمان بقوله: « والمشهور والمنصور[4] أنها تدل على الحدث والزمان، وأن الحدث مسند إلى الجملة»[5]، واختاره في التذييل، ثم قال: « والصحيح أن لها مصادر، وقد أعملتها العرب إعمال أفعاله »[6].

---

(١) ينظر البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع، تحقيق عياد الثبيتي، ١٩٨٦، دار الغرب الإسلامي، بيروت ٦٦٥.
(٢) ابن الناظم ١٣٧-١٣٨.
(٣) شرح الرضي ٤/ ١٧٨-١٧٩.
(٤) وقدا ورد في الارتشاف وفي التذييل (والمشهور والمتصور) والصحيح ماأثبتناه.
(٥) الارتشاف ٣/ ١١٥١.
(٦) التذييل والتكميل ٤/ ١٣٣.

ويرى الباحث أن (كان) وأخواتها هي أفعال حقيقة تدل على الحدث والزمان للأسباب الآتية:

١ -أنه يأتي منها المصادر واسم الفاعل، وكلاهما يدل على الحدث، ومنه قول الشاعر:

وكونك إياه عليك يسير[١].

وما كل من يبد البشاشة كائنا[٢].....

وقول سيبويه: كائن ومكون مثل ضارب ومضروب.

٢ - اختلاف معانيها عند تغير صيغتها، وهذا يدل على أنها تدل على الحدث، ولو كانت دالة على الزمان فقط لما اختلف معانيها، وعندما نقول: صار زيد غنيا، فإن (زيد) المتصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة أي الحصول بعد أن لم يحصل.

٣ -أن (كان) وردت في القرآن في أسلوب واحد في مواضع عدة قرئت تارة بالرفع وتارة بالنصب، ومنه قوله تعالى: ﴿...وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا... ﴿٤٧﴾﴾ [الأنبياء]. فقرأ نافع[٣] برفع (مثقال، وبقية القراء بنصبها، وقد وجه الرفع بأن كان تامة تكتفي بمرفوعها عن الخبر على معنى: وإن حصل للعبد مثقال حبة، والنصب على أن (كان) ناقصة تحتاج إلى اسم وخبر، واسمها هنا محذوف تقديره: وإن كان العمل مثقال حبة[٤]، وقوله تعالى: ﴿...إِلَّا أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ... ﴿٢٩﴾﴾[النساء].

قرأ أهل الكوفة (تجارة) بالنصب، وبقية القراء السبعة بالرفع[٥]، وتخريجها كالتخريج السابق، وقوله تعالى: ﴿...وَإِن يَكُن مَّيْتَةً فَهُمْ فِيهِ شُرَكَاءُ... ﴿١٣٩﴾﴾[الأنعام] قرأ ابن

(١) لم أعثر على قائله، وهو في شرح ابن الناظم ١٣٢، والتصريح ١/ ١٨٧، وأوضح المسالك ١/ ٢٣٩، والهمع ١/ ٣٦٢.
(٢) سبق تخريجه.
(٣) ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ١١١.
(٤) ينظر حجة القراءات لابن زنجلة ٤٦٨.
(٥) ينظر حجة القراءات ١٩٩، والكشف ١/ ٣٨٦.

عامر وابن كثير (ميتة) بالرفع، وبقية السبعة بالنصب[1].

وقوله تعالى: ﴿ يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثۡقَالَ حَبَّةٖ .. ﴿١٦﴾ ﴾[لقمان]، قرأ نافع (مثقال) بالرفع، وبقية القراء السبعة بالنصب[2]، وتخريجها كالتخريج السابق.

ويلاحظ ما يأتي:

أ - أن معنى (كان) في هذه الآيات وعلى اختلاف القراءات معناها واحد هو دلالتها على الحدث فلا يعقل أنه تدل على الحدث والزمان في قراءة، وفي قراءة أخرى تدل على الزمان مع أن المعنى واحد؛ لأن الأسلوب إذا اختلف لسبب لهجي فإن المعنى واحد نحو: ما هذا بشرا، ما هذا بشر، فالأسلوب مختلف؛ لأن كل منهما على لغة غير أن معناهما واحد.

ب - أن النحاة اعتمدوا في تسويغهم لاختلاف الحركة الإعرابية على مفهومهم للنقصان وهو دلالتها على الزمان فقط، في حين اعتمدوا على مفهوم النقصان الذي نص عليه ابن مالك ومن رأى رأيه الذي هو عدم الاكتفاء بمرفوعها في تخريجاتهم السابقة للآيات، وهذا قادهم إلى القول بالحذف، ومعنى ذلك أن مفهوم النقصان الذي قالوا به لم يجد تطبيقا في إعرابهم للأساليب.

جـ - أن هذه القراءات القرآنية تدل على أن هذا الجواز الإعرابي يرجع إلى خلاف حدث بين لهجات العرب على المستوى النحوي[3]، فقد قرأ قارئ برفع اسم (كان) الذي يمثل بيئة لغوية، وقرأ بقية القراء بنصبه الذين يمثلون بيئة لغوية أخرى، فاختلاف القراء يعود إلى اختلاف لغات العرب في رفع هذا الأسلوب ونصبه غير أن النحاة لا ينصون على هذا الاختلاف اللهجي.

النفي بـ (ليس):

اختلف النحاة في النفي بـ (ليس) أهي لنفي الحال أم للمستقبل؟ على أقوال هي:

---

(١) ينظر حجة القراءات ٢٧٤-٢٧٥، والكشف ١/ ٤٥٤.
(٢) ينظر الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ١٨٨.
(٣) ينظر الجواز الإعرابي ٤٣١.

الأول: للنفي مطلقا، وهذا مذهب سيبويه[١]، وابن السراج[٢]، وأبي موسى الجزولي[٣].

تقول: (ليس خلقَ اللهُ مثلَهُ) في الماضي، وقوله تعالى: ﴿...أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وَحَاقَ بِهِم مَّا كَانُوا بِهِۦ يَسْتَهْزِءُونَ ﴿٨﴾﴾ [هود] في المستقبل.

قال ابن السراج: « وإنما امتنعت (أي ليس) من التصرف؛ لأنك إذا قلت: (كان) دللت على ما مضى، وإذا قلت: يكون دللت على ما هو فيه، وعلى ما لم يقع، وإذا قلت: ليس زيد قائما الآن أو غدا أدت ذلك المعنى الذي في يكون، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استغنى عن المضارع فيها »[٤].

الثاني: إنها لنفي الحال فقط، وهو رأي ابن الحاجب قال: « و(ليس) لنفي مضمون الجملة حالا »[٥]، ونسب الرضي هذا القول لجمهور النحاة[٦]، والذي يظهر أن آراء الجمهور تفرقت على هذه المذاهب المذكورة في المسألة.

وقد منع الزمخشري أن تكون لنفي المستقبل قال: « تقول: ليس زيد قائما الآن، ولا تقول: ليس زيد قائما غدا »[٧].

وتفسير ذلك بما أنها لنفي الحال فمجيئها لنفي المستقبل يتضادان.

وعلق ابن يعيش على قول الزمخشري: « وقد أجاز ذلك المبرد وابن درستويه»[٨].

الثالث: أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة بزمان، والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد وهو مذهب أبي علي الشلوبين[٩]، والأندلسي[١٠]، وابن عصفور[١١].

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٢٣٣.
(٢) ينظر الأصول ١/ ٨٣.
(٣) ينظر شرح الرضي ٤/ ١٨٩.
(٤) الأصول ١/ ٨٣.
(٥) شرح الرضي ٤/ ١٨٩.
(٦) المصدر السابق ٤/ ١٩٧.
(٧) المفصل ٢٦٨، وابن يعيش ٣/ ١١٣.
(٨) ابن يعيش ٣/ ١١٣.
(٩) ينظر التوطئة، تحقيق يوسف أحمد المطوع، ١٩٨١، الكويت صـ٢٢٨.
(١٠) الرضي ٤/ ٢٨٩، والأندلسي هو القاسم بن أحمد الموفق، إمام في العربية له شرح المفصل، شرح الجزولية والشاطبية توفي ٦٦١هـ، بغية الوعاة ٢/ ٢٥٠، والأعلام للزركلي ٢/ ١٩.
(١١) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٢٥.

واختاره ابن مالك[١]، وابن هشام[٢]، والرضي[٣]، وابن الناظم[٤]، وابن عقيل[٥]، والأشموني[٦]، ووصف بعض النحاة أن هذا القول هو توفيق بين القولين الأول والثاني، قال الرضي: « قال الأندلسي، وأحسَنَ: ليس بين القولين تناقض؛ لأن خبر (ليس) إن لم يقيد بزمان، يحمل على الحال كما يحمل الإيجاب عليه في نحو: (زيد قائم، وإذا قيد بزمان من الأزمنة فهو على قيد به »[٧].

واختار أبو حيان هذا بقوله: « وذهب الأستاذ أبو علي إلى أنها لنفي الحال في الجملة غير المقيدة، والمقيدة بزمان تنفيه على حسب القيد، وهو الصحيح»[٨].

والذي يميل إليه الباحث أن (ليس) لنفي الحال في الجملة غير المقيدة نحو: ليس زيد قائما، أي: ليس زيد قائما الآن، أما إذا كانت مقيدة فهي بحسبه نحو: ليس زيد قائما غدا، للمستقبل، و(ليس خلق الله مثله) للماضي، وما ذهب إليه الزمخشري من أنها لا تنفي المستقبل ليس بصحيح؛ لأنه قد وردت (ليس) للاستقبال في أفصح النصوص، ومنه قوله تعالى: ﴿...أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ...﴿٨﴾﴾[هود] وقوله تعالى: ﴿أَصَابَهَا..وَلَسْتُم بِآخِذِيهِ إِلَّا أَن تُغْمِضُوا فِيهِ أَصَابَهَا..﴿٢٦٧﴾﴾[البقرة].

واختيار أبي حيان لمذهب الشلوبين لا يمثل رأيا اجتهاديا خلافا لمن زعم ذلك[٩].

ليس الطيبُ إلا المسكُ:

(ليس) فعل ناسخ يدخل على الجملة الاسمية فيرفع الاسم (المبتدأ) وينصب الخبر، وقد يخرج عن هذه القاعدة المطردة فيرتفع خبرها، وذلك إذا وقع بعد اسمها أداة استثناء

(١) ينظر شرح التسهيل ١/ ٢٢، وشفاء العليل ١/ ٣٣٤.
(٢) ينظر المغني ٢٩، وتخليص الشواهد ٢٢٥.
(٣) ينظر شرح الرضي ٤/ ١٩٧.
(٤) ينظر شرح ابن الناظم ١٢٨-١٢٩.
(٥) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٦٨.
(٦) ينظر شرح الأشموني ١/ ٢١٩.
(٧) الرضي ٤/ ١٩٧.
(٨) الارتشاف ٣/ ١١٥٧.
(٩) ينظر (أبو حيان النحوي)، د. خديجة الحديثي ٤٨٨.

(إلا) نحو: ليس الطيب إلا المسك على لغة بني تميم، كما حمل أهل الحجاز (ما) على (ليس) في الإعمال عند استيفاء شروطها، وأما أهل الحجاز فينصبون الخبر، وهي لغة عامة العرب، وكأن (ليس) عند بني تميم تخرج من النفي إلى القصر والتوكيد.

وقد أسند أبو عمر بن العلاء رفع خبر (ليس) في هذا الأسلوب، وأشباهه إلى قبيلة بني تميم كما أسند سماع نصبه إلى أهل الحجاز في القصة المشهورة التي جرت بينه وبين عيسى بن عمر الثقفي حول إجازة النصب والرفع في هذا الأسلوب[1]، غير أن بعض النحاة أبوا إلا أن يؤولوا هذا الأسلوب وهذا هو المذهب **الأول**: وهو القول بالتأويل في هذا الأسلوب.

وخرج الفارسي ذلك على أوجه[2]:

١ - أن في (ليس) ضمير الشأن، و(الطيب) مبتدأ و(المسك) خبره، وعليه فالتقدير: ليس الأمر الطيب إلا المسك.

ورده الرضي بقوله: « ولا يطرد ذلك العذر، لوروده في كلامهم نحو: الطيب ليس إلا المسك، بالرفع »[3].

وقال ابن هشام: ولو كان كما زعم لدخلت (إلا) على أول الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل: ليس إلا الطيب المسك كما قال:

ألا ليس إلا ما قضى الله كائن وما يستطيع المرء نفعا ولا ضرا[4]

وقال أبو حيان: إن سيبويه توقف عن إجازة هذا الوجه[5]، أي ليس فيها إضمار، ولا حذف، وهو خلاف ما ذكره سيبويه، فقال في حديثه عن الشاهد:

---

(١) ينظر إنباه الرواة على أنباه النحاة، ٤/ ١٣٠-١٣٢.
(٢) ينظر الحلبيات ٢٢٩، والتذييل والتكميل ٤/ ٣٠١-٣٠٤، والرضي ٢/ ٢٣٢، والهمع ١/ ٣٦٦، والمغني ٢٩١.
(٣) الرضي ٢/ ٢٣٢.
(٤) لم أقف على قائله وفي المغني ٢٩١، وفي التذييل ٤/ ٣٠١، وشرح التسهيل لابن مالك ١/ ٣٨٠.
(٥) ينظر تذكرة النحاة ١٦٨.

هـي الشفاء لـدائي لـو ظـفـرت بها وليس منها شفاء الـداء مبـذول[1]

«والوجه والحد أن تحمله على أن في (ليس) إضمارا وهذا مبتدأ كقوله: إنه أمة الله ذاهبة، إلا أنهم زعموا أن بعضهم قال: ليس الطيب إلا المسك وما كان الطيب إلا المسك»[2].

٢ - أن يكون (الطيب) اسم (ليس) وخبرها محذوف و(إلا المسك) بدل منه، كأنه قيل: ليس الطيب في الوجود إلا المسك.

وقال ابن مالك بهذا التأويل اتباعا لأبي علي: « ويكون الاستغناء هنا بالبدل عن الخبر كالاستغناء به في نحو: لا فتى ولا سيف إلا ذو الفقار »[3].

٣ - أن يكون (الطيب) اسم (ليس) و(إلا المسك) نعت له، والخبر محذوف كأنه قال: ليس طيب غير المسك طيبا وحذف خبر (ليس) لفهم المعنى.

قال الرضي: « ويشكل ذلك بلزوم حذف الخبر بلا ساد مسده »[4].

٤ - أن يكون (الطيب) اسمها، و(المسك) مبتدأ، وخبره محذوف، وتقديره: إلا المسك أفخره، والجملة من قولك: إلا المسك أفخره في موضع نصب على أنها خبر (ليس) كما تقول: ليس زيد إلا عمرو ضاربه.

ورد بأن التركيب لا يقتضى هذا الخبر، ولا يدل عليه[5].

المذهب الثاني:وهو القول بعدم التأويل؛ لأن هذه لغة بعض العرب ثبتت عن أئمة العربية كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر، وهو قول الجمهور[6]، وأن (ليس) مهملة كما في (ما) الحجازية عاملة عندهم، وهي مهملة عند بني تميم، وهي لغة، وقال أبو حيان: « وإنما يسوغ التأويل إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة، فيتأول، أما إذا

(١) البيت لهشام أخي ذي الرمة، وهو في الكتاب ١/ ٧١، وفي التذييل ٤/ ٣٠١.
(٢) الكتاب ١/ ١٤٧.
(٣) شرح التسهيل ١/ ٣٨٠.
(٤) شرح الرضي ٢/ ٢٣٢.
(٥) ينظر الارتشاف ٣/ ١١٨١.
(٦) ينظر المغني ٢٩١، والتذييل ٤/ ٣٠٣، وشفاء العليل ١/ ٣٣٤، والهمع ١/ ٣٦٧.

كان لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تأويل »[1]؛ ولهذا قال ابن هشام: « إن ما ورد عن أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات»[2].

وهذا ما اختاره أبو حيان بقوله: « ليس زيد إلا عالما، بالنصب، وهذه لغة أهل الحجاز في خبر ليس، ولغة تميم الرفع أجروا (ليس) مجرى (ما) إذا أوجب خبرها بـ (أل) حكى سيبويه: ليس الطيب إلا المسك، بالرفع، وجهل الفارسي هذه اللغة، فتأول ما حكى سيبويه بتأويلات مصادمة للنص، كذلك تأوله أبو نزار[3] ملك النحاة»[4]؛ ولهذا تعجب أبو حيان من ابن مالك عندما اتبع الفارسي في الوجه الثاني[5] وهو إعراب (إلا المسك) بدل والخبر محذوف، وقد اعترف أنها لغة.

وهذا ما اختاره أبو حيان أيضا في التذييل[6]، وفي التذكرة[7].

ويرى الباحث أن ما اختاره أبو حيان اتباعا للجمهور هو الصواب، لأن رفع خبر (ليس، ونصبه في هذا الأسلوب قد أسند كل منهما إلى بيئة لغوية معينة، وأن الإهمال قد ثبت لغة فلا يمكن التأويل، فكان قول أبي حيان وغيره معبرا عن الواقع اللغوي عندما رفض هذه التأويلات جميعا، وأن هذا الأسلوب تام من حيث الصناعة والمعنى فلا يحتاج إلى القول بالتأويل والتقدير، وأما ما علّل به النحاة من أن بني تميم حملوا (ليس) على (ما) في الإهمال، فهذا ما كان يدور في خَلَد العربي عندما تكلم، أو نطق بهذا الأسلوب، ويمكن أن يقال: إن سيبويه أراد أن تكون (ليس) حرفا على لغتهم، فما عملت، وهذا ما أشار إليه أبو حيان أيضا بقوله: « وقول العرب (ليس الطيب إلا المسك، ولا يكون ذلك إلا على اعتقاد حرفيتها »[8].

---

(١) التذييل ٤/ ٣٠٠، والاقتراح للسيوطي صـ٢٩، والمغني ٢٩١، والهمع ١/ ٣٦١.
(٢) المغني ٢٩١.
(٣) هو الحسن بن صافي من أهل بغداد، واستوطن دمشق، صنف الحاوي في النحو، والمقتصد في التصريف، مات بدمشق سنة ٥٦٨هـ، ينظر إنباه الرواة ١/ ٣٠٥، وبغية الوعاة ١/ ٢٢٠.
(٤) الارتشاف ٣/ ١١٨١.
(٥) ينظر التذييل ٤/ ٣٠٢.
(٦) ينظر المصدر السابق ٤/ ٣٠٣.
(٧) ينظر التذكرة ١٦٨.
(٨) التذييل ٤/ ٢٩٩.

التقديم والتأخير في الأفعال الناقصة:

ويمكن أن يقع تحت هذه المسألة مسائل فرعية اختلف النحاة فيها كتقديم خبر (كان) عليها، وتقديم خبر (ليس) وخبر (مادام) وهي كالآتي:

الأولى: تقديم خبر (كان) وأخواتها عليها ماعدا (ليس) وما في أوله (ما):

١ - ذهب البصريون[١]، ومنهم المبرد[٢]، وابن السراج[٣]، وأبو البركات الأنباري[٤]، وتبعهم ابن معط[٥]، وابن مالك[٦]، وعبد القاهر الجرجاني[٧]، والعكبري[٨]، وابن يعيش[٩]، وأبو علي الفارسي[١٠] إلى أنه يجوز التقديم نحو: قائماً كان زيد.

واحتجوا بالسماع والقياس، فأما السماع فمنه قوله تعالى: ﴿...وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنتُمْ...﴿٤﴾﴾ [الحديد] فإن (أين) خبر (كان، وهو لازم التقديم، وبقوله تعالى: ﴿... قُلْ أَبِاللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾﴾[التوبة]، و(بالله) المتقدم متعلق بـ(يستهزئون، وقوله تعالى: ﴿...أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾﴾[الأعراف]، فـ (إياكم) معمول لقوله: (يعبدون، وهو خبر، وقوله تعالى: ﴿... وَأَنفُسَهُمْ كَانُوا۟ يَظْلِمُونَ ﴿١٧٧﴾﴾ [الأعراف]، فـ(أنفسهم) المتقدم متعلق بالخبر (يظلمون) وقوله تعالى: ﴿... كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ ...﴿٩٤﴾﴾[النساء] فقيل: (كذلك) خبر مقدم[١١]، وتقديم المعمول يؤذن بتقديم العامل.

---

(١) ينظر الأصول في النحو ١/ ٨٩، وابن يعيش ٣/ ١١٣، والتذييل والتكميل ٤/ ١٧٤-١٧٥، وشفاء العليل ١/ ٣١٤.

(٢) ينظر المقتضب ٤/ ٨٧.

(٣) ينظر الأصول في النحو ١/ ٨٨-٨٩.

(٤) ينظر التذييل والتكميل ٤/ ٥/ ١١.

(٥) ينظر الفصول الخمسون ١٨١.

(٦) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق طه عبد الحميد ومصطفى السقاء، ١٩٨٠م، الهيئة المصرية العامة لكتاب ٢/ ٩.

(٧) ينظر شرح التسهيل ١/ ٣٥٥.

(٨) ينظر المقتصد ١/ ٤٠٦.

(٩) ينظر التبيان في إعراب االقرآن ١/ ٤٨٣.

(١٠) ينظر ابن يعيش ٧/ ١١٣.

(١١) ينظر التذييل ٤/ ١٧٥، وشفاء العليل ١/ ٣١٤، والهمع ١/ ٣٧٤.

وأما القياس فإنها أفعال متصرفة فتصرفت في معمولها قياساً على تصرف الأفعال[١] وقال ابن السراج: « (قال قوم: أبوه قائم كان زيد) خطأ؛ لأن مالا تعمل فيه (كان) لا يتقدم قبل (كان، والقياس ما خبرتك به،.....، فإذا لم يصح سماع الشيء من العرب لُجيء فيه إلى القياس »[٢]، ثم قال: «ويقولون: لا يتقدم (كان) فعل ماضي ولا مستقبل، وما جاز أن يكون خبرا فالقياس لا يمنع في تقديمه إذا كانت الأخبار تقدم إلا أني لا أعلمه مسموعا من العرب »[٣].

٢ - لم يجز الكوفيون التقديم[٤]، واحتجوا بأنه يؤدي إلى الإضمار قبل الذكر فلا يجوز: قائما كان زيد؛ لأن في (قائما) ضمير يعود على المبتدأ، وهو (زيد، ولا يجوز أن يتقدم الضمير على ما يعود عليه أصلا[٥]، غير أن أبا حيان ذكر أن الكسائي أجاز(كان قائماً زيد) على أن يكون (قائما) خبر كان مقدما مرفوعا به زيد وفي (كان) ضمير الشأن ولا يثنى قائم ولا يجمع لرفعه الظاهر[٦].

ويبدو أن أبا حيان اختار مذهب الكوفيين لا للعلة التي ذكروها إنما لأمر يتعلق بالسماع فقال: « ويحتاج في جواز تقديم خبر (كان) عليها في نحو: (قائما كان زيد) إلى سماع من العرب، ولم نجدهم ذكروا سماعا في ذلك إلا ما يدل عليه قوله تعالى: ﴿... كَذَٰلِكَ كُنتُم مِّن قَبْلُ ...﴿٩٤﴾﴾[النساء] [٧]، هذا ما ذكره في الارتشاف، واختار المذهب نفسه في التذييل وذكر أن بعض النحاة استدل على جواز ذلك فذكر الآيات التي استشهد بها البصريون أنفا[٨]، وفي (البحر المحيط) اختار المنع عند قوله تعالى: ﴿...أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ﴿٤٠﴾﴾ [سبأ][٩]، والجواز عند قوله تعالى: ﴿...قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ﴿٦٥﴾﴾ [التوبة] [١٠].

---

(١) ينظر الأصول في النحو ١/ ٨٩-٩٠.
(٢) الأصول ١/ ٨٨.
(٣) الأصول ١/ ٨٩.
(٤) ينظر الهمع ١/ ٣٧٤، وشفاء العليل ١/ ٣١٤.
(٥) ينظر شفاء العليل ١/ ٣١٤.
(٦) ينظر التذييل ٤/ ١٧٣، والارتشاف ٣/ ١١٦٨.
(٧) الارتشاف ٣/ ١١٦٨.
(٨) ينظر التذييل ٤/ ١٧٤.
(٩) البحر المحيط ٧/ ٢٨٧.
(١٠) البحر ٥/ ٦٧.

ويرى الباحث أن ما اختاره أبو حيان في منعه تقديم خبر (كان) عليها بالعلة التي ذكرها – وهو عدم السماع – هو الصواب؛ لأن معظم الشواهد التي استدل بها البصريون لا تصح أن تكون شاهدا في جواز تقديم خبر (كان) عليها، وكأن المثال الذي ذكروه (قائما كان زيد) ما هو إلا مثال مصوغ للتدريب، ففي معظم الشواهد هو تقديم معمول الخبر، وليس الخبر، وبناء على ذلك أجازوا تقديم خبرها، فما علاقة تقديم المعمول بالعامل؟

الثانية: تقديم خبر (ليس) على اسمها:

ذهب ابن السيد البطليوسي[١]، وابن مالك[٢] إلى أن خبر (ليس) جائز توسيطه بالإجماع، وأتبعه في ذلك شرّاح الألفية، ومنهم ابن الناظم[٣]، وابن عقيل[٤]، والأشموني[٥] ومع هذا فإن ابن عقيل، والأشموني قالا:

« ونقل صاحب الإرشاد[٦] خلافا في توسيط خبر (ليس) والصواب ما ذكر »[٧]، وقال ابن هشام في (أوضح المسالك): « وتوسط أخبارهن جائز خلافا لابن درستويه في ليس »[٨].

واتّبع ابن مالك أبا عليّ الفارسي فقد قال: « لم يختلفوا في جواز تقديم خبرها على اسمها »[٩]، وذكر أبو حيان هذا الخلاف في (التذييل) و(الارتشاف) ورد علي أبي علي الفارسي وابن مالك، وغيره في دعوى الإجماع في جواز توسط خبرها قال: « ودعوى الفارسي، وابن الدهان، وابن عصفور، وابن مالك الإجماع على جواز توسيط خبر (ليس) ليست بصحيحة، بل ذكر الخلاف فيها ابن درستويه تشبيها بـ (ما) »[١٠]، ولم ينسب

(١) ينظر كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي، تحقيق سعيد عبد الكريم سعودي، ١٩٨٠، دار الرشيد، بغداد صـ١٦٠.
(٢) ينظر شرح التسهيل ١/ ٣٤٩، وشفاء العليل ١/ ٣١٣، والتذييل ٤/ ١٧١.
(٣) ينظر شرح ابن الناظم ١٣٣.
(٤) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٧٣.
(٥) ينظر شرح الأشموني ١/ ٢٣٠.
(٦) هو ابن درستويه، وكتابه (الإرشاد في النحو)، ينظر بغية الوعاة ٢/ ٣٦.
(٧) ابن عقيل ١/ ٢٧٣، والأشموني ١/ ٢٣١.
(٨) ١/ ٢٤٢.
(٩) الحلبيات ٢٨٠.
(١٠) الارتشاف ٣/ ١١٧١، والدر المصون ٢/ ٢٤٥.

المنع لأحد من النحاة، وألمح ابن يعيش إلى أن من ذهب إلى أن (ليس) حرف، أو غلب جانب الحرفية منع التقديم؛ لأنه أجراها مجرى (ما) النافية[1]، غير أن السيوطي نسب المنع إلى الكوفيين بقوله: « ومنعه الكوفيون في الجميع (أي في جميع الأفعال)؛ لأن في الخبر ضمير الاسم، فلا يتقدم على ما يعود عليه.. ثم قال:.. ومنع بعضهم في (ليس) تشبيها بـ (ما) وهو محجوج بالسماع »[2].

وما نسبه السيوطي فيه نظر؛ ذلك لأن أبا حيان[3] نقل أن الفراء والكسائي يجيزان (كان قائما زيد)[4] – كما مر – وكذلك فإن الفراء نص على جواز تقديم خبر ليس على اسمها، وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ... ﴿١٧٧﴾ ﴾ [البقرة] على قراءة النصب في (البرّ)[5]، قال: « إن شئت رفعت (البرّ) وجعلت (أن تولوا) في موضع نصب، وإن شئت نصبته وجعلت (أن تولوا) في موضع الرفع »[6].

واستدل جمهور النحاة[7] بجواز تقديم خبر (ليس) على اسمها بقوله تعالى: ﴿ ۞ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ... ﴿١٧٧﴾ ﴾ [البقرة] وقول الشاعر[8]:

سلي – إن جهلتِ – الناس عنّا وعنهمُ فليس سواء عالمٌ وجهولُ

واختار أبو حيان مذهب الجمهور بقوله: « وأما توسيط خبر (ليس) فثابت من كلام العرب فلا التفات لمن منع ذلك »[9].

---

(١) ابن يعيش ٧/ ١١٤.
(٢) الهمع ١/ ٣٧٢.
(٣) ينظر التذييل والتكميل ٤/ ١٧٣.
(٤) ينظر التذييل ٤/ ١٧٣.
(٥) قرأ حمزة وحفص بالنصب وقرأ الباقون بالرفع، المبسوط ١٢٧، ومفاتيح الأغاني ١١٠.
(٦) معاني القرآن له ١/ ١٠٣.
(٧) ينظر شرح التسهيل ١/ ٣٤٩، وشفاء العليل ١/ ٣١٣، وابن عقيل ١/ ٢٥٣، والتذييل ٤/ ١٧٠.
(٨) البيت للسموأل في ديوانه صـ٩٢، مطبوع مع ديوان عروة بن الورد، شرح ابن السكيت، تحقيق عبد المعين الملوحي، ط١، ١٩٦٩، وزارة الثقافة، سوريا، وفي الخزانة ١/ ٣٣١، وابن عقيل ١/ ٢٧٣، والأشموني ١/ ٢٣٠، والهمع ١/ ٣٧٢.
(٩) الارتشاف ٣/ ١١٦٩.

واختاره في (البحر المحيط)[1]، وفي (النكت الحسان)[2].

وهذا ما يراه الباحث من جواز تقديم خبر (ليس) على اسمها؛ لأنه به ورد السماع نظما ونثرا.

جواز وقوع الفعل الماضي خبرا للأفعال الناقصة:

اتفق النحاة على عدم جواز وقوع الفعل الماضي خبرا لـ (صار، وما بمعناها، و(دام) وأخواتها، فلا يقال: صار زيد علم، وكذا البواقي؛ لأنها تفهم الدوام على الفعل، والماضي يفهم الانقطاع فتدافعا[3]، وخالفهم في ذلك الأندلسي[4]، فأجاز وقوع أخبارها جميعا ماضية، وهو غير مسموع في جميعها[5].

واختلف النحاة في جواز بقية أفعال الباب على النحو الآتي:

الأول: الجواز وعليه البصريون[6]، ومن تبعهم كابن عصفور[7]، والرضي[8]، وابن أبي الربيع[9]، والسيوطي[10]، والسمين الحلبي[11] لورود الفعل الماضي خبرا في كلامهم العرب نظما ونثرا توجب القياس، ومنه قوله تعالى: ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ ...﴿٢٦﴾﴾ [يوسف] وقوله: ﴿بِمَا..إِن كُنتُمْ خَرَجْتُمْ جِهَٰدًا فِى سَبِيلِى...﴿١﴾﴾ [الممتحنة]، وقوله تعالى: ﴿...إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ...﴿٨٤﴾﴾ [يونس]، وإذا قيل[12]: إن الذي سوّغ ذلك

---

(١) ينظر البحر ٢/ ٤.
(٢) ينظر النكت الحسان ص٧١.
(٣)١ ينظر شرح الرضي ٢/ ١٧٤، والتسهيل ٥٣، والتذييل ٤/ ١٤٧، والهمع ١/ ٣٦٠-٣٦١.
(٤) سبقت ترجمته عند الحديث عن النفي بـ (ليس).
(٥) ينظر الرضي ٢/ ١٧٥.
(٦) ينظر التسهيل ٥٣، والتذييل ٤/ ١٤٧.
(٧) ينظر المقرب ٨٠.
(٨) ينظر الرضي ٥/ ١٧٥.
(٩) ينظر البسيط ٢/ ٦٨٢.
(١٠) ينظر الهمع ٣/ ٣٦١.
(١١) ينظر الدر المصون ٤/ ٦٠٨.
(١٢) التذييل ٤/ ١٥١.

دخول أداة الشرط على (كان)؛ لأنها مخلصة للاستقبال فإنه لا يطرد لنقضه بقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ كَانُواْ عَـٰهَدُواْ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ... ﴿١٥﴾ ﴾ [الأحزاب]، وبقوله تعالى: ﴿...أَوَلَمْ تَكُونُوٓاْ أَقْسَمْتُم مِّن قَبْلُ ...﴿٤٤﴾﴾ [إبراهيم].

ومن النظم قول الشاعر[1]:

وكان طوى كشحا على مستكنّة فلا هو أبداها ولم يتجمجمِ

وقول الشاعر[2]:

وكنا حسبناهم فوارس كهْمسٍ حيُوا بعد ما ماتوا من الدهر أعصرا

وقول الشاعر[3]:

ثم أضحوا لعب الدهر بهم وكذاك الدهر حالاً بعد حالْ

ومن النثر:

ما حكى الكسائي: (أصبحت نظرت إلى ذات التنانير[4] يعني: ناقته.

ففي الشواهد السابقة جاء خبر (كان) فعلا ماضياً دون أن يقترن بـ (قد، فدل على جوازه.

الثاني: اشترط الكوفيون اقترانه بـ (قد) ظاهرة، أو مقدرة[5]، وتبعهم ابن درستويه[6]،

---

(١) هو لزهير بن أبي سلمى، ديوانه، طبعة ١٩٦٨، المكتبة الثقافية، بيروت، ٢٢ والكشح: الخاصرة، المستكنة: الغدرة، لم يتجمجم: لم يدع التقدم.

(٢) ينسب لمودود العنبري، ولأبي حزابة الوليد بن حنيفة، وهو في الكتاب ٤/ ٣٩٦، والمقتضب ١/ ١٨٢، والتذييل ٤/ ١٥٢، وكهمس هو أحد فرسان الخوارج.

(٣) لعدي بن زيد، ديوانه، تحقيق محمد جبار المعيبد، منشورات وزارة الثقافة، بغداد ٨٣.

(٤) ينظر معاني القرآن له، تحقيق عيسى شحاتة عيسى، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، ١١٨، والهمع ١/ ٣٦١، وذات التنانير اسم موضع.

(٥) ينظر الرضي ٢/ ١٧٢، والتذييل ٤/ ١٥١، والهمع ١/ ٣٦١.

(٦) ينظر شرح الرضي ٢/ ١٧٥.

وابن جمعة الموصلي[١]، ونسب الرضي هذا الرأي لجمهور النحاة[٢]، وليس كذلك.

وحجتهم أن (كان) وأخواتها، إنما دخلت على الجمل لتدل على الزمان، فإذا كان الخبر يعطى الزمان لم يحتج إليها، ألا ترى أن المفهوم من (زيد قام) ومن (كان زيد قائما) شيء واحد، واشتراط (قد) تقرب الماضي من الحال[٣].

الثالث: اشترط ابن مالك[٤] لدخول (ليس) على الماضي أن يكون اسمها ضمير الشأن نحو: ليس خلق الله أشعر منه، ورده أبو حيان بقوله: « وتقييد ابن مالك ذلك يكون اسمها ضمير الشأن ليس بصحيح »[٥].

واختار أبو حيان مذهب جمهور البصريين بقوله: « الجملة المصدرة بماض لا تقع خبرا لـ (صار، ولا ما كان بمعناها، ولا لـ (دام، ولا لـ (زال) وأخواتها، وهذا باتفاق لا تقول: صار زيد علم، وتقع خبرا لـ (ليس) باتفاق.... من غير اشتراط (قد) لا ظاهرة ولا مقدرة خلافا للكوفيين، وقد كثر السماع بغير (قد) نظما ونثرا في القرآن وغيره »[٦]، واختاره في (البحر المحيط)[٧].

وهذا ما يراه الباحث، فإن السماع قد ورد بجواز وقوع الفعل الماضي خبرا للأفعال الناقصة من غير(صار) وما كان بمعناها و(دام) وأخواتها، ولا يشترط (قد) لوروده بغيره؛ ولهذا جاء اختيار أبي حيان موفقا؛ لأنه مطابق للسماع وأما حكاية أبي حيان في خبر (صار) بالاتفاق ففيه نظر؛ لأن الأندلسي أجازه في جميع الأفعال.

---

(١) ينظر شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦٣.
(٢) ينظر الرضي ٢/ ١٧٢.
(٣) ينظر الرضي ٢/ ١٧٢، والهمع ١/ ٣٦١.
(٤) التسهيل ٥٣، والتذييل ٤/ ١٤٨، وشفاء العليل ١/ ٣٠٩.
(٥) ينظر الارتشاف ٣/ ١١٦٧، والتذييل ٤/ ١٥٠.
(٦) الارتشاف ٣/ ١١٦٧.
(٧) ينظر البحر ٣/ ٢٥٨، وشرح الرضي ٢/ ١٧٥، وشرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦٣.

العامل في خبر (ما) الحجازية:

تعد (ما) أداة نفي تدخل على الجملة الفعلية، فتحولها من الإثبات إلى النفي، وتدخل على الجملة الاسمية، فتحولها كذلك ويصاحبها تغيير في الحركات الإعرابية، فتحول حركة الخبر من الرفع إلى النصب وهذا في لغة أهل الحجاز، وأما في لغة تميم فتدخل (ما) على الجملة الاسمية، ولا تؤثر على الحركة الإعرابية في الخبر.

واختلف النحاة في عمل (ما) المشبهة بـ (ليس) على قولين هما:

الأول: ذهب البصريون[1] إلى أن (ما) ترفع الاسم وتنصب الخبر، احتجوا بأن (ما) تشبه (ليس) من وجوه عدة: منها دخولها على المبتدأ والخبر، وأنها تنفي الحال كـ (ليس) ودخول الباء في خبرها كما تدخل في خبر (ليس، فإذا ثبت أنها أشبهت (ليس) وجب أن تجرى مجراها، وهم يجرون الشيء مجرى الشيء إذا تشابها[2].

ويقول النحاة: إن الأصل في (ما) ألا تعمل؛ لأنها حرف ليس مختصا، والأصل في الحروف العاملة أن تكون مختصة، ومع هذا فإن أهل الحجاز أعملوها لقوة مشابهتها بـ (ليس، وبهذا ورد في القرآن كقوله تعالى: ﴿...مَا هَٰذَا بَشَرًا...﴿٣١﴾﴾ [يوسف]، وقوله تعالى: ﴿...مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ...﴿٢﴾﴾ [المجادلة]، فكانت لغة تميم أقيس، ولغة أهل الحجاز أفصح[3].

الثاني: وذهب الكوفيون إلى أنها لا تعمل في الخبر، وأن الخبر منصوب بنزع الخافض فجملة: (ما عبد الله قائما) أصلها: (ما عبد الله بقائم، فلما حذف الجار انتصب (قائما، قال الفراء في قوله تعالى: ﴿...مَا هَٰذَا بَشَرًا...﴿٣١﴾﴾ [يوسف]: « لأن الباء قد استعملت فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك »[4].

---

(١) ينظر الإنصاف ١/ ١٦٥، وابن يعيش ١/ ١٠٨، وشرح التصريح ١/ ١٩٦، والتذييل ٤/ ٢٦٣.
(٢) ينظر الإنصاف ١/ ١٦٦، والتذييل ٤/ ٢٦٣، وابن عقيل ١/ ٣٠٢، والهمع ١/ ٣٨٩.
(٣) ينظر ابن يعيش ١/ ١٠٨.
(٤) معاني القرآن ٢/ ٤٢.

كما احتج الكوفيون بأن الأصل في (ما) ألا تكون عاملة البتة؛ لأن الحرف إنما يكون عاملا إذا كان مختصا كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها، وإذا كان غير مختص وجب ألا يعمل كحرف الاستفهام والعطف، فلما كانت (ما) مشتركة بين الأسماء والأفعال وجب ألا تعمل؛ ولهذا كانت مهملة في لغة بني تميم وهو القياس، وإنما أعملها الحجازيون تشبيها بـ (ليس) والشبه ضعيف فلم يقوَ على العمل في الخبر؛ لأنه حرف فبطل أن يكون منصوبا بـ (ما) فوجب أن يكون منصوبا بحذف حرف الجر[1].

ورد بأن الخافض إذا أسقط إنما ينتصب الاسم بعده إذا كان الجار والمجرور في موضع نصب فإذا سقط الخافض وصل الفعل، أو ما هو في معناه إلى المجرور، فنصبه، فالنصب إنما هو بالفعل المذكور، لا بسقوط الخافض[2].

وكذلك فإن نزع الجار تارة يكون سماعا كما في قولك: أمرتك الخير، وتارة يكون قياسا في (أن) المصدرية لكثرة الاستعمال فيها، وخبر (ما) ليس من أحد هذين الوجهين فلهذا لم يكن منصوبا بنزع الجار كما قالوا[3].

واختار أبو حيان مذهب البصريين بقوله: « ومحل النصب في الأسماء: المفعول المطلق... وخبر ما الحجازية خلافا للكوفيين في زعمهم أن انتصابه هو على إسقاط الخافض وهو الباء... »[4].

ويبدو أن مذهب البصريين، ومن تابعهم كأبي حيان هو الارجح؛ لأن الأصل في مثل قولنا) ماهذا كاتبا) هو: هذا كاتب، فهي جملة تتكون من مبتدأ، وخبر، ثم دخل عليه (ما) النافية، وليس أصله: هذا بكاتب، كما يصوره الكوفيون، وتقديرهم هذا يذهب معنى التوكيد الذي جيء من أجله الباء في خبر (ما) النافية.

---

(١) ينظر الإنصاف ١/ ١٦٥، والتذييل ٤/ ٢٦٣، والرضي ٢/ ٢٢٣، والهمع ١/ ٣٨٩.
(٢) ينظر الإنصاف ١/ ١٧٢، والتذييل ٤/ ٢٦٤، وابن يعيش ١/ ١٠٩.
(٣) ينظر المحصل ٢/ ٦٥.
(٤) الارتشاف ٣/ ١٠٧٧

إعمال (إنْ) عمل ليس:

يدخل الحرف (إنْ) على الجملة الفعلية والجملة الاسمية، فيحولها من الإثبات إلى النفي، فإذا دخل على الجملة الفعلية فلا عمل له غير النفي، وأما إذا دخل على الجملة الاسمية نحو: (إن زيد قائما، فاختلف النحاة في عمله عمل (ليس) على قولين هما:

الأول: منع عملها أكثر البصريين[١]، واختاره ابن يعيش[٢]، وابن عصفور[٣]، والمالقي[٤]، وابن الناظم[٥]، والرضي[٦]، ومنع عملها الفراء[٧]، والمغاربة[٨]، ونقل السهيلي[٩] عن سيبويه أنه أجاز إعمالها، وكلام سيبويه يشير إلى أنها لا تعمل قال: « وتكون (إنْ) كـ (ما) في معنى ليس »[١٠]، وكلام سيبويه ليس فيه تصريح بعملها، ونص المبرد على أن سيبويه لا يرى فيها إلا رفع الخبر؛ لأنها حرف نفي دخل على ابتداء، وخبره كما تدخل ألف الاستفهام فلا تغيره[١١].

وحجة المانعين عملها أن (إنْ) حرف لا يختص، فهو يلي الجملة الفعلية نحو: ﴿...إِنۡ أَرَدۡنَآ إِلَّا ٱلۡحُسۡنَىٰۖ...١٠٧﴾ [التوبة]، كما يلي الجملة الاسمية نحو: ﴿...إِنِ ٱلۡكَٰفِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ ٢٠﴾ [الملك]، وما كان هكذا فقياسه أن لا يعمل[١٢].

---

(١) ينظر الرضي ٢/ ٢٢١، وشفاء العليل ١/ ٣٣١، وابن عقيل ١/ ٣١٧، المغني ٣٤، والهمع ١/ ٣٩٤
(٢) ينظر شرح ابن يعيش ٨/ ١١٣.
(٣) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٩٨.
(٤) ينظر رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق سعيد صالح زعيمة، بدون (ط، ت)، دار الناشر ابن خلدون صـ١١٤.
(٥) ينظر ابن الناظم ١٥٠.
(٦) ينظر شرح الرضي ٢/ ٢٢١.
(٧) ينظر معاني القرآن ٢/ ١٤٥.
(٨) ينظر التذييل ٤/ ٢٧٧، والارتشاف ٣/ ١٢٠٧، والهمع ١/ ٣٩٤.
(٩) ينظر التذييل ٤/ ٢٧٧.
(١٠) الكتاب ٤/ ٢٢٢.
(١١) ينظر المقتضب ٢/ ٣٦٢، وابن يعيش ٨/ ١١٣.
(١٢) ينظر التذييل ٤/ ٢٧٦،، وابن يعيش ٨/ ١١٣، والهمع ١/ ٣٩٤.

الثاني: يجوز أن تعمل، وإلى ذلك ذهب الكوفيون، ومنهم الكسائي[١]، وتبعهم المبرد[٢]، والفارسي[٣]، ونسبه أبو حيان[٤]، والسيوطي إلى ابن السراج أيضا[٥]، وأجازه أبو الفتح بن جني[٦]، والعكبري[٧]، وابن مالك[٨]، وشراح الألفية كابن هشام[٩]، وابن عقيل[١٠]، وابن الناظم[١١]، والأشموني[١٢].

واحتجوا بالسماع والقياس[١٣]، فأما السماع فقول العرب في نثرها: (إنْ ذلك نافعَك ولا ضارك، و(إن أحدٌ خيرا من أحد إلا بالعافية) حكى ذلك الكسائي عن أهل العالية، وأنه سمعهم يقولون ذلك، وسمع أعرابيا يقول: (إنّا قائما)[١٤]، فأنكرها عليه، وظن الكسائي أنها (إنّ) المشددة وقعت على (قائم، قال: فاستثبته فإذا هو يريد: إن أنا قائما، فترك الهمز، ثم أدخل النون في النون كما قال تعالى ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ...﴿٣٨﴾ ﴾ [الكهف].

وقرأ سعيد بن جبير[١٥] قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ ...﴿١٩٤﴾ ﴾ [الأعراف] بتخفيف (إنّ) ونصب عبادا.

---

(١) ينظر التذييل ٤/ ٢٧٧، والتصريح ١/ ٢٠١، والهمع ١/ ٣٩٤.
(٢) ينظر المقتضب ٢/ ٣٦٢.
(٣) ينظر الهمع ١/ ٣٩٤.
(٤) ينظر التذييل ١/ ٣٩٤.
(٥) ينظر التذييل ٤/ ٢٧٧، والهمع ١/ ٣٩٤.
(٦) ينظر المحتسب ١/ ٢٧٠.
(٧) ينظر التبيان ١/ ٣٥٤.
(٨) ينظر شرح التسهيل ١/ ٣٧٥، وشفاء العليل ١/ ٣٣١.
(٩) ينظر أوضح المسالك ١/ ٢٩١، وتخليص الشواهد ٣٠٥.
(١٠) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٣١٧.
(١١) ينظر شرح ابن الناظم ١٥٢.
(١٢) ينظر شرح الأشموني ١/ ٢٦٨.
(١٣) ينظر الرضي ٢/ ٢٢٧، والتذييل ٤/ ٢٧٨، والارتشاف ٣/ ١٢٥٨، والهمع ١/ ٣٤-٣٩٥.
(١٤) ورد (إن) في الارتشاف بتحقيق النماس ٢/ ١٠٩، وفي تحقيق رجب محمود ٣/ ١٢٠٨ كذلك، وهكذا ورد في التذييل ٤ / ٢٧٨ والصحيح ما أثبتناه.
(١٥) ينظر المحتسب ١/ ٣٧٠.

وخرجها ابن جني على أنها (إنْ) النافية، وقال: (معناه: ما الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم يعني في الإنسانية، وإنما هي حجارة ونحوها مما لا حياة له ولا عمل فضلالكم بعبادتهم أشد من ضلالكم لو عبدتم أمثالكم [١]، ومنه قول الشاعر[٢]:

إنْ هو مستوليا على أحد إلا على أضعف المجانينِ

وقول الشاعر[٣]:

إنْ المرء ميتا بانقضاء حياته ولكن بأن يبغي عليه فيخذلا

وأما القياس فإنها شاركت (ما) في النفي، وفي دخولها على المعرفة، والنكرة، وفي نفي الحال[٤].

الثالث: لا يجوز عملها إلا في الشعر، وهو مذهب ابن عصفور في المقرب[٥]، واستدل بقول الشاعر:

إن هو مستوليا على أحد .....

واختار أبو حيان الإعمال فقال: « والصحيح جواز إعمالها، إذ قد ثبت ذلك لغة لأهل العالية نثرا، ونظما، ومن النثر (إن ذلك نافعك ولاضارك... وقال أعرابي أبي: إنَا قائما يريد: إنْ أنا قائما، حذف الهمز ونقل حركتها إلى نون (إنْ) وأدغم كقوله تعالى: ﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي وَلَآ ..﴿٣٨﴾﴾ [الكهف] أي لكن أنا، وتعمل في المعرفة والنكرة...)[٦].

واختار الإهمال في (البحر المحيط) قال[٧]: « والصحيح أنه لا يجوز؛ لأنه لم يحفظ من

---

(١) المحتسب ١/ ٢٧٠.
(٢) لم أقف على قائله، وهو في الجنى الداني ٢١٠، والأشموني ١/ ٢٦٨، والهمع ١/ ٣٩٤.
(٣) قائله مجهول وهو في أوضح المسالك ١/ ٢٩١، وابن عقيل ١/ ٣١٨، والجني ٢٠٩، والتصريح ١/ ٢٠١.
(٤) ينظر التذييل ٤/ ٤٧٧.
(٥) ينظر المقرب ١١٦.
(٦) الارتشاف ٣/ ١٢٠٨.
(٧) البحر ١/ ٤٤٢.

ذلك إلا بيت نادر وهو: إن هو مستوليا... »، وقال في موضع آخر من البحر: « والصحيح أن إعمالها لغة ثبت ذلك في النثر والنظم»[1]، وخرجها على أن (إن) هي (أنّ) المشددة العاملة عمل ليت.

وللباحث ملاحظات على ما سبق هي:

١ - الذي يبدو أن الذين منعوا إعمال (إنْ) عمل (ليس) بنوا على الشائع المطرد، والذين أجازوا أجازوه على لغة لإحدى القبائل العربية، فالأصل في الخلاف يعود إلى اختلاف لهجات العرب، وكان ينبغي أن يدار النقاش بعد أن وردت إليهم هذه اللغة أهي شائعة ومطردة، فيقاس عليها أم أنها لغة نادرة كما وصفها ابن الناظم فلا يقاس عليها، ولا يقعد لها، غير أنهم لجأوا إلى التعليل في الرد والنقاش بأن (إنْ) حرف مشترك والمشترك لا يعمل عندهم.

٢ - وأما تخريج ابن جني لقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ ... ﴿١٩٤﴾ ﴾[الأعراف]، وتبعه المتأخرون في استشهادهم بها على أنها لغة لأهل العالية ففيه نظر، قال أبو حيان في (التذييل) بعد أن ذكر تخريج ابن جني للآية: « ولا يتعين هذا التخريج، بل تحتمل هذه القراءة الشاذة أن تكون (إنْ) هي المخففة من الثقيلة، ويكون قد أعملها، ونصب الخبر بها على حد ما جاء ذلك في (إنّ) المشددة في قول عمر بن أبي ربيعة[2]:

إذا اسود جنح الليل فلتأتِ ولتكن خطاك خفافا إن حراسنا أسدا

وهذا التخريج أحسن، بل يتعين لتوافق القراءتين، وأما تخريج أبي الفتح ففيه تناقص القراءتين، ولا يناسب التنافي القرآن، بل يستحيل ذلك، إذ قراءة التشديد تقتضي أن يكونوا عباداً أمثالهم، وقراءة التخفيف على تخريج أبي الفتح تقتضي ألا يكونوا عبادً أمثالهم وهو محال في كلام الله تعالى »[3]، غير أن ابن هشام[4] البغدادي[5] قد ردا على هذا التناقض بقوله:

---

(١) المصدر السابق ٤/ ٤٤٤.
(٢) لم يوجد في ديوانه، وهو في شرح الجمل ١/ ٤٢٤، والمغني ٤٩، والتذييل ٤/ ٢٧٨.
(٣) التذييل ٤/ ٢٧٨ - ٢٧٩.
(٤) ينظر تخليص الشواهد ٣٠٦.
(٥) الخزانة ٢/ ١٤٤.

إن التناقض الذي توهمه مدفوع لأنهم أمثالهم في أنهم مخلوقون، وليسوا أمثالهم في الحياة والنطق وقراءة سعيد بن جبير على هذا التخريج أقوى من التشنيع عليهم من قراءة الجماعة ويؤيدها ما بعدها من قوله تعالى: ﴿ أَلَهُمْ أَرْجُلٌ يَمْشُونَ بِهَآ أَمْ لَهُمْ أَيْدٍ يَبْطِشُونَ بِهَآ ... ﴿١٩٥﴾ ﴾[الأعراف].

٣ - وأما قول بعض النحاة أن (إنْ) لنفي الحال ففيه نظر أيضا؛ لأنها قد تأتي لغيره(١) كقوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَا ۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِّنۢ بَعْدِهِۦٓ ... ﴿٤١﴾ ﴾[فاطر].

والذي يراه الباحث أن هذه لغة لإحدى القبائل العربية، ويبدو أنها لغة غير شائعة، ولا مطردة من خلال استنكار كثير من النحاة لها، فلا يقاس عليها، ولا يقعد لها؛ لأنها لغة نادرة، والذي يؤيد ذلك أيضا أنها لم ترد في القرآن عاملة، بل هي مهملة على اللغة المشهورة.

٤ - وأما اختيار أبي حيان في (الارتشاف) جواز إعمالها فقد استند على أكثر من شاهد من تلك اللغة، وأما منعه إعمالها في (البحر) فيدل على تردده في اختيار المذاهب النحوية، ويمكن أن يخرّج على أنه لم يقف إلا على شاهد واحد؛ ولذا مال إلى المنع.

واتباعه لمذهب الكوفيين في جواز عمل (إن) ليس رأيا اجتهاديا كما زعم بعض الباحثين(٢).

عمل (لات):

هذا الحرف يفيد النفي، ويدخل على الجملة الاسمية، فيحولها من الإثبات إلى النفي وجاء بعدها الاسم مفردا منصوبا في الاستعمال الشائع، ومرفوعا في الاستعمال القليل؛ ولهذا اختلف النحاة في عملها على أقوال:

---

(١) ينظر معاني النحو ١/ ٢٧٦.

(٢) ينظر أبو حيان النحوي ٤٧٨.

الأول: مذهب سيبويه والجمهور[1] أنها تعمل عمل (ليس، ولكن في لفظ الأزمان خاصة قال سيبويه: « كما شبهوا بـ (ليس) (لات) في بعض المواضع، وذلك مع الحين خاصة لا تكون (لات) إلا مع الحين، تضمر فيها مرفوعا، وتنصب الحين؛ لأنه مفعول به، ولم تمكن تمكنها، ولم تستعمل إلا مضمرا فيها »[2]، وظاهر كلام سيبويه أنها لا يلزمها الإعمال دائما، وإذا عملت فهي مع الحين خاصة، وأما قوله: تضمر فهو معناه تحذف؛ لأن الحرف لا يضمر فيه.

وإذا جاء بعدها الاسم منصوبا، نحو قوله تعالى: ﴿... فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾ [ص]، فاسمها المرفوع محذوف، وتقديره عندهم: لات الحينُ حينَ مناص، ونصب اسمها كثير، وإذا جاء الاسم بعدها مرفوعا ف المرفوع اسمها، وخبرها محذوف، وقد قرئ قوله تعالى: ﴿... فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾[ص] بالرفع[3]، فتقديره:لات حين مناص لهم، أو: لات حين مناص حاصلا ورفع اسمها قليل؛ ولهذا قال سيبويه[4]: « وقد قرأ بعضهم (ولات حينُ مناصٍ) وهي قليلة »، ثم قال في موضع آخر: لا يكاد يعرف[5]، ووصف القراءة بعض النحاة بالشذوذ[6] ووسمها بعضهم بالندرة[7].

الثاني: تعمل عمل (إنّ) وهي للنفي العام، أو لنفي الجنس، فيكون (حين، اسمها، وخبرها محذوف، تقديره: ولات حين مناص لهم، كقولك: لا غلام سفر لك، ونسب القول للأخفش[8]، ونقل ابن عصفور أن مذهب الأخفش أنها لا تعمل شيئا[9]، وقال الرضي:

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٥٧، والأصول ١/ ٩٥، والرضي ٢/ ٢٢٧، وابن يعيش ٢/ ١١٦، والمغني ٢٥٤، والأشموني ١/ ٢٦٩، وابن عقيل ١/ ٣٢١، وابن الناظم، ١٥١ والدر المصون ٩/ ٣٥٠، والهمع (١/ ٤٠٢.

(٢) الكتاب ١/ ٥٧.

(٣) ينظر معاني القرآن للأخفش ٢/ ٤٥٣، وكشف المشكلات للجامع النحوي ٢/ ٢٦٠.

(٤) الكتاب ١/ ٥٨.

(٥) ينظر المصدر السابق ١/ ٦٠.

(٦) ينظر شرح الأشموني ١/ ٢٧١.

(٧) ينظر ابن الناظم ١٥١.

(٨) ينظر الأصول ١/ ٩٧، والرضي ٢/ ٢٢٨، والتذييل ٤/ ٢٩٣، والهمع ١/ ٤٠٢.

(٩) ينظر التذييل ٤/ ٢٩٣.

« ولا يمنع دعوى كون (لات) هي (لا) التبرئة، ويقويه لزوم تنكير ما أضيف (حين) إليه، فإذا انتصب (حين) بعدها فالخبر محذوف كما في: (لا حول، وإذا ارتفع فالاسم محذوف أي: (لات حين حين مناص) كما في: لا عليك »[1].

الثالث: أنها لا تعمل، وهو مذهب الأخفش[2]، والاسم الذي بعدها إن كان مرفوعا فهو مبتدأ، وخبره محذوف، وإن كان منصوبا فهو على إضمار فعل أي: ولات أرى حين مناص، ومثله: لا مرحبا، ولا أهلا، ولا سهلا.

الرابع: أنها حرف جر تخفض أسماء الزمان، وهذا قول الفراء، وقرئ (ولات حين مناص) بجر (حين)[3]، وأولت على وجهين أحدهما: أن (لات) بمعنى (غير) وصف لمحذوف، كأنه قيل: فنادوا حينا غيرَ حين مناص، ورد بأنه لو كانت بمعنى (لا) صفة لزم تكرارها وثانيهما أن الكسرة كسرة بناء مقطوعة عن مضاف، وما بعد (لات) يقطع عن الإضافة فيبنى، والتقدير: لات حين مناصهم، والإضافة إلى (مناص) كأنها إضافة إلى (الحين) لأنه معه كالشيء الواحد، وقال أبو حيان عنه: « وهذا بعيد جدا»[4]، وخرجها أبو حيان على إضمار (من) والأصل: ولات من حين مناص، فحذفت (من) وبقي عملها نحو قولهم: على كم جذع بيتك؟ أي: من جذع في أوضح القولين[5].

وقال السمين الحلبي: وهي قراءة مشكلة جدا لا تبعد الغلط عن راويها، فإنه بمكان من العلم المانع له من مثل هذه القراءة[6].

وظاهر كلام أبي حيان أنه اختار مذهب الجمهور، فقال في الارتشاف: « فإذا كان الظرف منصوبا فهو خبرها، والاسم محذوف، وإذا كان مرفوعا فهو اسمها، وخبرها محذوف، ولم يسمع بالاسم، والخبر ملفوظا بهما معا.. »[7]، وخالفه في (التذييل) بقوله: « إذ

---

(١) الرضي ٢/ ٢٢٩.
(٢) ينظر الرضي ٢/ ٢٢٩، والتذييل ٤/ ٢٩٣، والهمع ١/ ٤٠٢.
(٣) وهي قراءة أبي السمال، مختصر شواذ القراءات لابن خالويه صـ١٣٠.
(٤) التذييل ٤/ ٢٩٥.
(٥) ينظر المصدر السابق ٤/ ٢٩٥.
(٦) ينظر الدر المصون ٩/ ٣٥٥.
(٧) الارتشاف ٣/ ١٢١١.

الأولى عندي أن (لات) لا تعمل شيئا، وإن كان معناها معنى (لا)؛ لأنها لا يحفظ الإتيان بعدها باسم وخبر مثبتين »[1]، وقال: « إنما نقول: إن (الحين) إذا كان منصوبا كان في موضع خبر مبتدأ محذوف »[2]، فالإعراب الذي ذهب إليه هنا هو إعراب الأخفش للتركيب، وأن (لات) غير عاملة والتعليل الذي ذكره في الارتشاف بأن الاسم والخبر لم يسمع بهما ملفوظين معا علل به في (التذييل) بعدم إعمالها أيضا.

وقد رد أبو حيان على الجمهور القائلين – في حالة نصب الاسم بعدها – بأن مرفوعها هو المحذوف فقال: « لا يخلو هذا الاسم من أمرين: إما أن يكون مضمرا أو يكون محذوفا، فلا يجوز أن يكون مضمرا في (لات)؛ لأن الحروف لا يضمر فيها، ولا يجوز أن يكون محذوفا؛ لأنها عندهم أجريت مجرى (ليس) في العمل و(ليس) هي الأصل، واسم ليس لا يجوز حذفه، فكذلك اسم (لات) لا يجوز حذفه، إذ لو جاز حذف اسم (لات) لكانوا قد تصرفوا في الفرع دون الأصل، ولم يجز حذف اسم (ليس) لأنها مشبهة في عملها بالفعل المتعدي أي واحد في رفع أحد الاسمين ونصب الآخر فكما أن الفاعل لا يحذف وحده فكذلك اسمها لا يحذف »[3].

ورد كذلك على التوجيه المنسوب للأخفش في حالة النصب على إضمار الفعل قال: « وهو ليس بشيء؛ لأن (لات) لا يحفظ نفي الفعل بها في موضع من المواضع »[4].

وهذه التخريجات كلها تسويغ لاختلاف الحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها حينما يكون مرفوعا تارة، ومنصوبا تارة أخرى أو مجرورا، وليس تفسيرا للمعنى.

والذي يراه الباحث أن (لات) حرف نفي لا عمل له في الجملة غير النفي فيحول الجملة من الإثبات إلى النفي، والذي يدل على ذلك أن اختلاف الحركة الإعرابية على الاسم الذي يليها لا يحمل أي قيمة دلالية في التركيب، فالمعنى واحد في الحالات الثلاث.

---

(١) التذييل ٤/ ٢٩٣.
(٢) التذييل ٤/ ٢٩٣.
(٣) المصدر السابق ٤/ ٢٩٤، والهمع ١/ ٤٠٢.
(٤) المصدر السابق ٤/ ٢٩٣.

وكذلك يرى الباحث أن اختلاف الحركات الإعرابية يعود إلى اختلاف اللهجات وهذا ما شهد له تعدد القراءات في قوله تعالى: ﴿كَمْ.. فَنَادَواْ وَّلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ۝٣﴾[ص]، واعتراف النحاة أنفسهم: فأطلقوا على نصب الاسم بعدها استعمال شائع، وبه قرأ عامة القراء، والرفع غير شائع وأطلق عليها سيبويه[١] لغة قليلة، ونادرة عند ابن الناظم[٢]، وشاذة عند الأشموني[٣].

وأما قراءة الجر فهي تدل على أمرين أحدهما: أن (لات) حرف ولهذا عملت الجر، وثانيهما: أن الجر جاء على لغة معينة كما جر (لعل) على لغة عقيل، و(متى) على لغة هذيل، غير أنها لغة نادرة لا يقاس عليها، ولا يقعد لها.

ماهية (عسى):

اختلف النحاة في نوع (عسى) أهي فعل، أم حرف على مذهبين:

الأول: ذهب جمهور النحاة إلى أنها فعل كسائر الأفعال، ومن هؤلاء، سيبويه[٤] المبرد[٥]، وأبو علي الفارسي[٦]، وأبو البركات الأنباري[٧]، وابن يعيش[٨]، والعكبري[٩]، وابن جمعة، الموصلي[١٠]، وابن مالك[١١]، والمرادي[١٢]، وابن هشام[١٣]، والرضي[١٤]، وابن عقيل[١٥].

(١) ينظر الكتاب ١/ ٥٨.
(٢) ينظر ابن الناظم ١٥١.
(٣) ينظر شرح الأشموني ١/ ٢٧١.
(٤) ينظر الكتاب ٢/ ٣٧٥.
(٥) ينظر المقتضب ٣/ ٦٨.
(٦) ينظر الإيضاح العضدي ١١٦.
(٧) ينظر أسرار العربية، تحقيق محمد بهجت البيطار، ١٩٨٨، مطبعة الترقي، دمشق،صـ١٢٦.
(٨) ينظر ابن يعيش ٧/ ١١٦.
(٩) ينظر التبيان ١/ ١٥٦.
(١٠) ينظر شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٩٨.
(١١) ينظر شفاء العليل ١/ ٣٤٢.
(١٢) ينظر الجني ٤٦١.
(١٣) ينظر المغني ١٥٨.
(١٤) ينظر شرح الرضي ٤/ ٢١٤.
(١٥) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٣٢٢.

واستدلوا على فعليتها بما يأتي[1]:

١ – اتصال الضمائر كتاء الفاعل نحو: عسيت، عسيت، عسيت وعسينا، عسوا، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ أَن تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴿٢٢﴾ ﴾ [محمد]، فلما اتصلت به هذه الضمائر، كما تتصل بسائر الأفعال دل على أنه فعل.

٢ – إلحاق تاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل نحو: عست هند أن تقوم، كما نقول: قامت، وقعدت، وذهبت، فدل على أنه فعل.

الثاني: أنها حرف دائما سواء اتصلت بالضمير أم لا، وهذا رأي ثعلب[2]، ونسب إلى الزجاج[3]، وإلى ابن السراج[4] وهو ظاهر كلام البغدادي[5].

واحتجوا بعدم تصرفها، وأنها بمنزلة (لعل)[6]، وقال بحرفيتها سيبويه، ولكن في استعمال معين، وهو إذا اتصل بها ضمير منصوب نحو: عساك تفعل، فقال: « ولكنهم جعلوها بمنزلة لعل »[7].

واختار أبو حيان مذهب الجمهور الذي يرى فعليتها حيث قال: « باب أفعال المقاربة، سمي الباب ببعض ما يقع فيه وهي جعل... و... وعسى خلافا لأحمد بن يحيى (أي ثعلب، إذ زعم أنها حرف لا فعل.. »[8]، واختاره كذلك في (البحر المحيط)[9]، وهذا ما يراه الباحث أيضا لاتصال ضمائر الرفع، وتاء التأنيث بها كأي فعل آخر.

---

(١) ينظر ابن يعيش ٧/ ١١٦، والتذييل ٤/ ٣٢٧، الجني ٤٦١.
(٢)ينظر التذييل ٤/ ٣٢٧، والجني ٤٦١، والمغني ١٥٨.
(٣) ينظر الرضي ٤/ ٢١٤.
(٤) ينظر الرضي ٤/ ٢١٤، والمغني ١٥٨، والجني ٤٦١.
(٥) ينظر الخزانة ٩/ ٣٢٢.
(٦) ينظر الرضي ٤/ ٢١٤.
(٧) الكتاب ٢/ ٣٧٥.
(٨) الارتشاف ٣/ ١٢٢٢.
(٩) ينظر البحر٢/ ١٥٢.

وأما ما نسب لابن السراج من القول بحرفية (عسى) وحرفية (ليس)[1] ونص على ذلك محقق كتاب (الأصـول في النحو) في مقدمة التحقيق[2] ففيه نظر؛ لأن ابن السراج يرى فعلية (ليس، وقد نص عليه[3]، وأما القول بحرفيه (عسى) فلم أجده في (الأصول).

إعـراب (عسى):

وردت (عسى) في الأسلوب العربي على صور:

الصورة الأولى: (عسى زيد أن يقوم): اختلف النحاة في إعرابها على أقوال هي:

أولا: أن (زيد) اسم (عسى، والفعل في موضع الخبر، وموضعه نصب إذ أصله المبتدأ والخبر، وعملت فيه (عسى) عمل (كان، وهذا مذهب الجمهور[4]، وصححه ابن عصفور[5]، واستدل لمذهب الجمهور بأن الفعل في موضع نصب على الخبر لما ردوه إلى الأصل نطقوا باسم الفاعل، ولم ينطقوا بالمصدر مثل: إني عسيت صائما.

وهذا القول فيه إشكال إعرابي؛ لأن الخبر في تأويل المصدر والمخبر عنه ذات، ولا يخبر بالمصدر عن الذات، وأجيب بأمور[6]:

أحدها: أنه على حذف مضاف إما قبل الاسم أي: عسى أمر زيد القيام، أو قبل الخبر أي: عسى زيد صاحب القيام، وقال الفارسي[7]، والدماميني[8]: وفي هذا العذر تكلف إذ لم يظهر المضاف الذي قدره يوما من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر[9].

---

(١) ينظر المغني ١٥٨، والجني ٤٦١، وأسرار العربية ١٢٦، والارتشاف ٣/ ١٢٢٢.
(٢) هو د. عبد الحسين الفتلي.
(٣) ينظر الأصول ١/ ٨٢.
(٤) ينظر الرضي ٤/ ٢١٤، ابن يعيش ٧/ ١١٦، والبرهان ٤/ ١٣٤، وابن عقيل ١/ ٣٢٤، وشفاء العليل ١/ ٣٤٧، والجني ٤٦٤، والتذييل ٤/ ٣٤٥، والهمع ١/ ٤١٦
(٥) ينظر شرح الجمل ٢/ ١٧٨.
(٦) ينظر المغني ١٥٨، وحاشية الصبان ١/ ٢٦٠، والرضي ٤/ ٢١٤-٢١٥.
(٧) ينظر الرضي ٤/ ٢١٥.
(٨) ينظر حاشية الصبان ١/ ٢٦٠.
(٩) ينظر حاشية الصبان ١/ ٢٦٠.

الثاني: أنه على سبيل المبالغة مثل نحو: (زيد عدل وصوم). قال ابن الناظم: « فإن قلت: كيف جاز اقتران الخبر ههنا بـ (أن) المصدرية مع أنه يلزم منه الإخبار عن اسم العين بالمصدر؟ قلت يجوز ذلك على المبالغة ...»[١].

الثالث: أنّ (أنْ) جيء بها للتراخي أي أن الإخبار وقع أولا بالفعل ثم جيء بـ (أن) لتؤذن بالتراخي لقصد السبك.

قال ابن هشام:« وليس بشيء؛ لأنها قد نصبت؛ ولأنها لا تسقط إلا قليلا »[٢].

ثانيا: أنها فعل متعد بمنزلة (قارب) معنى وعملا، أو قاصر بمنزلة (قرب من أن يفعل، وحذف الجار توسعا، ونسب هذا إلى سيبويه[٣]، والمبرد[٤]، قال سيبويه: « وتقول عسيت أن تفعل، فـ (أن) هاهنا بمنزلتها في قولك: قاربت أن تفعل، أي قاربت ذلك وبمنزلة دنوت أن تفعل، واخلولقت السماء أن تمطر أي: لأن تمطر، وعسيت بمنزلة اخلولقت السماء... »[٥].

وقال المبرد: « اعلم أن لا بد لها من فاعل؛ لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل، وخبرها مصدر لمقاربته... وعسيت أن أقوم أي دنوت في ذلك وقاربته بالنية...»[٦] ففهم النحاة كأبي حيان، وابن عصفور، وابن هشام، وابن مالك، من هذا النصوص أن سيبويه، والمبرد يذهبان إلى أنها فعل متعد كأي فعل آخر ومفعولها منصوب على حذف الجار استنادا إلى قول سيبويه:(واخلولقت السماء أن تمطر أي: لأن تمطر، وعسيت بمنزلة اخلولقت، أضف إلى ذلك أن كلام سيبويه قد يوحي بذلك؛ لأنه قد تكلم على المصدر المؤول المجرور بحذف الجار فقال: « وتقول: لا يلبث أن يأتيك أي: لا يلبث عن إتيانك... وتقول: ما منعك أن تأتينا، أراد من إتيانك فهذا على حذف حرف الجر... وتقول.. إنه أهل أن يفعل ومخافة أن

---

(١) ابن الناظم ١٥٥.
(٢) المغني ١٥٩.
(٣) ينظر المغنى ١٥٩.
(٤) ينظر التذييل ٤/ ٣٤٥، والمغني ١٥٩، وابن الناظم ١٥٥، وشفاء العليل ١/ ٣٤٦.
(٥) الكتاب ٣/ ١٥٧.
(٦) المقتضب ٣/ ٦٨.

يفعل كأنك قلت إنه أهل لأن يفعل، ومخافة لأن يفعل... وتقول.. وإنه خليق لأن يفعل، وإنه خليق أن يفعل على الحذف ثم أردف سيبويه، وتقول: عسيت أن تفعل فأن هاهنا بمنزلتها في قولك قاربت أن تفعل...»[1]، وأخذ ابن الناظم هذا الرأي قائلا: « والأولى جعل (أن) بصلتها مفعولا به على إسقاط الجار والفعل قبلها تام »[2]، وبعد أن ذكر قول سيبويه قال: « فهذا نص منه على (أن تفعل) بعد (عسى) ليس خبراً »[3].

والحق أن سيبويه والمبرد قد نصا على أنها فعل ترفع الاسم وتنصب الخبر، مثل: (كان، قال سيبويه بعد أن ذكر (عسى) و(كان): «ومثله: جعل يقول، ومثله أخذ يقول، الفعل هذا بمنزلة الفعل في (كان) إذا قلت: كان يقول، وهو في موضع اسم منصوب كما أن هذا في موضع اسم منصوب، وهو ثم خبر كما أن هنا خبر »[4].

وقال المبرد: « أما قولهم في المثل: (عسى الغوير أبؤسا) فإنما كان التقدير: عسى الغوير أن يكون أبؤساً، لأن (عسى) إنما خبرها الفعل مع (أن) أو الفعل مجردا، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب، لأن (عسى) فعل واسمها فاعلها وخبرها مفعولها ألا ترى أنك تقول: كان زيد ينطلق فموضعه نصب... »[5].

فقد اتفق سيبويه والمبرد في إعرابها وفي تفسيرها كذلك، فإن قولهم دنوت أن تفعل، وقاربت هو تفسير لا إعراب كما هو واضح في النصوص، وقد أشار إليه عبد الخالق عضيمة في هامش المقتضب[6].

ثالثا: أنها فعل قاصر بمعنى (قرب) و(أن والفعل) بدل اشتمال من فاعلها، وهو مذهب الكوفيين[7]، وقال الرضي: هو وجه قريب[8].

---

(١) الكتاب ٣/ ١٥٥- ١٥٧.
(٢) ابن االناظم١٥٥.
(٣) المصدر السابق ١٥٥.
(٤) الكتاب ٣/ ١٦٠.
(٥) المقتضب ٣/ ٧٠.
(٦) ينظر المصدر السابق ٣/ ٦٨.
(٧) ينظر الرضي ٤/ ٢١٥، المغني ١٥٩، والتذييل ٤/ ٣٤٧، والهمع ١ /٤١٦.
(٨) ينظر الرضي ٤/ ٢١٦.

وزعم أبو حيان أن هذا هو اختيار ابن مالك[1] وفيه نظر، لأن ابن مالك قال: « والوجه عندي أن تجعل عسى ناقصة أبدا... وسدت أن والفعل مسد الجزأين»[2].

وأبطل قول الكوفيين بأنه لا يسوغ ذلك؛ لأنه إبدال قبل تمام الكلام والبدل لا يأتي كذلك ولو أخرج البدل من الكلام لكان ما بقي تاما نحو: أعجبني زيد فهمه، لو قلت أعجبني زيد كان كلاما تاما ولو قلت: عسى زيد، لم يكن كلاما مستقلا[3].

رابعا: أنها فعل ناقص كما يقول الجمهور، وأن والفعل بدل اشتمال كما يقول الكوفيون، وأن هذا البدل سد مسد الجزأين كما سد مسد المفعولين في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ**... ﴿١٧٨﴾ ﴾[آل عمران] على قراءة حمزة[4] بالتاء في (يحسبن، بالخطاب على جعل (أن) بدلا من (الذين، وسد مسد المفعولين في البدلية[5]).

وقال ابن أبي الربيع: وهذه التأويلات تخرج الألفاظ عن مقتضياتها بلا ضرورة فلا معنى لها، وأيضا لا تسوغ في جميعها[6].

واختار أبو حيان مذهب الجمهور بقوله: « والقول الأول هو الصحيح »[7]) أي: مذهب الجمهور

والأولى – في نظر الباحث – أنّ (أنْ) مؤذنة للتراخي جيء بها للاستقبال للأسباب الآتية:

١ – سقوط (أن) لضرورة أو لعدم تخصيص الفعل بالاستقبال كقول الشاعر[8]:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريبُ

(١) ينظر التذييل ٤/ ٣٤٧.
(٢) شرح التسهيل ١/ ٣٤٤.
(٣) ينظر المغني ١٥٩، والتذييل ٤ / ٣٤٩.
(٤) الكشف ١/ ٣٦٥.
(٥) ينظر شرح التسهيل ١/ ٣٩٤، والمغني ١٥٩، والتذييل ٤ / ٣٤٦.
(٦) ينظر التذييل ٤/ ٣٣٥، والهمع ١/ ٤١٦.
(٧) الارتشاف ٣/ ١٢٢٤.
(٨) هو لهدبة بن خشرم، وهو في الكتاب ١/ ٤٧٨، وابن يعيش ٧/ ١١٧، وابن عقيل ١/ ٣٢٤، والخزانة ٤/ ٨١، والجنى ٤٦٢.

٢ – مجيء خبرها وصفا كقوله: إني عسيت صائما.

٣ – دخول سين الاستقبال بدلا من (أنْ) في الخبر؛ لأن كليهما للاستقبال كقول الشاعر[١]:

عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفئ غلات الكلى والجوانحُ

ليس هناك ضرورة للقول بأن (أن) مصدرية دائما، وفي العربية نظائر فقد يكون الحرف لشيء في تركيب، ولشيء آخر في تركيب آخر، نحو: (ما) المصدرية فقد تكون ظرفية مصدرية، وقد تكون مصدرية فقط، وكذلك فإن الحروف المصدرية مهيئة لإقامة الجملة مقام المفرد، فتهيئها لتكون فاعلة ومفعولة وغير ذلك، نحو: سرني أن عدت، وقد يصح تأويلها بالمصدر، وقد لا يصح نحو: عسى أن يزورنا زيد؛ لأن المراد في الحقيقة معنى الجملة لا المفرد، ولا يشترط أن يؤدي المفرد معنى الجملة دائما[٢].

الصورة الثانية: (عسى أن يقوم زيد) وإعرابه على أوجه:

أولا: أن (عسى) فعل تام، و(أن يقوم) فاعل (عسى، وإليه ذهب المبرد[٣]، وابن يعيش[٤]، والسيرافي[٥]، والفارسي[٦]، والشلوبين[٧]).

غير أن ابن يعيش والأشموني أوجبا هذا الوجه في قوله تعالى: ﴿...عَسَىٰٓ أَن يَبۡعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامٗا مَّحۡمُودٗا ٧٩﴾[الإسراء]؛ لئلا يلزم الفصل بين صلة (أن) ومعموله وهو (مقاما) بأجنبي وهو (ربك، فأوجب أبو علي الشلوبين في (عسى أن يقوم زيد) أن يكون (زيد) فاعلا لـ (يقوم) وعلى هذا فهو منع توسط خبر عسى، ونص المبرد على أن المصدر المؤول

(١) لقسام بن رواحة، الخزانة ٩/ ٣٤١، والتذييل ٤/ ٣٤٢، وابن يعيش ٧/ ١١٨، غلات: جمع غلة وهي حرارة الجوف، والجوانح: الضلوع جمع جانحة.
(٢) ينظر معاني النحو ١/ ٢٩٢.
(٣) ينظر المقتضب ٣/ ٧٠.
(٤) ينظر ابن يعيش ٧/ ١١٨.
(٥) ينظر التذييل ٤/ ٣٥١.
(٦) ينظر المصدر السابق ٤/ ٣٥١
(٧) ينظر التوطئة ٢٩٧.

فاعل (عسى)[1] وكذلك الفارسي في الإيضاح[2].

ثانيا: (أن والفعل) يعرب مفعولا به، وهو مذهب أبي بكر خطاب[3] كما تقول: يريد أن يضربك زيد، المعنى: يريد زيد أن يضربك، ومن ذهب إلى أن (أن والفعل) في عسى زيد أن يقوم، في موضع مفعول أجاز المفعولية في المصدر هنا.

ثالثا: على جواز توسط خبر (عسى) فيعرب (أن والفعل) خبرا مقدما، والمتأخر اسمها، وهو مذهب السيرافي[4]، وصححه ابن عصفور[5]، ونسب إلى المبرد[6]، وليس كذلك.

رابعا: زعم بعضهم أن الخبر في هذا التركيب محذوف، والتقدير: قارب قيام زيد الوقوع، قال أبو حيان: وهو تفسير معنى[7]، أي: أن أبا حيان رفض هذا الإعراب.

وظاهر كلام أبي حيان أنه اختار مذهب الشلوبين – بعدم توسط الخبر وإذا توسط فيعرب فاعلا – من خلال قوله: « ومن أجاز توسيطه يجيز هذا الوجه»[8]، وقد صرح به في التذييل بقوله: « والحق أنه يحتاج في جواز توسيط الخبر إلى سماع من العرب، ولا يظهر ذلك إلا بأن يسمع مثل: عسى أن يقوما الزيدان، ولا يكون مختصا بلغة (أكلوني البراغيث [9]).

الصورة الثالثة: أن يتقدم الاسم على (عسى) نحو: (زيد عسى أن يجتهد، وللنحاة قولان من الإعراب في هذا التركيب هما[10]:

(١) ينظر المقتضب ٣/ ٧٠.
(٢) ينظر الإيضاح صـ٧٧-٧٨.
(٣) ينظر الارتشاف ٣/ ١٢٣٠.
(٤) ينظر التذييل ٤/ ٣٥١.
(٥)ينظر شرح الجمل ٢/ ١٧٦.
(٦) ينظر التذييل ٤/ ٣٥١، والأشموني ١/ ٢٨٩.
(٧) ينظر الارتشاف ٣/ ١٢٣٠.
(٨) المصدر السابق ٣/ ١٢٣٠.
(٩) ينظر التذييل ٤/ ٣٥٢.
(١٠) ينظر الكتاب ٣/ ١٥٨-١٦٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١٨٠، والمغني ١٦١، وابن يعيش ٧/ ١٢٣، والهمع ١/ ٤٢٢، وشفاء العليل ١/ ٣٤٧، والأشموني ١/ ٢٨٩، وابن الناظم ١٥٩، والتصريح ١/ ٢٠٩.

١- أن (زيد) مبتدأ، و(عسى) فعل ناقص، واسمها ضمير، و(أن والفعل) خبر لـ (عسى، أي: يجوز أن يسند (عسى) إلى الضمير، فيقال على هذا الوجه: الزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عسيوا أن يقوموا، النساء عسين أن يقمن.

٢- أن (زيد) مبتدأ، و(عسى) فعل تام، والمصدر المؤول فاعل لـ (عسى) والجملة خبر للمبتدأ (زيد، ويقال على هذا الوجه: زيد عسى أن يفعل، الزيدان عسى أن يفعلا، والزيدون عسى أن يفعلوا... فيجرد الفعل من علامة التثنية والجمع والتأنيث، وعلى هذا الوجه لا يجوز الإضمار فيها، ومن النحاة من اقتصر عليه، ولا يرى غيره كابن يعيش[١]، والرضي[٢].

وأغلب النحاة[٣] يقولون بالوجهين بناء على أنهما لغتان لقبائل من العرب، فقد قال سيبويه: « ومن العرب من يقول: عسى، وعسيا، وعسوا، وعست، وعستا، وعسين، فمن قال ذلك كانت (أن) فيهن بمنزلتها في عسيت في أنها منصوبة... وقال وتقول: عسى أن يفعل، وعسى أن يفعلوا... وكل ذلك تكلم به العرب»[٤].

ويلاحظ من هذا النص أن عامة العرب تستعمل (عسى) للواحد وللمثنى والجمع دون أن تلحق بها ما يدل على ذلك من ضمائر، وأن بعض العرب يلحق بها الضمائر الدالة على الواحد والمثنى والجمع المؤنث والمذكر، وسيبويه لم يوضح من هم (ومن العرب؟، وقد جاءت في بعض المؤلفات النحوية المتأخرة نسبة تجريد (عسى) من الضمائر إلى أهل الحجاز وإلحاق الضمائر بها إلى بني تميم[٥].

واختار أبو حيان أن كل ذلك وارد وهما لغتان غير أنه لم ينسبهما لأحد قال: « وإذا تقدم على (عسى) اسم فقيل: لا يضمر فيها ضميره... فتقول: الزيدان عسى أن يخرجا، الزيدون عسى أن يخرجوا، والصحيح أن ذلك لغتان: إحداهما هذه، واللغة الأخرى

(١) ينظر ابن يعيش ٣/ ١٢٤.
(٢) ينظر الرضي ٤/ ٢١٧، والارتشاف ٣/ ١٢٣١.
(٣) ينظر كل المصادر في هامش ٢.
(٤) الكتاب ٣/ ١٥٨.
(٥) ينظر ابن عقيل ١/ ٣٤٣، والأشموني ١/ ٢٩٠.

مطابقة الضمير في (عسى) لما قبله فتقول: الزيدان عسيا أن يخرجا... »[1] وذهب إلى أن أنهما لغتان في التذييل أيضا[2].

الصورة الرابعة: وهو أن يتصل بها ضمير النصب نحو: (عساني) و(عساك تفعل، فإذا اتصل بـ(عسى) ضمير فحقه أن يكون بصورة المرفوع، وهذا هو المشهور في كلام العرب، والذي نزل به القرآن، ومن العرب من يأتي به بصورة المنصوب المتصل ومنه قول عمران بن حطان[3].

ولي نفسي أقول لها إذا ما تنازعني لعلى أوعساني

وقال رؤبة[4]:

يا أبتا علك أو عساكا

وللنحاة مذاهب في إعراب هذا التركيب[5]:

الأول:أن (عسى) بمنزلة (لعل) والضمير اسمها والجملة الفعلية خبرها، وهو مذهب سيبويه[6]، وصححه ابن عصفور[7]، قال سيبويه: «وأما قولهم عساك فالكاف منصوبة قال الراجز وهو رؤبة: يا أبتا علك أو عساكا والدليل على أنها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك (ني) قال عمران بن حطان: لعلي أو عساني، فلو كانت الكاف مجرورة لقال: عساني ولكنهم جعلوها بمنزلة (لعل) في هذا الموضع »[8].

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٢٣١-١٢٣٢.

(٢) ينظر التذييل ٤/ ٣٥٦.

(٣) في الكتاب ٢/ ٣٧٥، والخزانة ٥/ ٣٣٧، والمقتضب ٣/ ٧٢، وأوضح المسالك ١/ ٣٣، والتذييل ٤/ ٣٥٨.

(٤) ملحق بديوانه، اعتنى بطبعه وليم بن الورد، منشورات المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت صـ١٨١، والكتاب ٢/ ٣٧٥، والمقتضب ٣/ ٧١، والتذييل ٤/ ٣٥٩، والمغني ١٦٠.

(٥) ينظر التذييل ٤/ ٣٥٩، وابن يعيش ٧/ ١٢٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/ ١٨٣، والأشموني ١/ ٢٩١.

(٦) ينظر الكتاب ٢/ ٣٧٤- ٣٧٥.

(٧) ينظر شرح الجمل ١/ ١٨٣.

(٨) الكتاب ٢/ ٣٧٤- ٣٧٥.

قال المبرد: « هو غلط منه؛ لأن الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في الظاهر»[1].

الثاني: أنها باقية على عملها عمل (كان) ولكن استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع كما ناب في قولهم: ما أنا كأنت ولا أنت كأنا، وكما ناب (هو) عن ضمير النصب والجر في: مررت بك أنت، وأكرمته هو، وهذا مذهب الأخفش[2]، واختاره ابن مالك لسلامته عنده – من عدم النظير؛ إذ ليس فيه إلا نيابة ضمير غير موضوع للرفع عن موضوع له وذلك موجود في نحو: ما أنا كأنت[3].

ورد بأمور[4]:

أ – أن إنابة ضمير عن ضمير إنما ثبت في المنفصل.

ب – أن الخبر قد ظهر مرفوعا في قوله[5]:

فقلت: عساها نار كأس وعلها تشكي فآتي نحوها فأعودها

جـ – عدم النظير بدليل، فكم من أحكام لكلمات لا نظير لها كإجراء (قلما) إجراء (ما) في نحو: قلما يقوم زيد فكأنك قلت: (ما يقوم زيد) وهذا لا نظير له.

الثالث: إنها باقية على عملها عمل (كان) ولكن قلب الكلام فجعل المخبر عنه خبرا أو بالعكس وهو مذهب المبرد[6]، والفارسي[7]، قال أبو حيان: « إن مذهب سيبويه والمبرد فيهما خروج مما استقر في (عسى) ولكن ينبغي مراعاة المعنى إذا تعارض مع اللفظ ففي

(١) المقتضب ٣/ ٧١.
(٢) ينظر معاني القرآن ١/ ١٨١، وانظر الكتاب ٢/ ٣٧١، والمقتضب ٣/ ٧٣.
(٣) ينظر شرح التسهيل ١/ ٣٩٧، والتذييل ٤/ ٣٦٠، وشفاء العليل، والأشموني ١/ ٢٩١.
(٤) ينظر المقتضب ٣/ ٧٣، والتذييل ٤/ ٣٦١، والمغني ١٦٠، والمقتضب ٣/ ٧٣، والهمع ١/ ٤٢٣، والجني ٤٦٨-٤٦٩.
(٥) هو لصخر بن الجعد، ينظر التذييل ٤/ ٣٦٢، المغني ١٦٠، وشرح التصريح ١/ ٢١٣، والجني ٤٦٩، وكأس: اسم امرأة.
(٦) ينظر المقتضب ٣/ ٧٢.
(٧) ينظر التذييل ٤/ ٣٥٩، والمغني ١٦٠، والجني ٤٦٧.

مذهب سيبويه الخروج لها من العمل وهو أمر لفظي، وفي مذهب المبرد الخروج عما استقر لها من جعل المخبر عنه خبرا والخبر مخبرا عنه وهذه إحالة للمعنى »[1].

واختار أبو حيان مذهب سيبويه بقوله: « والصحيح مذهب سيبويه »[2].

وقد رد على مذهب الأخفش والمبرد كما هو أعلاه، واختاره في التذييل[3].

ويرى الباحث أن الجمل (عسى زيد أن يجتهد، و(عسى أن يجتهد زيد، و(زيد عسى أن يجتهد) كلها جمل أصلها واحد هو: (زيد يجتهد، ولمن حصل فيها تقديم وتأخير، و(عسى) فعل ناقص، و(زيد) اسمها، والجملة الفعلية خبرها؛ ولهذا فإن الاسم المرفوع زيد) هو هو تقدم أم تأخر،فإعرابه سيكون واحدا، وهو اسم لـ (عسى، وكذلك إذا أردنا أن نفرع على مذهب من يقول إن مفهوم النقصان هو دلالته على الزمن، فكيف تدل (عسى) على الحدث مرة، وتدل على الزمن مرة أخرى، والأسلوب هو الأسلوب؟

والقول بأن هذه الجمل أصلها واحد يحقق أمورا:

١- أن (عسى) تبقى على معناها، وهي فعل ناقص يفيد الرجاء.

٢ - سيطرد إعرابها في هذه التراكيب، ويبعد كثيرا من الأوجه الإعرابية التي قال بها النحاة وقد تخرج عسى عن معناها، وفي الوقت نفسه لا تشوش الدارس ولا المتعلم.

وما ذهب إليه أبو حيان في إعراب تركيب (عسى زيد أن يجتهد) إتباعا لسيبويه هو الصحيح غير أنّ (أنْ) مؤذنة بالتراخي للدلالة على الاستقبال.

وأما مذهب أبي حيان في عدم جواز إعراب (عسى أن يجتهد زيد) على التقديم والتأخير فيايمها وخبرها ففيه نظر؛ لأنه يخرج (عسى) عن معناها الذي هو الترجي.

وأما ما رآه أبو حيان اتباعا لسيبويه وغيره في إعراب(زيد عسى أن يجتهد) أن الاسم المرفوع اسمها، و(عسى) فعل ناقص هو الراجح كما سبق لظهور الضمير في لغات أخرى.

---

(١) التذييل ٤/ ٣٦٣.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٢٣٣.

(٣) ينظر التذييل ٤/ ٣٦٢.

معنى (كاد) في الإثبات والنفي:

(كاد) من أفعال المقاربة، يدخل على الجملة الاسمية للدلالة على مقاربة وقوع خبرها، وقد يرد مثبتا تارة، ومنفيا تارة أخرى، فمن مجيئه مثبتا قوله تعالى: ﴿ يَكَادُ ٱلْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَٰرَهُمْ ... ﴿٢٠﴾ ﴾[البقرة]، وقوله تعالى: ﴿ تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ ... ﴿٩٠﴾ ﴾ [مريم] ومن مجيئه منفيا قوله تعالى: ﴿إِن .. فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾ ﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿ يَتَجَرَّعُهُۥ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُۥ ... ﴿١٧﴾ ﴾ [إبراهيم]، وقوله تعالى: ﴿ ... إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ... ﴿٤٠﴾ ﴾ [النور].

وقد اختلف في دلالة (كاد) على النفي والإثبات على أقوال:

الأول: أنها كسائر الأفعال، نفيها نفي، وإثباتها إثبات إلا أن معناها المقاربة لا وقوع الفعل، فنفيها نفي لمقاربة الفعل، وإثباتها إثبات لمقاربة الفعل، ولا يلزم من مقاربة الفعل وقوعه، وإلى هذا ذهب الفراء[١]، وأبو عبيدة[٢]، والمبرد[٣]، والزجاج[٤]، والراغب الأصفهاني[٥]، والزمخشري[٦]، والحيدرة اليمني[٧]، وابن الحاجب[٨]، وابن مالك[٩] في أحد قوليه، والرضي[١٠]، وابن جمعة الموصلي[١١]، وابن هشام[١٢]، والسمين الحلبي[١٣]، والأشموني[١٤]،

(١) ينظر معاني القرآن ٢/ ٧١.
(٢) ينظر مجاز القرآن، تحقيق محمد فؤاد سزكين، ط٢، ١٩٨١، مؤسسة الرسالة، بيروت. ٢/ ٦٧.
(٣) ينظر المقتضب ٣/ ٧٥.
(٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٥٧و٤/ ٤٨.
(٥) ينظر مفردات ألفاظ القرآن، تحقيق محمد خليل عتباني، ط١، ١٩٩٨، دار المعرفة، بيروت، مادة (كيد) ٤٤٥.
(٦) ينظر الكشاف ٢/ ٣٧١.
(٧) ينظر كشف المشكل في النحو، تحقيق هادي عطية مطر، ط١، ١٩٨٤، مطبعة الإرشاد، بغداد ١/ ٣٤٠.
(٨) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٣-٩٥.
(٩) ينظر شرح التسهيل ١/ ٣٩٩- ٤٠٠.
(١٠) ينظر شرح الرضي ٤/ ٢١٢و٢٢٣.
(١١) ينظر شرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٠٥.
(١٢) ينظر المغني ٦٢٦.
(١٣) ينظر الدر المصون ١/ ١٧٦-١٧٧.
(١٤) ينظر شرح الأشموني ١/ ٢٩٢.

والسيوطي[1].

وهذا المذهب هو المنقول عن أكثر المفسرين[2].

واحتجوا بأن الأصل في كل فعل أن يدل على ما وضع له، فإذا دخل عليه النفي نفى المعنى الثابت، و(كاد) فعل موضوع لإثبات المقاربة، فإذا دخله النفي نفى تلك المقاربة فإذا قيل: (كاد زيد يموت) قارب الموت غير أنه لم يقع، وإذا قيل: (لم يكد يموت، فمقاربة الموت منفية، ويلزم من نفي مقاربة الموت نفي وقوعه، ومنه قوله تعالى: (يتجرعه ولا يكاد يسيغه) والمعنى: لا يسيغه ولا يقارب إساغته.

وقوله تعالى: ﴿...إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ لَمۡ يَكَدۡ يَرَىٰهَاۗ ...﴿٤٠﴾﴾ [النور] أي لم يرها، ولم يقارب رؤيتها فإثبات (كاد) إنما هو إثبات للمقاربة، ونفيها نفي للمقاربة، ويلزم من نفي المقاربة نفي الفعل.

الثاني: وذهب جماعة من العلماء إلى أن نفيها إثبات، وإثباتها نفي خلافا لسائر الأفعال ومنهم: ثعلب[3]، والطبري[4]، والجوهري[5]، وابن عطية[6]، وابن يعيش[7].

فإذا قيل: (كاد يفعل) فمعناه أنه لم يفعل، ولكنه قارب الفعل بدليل قوله تعالى: ﴿وَإِن كَادُواْ لَيَفۡتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ ...﴿٧٣﴾﴾ [الإسراء]، فإنهم لم يفتنوه، فإنه ﷺ لمعصوم من ذلك.

وإذا قيل (لم يكد يفعل) فمعناه أنه فعل بدليل قوله تعالى: ﴿...فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ

---

(١) ينظر الهمع ١/ ٤٢٤.

(٢) ينظر التفسير الكبير للرازي، ط١، ١٩٩٣، دار الكتب، بيروت ٢/ ١٣١، وأنوار التنزيل وأسرار التأويل للبيضاوي ١/ ١٦٢، والبحر المحيط ١/ ٤٢٣، وروح المعاني ١/ ٤٦١.

(٣) ينظر مجالس ثعلب، ١/ ١٧٠.

(٤) ينظر جامع البيان في تفسير القرآن، ١٨/ ١١٦-١١٧.

(٥) ينظر الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية، ط٣، ١٩٨٤، دار العلم للملايين، بيروت ١/ ٥٢٩ (كود).

(٦) ينظر المحرر ١١/ ٣١٣.

(٧) ينظر ابن يعيش ٧/ ١٢٥.

﴿يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ [البقرة] فإنهم قد فعلوا بدلالة قوله في الآية: فذبحوها[1]؛ ولهذا خطيء ذو الرمّة بعد ما أنشد قوله[2]:

إذا غيّر النأي المحبين لم يكدْ رسيس الهوى من حب ميّة يبرحُ

ففهم من قوله (لم يكد) الإثبات، فخطئ حتى غيرها بـ (لم أجد).

الثالث: أن نفيها يدل على وقوع الفعل بعد بطء بدليل قوله تعالى: ﴿... فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ [البقرة] فإنهم ذبحوها بعد عسر، ومماطلة، وقوله: ﴿...إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ...﴿٤٠﴾﴾ [النور] أي أنه يراها بعد عناء، وهذا مذهب عبد القاهر الجرجاني[3]، والنحاس[4]، والزمخشري[5]، وابن يعيش[6]، وأبي البقاء العكبري[7]، وابن مالك[8]، ونسبه السمين الحلبي إلى المبرد[9] وليس كذلك قال ابن يعيش: « في قوله تعالى: ﴿...إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ...﴿٤٠﴾﴾ [النور] وقد اضطربت آراء الجماعة في هذه الآية، فمنهم من نظر إلى المعنى، وأعرض عن اللفظ، وذلك أنه حمل الكلام على نفي المقاربة؛ لأن (كاد) معناها قارب فصار التقدير: لم يقارب رؤيتها، وهو اختيار الزمخشري، والذي شجعهم على ذلك ما تضمنته الآية من المبالغة بقوله: ﴿...ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ... ﴿٤٠﴾﴾ [النور] والذي أراه أن المعنى أنه يراها بعد اجتهاد ويأس من رؤيتها، والذي يدل على ذلك قول تأبط شرا[10]:

فأبتُ إلى فَهمٍ وما كدتُ آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفرُ

---

(١) ينظر الهمع ١/ ٤٢٤.

(٢) ديوانه، شرح أحمد بن حاتم الباهلي، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، ط١، ١٩٨٢، مؤسسة الإيمان، بيروت ١١٩٢، وابن يعيش ٧/ ١٢٤، والتذييل ٤/ ٣٦٨، والخزانة ٩ / ٣٠٩

(٣) ينظر دلائل الإعجاز، تحقيق د.فايز الداية وأخيه، ط١، ١٩٨٣، دار قتيبة، دمشق، ١٩٢.

(٤) ينظر إعراب القرآن ١/ ٢٨١.

(٥) ينظر الكشاف ١/ ٧٥.

(٦) ينظر شرح المفصل ٧/ ١٢٥.

(٧) ينظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٥٢.

(٨) ينظر شرح التسهيل ١/ ٣٩٩، والتذييل ٤/ ٣٦٩.

(٩) ينظر الدر المصون ٨/ ٤١٨.

(١٠) ديوانه جمع، وتحقيق علي ذو الفقار شاكر، ط١، ١٩٨٤ دار الغرب الإسلامي صـ٩١.

والمراد ما كدت أؤوب كما يقال: سلمت وما كدت أسلم، ألا ترى أن المعنى أنه آب إلى فهم وهي قبيلة، ثم أخبر أنه ذلك بعد أن كاد لا يؤوب...»[1].

ورجحه بعض المعاصرين[2] بدلالة قوله تعالى: (أم أنا خير من هذا الذي هو مهين ولا يكاد يبين، ولاشك أن موسى كان يبين بدلالة المحاجّات المتعددة التي يذكرها القرآن مع فرعون، ولو كان الكلام على المذهب الأول لكان موسى أبكم لا يبين ولا يقارب الإبانة، وبدلالة قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا بَلَغَ بَيْنَ ٱلسَّدَّيْنِ وَجَدَ مِن دُونِهِمَا قَوْمًا لَّا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ قَوْلًا ﴿٩٣﴾﴾ [الكهف]، وليس المعنى أنهم لا يفقهون ولا يقاربون الفقه.

وأجيب على القائلين بأن إثباتها إثبات ونفيها نفي بما يأتي[3]:

١ - أن (كاد) في الأسلوب (كاد زيد يقوم) لا تدل على نفي القيام؛ لأن (كاد) موضوعة لمقاربة الفعل، لا لوجوده، ولا يلزم في عدم دلالته على الوجود الذي هو خارج عن مدلوله أن يكون نفيا.

٢ - أن (كاد) في قوله تعالى ﴿...فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُوا۟ يَفْعَلُونَ ﴿٧١﴾﴾ [البقرة] لا تدل على الإثبات إنما فهم من قوله (فذبحوها) فالنفي هنا لا يدل إلا على نفي مقاربة الفعل قبل الفعل بدليل سبق تعنتهم، وكثرة سؤالهم، ومعنى ذلك أنها تحمل على وقتين، أي: فذبحوها بعد تكرار عليهم، وما كادوا يذبحوها قبل ذلك ولا قاربوا الذبح.

٣ - أما قوله تعالى: ﴿...إِذَآ أَخْرَجَ يَدَهُۥ لَمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ۗ ...﴿٤٠﴾﴾ [النور] فهو محمول على نفي مقاربة الرؤية وإذا انتفت مقاربة الرؤية انتفت الرؤية نفسها، لدلالة ما قبلها عليه وهو قوله: ﴿...ظُلُمَٰتٌۢ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ ... ﴿٤٠﴾﴾ [النور].

---

(١) ابن يعيش ٧/ ١٢٥.

(٢) ينظر معاني النحو د. فاضل السامرائي ١/ ٣٠١، وكاد في الذكر الحكيم،،د. عبد الباري طه سعيد، ط ١٩٩٣، القاهرة صـ٧٥.

(٣) ينظر الرضي ٤/ ٢١٤، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ٩٣-٩٥، شرح ألفية ابن معط ٢/ ٩٠٥، والمغني ٦٢٦-٦٢٧، والأشموني ١/ ٢٩٣، والهمع ١/ ٤٢٤.

وأما بيت ذي الرمة: (فأبتُ إلى فَهم وما كدتُ آئبا.....) فلا دليل فيه، فقد عاب الجمهور على ذي الرمة رجوعه عن قولٍه وقالوا: هو أبلغ وأحسن مما غيره إليه[1].

أما أبو حيان فقد اختار رأي الجمهور وهي أنها كسائر الأفعال قال: « وإذا دخل النفي على (كاد) و(يكاد) دل على نفي المقاربة كغيرها من الأفعال ويلزم من نفي المقاربة نفي خبرها خلافا لقوم منهم ابن جني، والنحاس فإنهم زعموا أن نفيها يدل على وقوع خبرها بعد بطء، ولقوم زعموا أن الخبر مثبت إذا نفيت... »[2].

وهذا ما اختاره في (التذييل)[3] وفي (البحر المحيط)[4] أيضا.

ويرى الباحث أن مذهب الجرجاني ومن تبعه في أن (كاد) نفيها نفي وإثباتها إثبات، هو الأرجح، ولكن قد يدل النفي على وقوع الفعل بعد عسر وبطء إذا دل عليه قرينة، أو دليل وأنه الأقرب إلى ما يناسب البيان القرآني، فإن الانصراف عن ظاهر الآية بقرينة هو الأليق بمنهج اللغة[5].

فقوله تعالى: (فذبحوها وما كادوا يفعلون) تدل على وقوع الفعل بعد تكرار ومماطلة من خلال سؤالهم وتعنتهم، ومنه قول القائل: (نجوت من المأزق، وما كدت أنجو) يريد أن يقول: إنه نجا بعد عسر، ومجاهدة، فهو تصوير لتلك الحالة الشديدة، وليس مراد المتكلم أنه نجا الآن، وما نجا من قبل كما لو حمل على وقتين.

وكذلك قوله تعالى: (ولا يكاد يبين) فإن موسى كان يتكلم غير أنه لم يكن فصيحا للثغة في لسانه، أي: أنه يتكلم بصعوبة وعسر بدليل المحاجات المختلفة التي يذكرها القرآن ويحمل عليه قوله تعالى: (ولا يكادون يفقهون قولا) فليس المعنى أنهم لا يفقهون ولا يقاربون الفقه، بل المراد أنهم لا يفقهون إلا بصعوبة بدليل محاجاتهم لذي القرنين.

---

(١) ينظر الإيضاح ٢/ ٩٥، ودلائل الإعجاز ١٩٢، والدر المصون ١/ ١٧٧.
(٢) الارتشاف ٣/ ١٢٣٥.
(٣) ينظر التذييل ٤/ ٣٦٨.
(٤) ينظر البحر المحيط ١/ ٢٥٨.
(٥) ينظر (كاد) في الذكر الحكيم صـ٧٥.

وأما قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ... ﴿١٧﴾﴾ [إبراهيم] فإن ظاهر الآية يحمل على الوجه الأول وهو أنه لا يسيغه، ولا يقرب الإساغة، غير أن القرائن تجعل الحمل على الوجه المرجوح هو الموافق للمعنى، أما قوله تعالى: ﴿يَتَجَرَّعُهُ وَلَا يَكَادُ يُسِيغُهُ... ﴿١٧﴾﴾ [إبراهيم] ﴿يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِي بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ ﴿٢٠﴾﴾ [الحج]، وقوله تعالى: ﴿...وَسُقُوا۟ مَآءً حَمِيمًا فَقَطَّعَ أَمْعَآءَهُمْ ﴿١٥﴾﴾ [محمد] فيحتمل وجهين:

١ - أنه من قبيل الحمل على وقتين، أي: ولا يكاد يسيغه قبل أن يشربه، ثم شربه.

٢ - القرائن السابقة تدل على وصول الشراب إلى جوف الكافر، ولكن ذلك ليس إساغة، لأن الإساغة في اللغة إجراء الشراب في الحلق بقبول النفس واستطابة المشروب، والكافر يتجرع ذلك الشراب على كراهية، ولا يسيغه أي: لا يستطيعه، ولا يشربه شربا بمرة واحدة[١].

وأما قوله تعالى: (إذا أخرج يده لم يكد يراها) فيمكن أن يحمل على الوجه الأول وعلى الوجه المرجوح، وليست دلالة الجملة على معنيين متغايرين أمرا غريبا في اللغة[٢].

العطف على محل (إنّ) قبل تمام الخبر:

إذا عطفت على اسم (إنّ) فحقه النصب نحو: (إنّ سعيدا وخالداً في الدار) فـ(خالدا) اسم عطف على (سعيدا) لفظا ومحلا، فلا إشكال في ذلك، ولكن إذا جاء المعطوف على اسمها مرفوعا فقد اختلف النحاة في إجازته وفي إعرابه على أقوال:

الأول: ذهب البصريون[٣] إلى أنه لا يجوز العطف على محل (إنّ) إلا بعد تمام الخبر نحو: (إنّك وزيدا ذاهبان، إنّ سعيداً وخالدا قائم أو قائمان).

وحجتهم أن هذا يؤدي إلى أن يعمل في الاسم الواحد عاملان مختلفان؛ وذلك لأنك إذا قلت: (إنك وزيد منطلقان) فصار الخبر عن مرفوع (زيد) وعن منصوب (الكاف)

---

(١) ينظر التفسير الكبير للرازي ٢/ ١٣١.
(٢) ينظر معاني النحو ١/ ٣٠١.
(٣) ينظر الكتاب ١/ ١٥٥، والأصول في النحو ١/ ٢٤٠، والإنصاف ١/ ١٨٥، وشرح التصريح ١/ ٢٢٨، والتذييل ٥/ ١٨٦- ٢٠٥، والمغني ٤٥١.

فعمل فيه عاملان فوجب أن يكون (منطلقان) خبراً لـ(زيد) وقد عمل فيه، وخبر للضمير (الكاف، وقد عمل فيه الحرف الناصب (إن) فيجيء من ذلك أن يعمل في الخبر عاملان مختلفان، وهذا محال عندهم[١]؛ ولهذا غلط سيبويه هذا الاستعمال فقال: « واعلم أن ناسا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان وذلك أن معناه معنى الابتداء، فيُرى أنه قال: هم كما قال الشاعر[٢]:

بدا لي أنّي لستُ مدركَ ما مضى لا سابقٍ شيئا إذا كان جائياً

على ما ذكرت لك »[٣].

وفهم النحاة كلام سيبويه (يغلطون) حقيقة الغلط[٤]، فحكموا على هذا التركيب بالشذوذ[٥]،أو عدم جواز الاستعمال[٦]، قال ابن مالك: « وهذا غير مرضي منه رحمه الله فإن المطبوع على العربية لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء في كلامه »[٧]، غير أن بعض النحاة حاول أن يصحح ذلك المفهوم كابن يعيش بقوله: ووجه الغلط أنهم رأوا أن معنى إنهم ذاهبون هم ذاهبون فاعتقد سقوط (إن) من اللفظ ثم عطف عليه بالرفع... وقال بعضهم أن وجه الغلط أن لفظ (هم) المتصل من (إنهم) المنصوب الموضع قد يكون منفصلا مرفوع الموضع فجعل (إنهم) في تقرير: هم أجمعون[٨] وقال أبو حيان: « ولم يرد سيبويه هذا المفهوم الذي فهمه المصنف (ابن مالك) وإنما يريد أنه لم يشرك في الناصب، وكأنه لم يتقدم ناصب، بل ابتدأ الاسم مرفوعا فأتبعه مرفوعاً... وسمي هذا غلطا مجازا لا على الحقيقة... »[٩] كالعطف على التوهم، وقد استشهد ببيت فيه العطف على التوهم مستدلاً به على مفهومه للغلط.

---

(١) ينظر الإنصاف ١/ ١٨٧، وابن يعيش ٨/ ٦٩، والرضي ٤/ ٣٧٠.
(٢) لزهير بن أبي سلمى، وديوانه، ط١، ١٩٦٨، المكتبة الثقافية، بيروت ١١٦.
(٣) الكتاب ٢/ ١٥٥.
(٤) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٥١، والجواز النحوي ٥٤.
(٥) ينظر ابن الناظم ١٧٧.
(٦) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٥٨.
(٧) شرح التسهيل ٢/ ٥١ – ٥٢، والتذييل ٥/ ١٩٧.
(٨) ينظر ابن يعيش ٨/ ٦٩ – ٧٠.
(٩) التذييل ٥/ ١٩٧ – ١٩٨.

وعليه فإن البصريون أولوا ما ورد من نصوص تضمنت فيه العطف على اسم (إنّ) قيل تمام الخبر حتى تستقيم مع قاعدتهم، من ذلك: إنك وزيد قائمان التقدير: إنك أنت وزيد ذاهبان، فـ (أنت) مبتدأ و(زيد) معطوف عليه، والخبر (ذاهبان) ومنه قوله تعالى: (إن الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون)[1]، فقد ذكر النحاة فيها أوجها عديدة في إعراب (الصابئون) المعطوفة على اسم (إن) وهي:

١ - أنه مرفوع بالابتداء وخبره محذوف لدلالة خبر الأول عليه والنية التأخير والتقدير: إن الذين آمنوا... فلا خوف عليهم والصابئون كذلك، وهذا تقدير سيبويه[2]، والزجاج[3]، واختاره ابن عصفور[4].

٢ - أنه معطوف على موضع (إن) كقولك إن زيداً وعمرو قائمان، وهذا مذهب الأخفش[5]، والمبرد[6]، والفارس[7]، وابن السراج[8].

٣ - وقيل: معطوف على (إن) واسمها؛ لأن معنى ما قبله في موضع رفع على الابتداء فقوله: (إن زيداً منطلق) و(زيد منطلق) من غير أن يكون فيه (إنّ) في المعنى سواء[9]، ورده أبو البقاء[10] لأن خبر (إنّ) لم يتم، و(قائمان) إن جعلته خبر (إنّ) لم يبقَ لعمرو خبر وإن جعلته خبر (عمرو) لم يبق لـ (أنّ) خبر، ثم هو ممتنع من جهة المعنى، وقال ابن الناظم يستلزم تعدد العامل في الخبر[11].

---

(١) المائدة ٦٩.
(٢) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٥٩.
(٣) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٩٢.
(٤) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٥٩.
(٥) ينظر معاني القرآن ١/ ٢٦٢.
(٦) ينظر المقتضب ٤/ ١١.
(٧) ينظر الإيضاح العضدي ١١٦.
(٨)ينظر الأصول في النحو ١/ ٢٤.
(٩) ينظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٢٦٢.
(١٠) ينظر التبيان ١/ ٣٣٧.
(١١) ينظر شرحه للألفية ١٧٦.

٤-أنه معطوف على الضمير في (هادوا) وهو أحد قولي الأخفش[١]، ورد بأنه يوجب الصابئين هودا، وليس كذلك، وأنه عطف على الضمير، ولم يؤكد[٢].

الثاني: ذهب الكوفيون إلى جواز العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر[٣]، وأجازه الكسائي[٤] سواء ظهر الإعراب في المعطوف أم لم يظهر، واشترط الفراء[٥] فيه أن يكون فيما خفي إعرابه كالضمير.

واستدل الكوفيون على رأيهم بالسماع والقياس، فأما السماع فقد ورد في القرآن وفي النظم والنثر، أما ما جاء في القرآن فهو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ ...﴿٦٩﴾﴾ [المائدة]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ ...﴿٥٦﴾﴾ [الأحزاب] فيمن قرأ (ملائكته) بالرفع[٦]، وقوله تعالى: ﴿...إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُۥ لِلَّهِۗ ...﴿١٥٤﴾﴾[آل عمران]، في قراءة رفع (كل)[٧].

وأما الشعر فهو كثير ومنه قول الشاعر[٨]:

وإلا فاعلموا أنا وأنتم بغاة ما بقينا في شقاقِ

---

(١) ينظر معاني القرآن ١/ ٢٦٢.

(٢) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٩٢، والتبيان ١/ ٣٣٨.

(٣) ينظر الإنصاف ١/ ١٨٥، والرضي ٤/ ٣٦٦، وابن يعيش ٨/ ٧١، وشرح الجمل ١/ ٤٥٥، والتذييل ٥/ ١٩٤، وابن الناظم ١٧٦، وابن عقيل ١/ ٢٧٦، والمشكاة الفتحية على الشمعة المضية للسيوطي، تأليف محمد بن محمد البديري الدمياطي، تحقيق هشام سعيد محمود، ١٩٨٣، طبعة وزارة الأوقاف، العراق صـ٢٠٥.

(٤) ينظر معاني القرآن ١٢٥.

(٥) ينظر معاني القرآن ١/ ٣١١.

(٦) قرأ الجمهور بالنصب، وعبد الوارث عن أبي عمر بالرفع، ينظر مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ١٢١.

(٧) وهي قراءة عمرو بن العلاء، ويعقوب الحضرمي وأبو عمرو برفع اللام، وقرأها الباقون بالنصب، الإتحاف ١٨٠، والنشر في القراءات العشر لابن الجزري، تصحيح على محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت ٢/ ٢٤٢.

(٨) لبشر بن أبي خازم ديوانه، تحقيق عزة حسن، ط٢ ١٩٧٢، وزارة الثقافة، دمشق صـ١٦٥، وانظر الإنصاف ١/ ١٩٠، والكتاب ٢/ ١٥٦ وأوضح المسالك ١/ ٢٥٨.

وقوله[1]:

يـــا لـيـتـنـي وأنـــــت يـــا لميس ببـــلـــد لـــيـــس بـــه أنـــيـــسُ

وقوله[2]:

خـلـيـلي هـــل طـــبّ، فـــإني وأنـتـمـا وإن لم تـبـوحـا بـالهـوى دنـفـانِ

وقوله[3]:

فـمـن يـك أمـسـى بـالمـديـنـة رحله فـــإني وقـــيـــار بهـــا لـغـريـبُ

وأما كلام العرب فهو ما ذكره سيبويه عن العرب قولهم: إنهم أجمعون، ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان[4].

وأما القياس فقد قاسوا على (لا) النافية، فإنه يجوز القول: لا رجلَ وامرأةٌ أفضل منك، و(إنّ) بمنزلتها، وهو قياس من قبيل حمل الشيء على ضده، فإن (لا) للنفي و(أن) للإثبات[5].

واختار أبو حيان مذهب البصريين على تقدير سيبويه بقوله: « فمذهب سيبويه والجرمي، واختاره ابن عصفور أنه مرفوع على الابتداء والخبر محذوف لدلالة ما قبله عليه ويتعين ذلك فيه.. »[6]، فقوله: يتعين ذلك فيه، هو اختيار لمذهب سيبويه وبه صرح في (التذييل) بقوله: « بل العطف على اسم (إن) فيه خلاف؛ الصحيح أن ذلك لا يجوز، والرفع إنما هو على الابتداء، والخبر محذوف لدلالة الخبر قبله عليه، هذا هو المتفهم من كلام سيبويه، ونص عليه الجرمي... وإليه ذهب أصحابنا »[7].

---

(١) ينسب لرؤبة والعجاج، وهو في زيادات ديوان رؤية المنسوب له، وللعجاج، ديوانه، رواية عبد الملك بن قريب، وشرحه، تحقيق عبد الحفيظ السلطي، مكتبة أطلس، دمشق ١٧٦، وشرح التصريح ١/ ٢٣٠، وأوضح المسالك ١/ ٢٦١.

(٢) لم أعثر على قائله، وهو في مغني اللبيب ٤٢٥، وأوضح المسالك١/ ٢٥٩.

(٣) لضابئ بن الحارث البرجمي في الكتاب ١/ ٧٥، وابن يعيش ٨/ ٦٨.

(٤) ينظر الكتاب ٢/ ١٥٥.

(٥) ينظر الإنصاف ١/ ١٨٦.

(٦) الارتشاف ٣/ ١٢٨٩.

(٧) التذييل والتكميل ٥/ ١٨٤.

ويرى الباحث أن ورود هذه الظاهرة اللغوية في كلام العرب وفي أفصح نص هو القرآن يرجح أن الرفع على اسم (إنّ) قبل تمام الخبر جائز ولا داعي إلى التأويل، فإن التأويل قد يصحح وجه الإعراب على رأي البصريين، ولكنه يقطع الجمل تقطيعا غير مقبول[١].

وأما قياسهم على (لا) النافية بأن (أن) للإثبات،من باب حمل الشيء على ضده، فيرى الباحث أنه من باب حمل الشيء على مثله لعملهما النصب.

حذف اسم (إنّ) وخبرها:

أولا: حذف اسمها:

اختلف النحاة في جواز حذف اسم (إنّ) وأخواتها على أقوال هي:

الأول: يجوز حذفه في فصيح الكلام إذا دل عليه دليل، أو فهم معناه، ويحذف في الشعر وفي غيره، وعليه أكثر النحاة[٢]، ونسبه أبو حيان[٣]، والسيوطي[٤] إلى سيبويه، وهو مذهب الخليل[٥]، واختاره ابن مالك[٦]، واستدلوا بما حكاه سيبويه عن الخليل[٧]: (إن بك زيد مأخوذ، يريد: إنه بك زيد مأخوذ، وبما حكاه الأخفش[٨]: (إن بك مأخوذ أخواك).

وبقول الشاعر[٩]:

فلو كنت ضبيّا عرفت قرابتي ولكن زنجيّ عظيم المشافرِ

---

(١) ينظر إحياء النحو ٦٧.
(٢) ينظر شرح التسهيل ٢/ ١٣-١٤، والتذييل ٥/ ٤٠، وشفاء العليل ١/ ٣٥٤، وشرح الجمل ١/ ٤٥٠، والمغني ٢٨٨، والارتشاف ٣/ ١٢٤٦، والرضي ٤/ ٣٩٧، والهمع ١/ ٤٣٦.
(٣) ينظر التذييل ٥/ ٤٣.
(٤) ينظر الهمع ١/ ٤٣٦.
(٥) ينظر الكتاب ٢/ ١٣٤.
(٦) ينظر شرح التسهيل ٢/ ١٣، وشفاء ١/ ٣٥٤.
(٧) ينظر الكتاب ٢/ ١٣٤.
(٨) ينظر شرح التسهيل ٢/ ١٣، وشفاء ١/ ٣٥٤، الارتشاف ٣/ ١٢٤٧.
(٩) للفرزدق، ديوانه، دار صادر، بيروت (بدون ت، ط) ٤٨١، والخزانة ١٠/ ٤٤٤، والمغني ٢٨٨.

وقوله[1]:

فليت دفعتَ الهمَّ عني ساعة فبتنا على ما خيّلت ناعِمى بالِ

والتقدير: ولكنك زنجي، وفليتك دفعت.

وعليه حمل الحديث (إن من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون)[2].

ويرى سيبويه أن هذا وإن كان جائز غير أنه ضعيف، قال: « وتقول: إنّ إياك رأيت كما تقول إياك رأيت، من قبل أنك تقول إذا قلت: إنّ أفضلهم لقيت، فـ (أفضلهم) منتصب بـ (لقيت، وهو قول الخليل، وهو في هذا غير حسن في الكلام؛ لأنه إنما يريد إنه إياك لقيت فترك الهاء، وهذا جائز في الشعر »[3].

الثاني: لا يجوز حذفه إلا في الشعر، وهو مذهب أبي علي الفارسي[4]، وابن يعيش[5]، وابن عصفور[6].

واستدلوا بقول الشاعر[7]:

إنّ من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء

قال ابن عصفور: « وإنما لم يحذف اسم هذه الحروف إذا كان ضمير أمر أو شأن إلا في ضرورة؛ لأن الجملة الواقعة خبرا لضمير الأمر والشأن هي مفسرة له فقبح حذفه وإبقاء

---

(١) لعدي بن زيد كما في النوادر في اللغة، أبو زيد (سعيد بن أوس)، ط٢، ١٩٦٧، دار الكتاب العربي، بيروت صـ١٩٦، والتذييل ٥/ ٤٠ وشرح التسهيل ٢/ ١٣.

(٢) حديث أخرجه مسلم في صحيحه بشرح النووي، ط١، ١٩٩٤، دار الخير، دمشق، وكتاب اللباس ١٣،٣٧ / ٢٧٦ وفي رواية:إنّ أشدّ الناس... وهي نفسها في صحيح البخاري، ط٤، ١٩٩٠، دار ابن كثير، دمشق، في كتاب اللباس باب ٨٧، ج ٥ / ٢٢٢٠.

(٣) الكتاب ٢/ ٣٥٧.

(٤) ينظر الإيضاح العضدي ١٢٢.

(٥) ينظر ابن يعيش ٣/ ١١٤.

(٦) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٥٠.

(٧) ينسب للأخطل وليس في ديوانه، وهو الخزانة ١/ ٤٥٧، والمغني ٥٠، وشرح ابن يعيش ٣/ ١١٥، والهمع ٤٣٧.

الجملة كما يقبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه إذا كانت الصفة جملة »[1].

الثالث: أنه يجوز في الشعر وغيره، ما لم يؤد الحذف إلى أن يلي (إنّ) وأخواتها اسم يصحّ عملها فيه سواء أكان الاسم معمولا لفعل متأخر أم مبتدأ قد رفع ظاهرا سد مسد خبره هذا قول الفراء والكسائي[2] نحو: إنّ في الدار قام زيد.

وقوله: إن من يدخل الكنيسة.....

ولهذا تأوّل الكسائي الحديث (إنّ من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون) على زيادة (من)؛ لأن (المصورون) يجوز أن تعمل (إنّ) فيه[3].

ورد بأن الكلام إيجاب، والمجرور معرفة على الأصح، والمعنى ليس كذلك إذ غيرهم أشد عذابا منهم ممن هو أعظم جرما[4].

الرابع: يجوز ما لم يؤد إلى أن يلي (إن) وأخواتها فعل صريح، لكراهة دخول الأحرف المختصة بالاسم على الفعل الصريح فلا تقول: إنّ قام زيد على تقدير: إنه قام زيد[5] واختاره الرضي[6].

واختار أبو حيان المذهب الأول وهو القول بالجواز إذا دل عليه دليل ولا يخص ذلك الشعر قال: « ويجوز حذف أسماء هذه الحروف في فصيح الكلام إذا دل على ذلك دليل نحو قوله: «... ولكني زنجي.. وفليت دفعت.... ولا يخص ذلك بالشعر خلافا لزاعم ذلك»[7].

وقد اختاره في (التذييل) أيضا[8].

---

(١) شرح الجمل ١/ ٤٥١.
(٢) ينظر التذييل ٥/ ٤٤-٤٧، وشرح الجمل ١/ ٤٥١، والرضي ٤/ ٣٩٨، والهمع ١/ ٤٣٧.
(٣) ينظر التذييل ٥/ ٤٧، والرضي ٤/ ٣٩٨.
(٤) ينظر التذييل ٥/ ٤٧، المغني ٥٠، وشفاء العليل ٢/ ٣٥٤.
(٥) ينظر الرضي ٤/ ٣٩٧، والهمع ١/ ٤٣٧، والتذييل ٥/ ٤٥.
(٦) ينظر الرضي ٤/ ٣٩٧.
(٧) الارتشاف ٣/ ١٢٤٥-١٢٤٦.
(٨) ينظر التذييل ٥ / ٤٠.

ويرى الباحث أن ورود الشواهد التي فيها إشارة إلى حذف اسم (إنّ) وأخواتها في الشعر والنثر تدل على جوازه ما لم يلبس نحو قولهم: إنّ قام زيد، فهو لبس للسامع.

ثانيا: حذف خبر (إنّ) للعلم به:

وفيه ثلاثة أقوال:

الأول: الجواز وهو مذهب سيبويه[1]، والبصريين[2]، سواء أكان الاسم معرفة أم نكرة، كررت (إنّ) أم لم تكرر، قال سيبويه: « ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحد، إن الناس ألب عليكم فيقولون: إنّ زيدا، وإنّ عمرا، أي: إن لنا، وقال الأعشى[3]:

إنّ مَحَـــلا وإنّ مُـــرْتحـــلا وإنّ في الـسـفـرِ مـا مـضى مَـهَـلا

وتقول: إن غيرها إبلا وشاء، كأنه قال: إن لنا غيرها إبلا وشاء، أو عندنا غيرها إبلا وشاء.. »[4]، وكذلك استدلوا بقول الشاعر[5]:

أتـوني فـقـالـوا: يـا جـمـيـلُ تـبـدّلـتْ بـثـيـنـةُ أبـــدالا فـقـلـت: لعلها

أي: لعلها تبدلت.

وبقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ٱلَّذِى جَعَلْنَٰهُ لِلنَّاسِ سَوَآءً ٱلْعَٰكِفُ فِيهِ وَٱلْبَادِ ۚ... ﴿٢٥﴾ ﴾ [الحج]، تقديره: معذبون لدلالة قوله ﴿...وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍۭ بِظُلْمٍ نُّذِقْهُ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ ﴿٢٥﴾ ﴾[الحج].

الثاني: وذهب الكوفيون[6] أنه لا يجوز إلا إذا كان الاسم نكرة نحو: (إنّ رجلا) ولا يجوز عندهم: (إنّ رجلا وزيدا)؛ لأنه اختلط بالنكرة المعرفة.

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ١٤١.

(٢) ينظر المقتضب ٤/ ١٣٠، والأصول ١/ ٢٥٨، وابن يعيش ١/ ١٠٣، والتذييل ٥/ ٤٨، والخصائص ٢/ ٣٧٤، والارتشاف ٣/ ١٢٤٩، وشفاء العليل ١/ ٣٥٤، والرضي ٤/ ٣٩٨، والهمع ١/ ٤٣٤.

(٣) للأعشى، ديوانه صـ١٧٠، والمقتضب ٤/ ١٣٠، وابن يعيش٣/ ١١٥، الخزانة ١٠/ ٤٥٢.

(٤) الكتاب ٢/ ١٤١.

(٥) جميل بثينة ديوانه، تحقيق إميل يعقوب، ط١،١٩٩٢، دار الكتاب العربي، بيروت صـ١٥٠، والتذييل ٥/ ٥٠، وشرح التسهيل ٢/ ٧، والهمع ١/ ٤٢٦.

(٦) ينظر ابن يعيش ١/ ١٠٣، والارتشاف ٣/ ١٢٤٩، وشفاء العليل ١/ ٣٥٤.

الثالث: أنه لا يجوز في معرفة ولا نكرة إلا إن كان بالتكرير كقول الأعشى:

إن محلا وإن مرتحلا...

ونسب هذا القول للفراء[1].

ورد مذهب الفراء والكوفيين بورود الاسم معرفة، كما في الآية: (إن الذين كفروا) وجاء غير مكرر، كما في الشواهد السابقة[2].

واختار أبو حيان مذهب سيبويه قائلا: « والصحيح مذهب سيبويه، ويجوز إن رجلا وزيدا خلافا للكوفيين، وإن رجلا وأخاك، على حذف الخبر وفاقا لهشام والبصريين، وخلافا للفراء، وتقول: إن غيرها إبلا وشاء »[3].

والظاهر أنه يجوز حذف اسم (إن) إذا فهم أو دل عليه دليل، إما دليل حالي أو مقالي وهذا ما أشار إليه أبو علي الشلوبين بقوله: « لا يجوز أن يقول القائل هذا مبتدئا، وإنما يقوله حين يسأل فيقال: هل لك، أو هل عندك مال، أو ولد؟ فيقول: إن مالا، وإن ولدا، ويضمر (لنا)؛ لأنه قد دل عليه ما تقدم »[4]؛ ولهذا جاء اختيار أبي حيان وجيها؛ لأنه وفق السماع.

الفصل بين (إنّ) واسمها بمعمول الخبر:

يجوز أن يتقدم خبر (إنّ) على اسمها إذا كان ظرفا، أو مجرورا توسعا، نحو قوله تعالى: (إنّ لدينا أنكالا، وقوله تعالى: (إنّ علينا للهدى، ولا يجوز إيلاء هذه الأحرف معمول خبرها فلا يجوز (إنّ طعامك زيدا أكل) اتفاقا فإن كان المعمول ظرفا، أو مجرورا، فقد اختلف فيه على أقوال:

---

(١) ينظر الرضي ٤/ ٣٩٨، وشرح الجمل ١/ ٤٥٢، والتذييل ٥/ ٥٠-٥١، والهمع ١/ ٤٣٥، وشفاء العليل ١/ ٣٥٤-٣٥٥.

(٢) ينظر الرضي ٤/ ٣٩٨، والهمع ١/ ٤٣٥.

(٣) الارتشاف ٣/ ١٢٤٩.

(٤) التذييل ٥/ ٥٠.

الأول: الجواز، وهو مذهب سيبويه[١]، وجمهور النحاة[٢]، فيجوز) إن عندك زيدا مقيم، واستدلوا بما حكاه سيبويه: وتقول: (إن بك زيدا مأخوذ، وإن لك زيدا واقف)[٣]، وبقول الشاعر[٤]:

فـلا تـلـحـنـي فـيـهـا، فـإنّ بحبّها أخـاك مصابُ القلبِ جـمّ بلا بلُهْ

فإن (بحبها) متعلق الخبر الذي هو (مصاب) قد فصل به بين (إنّ) واسمها (أخاك، ويعلل سيبويه الجواز بقوله: كأنك أردت: « (إن زيدا مأخوذ، وإن زيدا واثق) ولم تذكر (بك) و(فيك) فألغيتها كما ألغيتها في الابتداء »[٥].

الثاني: أنه لا يجوز وهو مذهب المغاربة[٦]، فلا يجوز عندهم: (إن في الدار زيدا قائم تريد: إن زيدا قائم في الدار، وإذا جاء ما ظاهره ذلك، فجعلوا المجرور والظرف متعلقا بعامل مضمر في معنى الكلام، فيكون من قبيل ما فصل فيه بين الحرف، واسمه بجملة اعتراض، نحو قوله:

فلا تلحني فيها..... الشاهد

فإن (بحبها) متعلق بعامل مضمر لا بـ (مصاب) كأنه قال: أعني بحبها، وفصل بهذه الجملة الاعتراضية بين (إن) واسمها.

الثالث: لا يجوز أن يفصل بينها بما لا يسمع، ولا يقاس على المسموع، بل هو مقصور على ما سمع لذلك لا يجوز (إن حتى اليوم زيدا مقيم، وهذا رأي الأخفش[٧]؛ لأن (حتى) معناها الانتهاء، فلا بد أن يتقدمها كلام[٨].

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ١٣٢.
(٢) ينظر المقتضب ٤/ ١٠٩، والأصول ١/ ٢٥٥، والمقرب ١١٩، والتذييل ٥/ ٣٧، وشرح التسهيل ٢/ ١٢، وشفاء العليل ١/ ٣٥٣، والارتشاف ٣/ ١٢٤٤، والهمع ١/ ٤٣٥، والأشموني ١/ ٢٩٨.
(٣) ينظر الكتاب ٢/ ١٣٢.
(٤) لم أقف على قائله، وهو في الكتاب ٢/ ١٣٣، الخزانة ٨/ ٤٥٣، والأشموني ١/ ٢٩٨،، والمغني ٦٥٦.
(٥) الكتاب ٢/ ١٣٣.
(٦) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٤٨، والتوطئة ٢٣١، والجزولية ١١١، الارتشاف ٣/ ١٢٤٤، والتذييل ٥/ ٣٧.
(٧) ينظر الأصول ١/ ٢٥٥، والتذييل ٥/ ٣٨، والارتشاف ٣/ ١٢٤٤، والهمع ١/ ٤٣٥.
(٨) ينظر التذييل ٥/ ٣٨.

الرابع: يجوز الفصل بينها إذا كان الفاصل حالا، وإليه ذهب أبو علي الجلولي[١] فيجوز عنده: إن ضاحكا زيدا قائم، تريد: إن زيدا قائم ضاحكا[٢]، قياسا على جواز تقديم الظرف والمجرور.

واختار أبو حيان الجواز بقوله: « وصحح أصحابنا المنع، والصحيح الجواز»[٣].

ويبدو أن رأي الجمهور ومن تبعهم كأبي حيان القائل بجواز الفصل بين (إن ّ) واسمها بالظرف أو الجار والمجرور هو الأرجح؛ وذلك لأن العرب اتسعت في الظروف ما لم تتسع في غيرها، فقد أجاز النحاة[٤] الفصل بين (كان) واسمها بمعمول الخبر إذا كان ظرفا، وكذلك الفصل بين (ما) واسمها بالظرف[٥]، وهذا ما احتج به الخضري[٦] في جواز الفصل بين (إنّ) واسمها.

ماهية (كأنّ):

اختلف النحاة في (كأنّ) بسيطة أم مركبة؟ على قولين:

الأول: ذهب جمهور النحاة إلى أنها مركبة، ومنهم الخليل وسيبويه[٧]، والأخفش[٨]، وابن السراج[٩]، وابن جني[١٠]، وجمع كثير[١١] حتى زعم ابن هشام الخضراوي أنه لا

(١) هو أبو علي الحسن بن علي بن حمدون الأسدي المعروف بالجلولي، نسبة إلى جلولاء في المغرب، قرأ على الجواليقي، توفي سنة ٦٠٨ هـ اينظر غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري عني بنشره برحشتراسر، ١٩٨٢، القاهرة ١/ ٢٢٦.
(٢) ينظر التذييل ٥/ ٣٨، والارتشاف ٣/ ١٢٤٤، والهمع ١/ ٤٣٥.
(٣) الارتشاف ٣/ ١٢٤٤.
(٤) ينظر المقرب ١٠٦، وابن عقيل ١/ ٢٨٠، والأشموني ١/ ٢٣٩، وحاشية الخضري ١/ ٢٥٢.
(٥) ينظر ابن عقيل ١/ ٣٠٦، والهمع ١/ ٣٩٣، والأشموني ١/ ٢٥٧.
(٦) ينظر حاشية الخضري ١/ ٢٩١.
(٧) ينظر الكتاب ٣/ ١٥.
(٨) ينظر المغني ١٩٥.
(٩) ينظر الأصول ١/ ٢٣٠.
(١٠) ينظر الخصائص ١/ ٣١٧.
(١١) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٥٧، والتذييل ٥/ ١٢، وشفاء العليل ١/ ٣٥١، والجني ٥٦٨، وابن يعيش ٨/ ٨٢، والأشموني ١/ ٢٩٧، والهمع ١/ ٤٢٨، والمقتصد ٤٤٥، والإنصاف ١/ ١٩٧، وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة، تحقيق السيد أحمد صقر عيسى، طبع البابي الحلبي، مصر صـ٤٠٢.

خلاف في أنها مركبة[1]، وهي مركبة من (كاف) التشبيه ومن (إن، فأصل: (كأن زيدا أسد) إن زيدا كأسد، فالكاف للتشبيه، و(إن) مؤكدة له، ثم أرادوا الاهتمام بالتشبيه الذي عقدوا عليه الجملة، فأزالوا الكاف من وسط الجملة، وقدموها إلى أولها لإفراط عنايتهم بالتشبيه، فلما دخلت الكاف على (إن) وجب فتحها؛ لأن المكسورة لا تقع بعد حرف الجر.

وعند الأخفش مركبة من (أن) وكاف التشبيه[2]؛ ولهذا قال ابن عصفور: « ولا يتصور أن تكون الكاف دخلت على (أن) المفتوحة؛ لأن المفتوحة مع صلتها بتقدير المصدر وليس كذلك كأن زيدا قائم »[3].

الثاني: ذهب جماعة من النحاة إلى أنها بسيطة[4]، ولم يجد الباحث نسبة هذا الرأي لأحد من النحاة في الكتب التي وقف عليها، وإنما تقول: قال جماعة، قال شرذمة، ذهب بعضهم، ونسبه المالقي إلى الأكثرية[5] وليس كذلك، واختاره واستدل له بأوجه[6]: منها أن الأصل البساطة، والتركيب طاريء، ومنها أنه لو كان مركبا لكانت الكاف حرف جر، فيلزمها ما تعلق به، ومنها أن الكاف إذا كانت داخل على (أن) لزم أن تكون وما عملت فيه في موضع مصدر مخفوض بالكاف، فتصبح الجملة التامة جزء جملة، فيكون التقدير في جملة (كأن زيداً قائم) كقيام زيد، فيحتاج إلى ما يتمم به، و(كأن زيداً قائم) كلام تام لا شك في ذلك، ومنها أنه لا يتقدر بالتقديم والتأخير في بعض المواضع، فنقول: (كأن زيداً قام) و(كأن زيدا في الدار) لا يصح أن يقال: أن زيدا كقام، أن زيدا كفى الدار.

وظاهر كلام ابن هشام أنه اختاره القول بالبساطة للتخلص من الإشكال الحاصل إذا قيل: إن الكاف حرف فلا بدّ لها من متعلق؛ ولهذا قال: «والمخلّص عندي من هذا الأشكال أن يدعى أنها بسيطة، وهو قول بعضهم»[7].

---

(١) ينظر التذييل ٥/ ١٢، والهمع ١٩٥.
(٢) ينظر المصدر السابق ٥/ ١٢.
(٣) شرح الجمل ١/ ٤٥٧.
(٤) ينظر التذييل ٥/ ١٢، والجني ٥٦٨، والمغني ١٩٥، وشرح الجمل ١/ ٤٥٧.
(٥) ينظر رصف المباني، صـ٢٢٥.
(٦) ينظر المصدر السابق ٢٢٦-٢٢٧، والجني ٥٧٠.
(٧) المعني ١٩٦.

واختاره أبو حيان بقوله: « والأولى أن يكون حرفا بسيطا »[1]، واختاره في التذييل كذلك واحتج باستصحاب الحال بقوله: « لأن التركيب خلاف الأصل »[2].

ويرى الباحث أن القول ببساطة هذه الحروف هو الصحيح، لأنه لا دليل على قولهم بالتركيب، ولا داعي للخوض في ماهية هذه الحروف؛ لأنها لا تفسر معنى، ولا لفظا في ذلك الأسلوب، أضف إلى ذلك أن القول بالتركيب – على تفسير النحاة – لا يستقيم في كثير من التعبيرات، فلو قلنا: (كأنك تصبو إلى المعالي) فقد وقعت (كأن) على الفعل، ولا يصح على تفسير النحاة القول: (إنك كتصبو) فلا يمكن أن يؤدي المعنى، وكذلك فإن هناك تعبيرات فيها (كأن) لو فسرت على رأيهم لتفكك المعنى نحو قوله تعالى: ﴿۞ وَإِذْ نَتَقْنَا ٱلْجَبَلَ فَوْقَهُمْ كَأَنَّهُۥ ظُلَّةٌ ...﴿١٧١﴾﴾ [الأعراف]، فلو أعدنا التعبير على الأصل الذي يدعيه النحاة فقلنا: وإذ نتقنا الجبل فوقهم إنه كظلة لا نفصل الكلام بعضه عن بعض، ولتقطعت وشائجه[3].

معنى (كأنّ):

اختلف النحاة في معنى (كأنّ)، وذكروا لها أربعة معان هي:

الأول: أنها للتشبيه، وهذا مذهب البصريين[4]، ولا معنى لها عندهم غيره، نحو قوله تعالى: ﴿...كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى ٱلْمَوْتِ وَهُمْ يَنظُرُونَ ﴿٦﴾﴾[الأنفال]، وقوله تعالى: ﴿...كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ ﴿٧﴾﴾[الحاقة]، وقوله تعالى: ﴿...قَالَتْ كَأَنَّهُۥ هُوَ...﴿٤٢﴾﴾[النمل]، وهو كثير في العربية.

الثاني: أنها للتحقيق والوجوب، وهو مذهب الكوفيين[5]، والزجاجي[6]، واستدلوا بقول الشاعر[7]:

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٢٣٨.
(٢) التذييل ٥/ ١٢.
(٣) ينظر معاني النحو ١/ ٣٣٦.
(٤) ينظر الكتاب ٢/ ١٧١، والمقتضب ٤/ ١٠٨، والأصول ١/ ٢٣٠، والخصائص ١/ ٣١٧، وشرح الجمل ١/ ٤٥٦، والرضي ٤/ ٣٤٧، والإنصاف ١/ ١٩٧، والتذييل ٥/ ١٢، وشفاء العليل ١/ ٣٥١، والهمع ١/ ٤٢٧، والمغني ١٩٦، والجني ٥٧٠.
(٥) ينظر التذييل ٥/ ١١، والمغني ١٩٦، والجني ٥٧١، والهمع ١/ ٤٢٧.
(٦) ينظر حروف المعاني، تحقيق د. علي توفيق الحمد، ط١، ١٩٨٤، مؤسسة الرسالة، بيروت صـ٢٨-٢٩.
(٧) ينظر شعر الحارث بن خالد، تحقيق يحيى الجبوري، ١٩٧٢، بغداد، ص٩٣، وشرح التصريح ١/ ٢١٢، والمغني ١٩٦، وشرح الجمل ١/ ٤٥٦، والهمع ١/ ٤٢٧.

فـأصـبَـحَ بـطـنُ مـكـةَ مـقـشـعـرّا كـأنّ الأرضَ لـيـسَ بهـا هِـشَـامُ

والمعنى عندهم: إن الأرض ليس بها هشام، إذ محال أن يقول الإنسان: كأن الأرض ليس بها هشام على جهة التشبيه، وهشام ليس بالأرض[١].

وخرجه ابن مالك على أن الكاف للتعليل كاللام قال: « وأجود من هذا أن تجعل الكاف من (كأن) للتعليل في هذا الموضع، وهي مرادفة للام، كأنه قال: لأن الأرض ليس بها هشام »[٢].

ورده ابن عصفور بقوله: « وهذا البيت لا حجة فيه لاحتمال أن تكون (كأن) للتشبيه وذلك أن هشاما وإن كان قد مات جسده في الأرض، فكان ينبغي لبطن مكة ألا يتغير، فلما تغير بطن مكة واقشعرت، صارت الأرض كأن هشاما ليس بها»[٣].

وخرج السيوطي البيت من باب تجاهل العارف[٤] كقول الشاعر[٥]:

أيـا شـجـر الخـابـور مـالـك مـورقـا كـأنـك لم تجـزع عـلى ابـن طـريـفِ

الثالث: للشك، وهو مذهب الكوفيين[٦]، والزجاجي[٧]، ونسبه الرضي للزجاج[٨].

قالوا: إذا كان خبرها اسما جامدا، كانت للتشبيه نحو: كأن زيدا أسد، وإذا كان مشتقا كانت للشك بمنزلة، (ظننت، و(توهمت، نحو: كأن زيدا قائم؛ لأن الشيء لا يشبّه بنفسه[٩]، ووافق الكوفيين على ذلك ابن الطراوة وابن السيد[١٠].

---

(١) ينظر التذييل ٥/ ١٤.
(٢) شرح التسهيل ٢/ ٧.
(٣) شرح الجمل ١/ ٤٥٦.
(٤) ينظر الهمع ١/ ٤٢٧.
(٥) لليلى بنت طريف، ينظر الهمع ١/ ٤٢٧.
(٦) ينظر معاني القرآن للفراء ٢/ ٣١٢.
(٧) ينظر حروف المعاني ٢٩.
(٨) ينظر الرضي ٤/ ٣٤٧.
(٩) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٥٦، والهمع ١/ ٤٢٧، والتذييل ٥/ ١٥.
(١٠) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٥٦، والهمع ١/ ٤٢٧، والمغني ١٩٦، والجني ٥٧١.

ورد النحاة هذا الرأي ومنهم الرضي[١]، وابن عصفور[٢]، والمرادي[٣].

قال الرضي: الأولى أن تكون للتشبيه، والمعنى: كأنك شخص قائم، حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة، فيصح تشبيه أحدهما بالآخر، إلا أنه لما حذف الوصف، وأقيم الوصف مقامه، وجعل الاسم كأنه الخبر بعينه صار الخبر يعود إلى الاسم، لا إلى الموصوف المقدر فلهذا تقول: كأنك تمشى، والأصل: كأنك رجل يمشي.

وقد رده ابن عصفور بأن الشيء قد يشبه في حال ما بنفسه في حال أخرى فتكون إذا قلت: كأن زيدا قائم مشبها لزيد غير قائم به قائما، كأن هيئة زيد هيئة قائم[٤].

وهذا أرجح مما ذهب إليه الرضي لعدم التقدير والتغيير، فحينما تقول: كأنك تمشي، فأنت قد أشبهت المخاطب في حالة غير المشي به في حالة المشي أي شبهت زيدا وهو في حالة به في حالة أخرى[٥].

الرابع: أنها تفيد التقريب، وهو قول الكوفيين[٦] في نحو: كأنك بالشتاء مقبل، وكأنك بالفرج آت، وقول الحسن البصري: كأنك بالدنيا لم تكن، وبالآخرة لم تزل، والمعنى على تقريب إقبال الشتاء وتقريب إتيان الفرج.

وتعددت توجيهات النحاة القائلين بأنها لا تخرج عن التشبيه على أوجه:

١ - ذهب أبو علي الفارسي[٧] إلى أن الكاف في (كأنك) حرف خطاب، والباء في (بالشتاء) زائدة، واسم (كأن) الشتاء، و(مقبل) خبرها، والتقدير: كأن الشتاء مقبل، وكذا القول في سائر التراكيب، وهو توجيه الصفار البطليوسي[٨].

---

(١) ينظر شرح الرضي ٤/ ٣٤٧.
(٢) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٥٦.
(٣) ينظر الجني ٥٧-٧٣.
(٤) ينظر شرح الجمل١/ ٤٥٦.
(٥) ينظر معاني النحو ١/ ٣٣٨.
(٦) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٥٦، والمغني ١٩٦، والجني ٥٧١، والرضي ٤/ ٣٤٧.
٧) ينظر الرضي ٤/ ٣٤٧، والتذييل ٥/ ١٦.
(٨) ينظر التذييل ٥/ ١٧، والمعنى ١٩٧.

٢ - وخرجه الأبّذيّ[١] على حذف مضاف[٢]، والتقدير: كأن زمانك بالشتاء مقبل، وكأن زمانك بالفرج آت، ويتأول قول الحسن البصري على أن (الكاف) اسم (كأن) و(لم تكن) خبرها و(بالدنيا) متعلق الخبر، والتقدير: كأنك لم تكن بالدنيا، و(تكن) تامة، ويحتمل أن تكون ناقصة.

٣ - وخرجها ابن عصفور[٣] على أن (كأن) ملغاة لدخول (ما) عليها، والباء في (بالشتاء) زائدة، فألحق الكاف للخطاب، وألغى (كأن، وزاد الباء في المبتدأ كأنه قال: كأنك والشتاء مقبل.

٤ - وخرجها ابن عمرون الحلبي[٤] في قول الحسن (كأنك بالدنيا...) إلى جواز أن يكون خبر (كأن) هو المجرور، والجملة في قولك (لم تكن، لم تزل) في موضع الحال[٥].

٥ - ألا يحكم بزيادة شيء، و(كأن) على التشبيه، وهو قول الرضي[٦]، والتقدير عنده: كأنك تبصر بالدنيا، أي: تشاهدها،والجملة بعد المجرور حال أي: كأنك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة، كقولهم: كأني بالليل وقد أقبل.

٦ - والمطرزي[٧] خرج قول الحريري[٨]: كأني بك تنحط في شرح المقامات على تقدير: (كأني أبصر بك) وترك الفعل لدلالة الحال وهو أولى؛ لأن إضمار فعل وزيادة حرف جر لا يحتاج إليه[٩].

---

(١) هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الرحيم الخشني الأبذي، نحوي أندلسي شيخ أبي حيان، توفي سنة (٦٨٠هـ)، وينظر بغية الوعاة ٢/ ١٩٩.

(٢) ينظر التذييل ٥/ ١٧، شرح الجمل ١/ ٤٥، والجنى ٥٧٤.

(٣) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٥٧.

(٤) سبقت ترجمته عند الحديث عن إعراب (سواء عليهم).

(٥) ينظر التذييل ٥/ ٢١، والجنى ٥٧٤.

(٦) ينظر شرح الرضي ٤/ ٣٤٧.

(٧) هو ناصر الدين عبد السيد بن علي المطرزي، المتوفى ٦١٠هـ، من تصانيفه الإيضاح في شرح المقامات للحريري وملخص إصلاح المنطق لابن السكيت، انظر كشف الظنون لحاجي خليفة، دار الكتب العلمية، بيروت صـ١٠٨، شرح مقامات الحريري، دار الفكر للطباعة والنشر صـ١٠٢.

(٨) ينظر شرح مقامات الحريري، دار الفكر للطباعة والنشر صـ١٠٢.

(٩) ينظر التذييل ٥/ ٢٠، والمغني ١٦٧.

واختار أبو حيان مذهب الجمهور القائل بأنها لا تنفك عن التشبيه قال: «والصحيح أن (كأن) لا تفارق التشبيه »[1]، واختاره في (التذييل) أيضا[2]، ورد تخريج ابن عصفور وقال: تخريج عجيب فيه دعوى إلغاء (كأن) ودعوى لحاق كاف الخطاب لها، وفيه دعوى زيادة الباء، وأنه تليها الجملة الاسمية والفعلية لزوال الاختصاص[3].

واعترض على توجيه الفارسي لأن الإسناد في قولك: كأنك بالشتاء مقبل إنما هو للكاف التي هي ضمير فلا يجعل لغوا زائدا ومثل هذا لم يعهد في لسان العرب[4].

وأثنى على تخريج المطرزي بقوله: « وهذا تخريج حسن »[5].

ويرى الباحث أن (كأن) لا تنفك عن التشبيه فلا تفيد شكا، ولا تقريبا وأما التراكيب التي وردت وفسرت بالتقريب فيرى الباحث أيضا أن (كأن) للتشبيه، وأرجح التخريجات في (كأنك بالدنيا لم تكن...) هو تخريج الرضي؛ لأنه ليس فيه دعوى الزيادة إنما هي على حذف الفعل فقط على تقدير: كأنك تبصر بالدنيا أي تشاهدها غير كائنة وهو المعنى المراد. ولم ير الباحث تفسيرا مقبولا موافقا للمعنى في قولهم: (كأنك بالشتاء مقبل) مما فيه الخبر اسما، ويرى الباحث أن الأصل كأنك بالشتاء وهو مقبل على تقدير: كأنك تبصر بالشتاء وهو مقبل وهو الموافق للمعنى[6]، وأما توجيه ابن عمرون فلا يستقيم معنى، فلا يصح أن تقول: (كأنك بالشتاء)؛ لأن لا يتم المعنى المراد.

نصب الجزأين بـ (ليت):

المشهورة أنّ (إنّ) وأخواتها تنصب المبتدأ وترفع الخبر، غير أنه ورد عن بعض العرب شواهد فيها نصب الاسمين بعد هذه الحروف، وهو قولهم: ليت الدجاج مذبّحا، وقول الشاعر:

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٢٣٩.
(٢) ينظر التذييل ٥/ ١٦.
(٣) ينظر المصدر السابق ٥/ ١٨.
(٤) ينظر المصدر السابق ٥/ ١٥-١٨.
(٥) المصدر السابق ٥/ ٢٠.
(٦) ينظر معاني النحو ١/ ٣٣٩.

يا ليت أيام الصبا رواجعا[1]

فاختلف النحاة في النظر إلى هذا الأسلوب على قولين:

الأول: هو جائز، وأنه لغة، ولا تأويل فيه، وعليه محمد بن سلام الجمحي[2]، وابن طراوة[3]، وابن السيد البطليوسي[4]، ومن الشواهد التي يحتجون بها هي قول الشاعر[5]:

إذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافاً إن حراسنا أسدا

وقول رؤبة: يا ليت أيام الصبا رواجعا

وقال آخر[6]:

إن العجوز خبة جروزا تأكل كل ليلة قفيزا

وقال آخر[7]:

كأن أذنيه إذا تشوّفا قادمة أو قلما محرّفا

وحكى الكسائي: ليت الدجاج مذبحا[8]، وسمع: لعل زيداً أخانا[9].

---

(١) ليس في يوانه وللعجاج في ملحق ديوانه ٢/ ٣٠٦، وهو في الكتاب ٢/ ١٤٢، وفي الخزانة ١/ ٢٣٤، والأشموني ١/ ٢٥٥، وابن يعيش ١/ ١٠٤، والجني ٤٩٢.

(٢) ينظر طبقات الشعراء لابن محمد بن سلام الجمحي، ط٢، ١٩٨٨، دار الكتب العلمية، بيروت ٤٥.

(٣) ينظر التذييل ٥/ ٢٧، والهمع ١/ ٤٣١.

(٤) ينظر التذييل ٥/ ٢٧، والهمع ١/ ٤٣١.

(٥) لعمر بن أبي ربيعة، وليس في ديوانه، وهو في الخزانة ٤/ ١٦٧، والمغني ٢٧٣، والجني ٤٩٤، والأشموني ١/ ٢٩٤، الهمع ١/ ٤٣١، والتذييل ٥/ ٢٧.

(٦) لم أقف على قائلة، وهو في شرح الجمل ١/ ٤٣٢، وشرح التسهيل ٢/ ٩، والتذييل ٥/ ٢٧، والخبة: الخداعة، الجروز: الأكول، القفيز: المكيال.

(٧) لمحمد بن ذؤيب في الخزانة ١/ ٢٣٣، والخصائص ٢/ ٤٣٠، والهمع ١/ ٤٣٣.

(٨) ينظر التذييل ٥/ ٣٠.

(٩) ينظر الهمع ١/ ٤٣٢.

وذكر ابن سلام أنها لغة رؤبة وقومه، وهم جماعة من بني تميم، وحكى ذلك ابن سيده أيضاً[1]، وهي حكاية ال فراء عن بني تميم[2].

الثاني: أنه لا يجوز نصب الاسمين بهذه الحروف، وهو مذهب الجمهور[3]؛ ولهذا فقد أولوا الشواهد التي أوردها المجيزون، واختلفت توجيهاتهم لها، ولهم فيها آراء:

١ - أن الخبر محذوف، ونصب الاسم الثاني على الحال من الخبر المحذوف والتقدير في (يا ليت أيام الصبا رواجعا): يا ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا، أو يا ليت لنا أيام الصبا، وفي (خبة جروزا) عادت جروزا، و(إن حراسنا أسداً) على تلفيهم أسدا، و(الدجاج مذبحا) عاد مذبحا، وهو تقدير جمهور البصريين، ومنهم سيبويه[4]، وابن السراج [5]، وابن الحاجب[6]، وابن مالك[7]، والرضي[8]، وإليه ذهب ابن هشام[9].

قال ابن يعيش بعد أن ذكر التقدير السابق: « وذلك لأنه لم يرد معنى الخبر، وإنما هو في حال تمن لنفسه، أو لمن حل عنده هذا المحل؛ فلذلك ساغ الحذف لدلالة هذا المعنى على (لنا) في هذا الكلام، كما دلت حال الافتخار في قوله: إنّ محلا وإنّ مرتحلا على معنى (لنا) »[10].

٢ - ويرى الكسائي[11] أن الاسم الثاني المنصوب هو منصوب على أنه خبر (كان) المقدرة، وتقدير (ليت أيام الصبا رواجعا) هو: ليت أيام الصبا كن رواجعاً؛ لأن كان تستعمل

(١) ينظر الأشموني ١/ ٢٩٤.
(٢) ينظر التذييل ٥/ ٢٦، والارتشاف ٣/ ١٢٤٤.
(٣) ينظر التذييل ٥/ ٣٠، وشرح التسهيل ٢/ ٩، والمغني ٢٨٣، والإيضاح في شرح المفصل ٢/ ١٩٩.
(٤) ينظر الكتاب ٢/ ١٤٢.
(٥) ينظر الأصول ١/ ٢٤٨.
(٦) ينظر الإيضاح ٢/ ١٩٩.
(٧) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٩- ١٠.
(٨) ينظر شرح الرضي ٤/ ٣٤٩
(٩) ينظر المغني ٢٨٣.
(١٠) ابن يعيش ٨/ ٨٤، وبنظر شرح الرضي ٤/ ٣٤٩، والتذييل ٥/ ٢٦،
(١١) ينظر ابن يعيش ٤/ ٨٤.

هنا كثيرا نحو قوله تعالى: ﴿يَٰلَيۡتَهَا كَانَتِ ٱلۡقَاضِيَةَ ٢٧﴾ [الحاقة]، وقوله تعالى: ﴿... يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ ...٧٣﴾ [النساء].

ورده الرضي[1]، وابن هشام[2]، قال الرضي: وتقدير (كان) في هذه الجمل ضعيف؛ لأن (كان) و(يكون) لا يضمران إلا فيما اشتهر استعمالهما فيه، فتكون الشهرة دليلاً عليهما كما في قولهم: (إن خيراً فخير، أي: لعدم تقدم (إن) و(لو) الشرطيتين.

الثالث: وهو رأي الفراء[3] يجيز نصب الجزأين بـ (ليت) فقط على لغة بني تميم، غير أنها بمعنى (أتمنى) فتقول: ليت زيداً قائماً على معنى: أتمنى زيداً قائما، كأنه يلمح الفعل الذي ناب الحرف عنه فيعمله[4].

والظاهر أن أبا حيان اختار مذهب الجمهور بقوله: « والمشهور رفع أخبار هذه الحروف... »[5]، ثم قال « وزعم ابن سلام أنها لغة رؤبة وقومه... »[6]، فقوله: المشهور هو أحد مصطلحات اختياره التي يستعمل في الارتشاف، والبحر المحيط، وقوله: زعم توحي أنه غير مقتنع بأنها لغة؛ ولهذا ذكر أغلب تأويلات النحاة في (التذييل)[7]، ثم برر تأويلات النحويين بقوله: « إنما سوغ تأويل هذه الأبيات على حذف الخبر، لأن أخبار هذه الحروف يجوز حذفها إذا دل عليها المعنى، لأنها أخبار للمبتدأ في الأصل »[8].

ويرى الباحث أن ورود نصب الجزأين بـ (ليت) وغيرها من أخوات (إن) في أساليب ليست قليلة يدل على أن النصب بها جائزة على لغة جماعة من بني تميم، كما نقلها بعض علماء اللغة، والغريب أن من النحاة من ينسب هذه الظاهرة اللغوية إلى بيئة معينة، ومع هذا فهم

(١) ينظر شرح الرضي ٤/ ٣٤٩.
(٢) ينظر المغني ٢٨٣.
(٣) شرح الجمل ١/ ٤٣٢، وابن يعيش ٨/ ٨٤، والرضي ٤/ ٣٤٩، والتذييل ٥/ ٢٦.
(٤) ينظر ابن يعيش ٨/ ٨٤.
(٥) الارتشاف ٣/ ١٢٤٢.
(٦) المصدر السابق ٣/ ١٢٤٢.
(٧) التذييل ٥/ ٣٠ – ٣٢.
(٨) المصدر السابق ٥/ ٣٢.

يسلكون مسلك التأويل، ومنهم أبو حيان وهو الذي يقول: « إذا ثبت أن ذلك لغة فلا يمكن التأويل؛ لأن التأويل لا يكون إلا إذا كانت الجادة على شيء، ثم جاء شيء يخالف الجادة، فيتأول، وأما إذا كانت لغة طائفة من العرب لم تتكلم إلا بها فلا تؤول»[1]، وفي الوقت نفسه خرج قراءة سعيد بن جبير في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ ...﴿١٩٤﴾﴾[الأعراف] على هذه اللغة.

وعلى رأي القائلين بأنها لغة فإن الجملة تامة معنى ولفظا، فلا تحتاج إلى تأويل وتقدير، وهذا منهج وصفي سليم يتعامل مع النصوص تعاملا صحيحاً.

ويظهر أن القول بأنها لا تحتاج إلى تأويل هو الأصوب خلافا لغيره من الأقوال، فإنها تحتاج إلى تأويل وتقدير محذوف.

وعليه فإن اختيار أبي حيان في نصب الجزأين بـ (ليت) غير موافق لمنهجه الذي سار عليه، وهو أن الأسلوب، أو التركيب إذا ثبت أنه لغة من لغات العرب، فيعترف بها على أنها لغة، ولا يلجأ إلى التأويل، وهذا ما أقرّ به بقوله: إذا ثبت أن ذلك لغة فلا يمكن التأويل[2].

دلالة (إنّما) على الحصر:

تدخل (ما) على الأحرف المشبهة بالفعل فتكفها عن العمل، وتجعلها مهيئة للدخول على الجملة الفعلية بعد أن لم تكن تدخل عليها، وتوسع من دائرة استعمالها، فإذا دخلت (ما) على (إنّ) فالمشهور أنها تفيد الحصر، ومع هذا ما خلت هذه المسألة من اختلاف النحاة في دلالتها على الحصر، وجاء الاختلاف على أقوال:

(١) المصدر السابق ٤/ ٣٠٠.
(٢) التذييل ٤/ ٣٠٠.

الأول: أن (إنّما) تفيد الحصر، وهذا مذهب جمهور النحاة [1]، والبلاغيين[2]، فإذا قلت: إنما زيد شاعر، كان بمنزلة: ما زيد إلا شاعر، فهي تدل على الحصر، والاختصاص ومنه قوله تعالى: ﴿...إِنَّمَا ٱلْعِلْمُ عِندَ ٱللَّهِ...﴿٢٣﴾﴾ [الأحقاف]، وقوله تعالى: ﴿۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ ...﴿٦٠﴾﴾ [التوبة]، وقوله تعالى: ﴿...إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُوْلُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ ﴿١٩﴾﴾ [الرعد] وغيرها كثير في القرآن.

واستدلوا على إفادتها الحصر بأمور:

١ - أن العرب أجرت عليها حكم النفي و(إلا، ففصلت الضمير المرفوع بعدها كقول الفرزدق[3]:

أنا الذائد الحامي الذمار، وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي

والتقدير: ما يدافع عن أحسابهم إلا أنا.

وجاء في (دلائل الإعجاز): « يقول ناس من النحويين في نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلْفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ...﴿٣٣﴾﴾ [الأعراف]: إن المعنى: ما حرم ربي إلا الفواحش، قال: وأصبت ما يدل على قولهم في هذا، وهو قول الفرزدق:

أنا الذائد.....

فليس يخلو هذا الكلام من أن يكون موجبا أو منفيا، ولو كان المراد به الإيجاب لم يستقم، ألا ترى أنك لا تقول: يدافع أنا، ولا يقاتل أنا، وإنما تقول: أدافع وأقاتل إلا أن

(١) ينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢/ ١١، وشرح التسهيل ١/ ١٤٨، وابن يعيش ٨/ ٥٦، وشفاء العليل ١/ ١٩١، والبرهان ١/ ٢٣١، والتصريح ١/ ١٦، والجنى ٣٩٤، والمغني ٣٠٣، والدر المصون ١/ ١٣٧.

(٢) ينظر دلائل الإعجاز ٢٣١، ومفتاح العلوم لأبي يعقوب السكاكي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٢٦ ١٢٧، وشروح التلخيص: مختصر التفتازاني على تلخيص المتاح للقزويني، ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لابن يعقوب المغربي، وعروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح لبهاء الدين السبكي، دار السرور، بيروت ١٩٣.

(٣) ديوانه، دار صادر، بيروت ٢/ ١٥٣، وابن يعيش ٢/ ٦٥، وأوضح المسالك، وشرح التصريح ١/ ١٦٠.

المعنى لما كان: ما يدافع إلا أنا، فصلت الضمير كما فصله مع النفي إذا ألحقت معه (إلا) حملا على المعنى »[1].

٢ – أن (إنّ) للإثبات، و(ما) للنفي، ولا يجوز أن يتوجها معا إلى شيء واحد، ولا أن يحكم بتوجه النفي للمذكور بعدها؛ لأنه خلاف الواقع باتفاق، فيتعين صرفه لغير المذكور، وصَرِف الإثبات للمذكور، فجاء الحصر[2].

٣ –أنّ (إنّ) للتوكيد، فلما دخلت عليها (ما) المزيدة للتأكيد زادتها تأكيدا على تأكيد فصار فيها معنى الحصر، وهو إثبات الحكم للشيء المذكور دون غيره فإن معنى (إنما الله إله واحد) أي: ما الله إلا إله واحد[3].

٤ – أن المعنى لا يستقيم إلا بالحصر، قال السيوطي: « الجمهور على أنها للحصر... واستدل مثبتوه بأمور منها قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ ...﴿١٧٣﴾﴾ [البقرة] بالنصب، فإن معناه ما حرم عليكم إلا الميتة؛ لأنه المطابقة في المعنى لقراءة الرفع فإنها للقصر... ومنها قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّمَا الْعِلْمُ عِندَ اللَّهِ...﴿٢٣﴾﴾[الأحقاف، و﴿قَالَ إِنَّمَا يَأْتِيكُم بِهِ اللَّهُ... ﴿٣٣﴾﴾ [هود]و ﴿...قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي ...﴿١٨٧﴾﴾ [الأعراف].

فإنه إنما تحصل مطابقة الجواب إذا كانت (إنما) للحصر ليكون معناها: لا آتيكم به إنما يأتي به الله، ولا أعلمها، إنما يعلمها الله... لا يستقيم المعنى في هذه الآيات ونحوها إلا بالحصر »[4].

وألحق التنوخي[5]، والزمخشري[6]، البيضاوي[7]، بـ (إنما) المكسورة أنما المفتوحة؛ لأنها فرعها، وما ثبت للأصل ثبت للفرع، وقد اجتمعا في قوله تعالى:

---

(١) دلائل الإعجاز ٢٣٠ ـ٢٣١.
(٢) ينظر المغني ٣٠٤، والجنى ٣٩٧.
(٣) ينظر ابن يعيش ٨/ ٥٦، والجنى ٣٩٧.
(٤) الإتقان في علوم القرآن، تقديم وتعليق مصطفى ديب البغا، ط١، ١٩٨٧، دار ابن كثير، دمشق ٢/ ٧٩٩.
(٥) هو زيد الدين أبو عبد الله محمد بن محمد بن عمر التنوخي، توفي ٧٤٨هـ من آثاره: الأقصى القريب في علم البيان، انظر معجم المؤلفين، رضا كحالة ١١/ ٢٨٦.
(٦) ينظر الكشاف ٢/ ٥٨٦، والهمع ٤٦١.
(٧) ينظر أنوار التنزيل وأسرار التأويل له ٣/ ٤٨.

﴿ قُلْ إِنَّمَا يُوحَىٰٓ إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ... ﴿١٠٨﴾ ﴾ [الأنبياء].

الثاني: أنها لا تفيد الحصر، وإلى هذا ذهب أبو الحسن الآمدي[١]، وابن برهان[٢] ووافقه ابن هشام[٣]، والسمين الحلبي[٤].

واختار أبو حيان هذا المذهب حيث يرى أنها لا تفيد الحصر بالوضع، بل يفهم الحصر من سياق الكلام قال في الارتشاف: « و(ما) في (إنما) وأخواتها، لم تغير شيئا من مدلولها الذي كان قبل لحوق (ما) خلافا لمن ادعى أنها أفادت الحصر فيما دخلت عليه (إنما) »[٥].

وخالفه في (البحر المحيط)[٦]، فقال: « والذي نذهب إليه أنها لا تدل على الحصر بالوضع... فإذا فهم حصر فإنما يفهم من سياق الكلام »[٧]، وقال عند قوله تعالى: ﴿ ۞ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَٰكِينِ ... ﴿٦٠﴾ ﴾ [التوبة]: « ولفظه (إنما) إن كانت وضعت للحصر، فالحصر مستفاد من لفظها، وإن كانت لم توضع للحصر، فالحصر مستفاد من الأوصاف، إذ مناط الحكم بالوصف يقتضي التعليل به والتعليل بالشيء يقتضي الاقتصار عليه»[٨] غير أنه ذهب إلى أنها تفيد الحصر في قوله تعالى: ﴿ لَقَالُوٓاْ إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَٰرُنَا ... ﴿١٥﴾ ﴾ [الحجر] قال: وجاء لفظ (إنما) مشعراً بالحصر، كأنه قال: ليس ذلك إلا تسكير للأبصار[٩]، وعند قوله تعالى: ﴿ ... إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ ... ﴿٥١﴾ ﴾ [النحل]فأكد بأداة الحصر وبالوحدة[١٠].

---

(١) ينظر الإحكام في أصول الأحكام، تحقيق سيد الجميلي، ط١، ١٩٨٣، دار الكتب، بيروت ٢/ ١٤٠.
(٢) ينظر شرح اللمع ١/ ٧٥.
(٣) ينظر الارتشاف ٣/ ١٢٨٥.
(٤) ينظر الدر المصون ١/ ٢٧٨
(٥) الارتشاف ٣/ ١٢٨٥.
(٦) ينظر البحر المحيط ٥/ ٤٣٦.
(٧) المصدر السابق ١/ ١٩١.
(٨) البحر ٧/ ٥٧.
(٩) البحر ٥/ ٤٤٨.
(١٠) ينظر البحر ٥/ ٥٠١.

وما استدل به القائلون بالحصر بأن (إنّ) للإثبات و(ما) للنفي و(إنّ) لإثبات المذكور و(ما) لنفي ما عداه، فقد رده أبو حيان بأنه قول من لا وقوف له على علم النحو[1] ولأن ليس (إن) للإثبات، وإنما هي لتوكيد الكلام، وليست (ما) للنفي، بل هي زائدة: بمنزلتها في أخواتها (ليتما) و(لعلّما) و(لكنما) و(كأنما)[2].

الثالث: وهو لابن عطية[3]، حيث يرى أن (إنّما) لفظ لا يفارقه التوكيد والمبالغة، وقد يدل على الحصر إذا ساعد المعنى عليه، وقد توسط بين المذهبين الأول والثاني قال: « (إنما) لفظ لا يفارقه المبالغة والتأكيد حيث وقع، ويصلح مع ذلك للحصر فإذا دخل في قصة وساعد معناه على الانحصار صح ذلك وترتب كقوله تعالى: ﴿...إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ... ﴿٥١﴾﴾ [النحل]وغير ذلك من الأمثلة، وإذا كانت القصة لا تتأتى للانحصار بقيت (إنما) للمبالغة فقط كقوله عليه السلام: (إنما الربا في النسيئ[4])[5].

الرابع: أنها تفيد التقليل، وقد أشار إلى ذلك سيبويه، وتبعه ابن السراج، وقال ابن يعيش: « ومعناه القليل، فإذا قلت: إنما زيد بزّاز، فأنت تقلل أمره، وذلك أنك تسليه ما يدعي عليه غير البزّ؛ ولذلك قال سيبويه[6] في (إنما سرت حتى أدخلها) إذا كنت محتقرا لسيرك الذي أدى إلى الدخول »[7]، وقال ابن السراج: «والفرق بين (إن) و(إنما) في المعنى أن (إنما) تجيء لتحقير الخبر»[8].

والذي يظهر للباحث أن (إنما) تفيد الحصر في أكثر الأساليب، وقد تخرج للمبالغة والتوكيد فقط في حديث الربا، وليس كما يرى أبو حيان من أنها لا تفيد الحصر ولا ما رآه ابن عطية انه إذا ساعد المعنى أفادت الحصر، بل قد يتعين الحصر؛ لأنه لا يستقيم المعنى إلا

(١) ينظر الارتشاف ٣/ ١٢٨٥، والجنى ٣٩٧.
(٢) ينظر المغني ٣٠٤، والجنى ٣٩٧- ٩٨٠.
(٣) ينظر المحرر الوجيز ٤/ ٣١٧، والجني ٣٩٦.
(٤) رواه مسلم في كتاب البيوع (باب بيع الطعام) ٥ / ٥٠.
(٥) المحرر ٤/ ٣١٧.
(٦) ينظر الكتاب ٣/ ٢٢.
(٧) ابن يعيش ٨/ ٥٦.
(٨) الأصول ٢/ ٢٣٤.

به، وأما قول القائلين بأنها تفيد التقليل فالحقيقة أنها ليست للتقليل[1]، ولكن من باب قصر الموصوف على صفة فجاءت شبهة التقليل من هنا.

وأما ما ذهب إليه أبو حيان من إنكار معنى الحصر، ثم الإقرار به في أكثر من موضع فهو دليل على اضطرابه في اختيار المذاهب النحوية كما مرّ في بعض المسائل السابقة.

وما ذهب إليه الآمدي، وابن برهان، وغيرهما إلى أنها لا تفيد الحصر دليل على أن أبا حيان لم ينفرد بالتنبيه على عدم إفادة (إنما) على الحصر خلافا لما ذهبت إليه خديجة الحديثي[2].

حذف مفعولي (ظنّ):

أجاز النحاة حذف مفعولي (ظن) اختصاراً بالإجماع[3]، والمقصود بالحذف اختصاراً هو الحذف بوجود دليل، أو قرينه[4]، ومنه قوله تعالى: ﴿...أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴿٦٢﴾﴾[القصص] والتقدير: الذين كنتم تزعمونهم شركاء.

أما حذفهما اقتصاراً أي: بغير دليل – ففيه خلاف على أربعة مذاهب:

الأول:المنع، وهو مذهب الجرمي[5]، والأخفش[6]، ونسب لابن طاهر[7]، وابن خروف[8]، والشلوبين[9]، وابن مالك[10]، وتبعهم الرضي[11]، وابن الناظم[12]، وابن

(١) ينظر معاني النحو ١/ ٣٦٠.
(٢) ينظر أبو حيان النحوي ٤٥٤.
(٣) ينظر شرح الجمل ١/ ٣١٧، وابن يعيش ٧/ ٨٣، وتوضيح المقاصد والمسالك ١/ ٥٦٧، والارتشاف ٣/ ٢٠٩٨، وأوضح المسالك ٢/ ٦٩ وشفاء العليل ١/ ٣٨٩، والأشموني ١/ ٣٧٣، والهمع ١/ ٤٨٨.
(٤) ينظر الارتشاف ٤/ ٢٠٩٨، والهمع ١/ ٤٨٨.
(٥) ينظر شرح الجمل ١/ ٣١٧.
(٦) ينظر شرح الجمل ١/ ٣١٧، توضيح المقاصد ١/ ٣٦٨، والهمع ١/ ٤٨٨.
(٧) ينظر شرح الجمل ١/ ٣١٧، والهمع ١/ ٤٨٨
(٨) ينظر الهمع ١/ ٤٨٨.
(٩) ينظر شرح الجمل ١/ ٣١٧، توضيح المقاصد ١/ ٣٦٨، والهمع ١/ ٤٨٨.
(١٠) ينظر شفاء العليل ١/ ٣٨٩.
(١١) ينظر شرح الرضي ٤ / ١٥٤.
(١٢) ينظر شرح ابن الناظم ٢١٠.

عقيل[١]، والأزهري[٢]، وحجتهم أن هذه الأفعال قد تجري مجرى القسم، وتجري مفاعيلها مجرى جواب القسم، والدليل على ذلك أن العرب تتلقاها بما تتلقى به القسم، قال تعالى: ﴿...وَظَنُّوا مَا لَهُم مِّن مَّحِيصٍ ﴿٤٨﴾﴾[فصلت] فأجرى (ظن) مجرى (والله) كأنه قال: والله مالهم من محيص، وقيل ذلك كثير، فكما لا يبقى القسم دون جواب، فذلك هذه الأفعال لا تستغني عن مفاعيلها[٣].

ورده ابن عصفور بقوله: « هذا لا حجة فيه؛ لأن العرب لا تضمنها معنى القسم على اللزوم، فإذا امتنع حذف مفعولها إذا دخلها معنى القسم، إنما الذي يمنع من حذفها إذا لم تتضمن معنى القسم »[٤].

واحتج الرضي، وابن الناظم بعدم الفائدة، لأنه من المعلوم أن الإنسان لا يخلو في الأغلب من علم أو ظن فلا فائدة في ذكرهما من دون المفعولين[٥].

الثاني: الجواز مطلقا، وهو مذهب ابن السراج[٦]، والسيرافي[٧]، وصححه ابن عصفور[٨]، ونسبه بعض النحاة إلى الأكثرية[٩] تمسكا بقوله تعالى: ﴿أَعِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلۡغَيۡبِ فَهُوَ يَرَىٰٓ ﴿٣٥﴾﴾ [النجم] أي يعلم، وقوله تعالى: ﴿...وَظَنَنتُمۡ ظَنَّ ٱلسَّوۡءِ...﴿١٢﴾﴾ [الفتح].

الثالث: الجواز في (ظن، وما في معناها دون (علم) وما في معناها، وعليه الأعلم الشنتمري[١٠]، واستدل بحصول الفائدة في (ظن) دون (علم، والإنسان قد يخلو من الظن

(١) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٤٤٥.
(٢) ينظر شرح التصريح١/ ٢٦٠.
(٣) ينظر شرح الجمل ١/ ٣١٨.
(٤) المصدر السابق ١/ ٣١٨.
(٥) ينظر الرضي ٤/ ١٥٤، وابن الناظم ٢١٠.
(٦) ينظر الأصول ١/ ١٨١.
(٧) ينظر المقرب ١٢٩، والهمع ١/ ٤٨٨.
(٨) ينظر شرح الجمل ١/ ٣١٨.
(٩) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٧٠، ابن عقيل ١/ ٤٤٥، والهمع ١/ ٤٨٨.
(١٠) ينظر شرح الجمل ١/ ٣١٦، والارتشاف ٤/ ٢٠٩٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٦٨.

فقوله: ظننت يفيد أنه وقع منه ظن، ولا يخلو(علم) من علم إذ له أشياء يعلمها ضرورة كعلمه أن الاثنين أكثر من الواحدة[١].

ورد ابن عصفور بأن (علم) يفيد وقوع علم ما لم يكن يعلم[٢].

الرابع: المنع قياسا، والجواز في بعضها سماعا، وهو اختيار[٣] أبي العلاء إدريس[٤]، وزعم أنه مذهب سيبويه.

قال سيبويه: « وأما ظننت ذاك، فإنما جاز السكوت عليه؛ لأنك قد تقول: ظننت، فتقتصر كما تقول: ذهبت، ثم تعمله في الظن، كما تعمل ذهبت في الذهاب، فذاك ههنا هو الظن كأنك قلت: ظننت ذاك الظن، وكذلك خلت وحسبت »[٥]، وظاهر كلام سيبويه أنه يجيز حذفها في هذه الأفعال الثلاث.

واختار أبو حيان مذهب سيبويه بعد أن ذكر مذهبه قال: « وهو مسموع في هذه الثلاث ومنه: ظننت ذاك، إشارة إلى المصدر، وقوله تعالى: ﴿...وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ...﴿١٢﴾﴾ [الفتح][٦].

أما حذف أحدهما فلا يخلو من أن يكون اختصارا، أو اقتصارا – بغير دليل – وأما حذفه اقتصارا فلا خلاف في منعه، وأما حذفه اختصارا – بدليل – ففيه خلاف:

الأول: يجوز حذفه، وهو مذهب الجمهور[٧]، ومنه قول الشاعر[٨]:

---

(١) ينظر شرح الجمل ١/ ٣١٦، الهمع ١/ ٤٨٨.
(٢) ينظر شرح الجمل ١/ ٣١٨.
(٣) ينظر الارتشاف ٣/ ٢٠٩٧، وشرح التصريح ١/ ٦٠.
(٤) هو إدريس بن محمد بن موسى الأنصاري القرطبي أبو العلا (بضم العين) نحوي أديب مقرئ (ت ٦٤٧هـ)، وينظر بغية الوعاة ١/ ٤٣٦
(٥) الكتاب ١/ ٤٠.
(٦) الارتشاف ٣/ ٢٠٩٧.
(٧) ينظر شرح الجمل ١/ ٣١٨، وتوضيح المقاصد، والمسالك ١/ ٥٦٧، وشرح التصريح ١/ ٢٦٠، وشرح الرضي ٤/ ١٥٥، والارتشاف ٤/ ٢٠٩٨، وشفاء العليل ١/ ٣٨٩، والهمع ١/ ٤٨٩.
(٨) لعنترة ديوانه، تحقيق محمد سعيد مولوي، ط٢، ١٩٨٣، المكتب الإسلامي، بيروت صـ١٩١، والخزانة ٣/ ٢٢٧، والخصائص ٢/ ٢١٦ وأوضح المسالك ٢/ ٧٠، وابن عقيل ١/ ٤٤٤.

والتقدير: فلا تظني غيره واقعا، أو كائنا مني.

ومنه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ... ﴿١٨٠﴾ ﴾ [آل عمران]... والتقدير: لا يحسبن الذين يبخلون بما يبخلون به هو خيرا لهم، فحذف المفعول الأول لدلالة الثاني عليه.

الثاني: منعه ابن ملكون[١]، وابن الحاجب[٢]، وصححه ابن عصفور[٣]، أي: وصحح المنع هذا ما ذكره السيوطي وفيه نظر؛ لأن ابن عصفور يرى أنه يجوز حذفه اختصارا قال: « فأما الاختصار فجائز قليل »[٤].

وعللوا المنع بأنهما متلازمان لافتقار كل منها إلى صاحبه، إذ هما مبتدأ وخبر في الأصل، فلم يجز حذف أحدهما دون الآخر، وفرق بينهما وبين المبتدأ والخبر حيث يجوز حذف أحدهما لأنه لا يؤدي فيهما إلى لبس، وفي (ظن) يؤدي حذف أحدهما إلى لبس[٥].

وعلل أيضا بأن المفعول – في هذا الباب – مطلوب من جهتين: من جهة الفعل، ومن جهة كونه أحد جزأي الجملة؛ لذا امتنع حذفه[٦].

ورده ابن الناظم بقوله: « وما قالوه منتقض بخبر (كان) فإنه مطلوب من جهتين، ولا خلاف في حذفه إذا دل عليه دليل، والسماع بخلافه قال تعالى: ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ هُوَ خَيْرًا لَّهُم ...﴿١٨٠﴾ ﴾ [آل عمران] تقديره: ولا يحسبن بخلهم هو خيرا لهم، فحذف الأول لدلالة الثاني عليه »[٧].

---

(١) ينظر الهمع ١/ ٤٨٩.
(٢) ينظر شرح الرضي ٤/ ١٥٣.
(٣) ينظر الهمع ١/ ٤٨٩.
(٤) شرح الجمل ١/ ٣١٨.
(٥) ينظر ابن الناظم ٢١٠، والهمع ١/ ٤٨٩.
(٦) ينظر ابن الناظم ٢١٠.
(٧) المصدر السابق ٢١١.

واختار أبو حيان مذهب الجمهور بقوله بعد أن ذكر مذهب ابن ملكون: « وهو خلاف قول الجمهور »[1].

ويرى الباحث أن حذف مفعولي (ظنّ) أو أحدهما يجوز إذا تمت الفائدة، وحملت المخاطب على معنى يحسن السكوت عليه، ولا يمكن للمخاطب أن يسكت على كلام غير مفهوم، أو غير مفيد.

فإذا قال المتكلم: ظننت قائما أو ظننت زيدا، أو ظننت، فهي غير تامة من الناحية التركيبية إلا أن المستوى الدلالي يعتمد على ما يحصل عند المخاطب، فإذا فهم المرادف ذلك فقد تم المعنى، وحصلت الفائدة، وإذا لم يفهم المخاطب المراد من الجملة لم تكن هناك فائدة، والكلام غير تام.

(أنّ) ومعمولاها تسدّ مسدّ مفعولي (ظنّ):

يذهب جمهور النحاة[2] إلى أنّ (أنّ) ومعموليها تسدّ مسدّ مفعوليها، ومنهم سيبويه[3]، والمبرد[4]، وابن السراج[5]، وابن عصفور[6]، والرضي[7]، فإذا قلت: علمت أنّ زيدا منطلق، التقدير: علمت انطلاق زيد، ولا حذف عندهم في هذا التركيب.

قال سيبويه: « ظننت أنه منطلق، فـ (ظننت) عاملة، كأنك قلت: ظننت ذاك، وكذلك: وددت أنه ذاهب؛ لأن هذا في موضع ذاك إذا قلت: وددت ذاك »[8].

---

(١) الارتشاف ٤/ ٢٠٩٨.
(٢) ينظر الكتاب ٣/ ١٥٨، والأصول ١/ ٢٦٥، والمقتضب ٢/ ٣٤١، وشرح الجمل ١/ ٣٢٤، وشرح الرضي ٤/ ١٦٩، والارتشاف ٤/ ٢١٣٦ والتذييل ٥/ ١٥٦، والهمع ١/ ٤٨٧، والدر المصون ١/ ٢٢.
(٣) ينظر الكتاب ٣/ ١٢١.
(٤) ينظر المقتضب ٢/ ٣٤١.
(٥) ينظر الأصول ١/ ٢٦٥.
(٦) ينظر شرح الجمل ١/ ٣٢٤.
(٧) ينظر شرح الرضي ٤/ ١٦٩.
(٨) الكتاب ٣/ ١٢١.

وخالف النحاة الأخفش[١] فذهب إلى أن (أن) ومعموليها لا تسد مسد المفعولين، بل هي في مقام المفعول الأول، ويقدر الثاني أي: علمت أن زيدا قائم حاصلا أي: قيام زيد حاصلا، ونسب السيوطي هذا الرأي إلى المبرد[٢]، وليس بصحيح، فقد صرح بمذهب الجمهور بقوله: « فإذا قلت: ظننت أن زيدا منطلق لم تحتج إلى مفعول ثان؛ لأنك قد أتيت بذكر زيد في الصلة؛ لأن المعنى: ظننت انطلاقا من زيد، فلذلك استغنيت »[٣].

ورد الرضي قول الأخفش بأنه لا حاجة إلى ذلك، ولو كان مقدرا لجاز إظهاره إذ لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الإضمار[٤].

واختار أبو حيان مذهب الجمهور بقوله: « وتسد (أن) مسد المفعولين بنيت للفاعل أو للمفعول كما سدتا في (ظننت) »[٥].

ويرى الباحث أن تقدير الأخفش مفسد للتركيب[٦]؛ لأنه قوله يفضي إلى أن التركيب غير تامّ لفظا ومعنى،، وهو ليس كذلك، بل هو تام لفظا ومعنى، ولا حاجة لتقديره، ولم يظهر ذلك التقدير في كلام العرب.

اقتران خبر (إنّ) بالفاء:

يجيز النحاة دخول الفاء على خبر المبتدأ إذا تضمن معنى الشرط، وذلك في الاسم الموصول، والنكرة الموصولة، نحو: الذي يأتيني فله درهم، وكل رجل يأتيني فله درهم، فعوملت الموصولات، والصفات معاملة أسماء الشرط.

فإذا دخلت (إنّ) على المبتدأ فقد نقل النحاة خلافا بين سيبويه، والأخفش في دخول الفاء على خبر (إنّ، وقد نسب السيرافي[٧]، وابن أبي الربيع[٨]، وابن يعيش[٩] الجواز لسيبويه،

(١) ينظر الرضي ٤/ ١٦٩، والتذييل ٥/ ١٥٦، والهمع ١/ ٤٨٧.
(٢) ينظر الهمع ١/ ٤٨٧.
(٣) المقتضب ٢/ ٣٤١.
(٤) ينظر الرضي ٤/ ١٦٩، واالدر المصون ١/ ٢٢٩.
(٥) الارتشاف ٤/ ٢١٣٦، والتذييل ٥/ ١٥٦.
(٦) ينظر معاني النحو ١/ ٣٢٨.
(٧) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٣، والرضي ١/ ٢٤١.
(٨) ينظر البسيط ٥٧٣.
(٩) ينظر شرح ابن يعيش ١/ ١٠١.

والمنع للأخفش، وذكر غيرهم الجواز للأخفش والمنع لسيبويه[1].

وعللوا بأن دخول الفاء في الاسم الموصول، إنما كان لمشابهة الشرط، وقد زالت هذه المشابهة بدخول (إن) عليها.

ومن أجاز فقد احتج بالسماع، ومنه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ رَبُّنَا ٱللَّهُ ثُمَّ ٱسْتَقَٰمُوا۟ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿١٣﴾ ﴾[الأحقاف]، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ وَمَاتُوا۟ وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم ...﴿٩١﴾ ﴾[آل عمران]، وقد أجازوا دخولها على (أن) و(لكن) و(لعل) ومنه قول الأفوه الأزدي[2]:

فـو الله مـا فـارقتكـم قـاليـا لكم ولـكـنّ مـا يـقـضى فـسـوف يـكـونُ

وما ذكره النحاة من نسبة المنع والجواز لسيبويه فيه نظر؛ لأن سيبويه قد صرح بجواز دخول الفاء واستدل[3] بقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ... ﴿٨﴾ ﴾ [الجمعة] وقوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُوا۟ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا۟ فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ ...﴿١٠﴾ ﴾ [البروج].

وظاهر كلام الأخفش أنه يجيزه أيضا قال: « لأن (الذي) إذا كان صلته فعلا جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ تَتَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ ظَالِمِىٓ أَنفُسِهِمْ ...﴿٢٨﴾ ﴾ [النحل]، ثم قال: ﴿ ... فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَأْوَىٰهُمْ جَهَنَّمُ ...﴿٩٧﴾ ﴾[النساء]، فقد استدل الأخفش على جواز دخول الفاء على خبر (إنّ) بجملة فيها (إن، ولهذا قال ابن مالك: « وروي عن الاخفش أنه منع دخول الفاء بعد (إن) وهذا عجيب... وثبوت هذا عن الأخفش مستبعد»[4].

---

(١) ينظر الإيضاح العضدي ٥٤، والإيضاح في شرح المفصل ١/ ٢٠٣، الرضي ١/ ٢٤١، والتذييل ٤/ ١٠٣، والأشموني ١/ ٢١٧.

(٢) ليس في ديوانه، شرح التسهيل ١/ ٣٣٢، وشرح التصريح ١/ ٢٢٥، وأوضح المسالك ١/ ٣٤٨.

(٣) ينظر الكتاب ٣/ ١٠٣.

(٤) شرح الكافية الشافية ١/ ١٦٢.

واختار أبو حيان الجواز بقوله: « والصحيح الجواز »[1]) واختاره في (التذييل)[2] غير أنه منع دخول الفاء في خبر الاسم الموصوف بالموصول إذا دخلت عليه إن نحو: إن الرجل الذي يأتيك فله درهم ممنوع عنده ثم قال: وحمل عليه قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ...﴿٨﴾﴾ [الجمعة] والصحيح أن ذلك لا يجوز، وخرجت الآية[3] على أن يكون (الموت) اسم (إن) و(الذي) خبرها و﴿...فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمْ ...﴿٨﴾﴾ [الجمعة] جملة مرتبطة بالفاء بالجملة التي قبلها ووجه ارتباطها أن العرب تعتقد أن من فر من شيء وخاف منه كان ذلك سببا في لقائه[4] وقيل: « (الذي) بدل من (الموت) فالنية به أن يلي (إن) وكأنه قال: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْمَوْتَ ٱلَّذِى تَفِرُّونَ ...﴿٨﴾﴾ [الجمعة][5].

وهذا خلاف ما ذهب إليه سيبويه وغيره فقد جعلها من أنواع التراكيب التي يجوز دخول الفاء على خبرها كما مر، وقد وجه النحاة[6] هذه الآية على أن القول إنما هو مخاطبة لمن يهرب من الموت ولم يتمنه قال الله تعالى: ﴿...فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾﴾ [الجمعة] ومن المعلوم أن الملاقاة ليست من أجل الفرار بل الملاقاة لازمة للفرار أو المعنى أن هذه الماهية التي تفرون منها تلاقيكم[7].

ويرى الباحث أن دخول الفاء في خبر (إنّ) و(لكن) و(أنّ) جائز وقد ورد في أفصح الكلام، وأن الفاء في هذه التراكيب لها دور في المبنى فهو يربط بين جملتين؛ ولهذا كان اختيار أبي حيان سليما؛ لأنه موافق للسماع إلا في مسألة دخول الفاء في خبر الاسم الموصوف بالموصول إذا دخلت (إنّ) ففيه نظر؛ لأ السماع ورد باقتران الفاء، ولا داعي للتأويل إذا ورد في الكلام ما يسنده ويقويه.

---

(١) الارتشاف ٣/ ١١٤٤.

(٢) ينظر التذييل ٤/ ١١١.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣/ ١٥٦، ومشكل إعراب القرآن لمكي القيسي، تحقيق د. حاتم الضامن، ١٩٨٧، بغداد صـ٧٣٤.

(٤) ينظر الأصول ٢/ ١٩١، والخصائص ٣/ ٣٢٤-٣٢٥.

(٥) التذييل ٤/ ١١٢-١١٣.

(٦) ينظر الأصول ١/ ١٩١.

(٧) ينظر الرضي ١/ ٢٣٨.

دلالة (كان) على الاستمرار:

الأصل في (كان) أنها تدل على حصول ما دخلت عليه فيما مضى مع انقطاعه، وقد تدل على الاستمرار غير أن النحاة اختلفوا في دلالتها على ذلك على ثلاثة أقوال:

الأول: أنها تفيد الدوام والاستمرار، وهذا مذهب السيرافي[1]، وابن مالك في أحد قوليه[2]، والسيوطي[3]، وهذا يقع في صفات الله كثيرا.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿...وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾[النساء]، وقوله: ﴿...وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا ﴿٢٧﴾﴾ [الأحزاب] وقوله: ﴿...وَكَانَ ٱللَّهُ سَمِيعًۢا بَصِيرًا ﴿١٣٤﴾﴾ [النساء] فصفات الله ثابتة في الماضي والحاضر والمستقبل.

ومنه قول الشاعر[4]:

وكنت امرءا لا أسمع الدهر سبّة أسبّ بها إلا كشفت غطاءها

والاستمرار عند هذه الطائفة مستفاد من لفظها، وليس من قرينة.

الثاني: أنها لا تدل على الاستمرار بنفسها، بل تدل على الانقطاع، فإذا دلت على الدوام والاستمرار فهو مستفاد من قرينة دالة عليه، فالاستمرار في الآيات السابقة ليس مستفادا من لفظ (كان، بل من قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا، وغفورا رحيما، وقديرا، وغيرها من الصفات، وهذا مذهب أبي القاسم الزجاجي[5]، ابن عصفور[6]، وابن الحاجب[7]، والرضي[8]، وهو

(١) ينظر شرح ألفية ابن معط ٢/ ٨٦٤.
(٢) ينظر شرح التسهيل ١/ ٣٦٠.
(٣) ينظر الهمع ١/ ٣٨٠.
(٤) لقيس بن الخطيم ديوانه، تحقيق إبراهيم السامرائي، وأحمد مطلوب، ط١، ١٩٦٢، مطبعة العاني، بغداد صـ٢٣.
(٥) ينظر حروف المعاني صـ٦.
(٦) ينظر شرح الجمل ١/ ٤١٩
(٧) ينظر الرضي ٤/ ١٨٦.
(٨) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٨٦.

مذهب أكثر الفقهاء والأصوليين[١]، وابن منظور[٢]، والسمين الحلبي[٣].

قال الرضي: « ألا ترى أنه يجوز كان زيد نائما نصف ساعة فاستيقظ، وإذا قلت: كان زيد ضاربا لم يفد الاستمرار »[٤].

الثالث: إنها تدل على وجود الشيء في زمان ماض على سبيل الإبهام، وليس منه دليل على عدم سابق، ولا على انقطاع طارئ، وهذا مذهب الزمخشري[٥]، وابن مالك[٦]، والزركشي[٧]، فإن قصد الانقطاع ضمن الكلام ما يدل عليه كقوله تعالى: ﴿...وَٱذْكُرُواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ...﴿١٠٣﴾﴾ [آل عمران].

قال الزركشي: « والصواب من هذه المقالات أنها تفيد اقتران معنى الجملة التي تليها بالزمن الماضي لا غير، ولا دلالة لها نفسها على انقطاع ذلك المعنى ولا بقائه، بل إن أفاد الكلام شيئا من ذلك كان لدليل آخر... »[٨].

واختار أبو حيان أن (كان) تفيد الانقطاع، ولا تدل على الاستمرار بلفظها، وإنما بقرينة قال: « والذي تلقفناه من أفواه الشيوخ أن (كان) تدل على الزمان الماضي المنقطع كغيرها من الفعل الماضي »[٩].

واختاره في التذييل وقال: « لكن مثل قوله تعالى: ﴿...وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴿٩٦﴾﴾[النساء] وإن دل على الماضي المنقطع فإنه يعلم أن هذه الصفة ثابتة له في الأزمان كلها من دليل خارج لا من حيث وضع اللفظ »[١٠]، واختاره كذلك في (البحر

(١) ينظر البرهان ١ / ١٢٢ ١٢٥.
(٢) ينظر لسان العرب ١٣/ ٣٦٦ مادة (كون).
(٣) ينظر الدر المصون ٣/ ٣٤٨.
(٤) الرضي ٤/ ١٨٦.
(٥) ينظر الكشاف ١/ ٢٠٩.
(٦) ينظر شرح التسهيل ١/ ٣٦٠.
(٧) ينظر البرهان ٤/ ١٢٠.
(٨) البرهان ٤/ ١٤٢.
(٩) الارتشاف ٣/ ١١٨٤.
(١٠) التذييل ٤/ ٢١٢.

المحيط)[1] عند قوله تعالى: ﴿ كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ... ﴿١١٠﴾ ﴾ [آل عمران]ومع هذا نجده يقول عنها في مواضع عدة أنها تستعمل كثيرا بمعنى (لم يزل)[2]، وأنها تدل على الدوام[3].

وقد رد أبو حيان على ابن مالك بقوله: « وما اختاره في (كان) وادّعاه فيها وفي الأفعال أن الفعل الماضي يدل على وقوعه فيما مضى من غير دلالة على الانقطاع ليس هو الصحيح عند أصحابنا »[4] ثم قال: قال أصحابنا: اختلف النحاة في (كان) هذه هل تقتضي الانقطاع أو لا تقتضيه؟

فأكثرهم على أنها تقتضي الانقطاع، وأنك إذا قلت: كان زيد قائما، فإن قيام زيد كان فيما مضى، وليس الآن بقائم، وهذا هو الصحيح بدليل أن العرب إذا تعجبت من صفة موجودة في المتعجب منه في الحال قالت: ما أحسن زيد، فإذا تعجبت من الحسن فيما مضى وهو الآن ليس كذلك قالت: ما كان أحسن زيدا[5]، وهذا قول ابن عصفور نقله أبو حيان نصا من شرح الجمل[6].

ويرى الباحث أن (كان) تفيد الانقطاع كسائر الأفعال، وقد تدل على الدوام والاستمرار إذا دلت عليها قرينة، وأن هذا المعنى قد استعمل كثيرا في القرآن.

وأن ما اختاره أبو حيان أنها تفيد الانقطاع مرة، وأنها تأتي بمعنى (لم يزل) مرة أخرى لا تدل على اضطرابه كالمسائل السابقة، وإنما قال المعنى الأول في آية تدل على الانقطاع، وقال المعنى الثاني في آية تدل على الاستمرار، وهكذا.

---

(١) ينظر البحر المحيط ٣/ ٣٠.
(٢) ينظر البحر ٣/ ٢٠٩، ٢٩٦، ٦/ ١٨٧.
(٣) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٥٩، ٧/ ٤٩٠.
(٤) التذييل ٤/ ٢١١.
(٥) ينظر التذييل ٤/ ٢١١.
(٦) ينظر المصدر السابق ١/ ٤١٩.

الفصل الثالث

اختياراته في الجملة الفعلية وتوابعها

دلالة الماضي:

الفعل الماضي هو ما دل على المضي[١] أو الدال على زمن قبل زمانك[٢]، وهذا مذهب أكثر النحويين حتى زعم ابن عصفور[٣] أنه لا خلاف في دلالته على المضي، قال سيبويه: « ويتعدى إلى الزمان نحو قولك: (ذهب)؛ لأنه بني لما مضى منه وما لم يمض فإذا قلت: (ذهب) فهو دليل على الحدث فيما مضى من الزمان، وإذا قال: (سيذهب) فإنه دليل على أنه يكون فيما يستقبل من الزمان»[٤].

غير أن ابن مالك[٥]، والرضي[٦]، وتبعهما السيوطي[٧]، ذهبوا إلى أن الفعل الماضي يحتمل المضي والاستقبال بعد مواضع معينة:

١ - بعد همزة التسوية نحو: سواء عليّ أقمت أم قعدت ؟ إذ يحتمل أن يراد ما كان منك من قيام أو قعود أو ما يكون من ذلك، وسواء كان الفعل معادلا بـ (أم) أو غير ذلك نحو: سواء عليّ أيّ وقت جئتني، فإن كان المعادل مقرونا بـ (لم) تعين المضي نحو: **قَالَ تَعَالَىٰ:** ﴿أَعُوذُ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيۡطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴿... **سَوَآءٌ عَلَيۡهِمۡ ءَأَنذَرۡتَهُمۡ أَمۡ لَمۡ تُنذِرۡهُمۡ**... ﴿٦﴾﴾ [البقرة]؛ لأن الثاني ماض معنى فوجب مضي الأول؛ لأنه معادل له.

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٥، والأصول ٢/ ١٤٤، وشرح الجمل ١/ ١٢٩، والارتشاف ٤/ ٢٠٣٣.
(٢) ينظر ابن يعيش ٧/ ٤.
(٣) ينظر شرح الجمل ١/ ١٢٧.
(٤) الكتاب ١/ ٣٥.
(٥) ينظر شرح التسهيل ١/ ٢٢-٢٣.
(٦) ينظر الرضي ٤/ ٨-٩.
(٧) ينظر الهمع ١/ ٣٧-٣٩.

٢ - بعد أداة التحضيض نحو: هلا فعلت، فإن أردت المضي فهو للتوبيخ نحو قوله تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُوا۟ بَقِيَّةٍ ...﴿١١٦﴾﴾ [هود]، أو الاستقبال فهو أمر نحو: ﴿...فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ ...﴿١٢٢﴾﴾[التوبة] أي: لينفر.

٣ - بعد (كلما) فالمضي نحو قوله تعالى: ﴿...كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً رَّسُولُهَا ...﴿٤٤﴾﴾[المؤمنون]، والاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿...كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُم بَدَّلْنَٰهُمْ ...﴿٥٦﴾﴾[النساء].

٤ - بعد (حيث) فالمضي نحو قوله تعالى: ﴿...فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ ٱللَّهُ ...﴿٢٢٢﴾﴾ [البقرة]، والاستقبال نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ ٱلْمَسْجِدِ ...﴿١٤٩﴾﴾ [البقرة].

٥ - إذا وقع صلة نحو قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ قَالَ لَهُمُ ٱلنَّاسُ ...﴿١٧٣﴾﴾ [آل عمران] ماضيا، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ تَابُوا۟ مِن قَبْلِ أَن تَقْدِرُوا۟ عَلَيْهِمْ ...﴿٣٤﴾﴾ [المائدة] مستقبلا.

إذا وقع صفة لنكرة عامة، فالمضي نحو قول الشاعر[1]:

رب رفد هرقته ذلك اليوم وأسرى من معشر أقيالِ

والاستقبال كحديث: (نضر الله امرءا سمع مقالتي فوعاها، فأداها كما سمعها)[2] أي: يسمع لأنه ترغيب لمن أدرك حياته في حفظ ما يسمعه منه.

ويذهب النحاة[3] إلى أن الفعل الماضي قد يدل على الحال إذا قصد به الإنشاء نحو: بعت واشتريت أو الاستقبال نحو: غفر الله لك، وكل هذا من سياق الكلام لا من صيغة الفعل كما ذهب ابن مالك، والرضي.

---

(١) للأعشى، ديوانه ١٦٩، والخزانة ٩/ ٥٧٠، والمغني ٥٥٢، والهمع ١/ ٣٨، الأقيال: الملوك، الرفد: القدح الضخم (رفد).

(٢) رواه أبو داود في سننه، طبعة محمد محي الدين عبد الحميد (بدون ت، ط)، القاهرة في باب العلم ١٠.

(٣) ينظر الرضي ٤/ ٨-٩، وشرح الجمل ١/ ١٢٨، والهمع ١/ ٣٨.

وقد يدل الماضي من السياق[1] إلى أن الفعل حدث في الماضي إلى زمن التكلم نحو: قد قامت الصلاة، وقد يخبر به الإخبار عن ثبوت الصفات نحو: عور فلان، وصفر زيد، فدلالة الفعل الماضي على الاستقبال أو المضي بأنواعه هو من سياق النص.

وهذا ما اختاره أبو حيان بقوله: « وهذه المثل في هذا الاحتمال من كلام ابن مالك وإن ذلك على سبيل التسوية، والذي نذهب إليه الحمل على المضي لإبقاء اللفظ على موضوعه، وإنما فهم الاستقبال فيما مثل به من خارج »[2].

والحقيقة أن ما ذكره ابن مالك وغيره من احتمال الفعل الماضي المضي والاستقبال ليس فيه تصريح على أن الفعل الماضي يخرج إلى معنى الاستقبال بصيغته كما فهم أبو حيان وإنما فهم ذلك المعنى من سياق النص، وأما ما ذكر من الصور التي يأتي بعدها الماضي دالا على الماضي أو الاستقبال فتلك الأدوات ليست قرائن فتخرج الماضي إلى الاستقبال، وإنما المعنى أو من سياق النص هو الذي أخرجه إلى ذلك فجملة (هلا أكرمت زيدا) فدلالة (أكرم) على الاستقبال من سياق النص وليس من الأداة (هلا، فالمسألة كما يرى الباحث هو إشكال فهم من أبي حيان لكلام ابن مالك، ويبدو أن ابن مالك وغيره متفق مع أبي حيان في أن الماضي قد ينصرف إلى دلالات أخر من خلال السياق، لا من اللفظ.

أصل (لن):

للنحاة في أصل (لن) أهي بسيطة أم مركبة على ثلاثة أقوال:

الأول: ذهب الخليل[3]، والكسائي[4]، وتبعهما السهيلي[5] إلى أن (لن) مركبة من (لا) و(أن) الناصبة، وحذفت الهمزة لكثرة الاستعمال، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين

(١) ينظر المغني ٤٤١، والفعل زمانه وأبنيته، إبراهيم السامرائي، ط٤، ١٩٨٦، مؤسسة الرسالة، بيروت ٢٨-٣٠.
(٢) الارتشاف ٤/ ٢٠٣٤.
(٣) ينظر الكتاب ٣/ ٥، والمقتضب ٢/ ٧-٨.
(٤) ينظر شرح التسهيل ٤/ ١٥، والجني ٢٨٤.
(٥) ينظر نتائج الفكر ١٣٠.

كما قالوا: ويلمه، يريدون: وي لأمه، وكما قالوا في (يومئذ) وجعلت بمنزلة حرف واحد كما جعلوا (هلا) بمنزلة حرف واحد، فإنما هي (هل) و(لا)[1].

واحتج لهذا الرأي بحجج منها ورود الأصل في قول الشاعر[2]:

يُـرجّـى المـرء مـا لا أن يـلاقي وتـعـرض دون أدنـاه الخـطـوبُ

ويدل على ذلك اللفظ والمعنى، فمن حيث اللفظ عملت عمل (أن، ومن حيث المعنى فإن معناها النفي، وتخلص الفعل للاستقبال، وهذا المعنى فيهما[3].

الثاني: ذهب الفراء[4] إلى أن أصل (لن) هو (لا) النافية، أبدلت الألف نونا وحجته أنهما حرفان نافيان ثنائيان و(لا) أكثر استعمالا فأبدلت ألفها نونا كما تبدل النون ألفا في الوقف في نحو: (لنسفعا) وفي نحو: زيدا.

الثالث: وذهب الجمهور[5] ومنهم سيبويه[6]، والمبرد[7]، والسيرافي[8]، والزمخشري[9]، وابن يعيش[10]، وأبو علي الشلوبين[11]، وابن مالك[12]، وابن جمعة الموصلي[13]، والمالقي[14]، وابن هشام[15]، والمرادي[16] إلى أنها بسيطة غير مركبة.

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٥، وابن يعيش ٧/ ١٥.
(٢) ينسب لجابر الأنصاري في التصريح ٢/ ٢٣٠، وشرح الرضي ٤/ ٣٦، والمغني ٣٦، والخزانة ٨/ ٤٤٠ هو لجابر بن رألان.
(٣) ينظر شرح التصريح ٢/ ٣٣٠.
(٤) ينظر رأيه في ابن يعيش ٧/ ١٦، وشرح التسهيل ٤/ ١٦، وشرح الرضي ٤/ ٣٦، والجني ٢٧١.
(٥) ينظر الحاشية السابقة.
(٦) ينظر الكتاب ٣/ ٥.
(٧) ينظر المقتضب ٢/ ٨.
(٨) ينظر شرح التسهيل ٤/ ١٥.
(٩) ينظر المفصل ٣٠٧.
(١٠) ينظر ابن يعيش ٧/ ١٦.
(١١) ينظر التوطئة ١٤٥.
(١٢) ينظر التسهيل ٢٢٩.
(١٣) ينظر شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٤٠.
(١٤) ينظر رصف المباني ٣١٠.
(١٥) ينظر المغني ٢٨١.
(١٦) ينظر الجني ٢٧١.

وقد رد النحاة مذهب الخليل بما يأتي[1]:

١ - أن التركيب خلاف الأصل، والأصل فيها البساطة، ودعوى التركيب تحتاج إلى دليل ولا دليل على ذلك.

٢ - لو كانت (لن) مركبة لكانت (لا) داخلة على مصدر مؤول في (أن) والفعل وليس في (لن) معنى المصدرية.

٣ - (لن) مع الفعل والفاعل كلام تام، فلو كان أصلها (لا أن) لكان الكلام تاما بالمفرد، وهو محال.

٤ - ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيدا فلن أضرب؛ لأنه لا يجوز تقديم معمول الصلة عليها و(زيدا) معمول للفعل (أضرب) وهو واقع في صلة (أن، وقد تقدم عليها وهو ممنوع.

ورد رأي الفراء بما يأتي[2]:

١ - أن الإبدال في الكلمة لا يغير حكمها بعد أن كانت مهملة، فإن (لا) النافية لا تعمل النصب أو الجزم.

٢ - أن المعروف في لغة العرب إبدال النون ألفا في نحو: (لنسفعا) وليس العكس.

٣ - لا يجوز قياس (لن) على (لا) لتناقض عملهما.

٤ - إن إبدال الألف نونا مردود من حيث إبدال الثقيل من الخفيف، فالألف أخف من النون، وإبدال النون ألفا إبدال الخفيف من الثقيل فلا ينبغي أن يقاس أحدهما على الآخر.

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ٦، والمقتضب ٢/ ٨، والمقتصد ٢/ ١٠٥١، وشرح التسهيل ٤/ ١٥، وحاشية الصبان على الأشموني ٣/ ٢٨٧، ورصف المباني ٣١١، وشرح التصريح ٢/ ٢٣٠، والمغني ٢٨١، والجنى ٢٧١.

(٢) ينظر شرح التصريح ٢/ ٢٣٠، وشرح ابن يعيش ٧/ ١٦، ورصف المباني ٣١١، والمغني ٢٨١، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٣٤٠.

واختار أبو حيان أنها بسيطة فقد ذكر في باب (حروف المعاني وحصرها) فقال: الحرف بسيط ومركب، البسيط أحادي وثنائي وثلاثي ورباعي وخماسي والثنائي: (أمْ...، أن، لن)[1].

واختاره في (البحر المحيط)[2]، وفي (النكت الحسان)[3].

ومذهب الجمهور ومن تابعهم كأبي حيان القائل بأن (لن) بسيطة غير مركبة هو الأصوب؛ لأن التركيب دعوى لا دليل عليه، وكذلك فإن الحمل على الظاهر هو الأولى، ولا يلجأ إلى التقدير والتأويل والافتراض إلا عند الضرورة وهي منتفية هنا، وعليه فإن رأي الجمهور.

دلالة (لن) على التأبيد:

المشهور عند النحويين أن (لن) لنفي المستقبل[4]، قال سيبويه: « و(لن أضرب) نفي لقوله (سأضرب) كما أن (لا تضرب) نفي لقوله: (اضرب)...»[5]، وقال المبرد: « ومن هذه الحروف (لن) وهي نفي لقولك (سيفعل) تقول: لن يقوم زيد، ولن يذهب عبد الله»[6].

وذهب الزمخشري إلى أنها تأكيد النفي قال: « و(لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل »[7].

واشتهر القول بأن الزمخشري ذهب إلى أنها تفيد تأبيد النفي وذكر ذلك في كتابه (الأنموذج) وأخذ النحاة يردّون عليه فيقولون: ولا تفيد (لن) التأبيد خلافا للزمخشري

(١) الارتشاف ٥/ ٢٣٦٣.
(٢) ينظر البحر ١/ ٢٤٣.
(٣) ينظر النكت ١٤٣.
(٤) ينظر حروف المعاني صـ٨، والجنى ٢٧١، والمغني ٢٨١، والرضي ٤/ ٣٦، وشرح التسهيل ٤/ ١٤، وشرح التصريح ٢/ ٢٢٩.
(٥) الكتاب ١/ ١٣٥.
(٦) المقتضب ٢/ ٦.
(٧) المفصل ٣٠٧.

كأبي حيان[1]، وابن هشام[2]، والمرادي[3]، والأزهري[4].

ذكر أحد الباحثين[5] أنه عاد إلى كتاب (الأنموذج) فلم يعثر على نص يفيد أنها تفيد التأبيد، وقد رجعت إلى (الأنموذج) فلم أجد ما يشير إلى ذلك المعنى، وإنما قال الزمخشري فيه: « و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل ولكن على التأكيد»[6].

وكذلك فإنه لم يصرح بهذا المعنى في (الكشاف) ولا في (المفصل، وإنما صرح أنها تفيد التأكيد قال في قوله تعالى: ﴿...قَالَ رَبِّ أَرِنِيٓ أَنظُرۡ إِلَيۡكَۚ قَالَ لَن تَرَىٰنِي...﴿١٤٣﴾﴾ [الأعراف] « فإن قلت ما معنى (لن) ؟ قلت تأكيد النفي الذي تعطيه (لا) وذلك أن (لا) تنفي المستقبل تقول: لا أفعل غدا، فإذا أكدت نفيها قلت: لن أفعل غدا...»[7].

قال الباحث عبد الملك الحسامي[8]: ولعل سبب خطأ النحاة في النقل عن الزمخشري أمران:

الأول: عدم إطلاعهم على كتاب الأنموذج، ونقل بعضهم عن بعض من غير تثبت.

الثاني: معرفتهم بأنه من المعتزلة وهم يعتقدون بأن الله لا يرى يوم القيامة مستدلين بقوله تعالى: (لن تراني) فاستنتجوا من هذه الآية: أن لن تفيد التأبيد بناء على اعتقاد المعتزلة وليس استنادا على نص صريح للزمخشري.

---

(١) ينظر الارتشاف ٤/ ١٦٤٤.
(٢) ينظر أوضح المسالك ٤/ ١٤٨-١٤٩.
(٣) ينظر الجنى ٢٧٠.
(٤) ينظر شرح التصريح ٢/ ٢٢٩.
(٥) ينظر (تحقيق القول في " لن ") د. عبد الملك الحسامي، منشور في مجلة بحوث، جامعة تعز، العدد الأول سنة ١٩٩٨ صـ٨٣.
(٦) شرح الأنموذج للأردبيلي (٦١٧هـ) تحقيق د. حسني عبد الجليل، مكتبة كلية الآداب، القاهرة صـ١٩٠.
(٧) الكشاف ٢/ ١١٣.
(٨) تحقيق القول في (لن) صـ٨٤.

ويبدو للباحث أيضا سبب ثالث أن محقق شرح (الأنموذج) اللأردبيلي ذكر أن في بعض النسخ التأييد: (هكذا في الشرح المطبوع بنقطتين) بدل التأكيد[١] وربما صحفت الكلمة إلى التأبيد.

وقد يكون ابن مالك[٢]، والرضي[٣] أقرب إلى الدقة حينما نسب القول بأن (لن) تفيد تأبيد النفي إلى بعضهم، وليس إلى الزمخشري.

وإذا كان النقل لم يصح عن الزمخشري في القول بتأبيد النفي، فإن من نحاة اليمن من صرح أنها تفيد التأبيد، ومنهم أحمد بن يحيى المرتضى (٨٤٠هـ)[٤]، ويحيى بن حمزة العلوي[٥]، والحيدرة اليمني[٦].

وقد رفض مجموعة من النحاة القول بأن (لـن) تفيد تأبيد النفي، ومنهم ابن مالك[٧] والرضي[٨]، وابن جمعة الموصلي[٩]، والمرادي[١٠]، وابن هشام[١١]، والأزهري[١٢]، والأشموني[١٣]، وردوه بما يأتي:

١ – أن (لن) لو كانت دالة على تأبيد النفي في كل مثال ترد فيه لكان ذكر الظرف الدال على وقت معين معها تناقضا، وقد ذكر في القرآن الظرف نحو قوله تعالى: ﴿...فَلَنْ أُكَلِّمَ

(١) ينظر شرح الأنموذج صـ١٩٠.
(٢) ينظر شفاء العليل ٢/ ٩٢١.
(٣) ينظر الرضي ٤/ ٣٦.
(٤) ينظر تحقيق القول في (لن) صـ٨٤.
(٥) ينظر الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية، مخطوط محفوظ في الجامع الكبير غربية برقم (١) و(٢) نحو، صنعاء ٢/ ١٥٩.
(٦) ينظر كشف المشكل ١/ ٥٣٤.
(٧) ينظر شفاء العليل ٢/ ٩٢١.
(٨) ينظر شرح الرضي ٤/ ٣٦.
(٩) ينظر شرح ألفية ابن معط ١/ ٣٣٩.
(١٠) ينظر الجنى ٢٧٠.
(١١) ينظر المغني ٢٨١-٢٨٢.
(١٢) ينظر شرح التصريح ٢/ ٢٢٩.
(١٣) ينظر شرح الأشموني ٣/ ١٧٩.

﴿ٱلْيَوْمَ إِنسِيًّا ﴿٢٦﴾﴾ [مريم]، إذ كيف ينفي التكليم نفيا مستمرا ثم يقيد بقوله (اليوم) في أفصح كلام وأبعده عن التناقض.

٢ - أنها لو كانت تدل على تأبيد النفي كلما ذكرت لكان لفظ (أبدا) معها تكرارا

٣ - نحو قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا... ﴿٩٥﴾﴾[البقرة]، وهو ليس تكرارا باللفظ ولا بالمرادف لأن الاسم لا يرادف الحرف.

٤ - لو كانت (لن) تدل على تأبيد النفي لما صح أن يذكر معها ما يدل على انتهائه كقوله: ﴿...لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾﴾[طه].

٥ - أن تأبيد النفي قوله تعالى: ﴿...إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا...﴿٧٣﴾﴾ [الحج] ليس من (لن) إنما هو لدليل عقلي.

واختار أبو حيان مذهب الجمهور أنها لنفي المستقبل بقوله: « ولا يدل على نفي الفعل في جميع الزمان المستقبل... وأن مذهب سيبويه، والجمهور أن (لن) لنفي المستقبل من غير أن يشترطا أن يكون النفي بها آكد من النفي بـ (لا، ودعوى بعض أهل البيان أن (لن) لنفي ما قرب، ولا يمتد نفي الفعل فيها كما يمتد في النطق بـ (لا) من باب الخيالات التي لأهل علم البيان »[1].

واختاره في (البحر المحيط) بقوله: « ولا يقتضي النفي بها على التأبيد خلافا للزمخشري... »[2].

ويرى الباحث أن (لن) تفيد التأبيد، ومنه قوله تعالى ﴿...إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَن يَخْلُقُوا۟ ذُبَابًا... ﴿٧٣﴾﴾ [الحج]، وقوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴿١٧﴾﴾ [القصص]، وقوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ ٱلدَّارُ ٱلْءَاخِرَةُ عِندَ ٱللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ ٱلنَّاسِ فَتَمَنَّوُا۟ ٱلْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ﴿٩٤﴾ وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًۢا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ۗ وَٱللَّهُ عَلِيمٌۢ بِٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٩٥﴾﴾[البقرة]، وقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ وَلَن تَفْعَلُوا۟

(١) الارتشاف ٤/ ١٦٤٤.
(٢) البحر ١/ ١٠٢.

فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ ٱلَّتِي وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلۡحِجَارَةُۖ أُعِدَّتۡ لِلۡكَٰفِرِينَ ﴿٢٤﴾ ﴾[البقرة]، وقوله تعالى ﴿...وَإِن تَدۡعُهُمۡ إِلَى ٱلۡهُدَىٰ فَلَن يَهۡتَدُوٓاْ إِذًا أَبَدًا ﴿٥٧﴾ ﴾[الكهف]، وقد تخرج عن معنى التأبيد وذلك إذا جاءت معها قرينة كقوله تعالى ﴿...فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا ﴿٢٦﴾ ﴾ [مريم]، وقوله تعالى: ﴿ قَالُواْ لَن نَّبۡرَحَ عَلَيۡهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرۡجِعَ إِلَيۡنَا مُوسَىٰ ﴿٩١﴾ ﴾[طه]، وهذا ما رجحه باحث معاصر بقوله:

«فالأصل فيها إن كانت في جملة بغير قيد زماني أن تكون للتأبيد أو النفي المطلق زمانا، فالأصل في مثل: ﴿...فَلَنۡ أُكَلِّمَ ٱلۡيَوۡمَ إِنسِيّٗا ﴿٢٦﴾ ﴾ [مريم] أن تكون مطلقة في الزمن المستقبل ولما أريد تحديدها زمنيا جيء بكلمة اليوم »[1].

دلالة (لن) على التأكيد:

ذهب الجمهور[2] أن (لن) لنفي المستقبل كالنفي بـ (لا، وذهب الزمخشري في كتابه (الأنموذج) إلى أنها تفيد تأكيد النفي، قال: « و(لن) نظيرة (لا) في المستقبل ولكن على التأكيد »[3]، وذكر ذلك في الكشاف[4]، وفي المفصل[5]، ووافقه على ذلك الرضي بقوله: « هي تنفي المستقبل نفيا مؤكدا »[6]، ونقل السيوطي أن جماعة من النحاة وافقوا الزمخشري في أن (لن) تفيد تأكيد النفي واختاره، قال السيوطي: « ووافقه على إفادة التأكيد جماعة منهم ابن الخباز، بل قال بعضهم: إن منعه مكابرة؛ فلذا اخترته دون التأبيد»[7].

وقد رد كثير من النحاة على الزمخشري هذا القول، وأنكروا أن تكون (لن) تفيد

---

(١) في التحليل اللغوي ١٨١.
(٢) ينظر الرضي ٤/ ٣٦، وشرح التسهيل ٤/ ١٤، والتصريح ٢/ ٢٢٩، والجنى ٢٧١.
(٣) شرح الأنموذج ١٩٠.
(٤) ينظر الكشاف ٢/ ١٥٤.
(٥) ينظر المفصل ٣٠٧.
(٦) الرضي ٤/ ٣٦.
(٧) الهمع ١/ ٣٥.

تأكيد النفي، منهم ابن عصفور[١]، والمرادي[٢]، وابن هشام[٣]، والأشموني[٤].

قال ابن عصفور: « قد يكون النفي بـ (لا) آكد من النفي بـ (لن)؛ لأن المنفي بـ (لا) قد يكون جوابا للقسم والمنفي بـ (لن) لا يكون جوابا له، ونفي الفعل إذا أقسم عليه آكد»[٥].

وقد أشار د. الحسامي[٦] أن من العلماء من سبق الزمخشري إلى القول بتأكيد النفي وهو الخليل بقوله في كتابه (العين): « وأما (لن) فهي (لا، أنْ) وصلت لكثرتها في الكلام، ألا ترى أنها تشبه في المعنى (لا) ولكنها أوكد »[٧].

وأما الحجة التي ذكرها ابن عصفور في رده على القول بتأكيد النفي على النفي بـ (لا) قد يكون آكد من النفي بـ (لن) فغير مسلمة[٨]؛ لأن المنفي بـ (لن) قد يكون جوابا للقسم أيضا كقول أبي طالب[٩]:

والله لـن يصلـوا إليـك بجمعهم حتـى أوسـد في الـتراب دفينـا

واختار أبو حيان القول بأنها لا تفيد التوكيد حيث قال: « ونقل ابن عصفور عنه (أي الزمخشري) أنه زعم أن (لن) لتأكيد ما تعطيه (لا) نفي المستقبل وأن مذهب سيبويه والجمهور أن (لن) لنفي المستقبل من غير أن يشترطا أن يكون المنفي بها آكد من النفي

---

(١) ينظر الجنى ٢٧٠، والارتشاف ٤/ ١٦٤٤.
(٢) ينظر توضيح المقاصد ٤/ ١٧٤.
(٣) ينظر أوضح المسالك ٤/ ١٤٩.
(٤) ينظر شرح الأشموني ٣/ ١٧٩.
(٥) الجنى ٢٧٠.
(٦) ينظر تحقيق القول في (لن) صـ٨٧.
(٧) العين للخليل ابن أحمد الفراهيدي، تحقيق د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، ١٩٨٠-١٩٨٦، دار الرشيد، بغداد ٨/ ٣٥٠.
(٨) ينظر هامش أوضح المسالك ٤/ ١٤٩.
(٩) ينظر سيرة ابن إسحاق بن يسار، تحقيق محمد حميد الله، معهد الدراسات والأبحاث للتعريب ٢ / ١٣٦، والبداية والنهاية لابن كثير، مكتبة المعرفة، بيروت ٣/ ٤٢، والسيرة الحلبية، لعلي بن برهان الدين الحلبي، سنة النشر، ١٤٠٠ هـ، دار المعرفة، بيروت ١/ ٤٦٢.

بـ (لا)... »[1].

واختاره في البحر في رده على الزمخشري بقوله: « وأما قوله إلا أن في (لن) تأكيدا وتشديدا ليس في (لا) فيحتاج ذلك إلى نقل عن مستقري اللسان »[2].

وإذا كانت (لن) تفيد التأبيد أو المستقبل المطلق فإنها تتضمن معنى التوكيد كذلك؛ لأن النفي بـ (لن) يختلف عن النفي بـ (لا، فإذا أراد المتكلم أن ينفي الكلام مثلاً يقول: لا أتكلم اليوم معك، ولكن إذا أراد توكيد كلامه قال: لن أتكلم اليوم معك.

دلالة (لن) على الدعاء:

اختلف النحاة في دلالة (لن) على قولين:

الأول: ذهب قوم من النحاة، منهم الفراء[3]، وابن عصفور[4]، وابن هشام في المغني[5]، وخالفه في (أوضح المسالك)[6] إلى أن (لن) تفيد معنى الدعاء، واختاره السيوطي[7]، والأشموني[8]، ونُسِبَ هذا الرأي إلى ابن السراج[9]، وهو ليس كذلك؛ لأنه قال: « والدعاء بـ (لن) غير معروف »[10].

واستدل هؤلاء بقوله تعالى: (قال رب بما أنعمت عليّ فلن أكون ظهيرا للمجرمين[11]، فـ (لن) في الآية خرجت إلى الدعاء، وليس خبرا، والتقدير[12]: (اللهم لن أكون لهم ظهيرا) أو (فاجعلني لا أكون ظهيرا لهم).

---

(١) الارتشاف ٤/ ١٦٤٤.
(٢) البحر المحيط ٨/ ٢٦٧.
(٣) ينظر معاني القرآن ٢/ ٣٠٤.
(٤) ينظر الارتشاف ٤/ ١٦٤٤، والمغني ٢٨٢.
(٥) ينظر المغني ٢٨٢.
(٦) ينظر أوضح المسالك ٤/ ١٤٩.
(٧) ينظر الهمع ٢/ ٢٨٨.
(٨) ينظر الأشموني ٣/ ١٧٩.
(٩) ينظر أوضح المسالك ٤/ ١٤٩، والأشموني ٣/ ١٧٩.
(١٠) الأصول ٢/ ١٧١.
(١١) القصص ١٧.
(١٢)ينظر معاني القرآن ٢/ ٣٠٤، والتبيان في إعراب القرآن ٢/ ٢٨٨، وينظر شرح التسهيل صـ٦٣.

كما استدلوا بقول الشاعر[1]:

لـن تـزالـوا كـذلـكـم ثـم لا زلـ ت لـكـم خـالـدا خـلـود الجـبـالِ

فقد عطف جملة الدعاء (لا زلت لكم) على (لن تزالوا،فدلّ على أن المعطوف عليه دعاء لا خبر.

الثاني: ذهب آخرون، منهم ابن السراج[2]، وابن مالك[3]، والمرادي[4]، وابن هشام[5] في (أوضح المسالك، والسلسيلي[6]، والأزهري[7] أنها لا تفيد الدعاء.

وقد أجابوا عما استدل به من يرى أنها تأتي للدعاء بأن الآية محمولة على الخبر بمعنى النفي المحض، ويكون ذلك معاهدة منه لله تعالى أن لا يظاهر مجرما جزاء تلك النعمة والبيت لا حجة لاحتمال أن تكون (لن) خبرا لا دعاء.

واختار أبو حيان أنها لا تفيد الدعاء حيث قال: « لا يكون الفعل معها (أي: لن) دعاء خلافا لقوم حكاه ابن السراج »[8].

واختاره في (البحر المحيط) أيضا[9]، وفي (تذكرة النحاة)[10].

والذي يبدو أن قوله تعالى (فلن أكون ظهيراً للمجرمين) لا تفيد الدعاء، إنما هي معاهدة من النبي لربه، وأما قول الأعشى: لن تزالوا... فيحتمل الدعاء لأنه عطف عليه

---

(١) للأعشى، ديوانه صـ١٦٩، وينظر شرح التسهيل ٤/ ١٥، والتصريح ٢/ ٢٣٠، والهمع ٢/ ٢٨٨، والمغني ٢٨٢.
(٢) ينظر الأصول ٢/ ١٧١.
(٣) ينظر التسهيل ٢٢٩.
(٤) ينظر توضيح المقاصد ٤/ ١٧٤.
(٥) ينظر أوضح ٤/ ١٤٩.
(٦) ينظر شفاء العليل ٢/ ٩٢٢.
(٧) ينظر التصريح ٢/ ٢٢٩.
(٨) الارتشاف ٤/ ١٦٤٤.
(٩) ينظر البحر ٧/ ١١٠.
(١٠) ينظر تذكرة النحاة صـ٦٨.

جملة دعائية وهي (ثم لازلت لكم...، ويحتمل الخبرية، مع هذا فهو بيت نادر لا تبنى عليه القواعد، ولم يعهد عند العرب أنه يستعملون (لن).

نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الترجي:

ينصب الفعل المضارع بـ (أن) مضمرة وجوبا بعد الفاء بشرطين[1]:

أحدهما: السببية.

والثاني: أن تقع جوابا لأحد الأمور الأربعة الآتية:

١ - النفي نحو قوله تعالى: ﴿...لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا۟...﴿٣٦﴾﴾[فاطر].

٢ - الطلب ويشمل:

أ - الأمر كقول الشاعر[2]:

يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان فنستريحا

ب - النهي كقوله تعالى: ﴿...لَا تَفْتَرُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ...﴿٦١﴾﴾ [طه].

جـ - الدعاء كقوله تعالى: ﴿...رَبَّنَا ٱطْمِسْ عَلَىٰٓ أَمْوَٰلِهِمْ وَٱشْدُدْ عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا۟...﴿٨٨﴾﴾ [يونس].

د - الاستفهام كقوله تعالى: ﴿...فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشْفَعُوا۟ لَنَآ...﴿٥٣﴾﴾[الأعراف].

هـ - العرض نحو قول الشاعر[3]:

يا ابن الكرام ألا تدنو فتبصر ما قد حدثوك فما راءٍ كمَنْ سمعا

و- التحضيض كقوله تعالى: ﴿...لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴿٧﴾﴾ [الفرقان].

---

(١) ينظر الرضي ٤/ ٦٣، والهمع ٢/ ٣٠٥، وحاشية الخضري ٢/ ٢٦٢-٢٦٦.

(٢) هو لأبي النجم العجلي في الكتاب ٣/ ٣٥، والمقتضب ٢/ ١٤، وابن يعيش ٧/ ٢٦، وابن الناظم ٦٧٧، والأشموني ٣/ ٢٠٨، والهمع ٢/ ٣٠٥ وابن يعيش ٧/ ٢٦.

(٣) لم أقف على قائله، وهو في شرح الكافية الشافية ٢/ ١٢٣، وفي التصريح ٢/ ٢٣٩، والأشموني ٣/ ٢١١.

ز - التمني كقوله تعالى: ﴿...يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا ٧٣﴾[النساء].

واختلف النحاة في الترجي هل يلحق بهذه الأمور فينصب جوابه ؟ على قولين:

الأول: ألحق الكوفيون[١] ومنهم الفراء[٢] الرجاء، وجعلوا جوابه منصوبا، وتبعهم في هذا الرأي ابن عطية[٣]، والزمخشري[٤]، أبو علي الشلوبين[٥]، وابن مالك[٦]، وابن الناظم[٧]، والرضي[٨]، والأشموني[٩].

واستدلوا على مذهبهم هذا بقوله تعالى: ﴿...لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ ...٣٧﴾[غافر] في قراءة حفص[١٠] فالفعل (اطلع) منصوب بـ (أن) مضمرة وجوبا لوقوعه جوابا للرجاء، كما نصب الفعل في الأمر والنهي والتمني وغير ذلك.

وكذلك في قوله تعالى: ﴿...لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ٱلذِّكۡرَىٰٓ ٤﴾[عبس] في قراءة النصب[١١]، وقوله تعالى: ﴿...فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأۡتِيَ بِٱلۡفَتۡحِ أَوۡ أَمۡرٖ مِّنۡ عِندِهِۦ فَيُصۡبِحُواْ عَلَىٰ مَآ أَسَرُّواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ نَٰدِمِينَ ٥٢﴾[المائدة]، ومنه أيضا قول الراجز[١٢]:

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٤/ ٣٤، وابن الناظم ٦٨٤، والمغني ٤٥٦، والهمع ٢/ ٣٠٩.
(٢) ينظر معاني القرآن ٣/ ٩.
(٣) ينظر المحرر الوجيز ١٣/ ٤٤.
(٤) ينظر الكشاف ٣/ ٣٧١.
(٥) ينظر التوطئة ١٤١.
(٦) ينظر شرح التسهيل ٤/ ٣٤، وشفاء العليل ٢/ ٩٣٠.
(٧) ينظر ابن الناظم ٦٨٥.
(٨) ينظر الرضي ٤/ ٦٣.
(٩) ينظر الأشموني ٣/ ٢٢٣-٢٢٤.
(١٠) قرأ حفص عن عاصم بنصب (فأطلع) وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، انظر إتحاف فضلاء البشر ٢/ ٤٣٧، والنشر ٢/ ٣٦٥.
(١١) قراءة حفص عن عاصم بنصب (فتنفعه)، وأبو حيوة، وابن أبي عبلة، والمبسوط ٣٩٦، والنشر ٢/ ٣٨٨.
(١٢) لم أقف على قائله، ينظر الخصائص ١/ ٣١٦، وابن الناظم ٦٨٥، والمغني ٤٥٦، والأشموني ٣/ ٢٢٤.

عــلّ صروف الــدهــر أو دولاتهــا

تــدلــنــنــا الــلــمّــة مــن لمّــاتــــــــهــا

فــتــســتــريــحَ الــنــفــس مــــن زفــراتهــا

الثاني: ذهب البصريون[1] إلى منع ذلك حتى وصل الأمر إلى أن الطبري أنكر قراءة غير الرفع[2]، وقالوا؛ لأن الترجي في حكم الواجب فلا ينصب الفعل بعده، وتأولوا قوله تعالى: ﴿...لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ٣٦﴾ [غافر] بأوجه منها: أن (فاطلع) منصوب عطفا على معنى (لعلي أبلغ، وهو (لعلّي أن أبلغ) فإن خبر لعل يقترن بـ (أنْ) كثيرا، أي: أنه (أطلع) منصوب على التوهم، ومنها أنه جواب الأمر قوله (وابن لي، فنصب بـ |(أن) مضمرة جوابا للأمر وليس للرجاء، ويحتمل أنه عطف على (الأسباب) على حد قول الشاعر[3]:

لــلــبــس عــبــاءة وتــقــرَّ عــيــنــي أحــب إلي مــن لــبــس الــشــفــوفِ

وقال أبو حيان: « وذهب البصريون إلى منع ذلك، والترجي عندهم في حكم الواجب قيل: والصحيح مذهب الكوفيين لوجوده نظما، ونثرا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا يُدۡرِيكَ لَعَلَّهُۥ يَزَّكَّىٰٓ ٣ أَوۡ يَذَّكَّرُ فَتَنفَعَهُ ...٤﴾[عبس] في قراءة عاصم، وهي من متواتر السبع، ويمكن تأويل النصب »[4]، وقال في موضع آخر: « وسمع الجزم بعد الترجي، فدل على ترجيح مذهب الكوفيين في أنه ينتصب الفعل بعد الفاء جوابا للترجي »[5].

---

(١) ينظر إعراب القرآن للنحاس ٥/ ١٤٩، ومشكل إعراب القرآن ٢/ ٨٠١، والارتشاف ٤/ ١٦٧٣، وشرح الجمل ٢/ ١٥٥، والجنى ١٢٩، وشفاء العليل ٢/ ٩٣٠، والتصريح ٢/ ٢٤٣، والهمع ٢/ ٣٠٩.

(٢) ينظر جامع البيان ٢٤ / ٧٦-٧٧.

(٣) لميسون بنت بحدل وهو في الكتاب ٣/ ٤٥، والمقتضب ٢/ ٢٧، والخزانة ٨/ ٥٠٣، وشرح التصريح ٢/ ٢٤٤، والمغني ٤٥٦.

(٤) الارتشاف ٤/ ١٦٧٣.

(٥) المصدر السابق ٤/ ١٨٦٣- ١٨٦٤.

وقال في (البحر المحيط): « وقد تأولنا ذلك على أن يكون عطفا على التوهم لأن خبر (لعل) جاء مقرونا بـ (أن) في النظم كثيرا وفي النثر قليلا، فمن نصب توهم أن الفعل المرفوع الواقع خبرا كان منصوبا بـ (أن، والعطف على التوهم كثير، وإن كان لا ينقاس، لكن إن وقع شيء وأمكن تخريجه عليه خرج»[1].

وظاهر كلامه يشير إلى أنه متردد بين مذهب البصريين والكوفيين، ولكن يبدو أن رأيه أنه إذا وقع النصب بعد فاء السببية في الترجي، فإن صلح أن يكون عطفا على التوهم خرج عليه، وإلا فرأي الكوفيين هو الأرجح.

عامل الجزم في جواب الطلب:

يجزم الفعل المضارع إذا دخلت عليه أدوات ظاهرة، وقد يجزم بغير أداة ظاهرة، وهذا الذي يسميه النحاة جواب الطلب نحو: (زرني أزرك، ويجزم إذا وقع الفعل بعد الطلب بأنواعه كالأمر، والاستفهام، والعرض، والتحضيض، وإن قصد السببية.

وقد اختلف النحاة في العامل الذي جزم الفعل على مذاهب:

الأول: أنه مجزوم بالطلب نفسه؛ لأنه تضمن معنى الشرط، فضمن: زرني أكرمك معنى: إن تزرني أكرمك، وهذا مذهب الخليل وسيبويه[2]، والأخفش[3]، والمبرد[4]، وابن السراج[5]، وابن خروف[6]، واختاره المالقي[7]، وابن مالك[8]، والرضي[9]، والزمخشري، وابن يعيش[10]، والسلسيلي[11].

(١) البحر المحيط ٧/ ٤٤٦.
(٢) ينظر الكتاب ٣/ ٩٣-٩٤.
(٣) ينظر معاني القرآن ١/ ٢٤٣.
(٤) ينظر المقتضب ٢/ ٨٢.
(٥) ينظر الأصول ٢/ ١٧٦.
(٦) ينظر شفاء العليل ٢/ ٩٣٢، والأشموني ٣/ ٢٢١، والهمع ٢/ ٣١٧.
(٧) ينظر رصف المباني ٤٢١.
(٨) ينظر شفاء العليل ٢/ ٩٣٢.
(٩) ينظر الرضي ٤/ ١٢٢.
(١٠) ينظر ابن يعيش ٧/ ٤٧-٤٨.
(١١) ينظر شفاء العليل ٢/ ٩٣٢.

قال سيبويه: « هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابا لأمر، أو نهي، أو استفهام، أو تمن، أو عرض، فأما ما انجزم بالأمر فقولك: إئتني آتك، وما انجزم بالنهي فقولك: لا تفعل يكن خيرا لك... وإنما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب (إن تأتني) بـ (إن تأتني)؛ لأنهم جعلوه معلقا بالأول غير مستغن عنه إذا أرادوا الجزاء كما أن (إن تأتني) غير مستغنية عن (آتك).

وزعم الخليل أن هذه الأوائل كلها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب؛ لأنه إذا قال: إئتني آتك، فإن معنى كلامه إن يكن منك إتيان آتك... »[1].

ورد بعض النحاة هذا المذهب بأن تضمين هذه الأشياء معنى الشرط ضعيف؛ لأن التضمين زيادة بتغير الوضع، والإضمار زيادة بغير تغيير فهو أسهل؛ ولأن التضمين لا يكون إلا لفائدة ولا فائدة في تضمين الطلب معنى الشرط؛ لأن الشرط يدل عليه بالالتزام فلا فائدة في تضمينه بمعناه[2].

الثاني: أن الجزم لا على جهة التضمين، بل على جهة أن الأمر والنهي وباقيها نابت مناب الشرط، أي: حذفت جملة الشرط، وأنيبت هذه في العمل منابها، فالأصل عندهم في نحو: أطع الله يغفر لك هو: إن تطع الله يغفر لك، فحذفت (إن تطع، وأقيم (أطع) مقامها، ونظير ذلك قولهم: ضربا زيدا، فإن (ضربا) ناب مناب (اضرب، فعمل النصب في (زيدا، وهذا مذهب الفارسي[3]، والسيرافي[4]، وصححه ابن عصفور[5]، وضعّف بأن الطلب لا يؤدي معنى الشرط[6].

الثالث: أنه مجزوم بشرط مقدر دل عليه ما قبله، وهذا مذهب أكثر المتأخرين[7] كابن

---

(١) الكتاب ٣/ ٩٣-٩٤.
(٢) ينظر المغني ٢٢٩، وابن الناظم ٦٨٤، والهمع ٢/ ٣١٦.
(٣) ينظر المسائل المنثورة، تحقيق مصطفى الحيدري، مطبوعات مجمع اللغة، دمشق صـ١٥٦.
(٤) ينظر المغني ٢٢٩، والأشموني ٣/ ٢٢١، والتصريح ٢/ ٢٤١، والهمع ٢/ ٣١٦.
(٥) ينظر شرح الجمل ٢/ ١٩٥.
(٦) ينظر المغني ٢٢٩.
(٧) ينظر المغني ٢٢٩، والهمع ٢/ ٣١٧، والأشموني ٣/ ٢٢١، والتصريح ٢/ ٢٤١.

الناظم[1]، وابن هشام[2]، والأشموني[3].

الرابع: مجزوم بـ (لام) مقدرة فإذا قال: ألا تنزل عندنا نكرمك فتقديره: لنكرمك، ونسبه أبو حيان إلى المغاربة[4].

واختار أبو حيان المذهب الثالث بقوله: « إنه مجزوم بشرط مقدر دل عليه ما قبله وهذا الذي نختاره »[5]، ورد المذهب القائل بأنه مجزوم بلام مقدرة قال: وليس بشيء؛ لأنه لا يطرد في مواضع الجزم إلا بتجوز كثير[6].

ويرى الباحث أن الجزم على تقدير شرط محذوف لا يستقيم في بعض التعبيرات، ولا يطرد كقوله تعالى: (فذرهم يخوضوا ويلعبوا) فلا يصح تقدير الشرط، فليس الكلام على معنى: إن تذرهم يخوضوا، بل إنهم يخوضون ويلعبون تركتهم أمْ لم تتركهم.

وليس على تقدير اللام فلا يصح التقدير: ذرهم ليخوضوا، وعليه فإن الصحيح أن الفعل مجزوم بالطلب، وهذا القول لا يحدث إشكالا في تقدير التراكيب الواردة، ومن ثم فإنه يطرد فيها.

عمل (أنْ) الزائدة:

تزاد (أن) باطراد في موضعين هما[7]:

١ - بعد (لما) الحينية نحو قوله تعالى: ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ ...﴿٩٦﴾﴾[يوسف]، وقوله

---

(١) ينظر ابن الناظم ٦٨٣.
(٢) ينظر المغني ٢٢٩، وأوضح المسالك ٤/ ١٨٧.
(٣) ينظر الأشموني ٣/ ٢٢١.
(٤) ينظر الهمع ٢/ ٣١٧.
(٥) الارتشاف ٤/ ١٦٨٤.
(٦) ينظر الهمع ٢/ ٣١٧.
(٧) الكتاب ٣/ ١٠٧، والمقتضب ٢/ ٣٦٢، والرضي ٤/ ٤٦٤، ورصف المباني ١٢٣، وحروف المعاني ٥٩، وابن يعيش ٨/ ١٣٠، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/ ٤٩٩، والجنى الداني ٢٢١، والمغني ٤٥، وشرح الأشموني ٣/ ١٩٢، والهمع ٢/ ٣٢٣، والدر المصون ٢/ ٥١٧-٥١٨.

تعالى: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ ... ﴿٣٣﴾﴾[العنكبوت]، والدليل على زيادتها أنها حذفت في الأسلوب نفسه نحو قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَآءَتْ رُسُلُنَآ إِبْرَٰهِيمَ بِٱلْبُشْرَىٰ ... ﴿٣١﴾﴾ [العنكبوت].

وقول الشاعر(١):

ولمـــا أن تـــواقـفـنـــا قـلـيـلا أنـخـنـا لـلـكـلاكـل فـارتـمـيـنـا

٢ - أن تقع بين (لو) وفعل القسم مذكورا أو محذوفا كقوله(٢):

أمـــا والله أن لـــو كـنـت حـرا ومـــا بـالـحـرِّ أنـــت ولا الـعـتـيـقِ

وشذ زيادتها في موضعين أيضا هما(٣):

١ - بعد كاف التشبيه في قول الشاعر(٤):

ويـومـا تـوافـيـنـا بـوجـه مـقـسَّـم كـأن ظبية تعطو إلى وارق السلمِ

في رواية من جر.

٢ - بعد (إذا) كقول الشاعر(٥):

فـأمـهـلـه حـتـى إذا أنْ كـأنّـه مـعـاطـي يـد في لجّـة المـاء غـامـرُ

وإذا كانت زائدة فقد اختلف النحاة في عملها على قولين:

الأول: أنها لا تعمل، وهو مذهب الجمهور(٦)، وسيبويه(٧)، وحجتهم أنها لم تعمل

(١) لم أقف على قائله، وهو في رصف المباني ١٢٣، والمقرب لابن عصفور، ١٢٧.
(٢) لم أقف على قائله، وهو في الإنصاف ١/ ٢٠٠، والمقرب ٢٢٥، ورصف المباني ١٢٣، والمغني ٤٥.
(٣) ينظر المغني ٤٥-٤٦، والجنى ٢٢٢، ورصف المباني ١٢٣.
(٤) لعلباء بن أرقم، وهو في الكتاب ٣/ ١٠٧، والمغني ٤٦، والخزانة ٤/ ٣٦٤.
(٥) أوس بن حجر، ديوانه، تحقيق محمد يوسف نجم، ط١، ١٩٦٠، دار صادر، بيروت صـ٧١، والمغني ٤٦، والمقرب ١/ ١١٥.
(٦) ينظر الكتاب ٣/ ١٠٧، والمقتضب ٢/ ٣٦٢، ورصف المباني ١٢٣، وشرح الجمل ٢/ ٤٩٩، والمغني ٤٥، والهمع ٢/ ٣٢٣.
(٧) ينظر الكتاب ٣/ ١٠٧.

لعدم اختصاصها بالأفعال.

الثاني: ذهب الأخفش[1] إلى أنها يمكن أن تزاد في غير هذه المواضع، وأنها تنصب المضارع، واستدل بالسماع والقياس.

أما السماع فقوله تعالى: ﴿...وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ...﴿٢٤٦﴾﴾[البقرة] فـ (أن) هنا زائدة وهي عاملة النصب في الفعل والمعنى: مالنا لا نقاتل، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُوا۟...﴿١٠﴾﴾[الحديد]، ودليل الزيادة أنه ورد الأسلوب نفسه بدون (أن) نحو: قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ وَمَا جَآءَنَا مِنَ ٱلْحَقِّ وَنَطْمَعُ أَن يُدْخِلَنَا رَبُّنَا مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلصَّٰلِحِينَ ...﴿٨٤﴾﴾[المائدة]، فحكم بزيادتها، غير أنه ذهب[2] إلى أن (أنْ) ليست زائدة في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا۟ مِمَّا ذُكِرَ ٱسْمُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ ...﴿١١٩﴾﴾[الأنعام]، وقدرها بتقدير الجمهور.

وأما القياس فهو أن الحرف الزائد قد عمل في نحو: ما جاءني من أحد، وليس زيد بقائم.

وقد رد فريق من النحاة[3] مذهب الأخفش بأنه لا حجة له في ذلك؛ لأن (أن) في الآيات السابقة وهي مع صلتها في تأويل مصدر منصوب على إسقاط الجار، والتقدير: ومالنا في ألا نقاتل، ومالنا في ألا نتوكل على الله[4].

وأما القياس فمردود؛ لأن حرف الجر الزائد مثل غير الزائد في الاختصاص بما عمل فيه بخلاف (أن) فإنها حرف غير مختص بدليل دخولها على الاسم (ظبية).

وأما أبو حيان فذهب مذهب الجمهور بقوله: « ولا تعمل (أن) زائدة خلافا للأخفش، ولا حجة له فيما استشهد به »[5]، واختاره في (البحر المحيط) أيضا[6].

---

(١) ينظر معاني القرآن ١/ ١٩٤، وينظر شرح التسهيل ٤/ ١٢، والارتشاف ٤/ ١٦٤٢، والجنى ٢٢٢، والمغني ٤٦.
(٢) معاني القرآن ٢/ ٥٠٣.
(٣) ينظر الجنى ٢٢٣، والمغني ٤٦، والدر المصون ٢/ ٥١٧.
(٤) ينظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٤٠١، والتبيان ١/ ١٥٩.
(٥) الارتشاف ٤/ ١٦٤٢.
(٦) ينظر البحر ١/ ٢٦٢.

وأما ما ذهب إليه ابن عصفور من أن (أنْ) رابطة جملة القسم بالمقسم عليه فهو مردود عنده حيث قال بعد أن ذكر مذهب سيبويه، ورأي ابن عصفور: «والصحيح ما ذهب إليه سيبويه »[1]، وضعف ابن هشام رأي ابن عصفور لأن (أنْ) تترك كثيرا والحروف الرابطة ليس كذلك[2].

ويلحظ أن ما احتج به الأخفش قد ورد في القرآن الكريم، فهناك آيات أثبتت فيها (أنْ، ومنه قوله تعالى: ﴿...وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ...﴿٢٤٦﴾﴾[البقرة]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ...﴿١٠﴾﴾[الحديد]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَهُمْ أَلَّا يُعَذِّبَهُمُ ٱللَّهُ...﴿٣٤﴾﴾ [الأنعام]، وآيات أخر جاءت بدون (أنْ، ومنه قوله تعالى: ﴿لِّلْإِنسَٰنِ.. مَا لَكَ لَا تَأْمَنَّا...﴿١١﴾﴾ [يوسف]، وقوله تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴿٢٠﴾﴾[الأنشقاق]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ ۖ وَٱلرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ لِتُؤْمِنُواْ بِرَبِّكُمْ وَقَدْ أَخَذَ مِيثَٰقَكُمْ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ... ﴿٨﴾﴾[الحديد]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُمْ لَا تُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ...﴿٧٥﴾﴾ [النساء]، ويبدو أن الأخفش قد ساوى بين الأسلوب الأول والأسلوب الثاني، ونظرة فاحصة تظهر أن الأسلوب الأول يدل على الحال كقوله تعالى: (مالكم لا تقاتلون) أي: الآن، ويقويه أنه عطف عليه جملة وهو ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ...﴿٧٦﴾﴾ [النساء]، وأما الأسلوب الثاني فهو يدل على المستقبل أي: مالكم لا تقاتلون في المستقبل؛ لأن (أنْ) تخلصه للاستقبال، وسياق الآية يدل على ذلك وهو قوله تعالى: ﴿...هَلْ عَسَيْتُمْ إِن كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ أَلَّا تُقَٰتِلُواْ ۖ قَالُواْ وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ ...﴿٢٤٦﴾﴾[البقرة]، وبناء على ذلك فإن (أنْ) ليست زائدة، وإنما جاءت لأمر دلالي، فالأسلوب الأول له دلالته وهي الحالية، وأما الآخر فدلالته على الاستقبال، ولو حذفت (أنْ) كما ذهب الأخفش لتساوى الأسلوبان في الدلالة وهو غير مراد، وكذلك فإنه لم يعهد أنّ (أنْ) تعمل النصب وهي زائدة في غير المواضع التي ذكرها الجمهور؛ ولهذا فإن مذهب البصريين ومن تابعهم كأبي حيان هو الأرجح.

---

(١) الارتشاف ٤/ ١٦٩١.

(٢) ينظر المغني ٤٥.

حذف الفعل وجوبا:

لا خلاف في حذف فعل الفاعل جوازا لدليل نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ... ﴿٣٨﴾ ﴾[الزمر]، والتقدير: ليقولن خلقهن الله، أما حذفه وجوبا ففيه خلاف على أقوال:

الأول: يرى جمهور النحاة[١] أن فعل الفاعل يحذف وجوبا إذا وقع الاسم مرفوعا بعد إحدى أدوات الشرط (إ ن، لو، إذا) نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ ﴿١﴾ ﴾[الانشقاق]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ ... ﴿٦﴾ ﴾[التوبة]، وقولهم: لو ذات سوار لطمتني، فالفعل محذوف عندهم وجوبا يفسره المذكور، والتقدير: إذا انشقت السماء انشقت، وإن استجارك أحد استجارك، ولو لطمتني ذات سوار لطمتني.

قال سيبويه: « واعلم أن قولهم في الشعر: إن زيد يأتك يكن كذا، إنما ارتفع على فعل هذا تفسيره كما كان ذلك في قولك: إن زيدا رأيته يكن ذلك؛ لأنه لا تبتدأ بعدها الأسماء ثم يبنى عليها »[٢].

واحتجوا بأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل، ولا يجوز أن يكون الفعل المظهر عاملا فيه؛ لأنه لا يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه فلو لم يقدر ما يرفعه لبقي الاسم مرفوعا بلا رافع، وذلك لا يجوز فدل على أن الاسم يرتفع بتقدير فعل، وأن الفعل المظهر الذي بعد الاسم يدل على ذلك المقدر[٣].

وكذلك فإن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ بالفعل المضمر فلم يجمع بينهما[٤].

الثاني: ذهب الكوفيون[٥] إلى أن الاسم المرفوع بعد أدوات الشرط يرتفع بما عاد عليه

---

(١) ينظر الكتاب ٣/ ١١٣، والمقتضب ٣/ ٧٧، والإنصاف ٢/ ٦١٥، وشرح الجمل ١/ ٣٦٨، وابن يعيش ١/ ٨١، والرضي ١/ ١٧٢، والمغني ٥٩٦، وشفاء العليل ١/ ٤١٢، وأوضح المسالك ٢/ ٨٥، وشرح الأشموني ١/ ٣٩٦، وشرح ابن عقيل ١/ ١٧٤، وابن الناظم ٢٢٣.

(٢) الكتاب ٣/ ١١٣-١١٤.

(٣) ينظر الإنصاف ٢/ ٦١٦، وائتلاف النصرة ١٢٩.

(٤) ينظر ابن الناظم ٢٢٣، والأشموني ١/ ٣٩٦.

(٥) ينظر الإنصاف ٢/ ٦١٦، وابن يعيش ١/ ٨١، وشرح الجمل ١/ ٣٦٨، والرضي ١/ ٧٢، والأشموني ١/ ٣٦٨، وابن عقيل ١/ ١٧٤.

من الفعل من غير تقدير فعل، أي: أنه مرفوع بالفعل الذي بعده فهو فاعل مقدم؛ لأنهم يجيزون أن يتقدم الفاعل على فعله.

واحتجوا بأن الضمير المرفوع في الفعل هو الاسم الأول، فينبغي أن يكون مرفوعا، وإذا كان مرفوعا به لم يفتقر إلى تقدير فعل[1].

الثالث: يرى الأخفش[2] أنه يجوز أن يرتفع الاسم بعد أدوات الشرط على الابتداء، ولكنه ليس بالوجه الحسن، وإن كان جائزا، ويرى الأولى رفعه على أنه فاعل لفعل مقدر، قال في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ...﴿٦﴾﴾ [التوبة]: « فابتدأ بعد (إن) وأن يكون رفع (أحد) على فعل مضمر أقيس الوجهين؛ لأن حروف المجازاة لا يبتدأ بها »[3].

وظاهر كلام سيبويه أنه أجاز الرفع على الابتداء في الاسم الواقع بعد (إذا) و(حيث) قال: « والرفع بعدهما جائز؛ لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول: اجلس حيث عبد الله جالس، واجلس إذا عبد الله جالس »[4].

وأجاز المبرد في (حيث، ورد على سيبويه في إجازته الابتداء بعد (إذا)[5].

وأجاز النحاة الوجهين إذا وقع الاسم بعد همزة الاستفهام نحو قوله تعالى: (أبشر يهدوننا) الرفع على الابتداء، والرفع على الفاعلية[6].

واختار أبو حيان مذهب الجمهور بقوله: « والفعل بالنسبة إلى الفاعل واجب الذكر، وواجب الحذف، وجائز الحذف فالأول ما لا دليل على حذفه، والثاني إذا ولي ما يختص بالفعل الاسم وبعده ما يفسره نحو أدوات الشرط كلها »[7].

---

(١) ينظر الإنصاف ٢/ ٦١٦.
(٢) ينظر الرضي ١/ ١٧٢، وابن يعيش ١/ ٨١.
(٣) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٥٠.
(٤) الكتاب ١/ ١٠٧.
(٥) ينظر الانتصار لسيبويه على المبرد، أحمد بن محمد بن ولاد النحوي (ت ٣٣٢هـ)، تحقيق زهير عبد المحسن سلطان، ط١، ١٩٩٦، مؤسسة الرسالة، بيروت صـ٦٥.
(٦) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٨٥، والمغني ٣٦٦.
(٧) الارتشاف ٣/ ١٣٢٢.

ويرى الباحث أن رأي الجمهور فيه نظر فإنه إذا قدر فعل بعد أداة الشرط لم يكن هناك معنى للتقديم وأصبح قولنا: (إذا جاء زيد فأكرمه) و(إذا زيد جاءك فأكرمه) بمعنى واحد ولم يفد التقديم شيئا إلا ما يذكرونه من أن التفسير أفاد الفعل قوة وتوكيدا[1].

ويرى أن معنى التقديم غير معنى التأخير، وهذا ما ينسجم مع طبيعة التعبير القرآني وما قدم فإنه يقدم لغرض بلاغي، فقد يكون التقديم للقصر، فقولنا: (إذا جاءك زيد فأكرمه) فهنا تأمر المخاطب بإكرام زيد ولم تنهه عن إكرام غيره، وأما قولك (إذا زيد جاءك فأكرمه) فإنه يدل على قصر الإكرام على زيد دون غيره، وهو نظير قولك (أكرم محمدا) و(محمدا أكرم) فالأولى أمر بإكرام زيد دون إشارة إلى غيره، والثانية تخصيص زيد بالإكرام وقصره عليه.

وقد يكون التقديم للتهويل كقوله تعالى: ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنفَطَرَتْ ۝١ وَإِذَا ٱلْكَوَاكِبُ ٱنتَثَرَتْ ۝٢ وَإِذَا ٱلْبِحَارُ فُجِّرَتْ ۝٣﴾[الانفطار] فإن تقديم المسند إليه تهويلا لا تجده في التأخير، ألا ترى أن السماء لم يسبق لها أن انفطرت، ولا الكواكب انتثرت، ولا البحار فجرت، فهذه الأجرام مستقرة على عادتها، ولذلك قدمها إشارة إلى الهول العظيم والحدث الجسيم الذي يصيب هذه الأجرام[2].

وعليه فإن توجيه الأخفش هو الأرجح؛ لأنه لا تقدير فيه ولا حذف، ويشير إلى الغرض البلاغي خلافا لتقدير الجمهور، فإنه يفضي إلى ركاكة الأسلوب مثل: إذا انشقت السماء انشقت، بل هي تقديرات أفسدت المعنى كما يصفها إبراهيم مصطفى[3].

ويقول د. فاضل السامرائي: وأظن أن تفسير مثل هذا الأسلوب وبيان معناه أجدى من ذكر الخلاف الذي لا طائل من ورائه فيحس دارس العربية أن لهذا غرضا يرمي إليه المتكلم فيراعيه في كلامه بخلاف ما يذكره النحاة من أعاريب سمجة مما يتنزه عنه الكلام البليغ ولا يقبله العقل وينبو عنه الذوق[4].

---

(١) ينظر معاني النحو ٢/ ٤٧٣.
(٢) ينظر معاني النحو ٢/ ٤٤.
(٣) ينظر إحياء النحو ٦٥.
(٤) ينظر معاني النحو ٤/ ٤٧٩ و٢/ ٤٧٥.

إلحاق تاء التأنيث الفعل:

يجوز أن تلحق تاء التأنيث الفعل إذا كان الفاعل الظاهر مؤنثا مجازيا نحو: طلع الشمس، وطلعت الشمس، أو حقيقيا، وفصل بينهما بفاصل نحو: قامت اليوم هند، وقام اليوم هند، فإن فصل بـ (إلا) ففيه خلاف على قولين:

الأول: مذهب الجمهور[1] أنه لا يجوز أن تلحق الفعل التاء فتقول: ما قام إلا هند، وما قام إلا الهندات، وما ورد من إلحاق التاء بالفعل فإنه خاص بالشعر، ومنه قول الراجز[2]:

ما برئت من ريبة وذمِّ ... في حربنا إلا بنات العمِّ

وقول الشاعر[3]:

طوى النحز والأجراز ما في غروضها ... فما بقيت إلا الضلوع الجراشعُ

وأوجبوا حذف التاء؛ لأن الفاعل عندهم ليس الاسم الواقع بعد (إلا، ولكنه مذكر محذوف هو المستثنى منه، فإذا قلت: لم يزرني إلا هند، التقدير: لم يزرني أحد إلا هند.

الثاني: ذهب ابن كيسان[4]، وابن معط[5]، وابن مالك[6] إلى جواز إلحاق تاء التأنيث مع الفعل في الشعر، والنثر والأحسن ألا تلحق، وتبعه بعض شراح الألفية، منهم ابن الناظم[7]،

---

(١) ينظر الكتاب ٢/ ٤٥-٤٨، والمقتضب ٢/ ١٤٦-١٤٨، والارتشاف ٢/ ٧٣٤، وأوضح المسالك ٢/ ١١٣، وابن عقيل ١/ ٤٧٧، والأشموني ١/ ٣٩٨، والتصريح ١/ ٢٧٩، وابن الناظم ٢٢٥، والهمع ٣/ ٢٩٤.

(٢) لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في شرح التصريح ١/ ٢٧٩، والهمع ٣/ ٢٩٤، وأوضح ٢/ ١٣.

(٣) البيت لذي الرمة، ديوانه صـ١٢٩٦، وهو في ابن الناظم ٢٢٥، وابن يعيش ٢/ ٨٧، وابن عقيل ١/ ٤٧٨.

(٤) ينظر تلخيص الشواهد ٤٨٤.

(٥) ينظر الفصول الخمسون ١٧٣.

(٦) ينظر شرح الكافية الشافية ٢/ ٥٩٧، وشفاء العليل ١/ ٤١٤.

(٧) ينظر ابن الناظم ٢٢٥.

وابن عقيل[1]، واحتجوا بالأبيات السابقة، وكذلك في قراءة[2]: ﴿...فَأَصْبَحُواْ لَا يُرَىٰٓ إِلَّا مَسَٰكِنُهُمْ ...﴿٢٥﴾﴾[الأحقاف]، وقوله: ﴿ إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَٰحِدَةً ...﴿٥٣﴾﴾[يس]، وبقول الشاعر[3]:

فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقالها

وقال ابن كيسان: « حذف التاء ليس بضرورة لتمكن قائله من أن يقول أبقلت، وأن ينقل كسرة الهمزة إلى التاء ثم يحذف الهمزة »[4].

واختار أبو حيان مذهب الجمهور وذلك بقوله: « فإن فصل بينهما بـ (إلا) لم تلحقه التاء، فتقول: ما قام إلا هند، ما قام إلا الهندات »[5].

وحكم على قراءة (لا ترى إلا مساكنهم) الطبري بالقبح[6]، ووصفها ابن عطية بأنها مستكرهة[7]، وقال الزمخشري بأنها ليست قوية[8].

واختار أبو حيان مذهب الجمهور في (البحر المحيط) أيضا بقوله: « وهذا لا يجيزه أصحابنا إلا في الشعر »[9].

ويرى الباحث أن الأرجح مذهب ابن مالك، وهو جواز إلحاق تاء التأنيث مع الفعل إذا فصل بينه وبين الفاعل بـ (إلا)؛ وذلك لوروده نثرا ونظما، وأما قول النحاة بأن الاستثناء في نحو قولهم: ما جاء إلا فاطمة، على تقدير: ما جاء أحد إلا فاطمة، فهو قول يفضي إلى إلغاء ما يسمى بالاستثناء المفرغ، وينقلب حينها إلى استثناء تام.

---

(١) ينظر ابن عقيل ١/ ٤٧٨.
(٢) هي قراءة الحسن، ينظر المحتسب ٢/ ٢٦٥، والإتحاف ٣٩٢.
(٣) هو لعامر بن جوين الطائي، وهو في الكتاب ٢/ ٤٦، والخصائص ٢/ ٤١١، وابن يعيش ٥/ ٩٤.
(٤) تخليص الشواهد ٤٨٤.
(٥) الارتشاف ٢/ ٧٣٤.
(٦) ينظر جامع البيان ٢٦ / ٣٤.
(٧) ينظر المحرر الوجيز ١٧ / ٣٦٣.
(٨) ينظر الكشاف ٣/ ٤٤٨.
(٩) البحر ٨/ ٦٤-٦٥.

وعليه فإن اختيار أبي حيان ليس وجيها؛ لأنه جانب السماع، وأما حكم النحاة، على قراءة (لا ترى إلا مساكنهم) بالقبح، أو الضعف فليس سليما.

لغة أكلوني البراغيث:

الأصل في الفعل ألا تلحقه علامة التثنية أو الجمع إذا كان الفاعل مثنى ظاهرا، أو جمعا ظاهرا، نحو: (قام الزيدان، قام الزيدون، وهذه لغة عامة العرب، غير أن بعض العرب يلحق علامة التثنية، أو الجمع بالفعل والفاعل الظاهر مثنى أو جمعا، نحو: (قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن الهندات، ونسبت هذه اللغة إلى طيء[١]، وأزد شنوءة[٢] وبني الحارث بن كعب[٣]، وسميت هذه اللغة عند النحاة بلغة (أكلوني البراغيث، وظاهرها مشكل؛ لأنه توهم أن للفعل فاعلين الاسم الظاهر والضمير، ولهذا اختلف النحاة في هذه اللغة على أقوال:

الأول: أنها لغة لبعض العرب وأن الألف والواو والنون مما يتصل بالفعل علامات تدل على التثنية، والجمع، وليست بضمائر، وهذا مذهب سيبويه[٤]، وكثير من النحاة كابن عصفور[٥]، وابن يعيش[٦]، وابن مالك[٧]، وابن الناظم[٨]، وابن هشام[٩]، وابن عقيل[١٠] والأشموني[١١]، والسيوطي[١٢].

---

(١) ينظر الجنى ١٤٩، والمغني ٣٥٤، والأشموني ١/ ٣٩٢.
(٢) ينظر المغني ٣٥٤، والأشموني ١/ ٣٩٢.
(٣) ينظر المغني ٣٥٤، وابن عقيل ١/ ٤٦٨.
(٤) ينظر الكتاب ٢/ ٤٠.
(٥) ينظر شرح الجمل ١/ ١٦٨.
(٦) ينظر ابن يعيش ٣/ ٨٧.
(٧) ينظر شفاء العليل ١/ ٤١٥.
(٨) ينظر ابن الناظم ٢٢٠.
(٩) ينظر أوضح المسالك ١٢/ ١٠٥، والمغني ٣٥٥.
(١٠) ينظر ابن عقيل ١/ ٤٦٨.
(١١) ينظر الأشموني ١/ ٣٩٢.
(١٢) ينظر الهمع ١/ ٥١٤.

قال سيبويه: « واعلم أن من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذه بالتاء التي يظهرونها في (قالت فلانة) وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث... »[1].

وكلام سيبويه نص على أنها هذه الأحرف علامات تدل على تثنية الفاعل، أو جمعه وعلى هذه اللغة قول الشاعر[2]:

تـــولى قـتـــال المـــارقـــين بـنـفـسـه وقـــد أســـلـــماه مـبـعـد وحـمـيـمُ

وقوله[3]:

يـلـومـونـنـي في اشـــتـراء النخيل قـــومـــي فـكـلـهـم يـعـــذلُ

وقوله[4]:

رأيـن الغواني الشيب لاح بعارضي فأعرضن عني بـالخـدود الـنـواضرِ

وقوله[5]:

ولـكـــن ديـــــافيّ أبـــــوه وأمـــه بـحـوران يـعـصرن السليط أقـاربـهْ

ومنه قوله تعالى: ﴿...وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجۡوَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ...﴿٣﴾﴾ [الأنبياء]، وقوله تعالى: ﴿...ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٞ مِّنۡهُمۡۚ...﴿٧١﴾﴾ [المائدة].

---

(١) الكتاب ٢/ ٤٠.

(٢) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيات، ديوانه، تحقيق محمد يوسف نجم، ط٧، ١٩٨٦، دار بيروت للطباعة، بيروت صـ١٩٦، وشرح التصريح ١/ ٢٧٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٠٦، والجنى ١٧٥، والمغني ٣٥٦، وابن عقيل ١/ ٤٦٩، والهمع ١/ ٥١٣، والأشموني ١/ ٣٨٩.

(٣) لأمية بن أبي الصلت، ديوانه، جمعه بشير يموت، ط١، ١٩٣٤، بيروت صـ٤٨، وشرح التصريح ١/ ٢٧٦، وابن عقيل ١/ ٤٧٠، والاشموني ١/ ٣٩١، وأوضح المسالك ٢/ ١٠٠، والمغني ٣٥٤.

(٤) لمحمد بن عبد الله العتبي وهو في الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني، تحقيق وإشراف لجنة من الأدباء، ط٦، ١٩٨٣، دار الثقافة، بيروت ١٤/ ١٩١.

(٥) للفرزدق، ديوانه ١/ ٤٦، والكتاب ٢/ ٤٠، وابن يعيش ٣/ ٨٩، والهمع ١/ ٥١٤.

الثاني: ذهب أبو عثمان المازني إلى أن الألف والواو حرفان يدلان على التثنية والجمع سواء تقدم الفعل، أو تأخر، فإذا قلت: (قاما الزيدان، أو الزيدان قاما، فالألف في كلا الأسلوبين هي علامة للتثنية كما كانت تاء التأنيث علامة لتأنيث الفاعل[١].

الثالث: ذهب جماعة من النحاة إلى أنها ضمائر، واختلفوا في توجيهها[٢]:

١ - منهم من ذهب إلى القول بالبدلية، أي: الاسم الظاهر بدل من المضمر، وهو قول الفراء[٣]، واحتمله ابن عقيل[٤].

٢ - ومنهم من ذهب إلى أن الاسم الظاهر مبتدأ، والجملة التي قبله خبر عنه، وهي في نية التأخير، وهو مذهب الكسائي[٥]، والأخفش[٦]، وقد أجازها ابن هشام في (المغني)[٧]، ولم يجز هذا الإعراب في(أوضح المسالك)[٨]، ورد هذين الوجهين في (تخليص الشواهد)[٩].

وذهب ابن الناظم[١٠]، والمرادي[١١]، والأشموني[١٢]، وابن هشام[١٣] إلى أن الحمل على الوجهين السابقين غير ممتنع فيما سمع من غير أصحاب هذه اللغة، ولا يجوز حمل جميع ما جاء في ذلك على الإبدال أو التقديم والتأخير؛ لأن الأئمة المأخوذ عنهم في هذا الشأن

---

(١) ينظر البسيط ١/ ٢٧٠، وابن يعيش ٣/ ٨٨.
(٢) ينظر المغني ٣٥٤-٣٥٦، والأشموني ١/ ٣٩٢، وابن الناظم ٢٢٠-٢٢١.
(٣) ينظر معاني القرآن ١/ ٣١٦.
(٤) ينظر شرح ابن عقيل ١/ ٤٦٨.
(٥) ينظر معاني القرآن له ١٩٥.
(٦) ينظر معاني القرآن له ٢/ ٤٧٥.
(٧) ينظر المغني صـ٣٥٥.
(٨) ينظر أوضح المسالك ٢/ ١٠٥.
(٩) ينظر تخليص الشواهد ٤٧٣.
(١٠) ينظر ابن الناظم ٢٢١.
(١١) ينظر الجنى ١٧١.
(١٢) ينظر الأشموني ١/ ٣٩٢-٣٩٣.
(١٣) ينظر أوضح المسالك ٢/ ١٠٦.

اتفقوا على أن قوما من العرب يجعلون هذه الأحرف علامات التثنية والجمع، فوجب أن تكون حروفا؛ لأنها لو كانت اسما للزم إما وجوب الإبدال، أو التقديم والتأخير، وإما إسناد الفعل مرتين، واللازم باطل اتفاقا.

وعلى الرغم من ثبوت هذه اللغة إلا أن بعض النحاة أنكرها[١]، ومن النحاة من أقرّ بها ثم حكم عليها بالضعف كما فعل ابن عصفور[٢]، وابن هشام[٣]، وبالقلة عند سيبويه[٤].

واختار أبو حيان مذهب سيبويه بقوله: « واللغة المشهورة أن لا تلحق الفعل إذا أسند إلى مثنى أو مجموعة علامة تدل على تثنيته وجمعه... والمختار أنها حروف علامات تدل على التثنية والجمع... »[٥]، ثم قال: « وهذه اللغة عند جمهور النحاة ضعيفة، وكثرة ورود ذلك يدل على أنها ليست ضعيفة »[٦].

ويرى الباحث أن مجيء الشواهد الكثيرة تدل على ثبوت وشيوع هذه اللغة بحيث لا يمكن ردها، أو إنكارها، فقد وردت في النظم، والنثر في أفصح الكلام، وهو القرآن الكريم، ولا داعي لتأويلها؛ لأنها ثبتت أنها لغة من لغات العرب.

عامل النصب في المفعول الثاني إذا أقيم الأول مقام الفاعل:

إذا كان للفعل مفعولان صريحان، أو أكثر وبني الفعل للمجهول، وأقيم الأول مقامه، وبقي الآخر منصوبا، فإن في نصبه خلافا على أقوال:

الأول: أنه منصوب بالفعل المبني للمجهول الذي هو بمنزلة الفاعل، وذلك أن المفعول الذي لم يسم فاعله قام مقام الفاعل، فكما أن فعل الفاعل نصب المفعول، فكذلك

---

(١) ينظر الصدر السابق ١٤٩.
(٢) ينظر شرح الجمل ١/ ١٦٨.
(٣) ينظر المغني ٣٥٥.
(٤) ينظر الكتاب ٢/ ٤٠.
(٥) الارتشاف ٢/ ٧٣٩.
(٦) المصدر السابق ٢/ ٧٣٩.

الفعل المبني للمجهول الذي هو بمنزلة الفاعل، وهذا مذهب سيبويه[١]، والجمهور[٢]، ومنهم المبرد[٣]، وابن السراج[٤]، والفارسي[٥]، وابن عصفور[٦].

قال سيبويه: « (هذا باب المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول) وذلك قولك: كسي عبد الله الثوب، وأعطي عبد الله المال، رفعت (عبد الله) ههنا، كما رفعته في (ضرب) حين قلت: (ضرب عبد الله، وشغلت به (كسي وأعطي، كما شغلت به (ضرب، وانتصب (الثوب) و(المال)؛ لأنهما مفعولان تعدى إليهما فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل »[٧].

الثاني: أنه منصوب بالذي كان له قبل أن يبنى الفعل للمجهول وذلك قولك: (أعطي زيد درهما) فـ (درهما) عند صاحب هذا المذهب باق على النصب الذي كان قبل بناء (أعطي) للمجهول؛ لأن الأصل: أعطى عمرو زيدا درهما، فلما قلت: أُعطي، رفعت (زيدا) لإقامتك له مقام الفاعل، وبقي الدرهم على نصبه، وهذا مذهب الزمخشري[٨].

ورد هذا المذهب ابن عصفور؛ لأن العامل إذا ذهب لفظا، وتقديرا لم يجز إبقاء عمله وفعل الفاعل قد زال في اللفظ والتقدير، ولأن المعنى ليس إلا على إسناد الفعل للمفعول[٩].

والخلاف بين المذهب الأول، والثاني يعود إلى أن صيغة (فُعِل) أهي قائمة بنفسها أم مغيرة، فمن قال: إنّ (فُعِل) المبني للمجهول منقول من(فَعَل) المبني للفاعل (المبني للمعلوم) قال: إنّ (الدرهم) منصوب بذلك الفعل الذي بقي على حاله، ومن قال: إنه باب قائم بنفسه غير منقول من غيره كان منصوبا بهذا الفعل نفسه.

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٤١، وينظر الارتشاف ٣/ ١٣٣٠، والهمع ١/ ٥٢٤.
(٢) ينظر الارتشاف ٣/ ١٣٣٠، والهمع ١/ ٥٢٤.
(٣) ينظر المقتضب ٤/ ٥٠.
(٤) ينظر الأصول ١/ ٧٧.
(٥) ينظر الإيضاح العضدي ٧٢.
(٦) ينظر شرح الجمل ١/ ٥٥٦.
(٧) الكتاب ١/ ٤١-٤٢.
(٨) ينظر المفصل ٢٥٩، وابن يعيش ٧/ ٧٣، والهمع ١/ ٥٢٤.
(٩) ينظر شرح الجمل ١/ ٥٥٥.

الثالث: ذهب الفراء[١]، وابن كيسان[٢] إلى أنه منصوب بفعل محذوف تقديره: قَبِل درهما، أو أخذ، فإذ قلنا: أُعطي زيد درهما، التقدير عندهما: أعطي زيد قبل درهما.

الرابع: ومنهم من ذهب إلى أنه انتصب على أنه خبر ما لم يسم فاعله، وهو مذهب أبي القاسم الزجاجي[٣]، وحجته أنه رأى النحويين يسمون المنصوب إذا وقع بعد مرفوع ليس بفاعل خبرا نحو: ما زيد قائما فـ (قائما) منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل، وهو زيد فكذلك أعطي زيد درهما فـ (درهم) منصوب بعد مرفوع ليس بفاعل فسماه خبرا، وسمي المرفوع قبله اسم ما لم يسم فاعله[٤].

ورده ابن عصفور؛ لأنه إذا قلنا في (قائم) من قولك: (ما زيد قائما) خبرا، فإنما نعني به الخبر الذي عملت فيه (ما، وسمي خبرا؛ لأنه في الأصل خبر المبتدأ، ولا يتصور مثل ذلك في (درهم) من قولك: أعطي زيد درهما؛ لأنه لم يكن خبرا قط[٥].

واختار أبو حيان مذهب سيبويه، والجمهور بقوله: « فمذهب سيبويه والحذاق أنه منصوب بتعدي فعل المفعول إليه »[٦]، وكذلك رد المذاهب الأخرى بعد أن ذكرها بقوله: « وهذه المذاهب وإن كانت ضعيفة مردودة فهي تقدح في قول ابن مالك [٧]: لا خلاف في جواز نيابة ثاني المفعولين في (أعطى)... »[٨].

ويرى الباحث أن مذهب الجمهور القائل بأن المفعول الثاني منصوب بالفعل المبني للمجهول هو الصحيح، وأما تقدير عامل محذوف، أو سابق فهو يسيء إلى التركيب بدلا من تفسيره وتحليله.

---

(١) ينظر الارتشاف ٣/ ١٣٣٠، والهمع ١/ ٥٢٤.
(٢) ينظر الهمع ١/ ٥٢٤.
(٣) ينظر الجمل ٩٠، وشرح الجمل ١/ ٥٥٥، والهمع ١/ ٥٢٤.
(٤) ينظر شرح الجمل ١/ ٥٥٥.
(٥) ينظر المصدر السابق ١/ ٥٥٥.
(٦) الارتشاف ٣/ ١٣٣٠.
(٧) ينظر شرح التسهيل ٢/ ١٢٩، وشفاء العليل ١/ ٤١٩.
(٨) الارتشاف ٣/ ١٣٢٩.

فجملة (أُعطي زيد درهما) تصبح على تقدير الزمخشري: أعطى أُعطي زيد درهما وعلى تقدير الفراء تصبح: أُعطي زيد قبل درهما، فهذه الجمل على هذا التقدير جمل لا أساس لها في العربية، وأيضا تبدو مفككة.

اتصال ضمير المفعول بالفاعل المتقدم:

الأصل في المفعول أن يأتي متأخرا عن الفاعل نحو: (أكرم خالدٌ زيدا، وقد يتقدم عليه جوازا، أو وجوبا لغرض من أغراض التقديم كالاهتمام، والاختصاص، وغير ذلك، فإذا اتصل بالمفعول به ضمير نحو قولك: (أكرم خالدٌ غلامَهُ) جاز تقديم المفعول وتأخيره، فتقول: (أكرم غلامَهُ خالدٌ)؛ وذلك لأن الضمير وإن كان عائدا على متأخر لفظا، فإنه متقدم رتبة ونية[1].

أما إذا اتصل ضمير المفعول بالفاعل المتقدم نحو: أكرم غلامُهُ زيدا، ونحو: (زان نورُهُ[2] الشجرَ، فالهاء المتصلة بـ (غلام، و(نور) وهما فاعلان متقدمان عائدة على (زيد) و(الشجر، وهما مفعولان متأخران.

فهذا التركيب فيه خلاف على ثلاثة أقوال:

الأول: أنه لا يجوز هذا الأسلوب؛ لأنه فيه عود الضمير على متأخر لفظا، ورتبة وهو مذهب كثير من النحاة، منهم المبرد[3]، والحيدرة اليمني[4]، وابن يعيش[5]، وابن عصفور[6]، وابن الناظم[7]، وابن عقيل[8].

وحجتهم أنه لا يجوز عود الضمير المتصل بالفاعل لمتقدم العائد على المفعول به المتأخر لفظا ورتبة، وذلك غير وارد في اللغة حسب رأيهم.

---

(١) ينظر الخصائص ١/ ٢٩٤، والإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٥٩، وشرح الجمل ٢/ ٨.
(٢) النور: الشجر.
(٣) ينظر المقتضب ٤/ ١٠٢.
(٤) ينظر كشف المشكل ١/ ٢٩٩.
(٥) ينظر ابن يعيش ١/ ٧٦.
(٦) ينظر شرح الجمل ٢/ ٨.
(٧) ينظر ابن الناظم ٢٢٩.
(٨) ينظر ابن عقيل ١/ ٤٩٨.

الثاني: أجازه الأخفش[١]، وأبو عبد الله الطوال من الكوفيين[٢]، وأبو الفتح بن جني[٣]، واختاره ابن مالك[٤]، والرضي[٥].

واحتجوا بالسماع، فقد ورد في لغة العرب شواهد شعرية منها:

قول الشاعر[٦]:

جـزى بـنـوه أبـا الـغـيـلان عـن كبر وحـسـن فـعـل كـمـا يجـزى سـنـمّارِ

وقول الشاعر[٧]:

كسا حلمُهُ ذا الحلم أثـواب سؤود ورقـى نـداه ذا الندى في ذرا المجدِ

وقول الشاعر[٨]:

جـزى ربـه عـنـى عـديَّ بـن حاتم جـزاء الكلاب العاويات وقد فعلْ

وقول الشاعر[٩]:

ولـو أن مجـدا أخلد الـدهـر واحـدا من الناس أبقى مجـدُهُ الدهر مطعما

وتأول المانعون هذه الأبيات بما هو خلاف ظاهرها كما يقول الأشموني[١٠]، فقال

---

(١) ينظر شرح الأشموني ١/ ٤١٠.
(٢) ينظر الأشموني ١/ ٤١٠، وابن عقيل ١/ ٤٩٦، والهمع ١/ ٢٢١.
(٣) ينظر الخصائص ١/ ٤٢٣.
(٤) ينظر شفاء العليل ١/ ٤٢٣.
(٥) ينظر شرح الرضي ١/ ١٦٤.
(٦) هو لسليط بن سعد في الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٦٠، وبلا نسبة في الأشموني ١/ ٤٠٩، والهمع ١/ ٢٢٢، والرضي ١/ ١٦٤، وابن عقيل ١/ ٤٩٦.
(٧) بلا نسبة في تذكرة النحاة ٣٦٤، والمغني ٤٦٧، والهمع ١/ ٢٢٢، والأشموني ١/ ٤٠٩، وابن عقيل ١/ ٤٩٥.
(٨) للنابغة، ديوانه ١٩١، وفي الخصائص ١/ ٢٥٤، وينسب لابن الأسود الدؤلي، وهو في ملحقات ديوانه ١٥٤، وفي الإيضاح لابن الحاجب ١/ ١٩٠.
(٩) لحسان بن ثابت، ديوانه ٢٣٩، وتذكرة النحاة ٣٦٤، والمغني ٤٦٧، والأشموني ١/ ٤١٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٢٥، وابن عقيل ١/ ٤٩٦.
(١٠) ينظر الأشموني ١/ ١٦٥.

النحاة: إن الضمير المتصل بالفاعل يعود على المصدر والتقدير: جزى رب الجزاء مثلا وصار ذكر الفعل كتقديم المصدر إذا كان دالا عليه، ومنه قولهم: من كذب كان شرا له، أي: كان الكذب شرا له[1].

الثالث: يرى بعض النحاة أن هذا التركيب جائز في الشعر دون النثر، نص على ذلك الأشموني، ثم اختاره، ولم يعزه لأحد فقال: « وقد أجاز بعض النحاة ذلك في الشعر دون النثر وهو الحق والإنصاف »[2]، وصححه ابن هشام أيضا[3].

واختار أبو حيان المذهب الثالث بقوله: « وقد جاء في الشعر ما ظاهره جواز ذلك»[4]، ولعل الذي دفع جهور النحاة إلى منع (أكرم غلامه زيدا، و(زان نوره الشجر) هو ورود هذه الظاهرة في الشعر فقط، وليس هناك شاهد نثري يدعم الشاهد الشعري؛ لأن للشعر لغته الخاصة به؛ لذا كان أبو حيان مصيبا في اختياره إذ اقتصر الجواز على الشعر.

العامل في باب الاشتغال:

الاشتغال عند النحاة هو كل اسم بعده فعل، أو ما يشبه الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول اشتغل عنه بضميره، أو بمتعلقه (أو سببه) ولو سلط عليه هو، أو مناسبه لنصبه[5]، فمثال المشتغل بضميره: (زيدا ضربته، و(زيدا مررت به، ومثال متعلقه أو المشتغل السببي: (زيدا ضربت غلامه،و (خالدا أكرمت أخاه).

ولا بد في الاشتغال من ضمير يعود على الاسم المتقدم، وهذا الضمير قد يكون منصوبا بالفعل نحو: خالدا أكرمته، وقد يكون مجرورا نحو: خالدا سلمت عليه، وليس منه (خالدا أكرمت)؛ لأن الفعل لم يشتغل بضميره أو بسببه.

واختلف النحويون في ناصب الاسم المشغول عنه على قولين:

---

(١) ينظر ابن يعيش ٧/ ٧٦.
(٢) الأشموني ١/ ٤١٠.
(٣) ينظر أوضح المسالك ٢/ ١٢٥
(٤) الارتشاف ٢/ ٩٤٣.
(٥) ينظر شرح الجمل ١/ ٣٦٨، والرضي ١/ ٣٩٨، والتصريح ١/ ٢٩٦، والأشموني ١/ ٤٢٧، وشفاء العليل ١/ ٤٢٥، وابن عقيل ١/ ٥١٦.

الأول: ذهب البصريون[1] إلى أن الاسم منصوب بفعل محذوف وجوبا يفسره الفعل المذكور، أو ما يناسبه نحو: زيدا أكرمته، والتقدير: أكرمت زيدا أكرمته، وفي نحو: خالد سلمت عليه، حييت خالدا سلمت عليه، وفي خالدا أكرمت أخاه، التقدير: أكرمت خالدا أكرمت أخاه، وفي (خالدا ضربت أخاه) التقدير: أهنت خالدا ضربت أخاه.

قال سيبويه: « وإن شئت قلت: (زيدا ضربته) وإنما نصبه على إضمار فعل هذا يفسره، كأنك قلت: ضربت زيدا ضربته، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء بتفسيره فالاسم ها هنا مبني على هذا المضمر »[2].

وهذه هي حجة البصريين لأن في الفعل الذي ظهر تفسيرا فوجب إضماره استغناء بالفعل الظاهر عنه كما لو كان متأخرا وقبله ما يدل عليه[3]؛ ولأن الفعل الظاهر كالبدل من اللفظ به فلا يجمع بينهما[4].

وهم ما قالوا بهذا التقدير إلا هربا من قاعدة: إن الفعل يصبح له معمولان وهو لا يقتضي إلا واحدا، وإن هذا الأسلوب قد خلق مشكلة للنحاة أفرضتها عليهم نظرية العامل، وهذه المشكلة تتمثل في أن العامل لا يعمل في شيئين ذوي طبيعة واحدة عملين متحدين أو متماثلين فالفعل (أكرم) في الأمثلة السابقة قد عمل النصب في الضمير العائد على (خالد) وبهذا قد استوفى مفعوله ولا يجوز أن يعمل النصب في لفظ (خالد) المتقدم عليه؛ لأن (خالدا) وهذا الضمير العائد يمثلان شيئا واحد في الحقيقة، والعامل لا يجوز أن يعمل مرتين عملا واحدا في شيئين ذوي طبيعة واحدة؛ لذا لجأ النحاة بحكم نظرية العامل وحكم فلسفتهم فيها[5] إلى القول بأن ناصب الاسم المشغول في هذا التركيب فعل مضمر وجوبا دلّ عليه الفعل المذكور.

(١) الكتاب ١/ ٨١، والمقتضب ٢/ ٧٦و٢٩٩، والأصول ٢/ ٢٥٣، والإنصاف ١/ ٨٢، وشرح الجمل ١/ ٣٦٨، والرضي ١/ ٣٩٩، وابن يعيش ٢/ ٣٠، وابن عقيل ١/ ٥١٨، وابن الناظم ٢٤٠، والارتشاف ٤/ ٢١٦١، والهمع ٣/ ١٠٧.

(٢) الكتاب ١/ ٨١.

(٣) ينظر الإنصاف ١/ ٨٢.

(٤) ينظر الأشموني ١/ ٥٢٧-٥٢٨.

(٥) ينظر إحياء النحو، إبراهيم مصطفى ١٥١.

الثاني: وذهب الكوفيون[١] إلى أن الناصب لهذا الاسم المشغول عنه هو الفعل المتأخر عنه إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو: زيدا ضربته، فـ (ضربت) عامل في (زيد) كما أنه عامل في ضميره، وإما لغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه كما في (زيدا مررت به) و(عمرا ضربت أخاه) فالعامل في زيد هو قولك (مررت) لسد مسد (جاوزت) والعامل في عمرو (ضربت) لسده مسد (أهنت)[٢].

واحتجوا بأن الضمير العائد على الاسم المنصوب هو الأول في المعنى فينبغي أن يكون منصوبا به كما قالوا: أكرمت أباك زيدا[٣] أي أن الفعل عامل في الاسم والضمير معا وهذا قول الفراء[٤]، وذهب الكسائي[٥] إلى أن الفعل عامل في الاسم فقط والضمير ملغى.

ورد قولهما بنحو: (سعيدا مررت به) فإن الفعل (مر) لا يصح أن ينصب الاسم المتقدم، كما لا يصح أن يلغى الضمير المجرور؛ لأن الفعل لا يتعدى إلا بالحرف والضمير لا يلغى بعد اتصالهما بالعوامل وبنحو: زيدا هدمت داره، فإنه لا يصح تسلط الفعل على الاسم المنصوب[٦].

وظاهر كلام الرضي أنه تابع الكوفيين غير أنه يرى أن الضمير لو أعرب بدلا لكان وجها، قال: « ولو قيل على مذهبهما (أي الفراء والكسائي) أن المنتصب بعد الفعل الظاهر... هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا »[٧].

واختار أبو حيان مذهب البصريين بقوله: « يفسر عامل الاسم المشغول عنه العامل الظاهر عاملا فيما قبله... »[٨]، وبقوله: « ينتصب الاسم السابق المفتقر لما بعده بعامل يفسره العامل في ضميره أو ملابسه لفظا أو معنى... »[٩].

(١) ينظر الإنصاف ١/ ٨٢، وابن يعيش ٢/ ٣٠، والرضي ١/ ٣٩٩، وابن عقيل ١/ ٥١٩، والتصريح ١/ ٢٩٧، والهمع ٣/ ١٠٧.
(٢) ينظر الرضي ١/ ٣٩٨.
(٣) ينظر الإنصاف ١/ ٨٢.
(٤) ينظر التصريح ١/ ٢٩٧، وابن عقيل ١/ ٥١٩، والهمع ٣/ ١٠٧.
(٥) ينظر التصريح ١/ ٢٩٧، وابن عقيل ١/ ٥١٩.
(٦) ينظر التصريح ١/ ٢٩٧، والهمع ٣/ ١٠٧.
(٧) الرضي ١/ ٣٩٩.
(٨) الارتشاف ٤/ ٢١٧٤.
(٩) المصدر السابق ٤/ ٢١٦١.

ويرى الباحث أن هذه التقديرات دعت إليها صنعة الإعراب ونظرية العامل؛ لأن كل منصوب لا بد له من ناصب عند النحاة، ولما لم يجدوا ناصبا للاسم المتقدم اضطروا إلى التقدير والتأويل.

إن التقدير الذي ذهب إليه النحاة في هذا الباب جعله ابن مضاء من قسم المحذوفات التي لا حاجة إليها؛ لأن الكلام تام دونه، وإن ظهر كان عيّاً[1]، ووصفه أحد المعاصرين[2] مفسد للمعنى مفسد للجملة، فإن الجملة تتمزق وتنحل بتقدير: أكرمت خالدا أكرمته، ولا يستقيم المعنى في بعض الأساليب نحو: أزيدا قابلت أخاه، فمعنى الأسلوب هو الاستفهام عن أخ زيد لا عن زيد نفسه، فإذا قلنا على تقدير النحاة: (أقابلت زيدا قابلت أخاه) كان المعنى مختلفا وهو الاستفهام عن مقابلتك لزيد وأخيه.

ويبدو أن رأي الكوفيين أقوى من رأي البصريين من حيث المعنى[3]، وأما البصريون فاهتموا باللفظ،أو الشكل، وذهبوا إلى التأويل اتساقا لقواعدهم.

والحقيقة أن ما ذهب إليه الكوفيون هو الصحيح ولو أنهم ذهبوا إلى أن الضمير بدلا للاسم المنصوب لكان قولا[4].

تقديم الفاعل أو المفعول المحصور بـ (إلا):

إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ (إنما) وجب تأخيره[5] فمثال الفاعل المحصور نحو: إنما أكرم عمرا زيد، والمفعول المحصور نحو: إنما أكرم زيد عمرا، فلا يجوز تقديم المحصور على غير المحصور إذ لم يظهر كونه محصورا إلا بتأخيره، أما إذا انحصر بـ (إلا) ففيه خلاف على أقوال:

---

(١) ينظر الرد على النحاة ٧٩.
(٢) ينظر معاني النحو د. فاضل السامرائي ٢/ ٥٥٠.
(٣) ينظر ابن يعيش ٢/ ٣٠.
(٤) ينظر شرح الرضي ١/ ٣٩٩.
(٥) ينظر الرضي ١/ ١٦٧-١٦٩، وابن عقيل ١/ ٤٨٨، والأشموني ١/ ٤٠٦.

الأول: يجوز تقديم المحصور فاعلا كان، أو مفعولا، وهو مذهب الكسائي[1] عنده: ما أكرم إلا زيد عمرا، وما أكرم إلا عمرا زيد، واستدل بقول الشاعر[2]:

فلم يدر إلا اللهُ ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها

فقدم الفاعل المحصور هو لفظ الجلالة (الله) على المفعول به وهو (ما هيجت).

وقول الآخر[3]:

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قطّ إلا جبّأ بطلا

فقدم الفاعل المحصور (لئيم) على المفعول به وهو(فعل).

وقول الآخر[4]:

تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعفَ ما بي كلامُها

فقدم المفعول به وهو (ضعف)على الفاعل (كلامها) مع كون المفعول منحصرا.

وتابعه ابن مالك[5]، واشترط ظهور القصد كما في الشواهد السابقة، فإن لم يظهر فلا يجوز، وكأن أصل الجملة (ما أكرم إلا عمرا زيد) فـ (زيد) مقدم معنى، وليس بمستثنى والمراد: (ما أكرم زيد إلا عمرا) فالمعنى لا ينعكس[6].

---

(١) ينظر الارتشاف ٣/ ١٣٥٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٢٠، وتذكرة النحاة ٣٣٤، وابن عقيل ١/ ٤٨٨، والأشموني ١/ ٤٠٦، والهمع ١/ ٥١٦.

(٢) لذي الرمة، ديوانه صـ٩٨٩، والأشموني ١/ ٤٠٤، وابن عقيل ١/ ٤٨٩، وأوضح المسالك ٢/ ١٣١، والهمع ١/ ٥١١.

(٣) لم أقف على قائله، وهو في شرح التصريح ١/ ٢٨٤، وفي تذكرة النحاة صـ٣٣٥، والهمع ١/ ٥١٧.

(٤) هو لقيس بن الملوح (مجنون ليلى)، ديوانه، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة، بدون (ت، ط) صـ١٩٤، وفي ابن عقيل ١/ ٤٩١، والأشموني ١/ ٤٠٥، وأوضح المسالك ٢/ ١٢٢، والهمع ١/ ٥١٦.

(٥) ينظر شفاء العليل ١/ ٤٢٠، والأشموني ١/ ٤٠٦.

(٦) ينظر الرضي ١/ ١٦٩.

الثاني: ذهب أكثر البصريين، والفراء، وابن الأنباري[1] أنه إذا كان المحصور فاعلا امتنع تقديمه فلا يجوز عندهم: ما أكرم إلا زيد عمرا، وأولوا الشواهد السابقة، فقوله: (لم يدر إلا الله ما هيجت لنا) على أن (ما هيجت) مفعول بفعل محذوف، والتقدير: فلم يدر إلا الله درى ما هيجت لنا، وهكذا بقية الشواهد.

وإنما منعوا ذلك لأن ما قبل (إلا) لا يعمل عندهم فيما بعدها إلا أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو: ما جاءني إلا زيدا أحد، أو تابعا للمستثنى نحو: ما جاءني إلا زيد الظريف[2]، فإن كان المحصور مفعولا جاز تقديمه عندهم نحو: ما ضرب إلا عمرا زيد[3].

الثالث: ذهب بعض البصريين[4]، واختاره الجزولي[5]، والشلوبين[6] إلى أنه لا يجوز تقديم المحصور بـ (إلا) فاعلا كان، أو مفعولا حملا لـ (إلا) على (إنما).

واضطرب أبو حيان،إذ اختار في (الارتشاف) مذهب الكسائي فقال: « والذي نختاره مذهب الكسائي وقوفا مع السماع »[7]، واختار مذهب البصريين في (تذكرة النحاة)[8].

ويبدو للباحث أن السماع هنا لا يعدو أن يكون إلا شعرا، وللشعر لغته الخاصة به، ولا يجوز القياس على الشعر وحده إن لم يسنده النثر، وكذلك فإن السماع الذي قال به أبو حيان قليل، فقد ذكر ثلاث شواهد، علما أن الشاهد الثالث هم من شواهد المذهب الثاني، وهو قول ذي الرمّة:... فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها، وعليه فإن مذهب البصريين هو الأرجح.

---

(١) ينظر الرضي ١/ ١٧٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٢٠، وابن عقيل ١/ ٤٨٨، والأشموني ١/ ٤٠٦.
(٢) ينظر الرضي ١/ ١٦٩.
(٣) ينظر ابن عقيل ١/ ٤٩٢، والأشموني ١/ ٤٠٦، وابن الناظم ٢٢٩.
(٤) ينظر ابن عقيل ١/ ٤٩٢، والارتشاف ٣/ ١٣٥٠.
(٥) ينظر الارتشاف ٣/ ١٣٥٠.
(٦) ينظر التوطئة ١٦٥.
(٧) الارتشاف ٣/ ١٣٥٠.
(٨) ينظر تذكرة النحاة صـ٣٣٦.

حذف عامل المفعول في قوله تعالى: ﴿...فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ...﴿١٧٠﴾﴾[النساء]:

يذكر النحاة أنه يجب حذف عامل المفعول سماعا في مواضع: منها قوله تعالى: ﴿...فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ...﴿١٧٠﴾﴾[النساء]، وقوله تعالى: ﴿...فَـَٔامِنُواْ خَيۡرٗا لَّكُمۡۚ...﴿١٧٠﴾﴾[النساء].

واختلفوا في ناصب (خيرا) على أقوال:

الأول: أنه منصوب بإضمار فعل وجوبا، والتقدير: انتهوا وأتوا خير لكم، وهذا مذهب كثير من النحاة، منهم الخليل وسيبويه[١]، والأخفش[٢]، والمبرد[٣]، وابن السراج[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن الحاجب[٦]، والرضي[٧]، وابن عصفور[٨]، وابن هشام[٩]، وابن مالك[١٠]، والسيوطي[١١].

قال سيبويه: « ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك (انتهوا خيرا لكم، ووراء أوسع لك، وحسبك خيرا لك، إذا كنت تأمر... وإنما نصبت (خيرا) لك و(أوسع) لك؛ لأنك حين قلت: (انته) فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في أمر، وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى، كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خير لك؛ فنصبته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته كأنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته فصار بدلا من قوله: ائت خيرا وادخل فيما هو خير لك.

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٢٨٣.
(٢) ينظر معاني القرآن ١/ ٤٥٧.
(٣) ينظر المقتضب ٣/ ٢٨٣.
(٤) ينظر الأصول ٢/ ٢٥٣.
(٥) ينظر ابن يعيش ٢/ ٢٧.
(٦) ينظر الرضي ١/ ٣٠٤.
(٧) ينظر المصدر السابق ١/ ٣٠٤.
(٨) ينظر شرح الجمل ٢/ ٤٣١.
(٩) ينظر المغني ٥٩٦.
(١٠) ينظر شفاء العليل ١/ ٤٤١.
(١١) ينظر الهمع ٢/ ١٣.

ونظير ذلك من الكلام قوله: انته يا فلان، أمرا قاصدا، فإنما قلت: انته وأتِ أمرا قاصدا، إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل، فإنما ذكرت لك لأمثل لك الأول به؛ لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار المثل فحذف كحذفهم... »[1].

الثاني: أنه نعت لمصدر محذوف، والتقدير: انتهوا انتهاء خيرا لكم، وهو قول الفراء قال: « (خيرا) منصوب باتصاله بالأمر؛ لأنه من صفة الأمر، وقد يستدل على ذلك، ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخبر فتقول للرجل: اتق الله هو خير لك أي الاتقاء خير لك فلما أسقطت (هو) اتصل بما قبله وهو معرفة فنصب »[2].

واعترض على الفراء غير واحد من النحاة كابن الشجري بقوله: « وهذا القول ليس فيه زيادة فائدة على ما دل عليه (انتهوا)؛ لأنه يدل على الانتهاء بلفظه فيفيد ما يفيد الانتهاء»[3].

ووصفه ابن عصفور بأنه وجه ضعيف، ثم قال: « وذلك أن (خيرا) لا يخلو أن تريد به الصفة التي تصحبها أو الخبر الذي هو ضد الشر، فإذا أردت الصفة ضعف لفظا ومعنى، أما اللفظ فإنه لا يجيء ذلك إلا بحذف (من) وحذفها قليل نحو ما جاء من قولهم: الله أكبر، أما من حيث المعنى فإنه يلزم التقدير انتهاء خيرا لكم من تركه أي يكون في أن ترك الانتهاء خير لأن أفعل يقتضي التشريك وليس كذلك ألا ترى أن النهي هنا إنما هو عن الكفر لأنه ما تقدم من قوله تعالى: ﴿...وَلَا تَقُولُوا۟ ثَلَٰثَةٌ ۚ ٱنتَهُوا۟...﴿١٧١﴾﴾[النساء] فالكفر لا خير منه، وإن كان أراد بالخير ضد الشر كان اسما من الأسماء فيقبح الوصف به بل لا يجوز فإن ورد السماع به فهو يحفظ ولا يتعدى »[4].

الثالث: أنه خبر لكان المحذوفة، والتقدير: انتهوا يكن خيرا لكم، وهو مذهب أبي عبيدة (معمر بن المثنى)[5]، والكسائي[6]، واختاره الرازي[7]، واعترض عليه المبرد بقوله:

---

(١) الكتاب ١/ ٢٨٣-٢٨٤.
(٢) معاني القرآن ١/ ٢٩٥-٢٩٦.
(٣) أمالي ابن الشجري ٢/ ٩٩.
(٤) شرح الجمل ٢/ ٤٣٢.
(٥) ينظر مجاز القرآن ١/ ١٤٣.
(٦) ينظر الرضي ١/ ٣٠٥، والدر المصون ٤/ ١٦٤.
(٧) ينظر التفسير الكبر ٦/ ١١٦.

« وهذا خطأ في تقدير العربية؛ لأنه يضمر الجواب ولا دليل عليه، وإذا أضمر (ايتوا) فقد جعل (انتهوا) بدلا منه »[1]، واعترضه الرضي بقوله: « وليس بوجه لأن (كان) لا تحذف قياسا، فلا يقال: عبد الله المقتول، أي: كن ذلك »[2]، وكذلك اعترض عليه الفراء بأنه لو كان على إضمار (كان) لجاز اتق الله محسنا، أي: تكن محسنا[3]، وقال العكبري: « يزيد ضعفا أن يكون المقدر جواب شرط محذوف فيصير المحذوف الشرط وجوابه »[4].

الرابع: أنه منصوب على الحال، أي: منصوب بالفعل الذي قبله، وهذا القول نقله مكي القيسي[5] عن بعض الكوفيين، ثم قال: وهو بعيد، ونقله العكبري[6] أيضا، ولم ينسبه.

واختار أبو حيان مذهب سيبويه بقوله: « فأما قولهم: انته أمرا قاصدا، فالتقدير: وائت أمرا قاصدا، وهذا يجوز فيه إضمار الفعل، وإظهاره بخلاف (انتهوا خيرا لكم) وما ذكر معه فإنه يجب إضمار الفعل، وقد غفل الزمخشري[7] عن نص سيبويه في ذلك، فجعل انته أمرا قاصدا، وانتهوا خيرا لكم، سواء في وجوب إضمار العامل »[8].

ويرى الباحث أن ما ذهب إليه الخليل وسيبويه لا يستقيم في كثير من التعبيرات فقولنا لرجل يتكلم بما يضره: اسكت خيرا لك، وتعني أن السكوت خير له، ولست تعني: اسكت وائت خيرا، بل السكوت هو خير له، وكذلك قوله تعالى: (آمنوا خيرا لكم) فهو ليس إخراجهم من أمر وإدخالهم فيما هو خير منه، بل معناه يكن الإيمان خيرا لكم[9]، وما ذهب إليه الفراء فيه نظر من حيث المعنى أيضا؛ لأن قوله: آمنوا إيمانا خيرا لكم، يعني أن الإيمان منقسم إلى خير وغيره، وإلا لم يكن لتقييده بالصفة فائدة[10]، ولهذا قوى ابن

(١) المقتضب ٣/ ٢٨٣.
(٢) الرضي ١/ ٣٠٥.
(٣) ينظر معاني القرآن ١/ ٢٩٥-٢٩٦.
(٤) التبيان ١/ ٣١١.
(٥) ينظر المشكل ١/ ٢١٤.
(٦) ينظر التبيان ١/ ٣١١.
(٧) ينظر الكشاف ١/ ٥٩٣.
(٨) الارتشاف ٣/ ١٤٧٦، وينظر الهمع ٢/ ١٣.
(٩) ينظر الدر المصون ٤/ ١٦٤.
(١٠) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٦٤.

الأنباري توجيه أبي عبيدة، وذكر أن عدم جوازه فيما قال الفراء: (انصرنا أخانا)؛ لأن الأمر بالنصر لا يوجب كون الأخوة بخلاف الأمر بالإيمان والانتهاء عن الشر فإنهما يدلان على الخير لمن آمن وانتهى[1].

ويرى الباحث أن توجيه أبي عبيدة أوفق للمعنى، وذلك لأن هذا التركيب انته عن الفعل يكن الانتهاء خيرا لك، أو الأمر بالفعل نحو: اذهب خيرا أو صلِّ خيرا لك، والتقدير أيضا: اذهب يكن الذهاب خيرا لك، ولا تريد أن تأمره بالذهاب، وتدخله في أمر آخر كما يقدره سيبويه.

وأما الشروط الصناعية التي احتج بها مانعو هذا التقدير فالتركيب لا يحتاج إلى إضمار شرط صناعي، وإن كان المعنى عليه فيكون الجزم الذي في (يكن) المقدرة بجملة الآمر (آمنوا) من غير تقدير حرف شرط، ولا فعل، وهذا ما ذهب إليه السمين الحلبي[2].

ولهذا فإن اختيار أبي حيان غير موفق؛ لأنه راعى جوانب الصناعة على المعنى، وهو الذي يقول: « ينبغي مراعاة المعنى إذا تعارض مع اللفظ »[3].

إعمال القول في اللفظ المفرد:

ويمكن أن يحكى في العربية القول إذا كان جملة، ومنه قوله تعالى: ﴿...يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا...﴿١٠﴾﴾[الحشر]، وقوله تعالى: ﴿قُلۡ أَعُوذُ بِرَبِّ ٱلۡفَلَقِ ﴿١﴾﴾[الفلق]، وقوله ﴿قَالَ إِنِّي عَبۡدُ ٱللَّهِ...﴿٣٠﴾﴾[مريم]، فجملة مقول القول المحكية في نصب مفعول لفعل القول، أما إذا جاء بعد فعل القول لفظ مفرد فهو على أنواع[4]:

١ - أن يكون المفرد مؤديا معنى الجملة نحو: قلت حديثا وشعراً وخطبة فينصب على المفعول به، لأنه بمعنى الجملة.

---

(١) ينظر البيان ١/ ٢٧٩.
(٢) ينظر الدر المصون ٤/ ١٦٥.
(٣) التذييل ٤/ ٣٦٣.
(٤) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٧٨، وابن الناظم ٢١١، والرضي ٤/ ١٧٣، والهمع ١/ ٥٠٢.

٢ – أن يكون المفرد مراداً به مجرد اللفظ، فلا يكون بمعنى الجملة نحو: قلت: زيد، وهذا اختلف النحويون في نصبه بعد القول على قولين:

الأول: أنه يجوز نصبه، وهو مذهب الزجاجي[١]، والزمخشري[٢]، وابن عطية[٣]، وابن خروف[٤]، وابن مالك[٥]، والمرادي[٦].

وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿قَالُوا۟ سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴿٦٠﴾﴾[الأنبياء]، ولو كان (يقال) مبنيا للمعلوم لنصب (إبراهيم) فلما بني للمجهول صار (إبراهيم) نائباً عن الفاعل في الآية، وعللوا لجواز ذلك بأنه ورد بعد القول لفظ المقول كما أن الجملة كذلك فصار معمولا له[٧].

الثاني: أنه لا يجوز النصب: وهو مذهب الزجاج[٨]، وأبي جعفر النحاس[٩]، ومكي القيسي[١٠]، والعكبري[١١]، وابن عصفور[١٢]، والرضي[١٣].

وعللوا المنع بأن الحكاية إما أن ترجع إلى اللفظ أو إلى المعنى، وباطل أن ترجع في مثل قولك: قال زيد: عمرو إلى المعنى؛ لأن عمراً اسم شخص، والأشخاص ليست من جنس المقولات، فلم يبقَ إلا أن ترجع الحكاية إلى اللفظ.

وكذلك فإن هذه المفردات بعد القول تحكى من كلام المتكلم بها، وباطل أن يتكلم

(١) ينظر الدر المصون ٨/ ١٧٦، والارتشاف ٤/ ١٣١، والهمع ١/ ٥٠٢.
(٢) ينظر الكشاف ٢/ ٥٧٦.
(٣) ينظر المحرر الوجيز ١٠ / ١٦٣.
(٤) ينظر الارتشاف ٤/ ٢١٣١، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٦٩، والهمع ١/ ٥٠٢.
(٥) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٩٨، وشفاء العليل ١/ ٤٠٧.
(٦) ينظر توضيح المقاصد ١/ ٥٦٩.
(٧) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٧١.
(٨) ينظر معاني القرآن، وإعرابه ٣/ ٣٩٦.
(٩) ينظر إعراب القرآن ٣ / ٧٣.
(١٠) ينظر مشكل إعراب القرآن ٢ / ٤٨٠.
(١١) ينظر التبيان في إعراب القرآن ٢ / ٢٠٧.
(١٢) ينظر شرح الجمل ١ / ٤٧٩.
(١٣) ينظر الرضي ٤ / ١٧٣.

بالمفردات من غير أن يلفظ بها في جملة، فإذا ثبت أنها مقتطعات من جمل فينبغي أن تعامل معاملة الجمل وبذلك ورد السماع[١].

ولذا فإن (إبراهيم) في الآية السابقة إما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: هو إبراهيم، أو هذا إبراهيم، وقيل: (إبراهيم) مبتدأ، والخبر محذوف: والتقدير: إبراهيم فعل ذلك، وقيل: منادى مبني على الضم، لأنه مفرد مبنى على الضم، وأداة النداء محذوفة[٢].

قالوا: ومثله قول امرئ القيس[٣]:

إذا ذقت فاها قلت طعم مُدامة معتّقة مما تجيء التُجرُ

أي طعمه طعم مدامة، ويروى بالنصب أي ذقت طعم مدامة فهو حكاية على الروايتين[٤].

واختار أبو حيان عدم جواز النصب بقوله: « ولا يحفظ من كلام العرب: قال زيد: ضرب، ولا قال: ليت ولا قال عمرا، وإنما يقع القول في كلامهم لحكاية الجملة... »[٥]، واختاره في (النكت الحسان)[٦]، وكذلك في (البحر المحيط)[٧].

ويرى الباحث أنه لا يجوز إعمال القول النصب للمفرد المراد به مجرد اللفظ لعدم وروده في كلام العرب.

عامل المفعول المطلق:

يأتي المفعول المطلق بصور مختلفة عن فعله، وإن كان الأصل أن يكون موافقا لفعله

---

(١) ينظر شرح الجمل ١ / ٤٧٩.
(٢) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٧٩، والتميان ٢ / ٢٠٧، وتوضيح المقاصد ١/ ٥٦٩، والهمع ١/ ٥٠٢، والدار ٨ / ١٧٦.
(٣) ديوانه، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط (بلا)، ١٩٥٨، دار المعارف بمصر ١١٠، وشرح الجمل ١/ ٤٧٩، والهمع ١/ ٥٠٢، وبلا نسبة في اللسان ٤/ ٨٩ (تجر).
(٤) ينظر شرح الجمل ١ / ٤٧٩.
(٥) الارتشاف ٤/ ٢١٣١.
(٦) ينظر النكت الحسان صـ١٦٤.
(٧) ينظر البحر ٦/ ٣٢٤.

نحو: أكرمته إكراما، وقد يأتي من غير لفظ الفعل نحو: أنبته نباتا، وفي هذه الصور اختلف العلماء في عامل المفعول المطلق:

الصورة الأولى: إذا كان المفعول من لفظ الفعل وجاريا عليه ففيه ثلاثة أقوال:

الأول: مذهب الجمهور[١] أنه منصوب بالفعل الظاهر مبهما كان أو مختصا نحو: قعد قعودا، أكرمه إكراما، ف (إكراما) و(قعودا) منصوبان بالفعل الظاهر (قعد) و(أكرم).

الثاني: زعم ابن الطراوة[٢] أنه مفعول به، والتقدير: قعد فعل قعودا، فهو منصوب بفعل مضمر لا يجوز إظهاره.

الثالث: قال السهيلي[٣]: إنه منصوب بـ (قعد) أخرى لا يجوز إظهارها.

واختار أبو حيان مذهب الجمهور حيث وصف المذهبين الآخرين بأنهما ركيكان قال: « وهذان مذهبان ركيكان مخالفان لما عليه الجمهور من غير حاجة لذلك »[٤].

الصورة الثانية: إذا كان المفعول في لفظ الفعل غير جار عليه، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ﴿١٧﴾ ﴾[نوح]، وقوله تعالى: ﴿ ﴿٣﴾.. وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا ﴿٨﴾ ﴾ [المزمل]، فقد اختلف النحاة في هذا المصدر على أربعة أقوال:

الأول: أنه منصوب بفعل ذلك المصدر مضمرا يكون جاريا عليه، وهو مذهب سيبويه[٥]، والمبرد[٦]، وابن خروف[٧]، والتقدير: أنبتكم فنبتم نباتا، وتبتل إليه وبتل نفسك تبتيلا[٨].

---

(١) ينظر الرضي ١/ ٢٦٧، وشرح الجمل ١/ ٣٤٠، وابن يعيش ١/ ٢٨، والارتشاف ٣/ ١٣٥٤، وشفاء العليل ١/ ٤٥٤، والأشموني ١/ ٤٦٨، والهمع ٢/ ٧٤.
(٢) ينظر الارتشاف ٣/ ١٣٥٤، والهمع ٢/ ٧٤.
(٣) ينظر نتائج الفكر ٣٨٧.
(٤) الارتشاف ٣/ ١٣٥٤.
(٥) ينظر الكتاب ٤/ ٨١.
(٦) ينظر المقتضب ٣/ ٢٠٤.
(٧) ينظر الارتشاف ٣/ ١٣٥٤، والهمع ٢/ ٧٥.
(٨) ينظر ابن يعيش ١/ ٢٧.

الثاني: أن الناصب له الفعل المذكور لاتفاقهما لفظا ومعنى، وهو مذهب المازني[١] والسيرافي[٢]، والعكبري[٣]، واختاره الآلوسي[٤]، ورجحه الرضي بقوله: « وهو أولى لأن الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه »[٥].

الثالث: وهو مذهب الأخفش[٦] فقد أجاز الوجهين السابقين، وتابعه الزمخشري[٧].

الرابع: فصل بعض النحاة[٨] في ذلك فقالوا: إن كان معناه مغايرا لمعنى الفعل الظاهر، فنصبُه بفعل مضمر، أي: كالمذهب الأول، وحجتهم أن النبات ليس بمعنى الإنبات فلا يصح توكيده به، وإن لم يكن مغاير فنصبُه بالظاهر كقوله[٩]:

وقد تطويت انطواء الحضب

لأن التطوي والإنطواء بمعنى واحد واختاره ابن عصفور[١٠].

ومذهب أبي حيان أنه منصوب بالفعل الظاهر لأن قوله: « لا حاجة لهذا التقدير وهو تكلف وخروج عن الظاهر بلا دليل »[١١] نصّ على ذلك، واختاره في (البحر)[١٢] أيضا.

والذي يراه الباحث في الصورتين السابقتين أن المصدر جاء توكيدا للفعل السابق سواء كان مطابقا له، أو غير مطابق في اللفظ، أو المعنى، فمعنى التوكيد واحد في (أنبتكم نباتا) و(أنبتكم إنباتا) فكلا المصدرين مؤكد للفعل الذي قبله.

---

(١) ينظر الرضي ١/ ٢٧٠، والارتشاف ٣/ ١٣٥٤، والهمع ٢/ ٧٤.
(٢) ينظر الرضي ١/ ٢٧٠، وابن يعيش ١/ ١١٢.
(٣) ينظر التبيان ؟؟/ ٤٦٨.
(٤) ينظر روح المعاني ٢٩ / ١٢٩.
(٥) الرضي ١/ ٢٧٠.
(٦) ينظر معاني القرآن ٢/ ٥٥٠.
(٧) ينظر الكشاف ٤/ ١٤٣.
(٨) ينظر الارتشاف ٣/ ١٣٥٤، والهمع ٢/ ٧٥.
(٩) ينظر الرجز لرؤبة، ديوانه ١٦، وابن يعيش ١/ ١١٢، والهمع ٢/ ٧٥.
(١٠) ينظر الهمع ٢/ ٧٥.
(١١) المصدر السابق ٢/ ٧٥.
(١٢) ينظر البحر المحيط ٨/ ٣٤٠.

ولا داعي لتقدير محذوف قد يسيء إلى المعنى أو يخالف قاعدة صناعية.

فإن كان المفعول المطلق مؤكدا للجملة نحو: هو ابني حقا، ففي عامل نصبه قولان:

الأول: وهو مذهب جمهور النحاة أن المصدر منصوب بفعل محذوف وجوبا يقدر فعلا موافقا للمصدر كما سبق نحو: اعترف اعترافا، وهو مذهب سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وابن مالك[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن عصفور[٥]، وابن هشام[٦]، والأشموني[٧]، وابن الناظم[٨]، وابن عقيل[٩]، والسيوطي[١٠]، وغيرهم.

الثاني: ذهب ابن مالك[١١]، والرضي إلى أن العامل هو معنى الجملة قال: « وإنما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه أعني قبل المصدر فلا يجوز تقديم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف... وأنا لا أرى بأسا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين في المصدرين لإفادتهما معنى الفعل...»[١٢].

وذهب ابن مالك[١٣] إلى أن الحال المؤكدة نحو: (هو الحق مصدقا) منصوبة بمعنى الجملة، وليس بعامل محذوف.

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٧٨.
(٢) ينظر المقتضب ٣/ ٢٦٦.
(٣) ينظر شفاء العليل ١/ ٦٥٥.
(٤) ينظر ابن يعيش ١/ ١١٦.
(٥) ينظر شرح الجمل ٢/ ٤٦٣.
(٦) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٢٠٥.
(٧) ينظر الأشموني ١/ ٤٧٧.
(٨) ينظر ابن الناظم ٢٦٩.
(٩) ينظر ابن عقيل ١/ ٧١٠.
(١٠) ينظر الهمع ٢/ ٩٢.
(١١) ينظر شرح التسهيل ٢/ ١٨٩.
(١٢) الرضي ١/ ٢٩٣.
(١٣) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٥٦- ٣٥٧، والرضي ٢/ ٨٩.

وتابع أبو حيان الجمهور فقال: « وهذه المصادر منصوبة بإضمار فعل من لفظها كأنه قال: اعترف اعترافا... »[1].

وتقدير النحاة – كما يرى الباحث – يحول المصدر المفرد إلى جملة وهي: (اعترف اعترافا) فتصبح جملة مؤكدة لجملة سابقة لا مصدرا مؤكدا لمضمون الجملة، فهل يقر النحاة أن المصدر المؤكد لفعله نحو: أكرمته إكراما، يصلح توكيد لجملة قبله كما يصلح توكيدا للفعل في الوقت نفسه ؟ هذا أولا.

وثانيا: أن تقدير عامل النصب هو معنى الجملة ليس فيه تقدير عامل لفظي محذوف ولا ضرورة لذلك، ثم أنه يبقى المفعول المطلق على بابه.

ثالثا: قول الرضي أيسر على الدارسين والناشئة، وهذه الأسباب الثلاثة جعلت الباحث يميل إلى رأي الرضي في نصب المصدر المؤكد لمضمون الجملة وهو معنى الجملة.

العامل في المفعول معه:

اختلف النحاة في عامل المفعول معه، ولهم فيه عدة أقوال هي:

الأول: أنه منصوب بالفعل الذي قبله أو شبهه بتوسط الواو، وهذا مذهب البصريين[2]، ومنهم سيبويه[3]، وابن السراج[4]، وابن يعيش[5]، وغيرهم.

قال سيبويه: « هذا باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم لأنه مفعول معه ومفعول به كما انتصب نفسه في قولك: امرأ ونفسه وذلك قولك: ما صنعت وأباك... إنما أردت ما صنعت مع أبيك... والواو لم تغير المعنى ولكنها تعمل في الاسم ما قبلها »[6].

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٣٧٥.

(٢) ينظر الإنصاف ١/ ٢٤٨، وائتلاف النصرة ٣٦، والرضي ٢/ ٣٨، وابن يعيش ٢/ ٤٩، وشرح التصريح ١/ ٣٤٣، وابن عقيل ١/ ٥٩٠، وشفاء العليل ١/ ٤٨٩، وابن الناظم ٢٧٨.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٢٩٧.

(٤) ينظر الأصول ١/ ٢١٠.

(٥) ينظر ابن يعيش ٢/ ٤٩.

(٦) الكتاب ١/ ٢٩٧.

الثاني: أنه منصوب بعامل معنوي وهو الخلاف أو الصرف، وهذا مذهب الكوفيين[1]، قال الفراء: « فإن قلت: وما الصرف ؟ قلت: أن تأتي بالواو معطوفة على كلام في أوله حادثة لا يستقيم إعادتها على ما عطف عليه فإن كان كذلك فهو الصرف »[2]، وشرحها ابن الأنباري[3]، وابن يعيش[4] بأنا إذا قلنا: استوى الماء والخشبة لا يحسن تكرير الفعل فيقال: استوى الماء واستوت الخشبة؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي فلما لم يحسن تكرير الفعل كما يحسن في نحو: جاء زيد وعمرو، فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف.

وقد رده بعض النحاة[5] بأن الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ ولو كان في الخلاف ناصب لقيل: ما قام زيد ولكن عمرا، ويقدم زيد لا عمرا ولم يقل به أحد، وقال الرضي: الأولى إحالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر إلى المعنوي[6].

الثالث: ذهب الأخفش إلى أن ما بعد الواو منصوب بانتصاب (مع) في نحو: (جئت معه)[7]، وتوجيهه أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالظرفية والواو في الأصل حرف فلا يحتمل النصب أعطي النصب ما بعدها عارية كما أعطي ما بعد (إلا) إذا كانت بمعنى غير إعراب نفس غير[8].

ورد بأن الأسماء ليست فيها ظروفا فلا تنتصب انتصابها[9] ولو كان كما قال لجاز النصب في كل واو بمعنى (مع) مطردا في نحو: كل رجل وضيعته[10].

---

(١) ينظر معاني القرآن ١/ ٣٣، والإنصاف ١/ ٢٤٨، والرضي ٢/ ٣٨، وابن يعيش ٢/ ٣٨.
(٢) معاني القرآن ١/ ٣٣-٣٤.
(٣) ينظر الإنصاف ١/ ٢٤٨.
(٤) ينظر ابن يعيش ٢/ ٤٩.
(٥) ينظر الإنصاف ١/ ٢٤٨.
(٦) ينظر الرضي ٢/ ٣٨.
(٧) ينظر الإنصاف ١/ ٢٤٨، وشرح الرضي ١/ ٣٨، وابن يعيش ٢/ ٤٩.
(٨) ينظر الرضي ١/ ٣٨.
(٩) ينظر ابن يعيش ٢/ ٤٩.
(١٠) ينظر الهمع ٢/ ٣٨.

الرابع: وهو مذهب الجرجاني[١]، وذهب إلى أن المفعول معه منصوب بالواو نفسها لاختصاصها بما دخلت عليها فعملت فيه ورد بأنه لو كان كذلك لاتصل الضمير بها كما يتصل بـ (إنّ) وأخواتها، وبأنه لا نظير له إذ لا يعمل الحرف نصبا إلا وهو مشبه بالفعل[٢].

الخامس: أنه منصوب بمضمر بعد الواو فإذا قلت: ما صنعت وأباك، فالتقدير عنده ولابست أباك وهذا مذهب الزجاج[٣] وهو الظاهر في كلام سيبويه في مثل هذه التراكيب قال: « فإذا أضمرت فكأنك قلت: ما شأنك وملابسة زيد أو ملابستك زيد... »[٤].

وقد رد بعض النحاة هذا الرأي بأنه فيه إحالة للباب إذ يصير على أنه مفعول به لا مفعول معه[٥].

واختار أبو حيان مذهب البصريين بقوله: « وانتصابه بما علم في السابق من فعل متعد ولازم واسم بمعناه »[٦] وحينما خالف أبا علي في الشاهد[٧]:

هـذا ردائـي مـطـويـا وسربـالا . . . . . .

أجاز أبو علي[٨] أن يكون (وسر بالا) العامل فيه (هذا) فاعترضه أبو حيان بقوله: وهو خلاف ظاهر كلام سيبويه بل العامل فيه قول: مطويا[٩]، واختاره في (تذكرة النحاة) أيضا[١٠].

---

(١) ينظر المقتصد ١/ ٦٥٩.
(٢) ينظر ابن يعيش ٢/ ٤٩، والرضي ٢/ ٣٨، والهمع ٢/ ١٧٨.
(٣) ينظر الجنى ١٥٥، وابن يعيش ٢/ ٤٩، والهمع ٢/ ١٧٨.
(٤) الكتاب ١/ ٢٩٧.
(٥) ينظر بلوغ الأرب صـ٣٤٢، والهمع ٢/ ١٧٨، وشفاء العليل ١/ ٤٩١، وأوضح المسالك ٢/ ٢٤٣.
(٦) الارتشاف ٣/ ١٤٨٣.
(٧) وصدره هو: لا تحبسنك أثوابي، فقد جمعت، ولم أقف على قائله، وهو التصريح ١/ ٣٤٣، وخرج التسهيل ٢/ ٢٤٨، وابن الناظم ١١٠، والهمع ٢/ ١٧٧.
(٨) ينظر شرح التصريح ١/ ٣٤٣، والأشموني ١/ ٤٩٢.
(٩) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤٨٤.
(١٠) ينظر تذكرة النحاة صـ٤٣١.

ويرى الباحث أن كل هذه المذاهب في عامل المفعول معه لا تفسر معنى التركيب، وليس الخلاف فيه ذا فائدة.

ويرى الباحث أن الواو في هذه الأساليب عنصر رابط بين جملتين بمعنى المصاحبة أو المعية، الجملة الأولى مكونة من فعل وفاعل، والثانية ما بعد الواو وكان الأصل فيها الرفع لكن تغير الحركة الإعرابية غير الجملة إلى جملة أخرى تحمل مدلولا مباينا عن المدلول السابق وهذا هو توجيه الكوفيين أيضا أي أن الحركة الإعرابية – عنده – جعلت الجملة تحمل معنى يخالف ما كانت تؤديه قبل الحركة وهو الصحيح لأن قولنا: مشيت وزيد يختلف عن مشيت وزيدا فالثانية يختلف مدلولها عن الأولى بأنها تفيد المعية والمشي في آن واحد خلاف الأولى.

إعراب الظرف المختص:

اختلف النحاة في إعراب الظرف المختص نحو: دخلت البيت، وذهبت الشام، وفي المسألة تعدي الفعل إلى الظرف المختص دون واسطة، ومن المعلوم أن الظروف المكانية المختصة نحو: البيت، والدار، والمسجد، لا يتعدى إليه الفعل إلا بواسطة (في)؛ ولهذا اختلفوا في (دخلت البيت، وذهبت الشام)؛ لأنه تعدّى الفعل إلى الظرف بدون واسطة والخلاف على أقوال:

الأول: أنه منصوب على الظرفية تشبيها بغير المختص والفعل (دخل، وذهب...) أفعال لازمة لا تحتاج إلى مفعول به وهذا هو مذهب سيبويه[1]، والجمهور[2] قال سيبويه: « لأنه إذا قال: ذهب أو قعد فقد علم أن للحدث مكانا، وإن لم يذكره كما علم أنه قد كان ذهاب وذلك قولك: ذهبت المذهب البعيد... وقد قال بعضهم: ذهبت الشام يشبهه بالمبهم إذ كان مكانا يقع عليه المكان والمذهب، وهذا شاذ لأنه ليس فيه دليل على الشام، وفيه دليل على المذهب والمكان »[3].

(١) ينظر الكتاب ١/ ٣٥.
(٢) ينظر شرح الجمل ١/ ٣٣٥، وابن يعيش ٢/ ٤٤، وشرح الرضي ٢/ ١٥، والارتشاف ٣/ ١٤٣٥، والأشموني ١/ ٤٦٨، والهمع ٢/ ١١٢.
(٣) الكتاب ١/ ٣٥.

واحتج له بأن الفعل (دخل) مصدره هو الدخول وصيغة (فعول) في مصادر اللازم أغلب، وكونه ضد (خرجت، وهو لازم اتفاقا يرجح كونه لازما[1]، ونظيره ونقيضه كذلك فنظير (دخلت) (عبرت) ونقيضه (خرجت، وكلاهما لازم غير متعد فحكم عليه باللزوم[2].

الثاني: وهو مذهب الفارسي[3]، وابن مالك[4] كما تشير كتب النحو إلى ذلك وهو أنه منصوب على أنه مفعول به بعد إسقاط الخافض، والحقيقة أنه مذهب ابن السراج[5] ونسبه إلى سيبويه وليس كذلك، قال ابن السراج: « قال سيبويه: ومثل: ذهبت الشام، دخلت البيت، يعني أنه قد حذف حرف الجر من الكلام، وكان الأصل عنده ذهبت إلى الشام، ودخلت في البيت وهما مستعملان بحروف الجر فحذف حرف الجر من حذفه اتساعا واستخفافا»[6].

واختاره ابن الناظم[7]، وابن يعيش[8]، وابن هشام[9]، وذلك لأن الظرف غير المشتق من اسم الحدث يتعدى إليه كل فعل و(البيت، الدار) لا يتعدى إليهما كل فعل فلا يقال: نمت البيت ولا قرأت الدار، كما يقال: نمت أمامك وقرأت عند زيد، فعلم أن النصب في (دخلت الدار، وسكنت الدار) على التوسع وإجراء الفعل اللازم مجرى المتعدي[10].

الثالث: ذهب الجرمي[11]، والأخفش[12] إلى أنه منصوب على أنه مفعول به حقيقة

---

(١) ينظر الرضي ٢/ ١٥.
(٢) ينظر ابن يعيش ٢/ ٤٤.
(٣) ينظر الإيضاح العضدي ١٧٠.
(٤) ينظر الأشموني ١/ ٤٦٨.
(٥) ينظر الأصول ١/ ١٧١.
(٦) الأصول ١/ ١٧١.
(٧) ينظر ابن الناظم ٢٧٣.
(٨) ينظر ابن يعيش ٢/ ٤٤.
(٩) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٢٣٦.
(١٠) ينظر ابن الناظم ٢٧٣، وأوضح المسالك ٢/ ٢٣٦.
(١١) ينظر الرضي ٢/ ١٥، والأشموني ١/ ٤٦٨، والهمع ٢/ ١١٣.
(١٢) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٣٥، والأشموني ١/ ٤٦٨، والهمع ٢/ ١١٣.

وأن (دخل) فعل يتعدى بنفسه، ولعل الذي حمله على ذلك وصول (دخل) إلى ما بعدها بنفسها نحو: دخلت المسجد، ودخلت الحمام، فجعلها من قبيل ما يتعدى بنفسه[1]، ورده ابن عصفور بأن (دخل) نقيض (خرج) غير متعد فكذلك نقيضه مصدر (دخل) لا يتعدى[2].

الرابع: ذهب المبرد[3] إلى أن هذا الفعل من الأفعال التي تتعدى تارة بنفسها وتارة بحرف الجر نحو: (نصحت زيدا) و(نصحت له) فكذلك تقول: دخلت الدار، ودخلت فيها، وهذا القول قريب من قول الجرمي.

الخامس: فصل السهيلي[4] إن اتسع المدخول فيه حتى يكون كالبلد العظيم وجب النصب كقولك: دخلت العراق، ويقبح دخلت في العراق وإن ضاق كالبئر والحلقة كان النصب بعيدا جدا فتقول: دخلت في البئر، وأدخلت إصبعي في الحلقة، وسكت عن التوسط، قال أبو حيان: « وقياس تفصيله جواز وصول الفعل إليه بنفسه وبواسطة (في)»[5].

واختار أبو حيان مذهب الجمهور بقوله: « ومما جاء في المختص وصل إليه بغير واسطة (في) قول العرب: رجع أدراجه، أي في الطريق الذي جاء فيه وقولهم: هم درج السيول و(دخلت) مع كل ظرف زمان مختص نحو: دخلت البيت ودخلت الدار، هذا هو الذي عليه الجمهور شبه ظرف المكان المختص مع (دخلت) بالمكان غير المختص »[6].

ويرى الباحث أن جملة (دخلت) أو (دخل عبد الله) جملة تامة والفعل لازم أخذ الفاعل واكتفى به ولا يحتاج إلى مفعول به وأما (الدار، البيت، المسجد...) فترتبط بالفعل ارتباط المكان بالحدث.

---

(١) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٣٥.
(٢) ينظر المصدر السابق ١/ ٤٣٦.
(٣) ينظر المقتضب ٤/ ٣٣٧-٣٣٨.
(٤) الارتشاف ٣/ ١٤٣٦، والهمع ٢/ ١١٣.
(٥) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٤٣٦.
(٦) الارتشاف ٣/ ١٤٣٥.

إعراب (حقّا) في: أحقّا أنك ذاهب ؟:

اختلف النحاة في (حقّا) في قولهم: أحقّا أنك ذاهب على ثلاثة أقوال[١]:

الأول: ذهب الخليل، وسيبويه[٢] إلى أن حقّا منصوب على الظرفية المجازية والتقدير عندهما: أفي الحقّ ذهابك، قال سيبويه: « هذا باب من أبواب (أنّ) تكون (أن) فيه مبنية على ما قبلها وذلك قولك: أحقّا أنك ذاهب، آلحقّ أنك ذاهب، وكذلك إن أخبرت فقلت: حقّا أنك ذاهب، والحقّ أنك ذاهب، وكذلك أأكبر ظنك أنك ذاهب، وأجهد رأيك أنك ذاهب، وكذلك هما في الخبر... حملوه علي: أفي حقّ أنك ذاهب، وعلي: أفي أكبر ظنك أنك ذاهب، وصارت (أن) مبنية عليه كما يبنى الرحيل على غد إذا قلت: غدا الرحيل...»[٣].

واحتج سيبويه بقول الأسود بن يعفر[٤]:

أحقّا بني أبناء سلمى بن جندل ... تهددكم إياي وسْط المجالسِ

وقول الشاعر العبدي[٥]:

أحقّا أن جيرتنا استقلوا ... فنيّتنا ونيّتهم فريقُ

وقول عمر بن أبي ربيعة[٦]:

أألحقّ أن دار الرباب تباعدت ... أو انبتّ حبل أن قلبك طائرُ

---

(١) ينظر المسألة في شرح التصريح ١/ ٣٣٩، والارتشاف ٣/ ١٣٩١، والمغني ٦٧، والصبان على الأشموني ١/ ٢٢١، والخزانة ١/ ٤٠٣.

(٢) ينظر الكتاب ٣/ ١٣٥.

(٣) المصدر السابق ١/ ١٣٤-١٣٥.

(٤) ديوانه، صنعه نوري حمودي القيسي، ط١، بدون ت، وزارة الثقافة والإعلام، العراق صـ٤٢، وينظر شرح أبيات سيبويه للسيرافي، ١٩٧٩، دار المأمون للتراث، دمشق ١/ ٧٨، هو في الكتاب ١/ ١٣٥، والخزانة ١/ ٤٠٣، والرضي ١/ ٢١٧.

(٥) ينظر في الكتاب ٣/ ١٣٦، وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٠٨، والخزانة ١٠/ ٢٧٧، والجنى ٣٩١، وابن الناظم ١٦٨، والمغني ٦٦.

(٦) ديوانه، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤، ١٩٨٨، دار الأندلس، ١٣٣، وفي الكتاب ٣/ ١٣٦، والخزانة ١٠/ ٢٧٧، والتصريح ٢/ ٣٤٤.

وقول النابغة الجعدي[1]:

ألا أبلغ بني خلف رسولا أحقّا أن أخطلكم هجاني

« فكل هذه البيوت سمعناها من أهل الثقة هكذا، والرفع في جميع ذا جيد قوي، وذلك أنك إن شئت قلت: أحق أنك ذاهب، أكبر ظنك أنك ذاهب تجعل الآخر هو الأول»[2].

ونص سيبويه يشير بوضوح إلى أن الخليل، وسيبويه يريان أن (حقا) ظرف وأن ما بعدها في تأويل مصدر مبني على الظرف كما بني الرحيل على غد في قولهم: غدا الرحيل، والمراد بالبناء الارتباط الحاصل بينهما.

وتابعهم في هذا الرأي ابن السراج[3]، والرضي[4]، وصححه ابن هشام[5]، والأزهري[6]، ونسب إلى الكوفيين أيضا[7].

قال الأزهري والذي ذهب إليه سيبويه أولى بالإتباع والذي يدل على ذلك أمران:

١-أنه لو كان (حقّا) مصدرا لكان المعنى: أيثبت ثبوتا فعلك، فيكون المتكلم مستفهما عن ثبوت الأمر وحصوله وليس هذا هو المراد؛ لأنه يعلم حصوله، ولكنه ينكر أن يكون من الحق الذي هو عكس الباطل.

٢- تصريح العرب معه بـ (في) الدالة على الظرفية كما في قول الشاعر[8]:

أفي الحقّ أني مغرم بك هائم وأنك لا خل هواك ولا خمرُ

---

(١) ديوانه، تحقيق عبد العزيز رباح، ط، ١٩٦٤، المكتب الإسلامي، بيروت ١٦٤، وفي الكتاب ٣/ ١٣٦.
(٢) الكتاب ٣/ ١٣٧.
(٣) ينظر الأصول ١/ ٢٥٣.
(٤) ينظر الرضي ٤/ ٣٦٠.
(٥) ينظر المغني ٦٧.
(٦) ينظر شرح التصريح ١/ ٣٤٤.
(٧) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٢٣٤.
(٨) هو لفائد بن المنذر القشيري في المغني ٦٧، وأوضح المسالك ٢/ ٢٣٢.

وقول الشاعر[1]:

أفي حــقّ مــواســاتي أخـاكـم بــمالي ثــم يـظـلـمـنـي الـسـريـسُ

الثاني: وهو مذهب المبرد ويرى أن (حقّا) في هذا الأسلوب منصوب على المصدرية أي: مفعول مطلق بدل من لفظ الفعل كقولهم: سمعا وطاعة، ورأي المبرد ذكره بعض النحاة كابن هشام[2]، والأزهري[3]، وأبي حيان[4]، والبغدادي[5]، والصبان[6].

بيد أن الباحث لم يجد نصا صريحا في هذه المسألة في المقتضب والكامل وإنما وجد نصا قصيرا فيها إشارة إلى صحة ما نسبه النحاة إلى المبرد قال: في المقتضب: « ولو قلت: أما أنه منطلق جاز على معنى حقا أنه منطلق إذا أردت بها من التحقيق والتوكيد ما أردت بقولك: حقا لأنهم يضعونها موضعها فهذا قياس مطرد فيما ذكرت لك »[7].

ونص المبرد فيه إشارة واضحة إلى أنه يرى أن (حقّا) منصوب على المصدرية، واحتج للمبرد بأن (حقّا) مصدر حق الشيء يحق حقا بمعنى ثبت ثبوتا والأصل إبقاء اللفظ على أصله إذا أمكن استقامة المعنى مع إعراب (حقّا) مفعولا مطلقا جيء به بدلا من اللفظ بالفعل، وأي داع لنا إلى ارتكاب خلاف الأصل إذا كان المعنى مستقيما[8].

وأجاز ابن مالك[9] هذا الوجه أي أن يكون منصوبا على المصدرية.

واختار أبو حيان مذهب سيبويه بقوله: « وهذا النوع استعماله ظرفا موقوف على السماع »[10] ثم قال: « ودخول (في) يحقق ما ذهب إليه سيبويه من أن انتصابه على الظرف

(١) لأبي زبيد الطائي هو في الخزانة ١٠/ ٢٨٠، واللسان ٦/ ١٠٦ (سرس)، والرضي ٤/ ٣٦١.
(٢) ينظر المغني ٦٧.
(٣) ينظر شرح التصريح ١/ ٣٤٤.
(٤) ينظر الارتشاف ٣/ ١٣٩١.
(٥) ينظر الخزانة ١/ ٤٠٣.
(٦) ينظر حاشية الصبان على الأشموني ١/ ٢٢١.
(٧) المقتضب ٢/ ٣٥٣.
(٨) ينظر الخزانة ١/ ٤٠٣.
(٩) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٢٣، والتذييل ؟؟؟/ ٨٧، وابن الناظم ١٦٨.
(١٠) الارتشاف ٣/ ١٣٩٠-١٣٩١.

وما بعده مبتدأ... »[1]، ورد إجازة ابن مالك في نصب (حقّا) على المصدرية حيث قال: ولا يجوز نصبه على المصدرية؛ لأنه من المصادر التي يجوز نصبها على إضمار فعل[2].

ويرى الباحث أن المذهبين متقاربان غير أن مذهب سيبويه أقوى لما يأتي:

ظهور (في) قبلها كما في: أفي حق مواساتي، وأفي حق أني مغرم ولا يخفى أن معنى (حقّا) في الشواهد التي ذكرها سيبويه ومعناها في هذين البيتين واحد، وإذا كان المعنيان واحدا تعين أن يكون الإعراب واحدا.

ما حكاه سيبويه في جواز الرفع في هذه المنصوبات (حقّا، جهد، أكبر...) يرجح أنها تتكون من جملة واحدة مكونة مبتدأ وخبره (الظرف).

ولو كانت حقا مصدرية للزم أن يكون جملتين ولكسرت الهمزة، والتقدير: أحق حقا، إنك ذاهب.

ما حكى سيبويه من قولهم: غير ذي شك، أكبر ظني، جهد رأيي بالنصب يشير إلى اطراد مذهبه في هذه التراكيب خلافا لمذهب المبرد فإنه لا يطرد في جميعها إلا بنوع من التكلف الذي ينبغي صون اللغة عنه وإذا كان الأمر مطردا فهو أولى بالقبول[3].

أصل (منذ) و(مذ):

اختلف النحاة في أصل (منذ ومذ) على أقوال:

الأول: أن (منذ) بسيطة غير مركبة و(مذ) محذوفة منها، الدليل على أن (مذ) مقطوعة منها؛ لأنه لو أسميت رجلا بـ (مذ، ثم صغرته لقيل (مُنيذ) وجمع على (أمناذ) وهذا رأي جمهور البصريين ومنهم المبرد[4]، وابن السراج[5]، وابن الأنباري[6]، واختار

(١) المصدر السابق ٣/ ١٣٩١.
(٢) ينظر التذييل ٥/ ٨٧.
(٣) ينظر شرح شواهد المغني للسيوطي، تحقيق محمد محمود شاكر، دار الفكر، طرابلس، ١/ ١٧٢.
(٤) ينظر المقتضب ٣/ ٣١.
(٥) ينظر الأصول ٢/ ١٣٧.
(٦) ينظر الإنصاف ١/ ٢٨٢.

ابن عصفور[١]، والرضي[٢]، والمالقي[٣]، وابن يعيش[٤]، والمرادي[٥]، وابن هشام[٦]، والسيوطي[٧].

الثاني: أنها مركبة والذين قالوا بتركيبها اختلفوا على أقوال:

١ - أن أصلها (من ذو) و(من) حرف جر، و(ذو) بمعنى الذي في لغة طيء وهذا مذهب الفراء([٨]).

٢ - أن (منذ) أصلها (من إذ) حذفت الهمزة فالتقى ساكنان: النون والذال فحركت الذال وجعلت حركتها الضمة التي هي أثقل الحركات؛ لأنها ضمنت معنى شيئين: (من) و(إلى) إذ قولك: ما رأيته منذ يومان معناه: من أول هذا الوقت فقامت مقامهما فقويت، ثم ضمت الميم اتباعا لحركة الميم، ونسب هذا الرأي لبعض الكوفيين[٩].

٣ - ذهب ابن مسعود الغزني[١٠] إلى أن أصلها (من ذا) و(من) حرف جر و(ذا) اسم إشارة[١١].

الثالث: أن (منذ) و(مذ) أصلان، أي: كل قائم بنفسه؛ لأنه لا يتصرف الحرف ولا شبهه وهذا مذهب ابن ملكون[١٢]، وذهب المالقي[١٣] إلى أن (منذ) أصل (مذ) مقتطعه منها فإن كانت (مذ) حرفا فهي أصل.

---

(١) ينظر شرح الجمل ٢/ ٦٠.
(٢) ينظر الرضي ٣/ ٢٩٣.
(٣) ينظر رصف المباني ٣٥٠.
(٤) ينظر ابن يعيش ٤/ ٩٥.
(٥) ينظر الجنى الداني ٥٠١.
(٦) ينظر المغني ٣٢٨.
(٧) ينظر الهمع ٢/ ١٦٤.
(٨) ينظر الإنصاف ١/ ٢٨٢، والرضي ٣/ ٢٩٣، والجنى ٥٠١، ورصف المباني المباني ٣٥٠.
(٩) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤١٥، والجنى ٥٠١، والهمع ٢/ ١٦٤.
(١٠) هو محمد بن مسعود الغزني المعروف بالزكي، نحوي توفي سنة ٤٢١هـ، ينظر بغية الوعاة ١ / ١٠٥
(١١) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤١٥، والجنى ٥٠١.
(١٢) ينظر المغني ٣٢٨، والجنى ٥٠١، والارتشاف ٣/ ١٤١٥، والهمع ٢/ ١٦٤.
(١٣) ينظر رصف المباني ٣٤٨، وينظر المغني ٣٢٩.

وقد ورد بعض النحاة القول بالتركيب فقال ابن الأنباري:« ولا يمكن الوقوف عليه إلا بوحي أو تنزيل، وليس إلى ذلك سبيل »[1]، وقال المرادي: « ولهم في تقرير هذه الأقوال تكلفات واهية »[2]، وقال الرضي[3]: « ولعل اللغة السليمية غرته » لأنها تكسر منذ ومذ.

واختار أبو حيان مذهب البصريين بقوله: « (منذ) بسيطة و(مذ) محذوفة منها خلافا لابن ملكون... »[4]، واختاره كذلك في (التذكرة)[5].

ووصف أقوال الكوفيين بقوله: « وهذا المذهبان سخيفان، وأسخف منهما ما ذهب إليه محمد بن مسعود الغزني... »[6].

ويرى الباحث أن القول بالبساطة هو الصحيح؛ لأن القول بالتركيب خلاف الأصل ويحتاج إلى دليل ولا دليل عند القائلين به.

إعراب (منذ ومذ) إذا وليهما اسم مرفوع:

إذا جاء بعد (مذ، ومنذ) اسم زمان مرفوع نحو: ما رأيته مذ يومان، أو ما رأيته مذ يوم الجمعة، أو مذ ثلاثون سنة، فقد اختلف النحاة في إعراب (منذ ومذ، وفي الرافع لما بعدهما على أقوال:

الأول: ذهب الكوفيين[7]، واختاره ابن مضاء[8]، والسهيلي[9]، وابن مالك[10]، وهو أن يكون فاعلا بفعل محذوف تقديره: مذ مضى يومان أو كان يومان، وعلى هذا المذهب يكون الكلام جملة واحدة.

---

(١) الإنصاف ١/ ٣٩٢.
(٢) الجنى ٥٠١.
(٣) الرضي ٣/ ٢٩٣.
(٤) الارتشاف ٣/ ١٤١٥.
(٥) ينظر تذكرة النحاة صـ٩.
(٦) الارتشاف ٣/ ١٤١٥.
(٧) ينظر الإنصاف ١/ ٣٨٢، والرضي ٣/ ٢٩٣، وشرح الجمل ٢/ ١٥٤، والمغني ٣٢٨، والهمع ٢/ ١٦٦.
(٨) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤١٨، والهمع ٢/ ١٦٦.
(٩) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤١٨، والجنى ٥٠٢، والهمع ٢/ ١٦٦.
(١٠) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٢١٧، وشفاء العليل ١/ ٤٧٤.

واحتج الكوفيون بأن الاسم يرتفع بعدهما بتقدير فعل محذوف أنهما مركبان من (في وإذ) فتغيرا عن حالهما في إفراد كل واحد منهما[١].

ورجح ابن مالك [٢] رأيه بأن فيه إجراء (منذ ومذ) على طريقة واحدة وهو أولى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلص من ابتداء بنكرة بلا مسوّغ إن ادعى التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادعى التعريف،

ورده ابن عصفور بأنها لو كان الاسم بعدها على إضمار الفعل لكانت من الحروف الطالبة للفعل كـ (قد والسين وسوف) وكل ما كان طالبا من الحروف للفعل لم يجز أن يليه الاسم إلا في ضرورة شعر وهذا فصيح فدل على أن ليس بعدها فعل مضمر[٣].

ورده البصريون هذا المذهب بأنه باطل لأن الحرفين إذا ركبا بطل عمل كل واحد منهما مفردا وحدث كلم آخر[٤].

الثاني: أن الاسم خبر لمبتدأ محذوف، وهو قول لبعض الكوفيين[٥]، ونسبه ابن الأنباري[٦]، وابن يعيش[٧] للفراء، وتقديره: ما رأيته من الزمان الذي هو يومان لأن (منذ) مركبة عنده من (من وذو) التي بمعنى الذي، وحذف المبتدأ (هو) كقولهم: الذي أخوك زيد أي الذي هو أخوك[٨].

ورد بأن حذف المبتدأ من صلة الاسم الموصول لا يجوز في نحو الذي أخوك زيد، أي الذي هو أخوك، وإنما يجوز ذلك جوازا ضعيفا إذا طال الكلام كقولهم: الذي راغب فيك زيد، وما أنا بالذي قائل لك شيئا، وما أشبه ذلك، ومن النحويين من يجعل الحذف في هذا

---

(١) ينظر الإنصاف ١/ ٣٨٢.
(٢) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٢١٧، والهمع ٢/ ١٦٤.
(٣) ينظر شرح الجمل ٢/ ٥١.
(٤) ينظر الإنصاف ١/ ٣٩٢.
(٥) ينظر الجنى ٥٠٢، والارتشاف ٣/ ١٤١٨، والهمع ٢/ ١٦٦.
(٦) ينظر الإنصاف ١/ ٣٨٢.
(٧) ينظر ابن يعيش ٤/ ٩٥.
(٨) ينظر الإنصاف ١/ ٣٩٢.

النحو أيضا شاذا لا يقاس عليه[1].

وقال الرضي: « ينبغي أن يكون التقدير عنده في نحو: ما رأيته منذ يومان: من ابتداء الوقت الذي هو يومان على حذف المضاف قبل الموصوف ليستقيم المعن»[2].

الثالث: أنه مرفوع على أنه خبر و(مذ ومنذ) مبتدآن، وهو مذهب الجمهور[3]، ومنهم المبرد[4]، وابن السراج[5]، وتابعهم الفارسي[6]، وابن يعيش[7]، وابن عصفور[8].

واحتجوا بأن (منذ ومذ) معناهما الأمد، فإذا قلنا:ما رأيته منذ يومان، أي: أمد انقطاع الرؤية يومان، و(الأمد) في موضع رفع بالابتداء، فكذلك مقام مقامه[9]، والتقدير عندهم في المنكر: الأمد أي أمد انقطاع الرؤية يومان وفي المعرفة: أول الوقت، والتقدير: أول انقطاع الرؤية يوم الخميس[10]، وعبارة المغني الأمد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة إن كان ماضيا[11].

الرابع: أن (منذ ومذ) خبر مقدم، والاسم المرتفع بعدها مبتدأ، وهو مذهب الأخفش[12]، والزجاج[13]، والزجاجي[14]، والتقدير في: (ما لقيته مذ يومان): بيني وبين لقائه يومان.

---

(١) ينظر المصدر السابق ١/ ٣٩٣.
(٢) الرضي ٣/ ٢٩٣.
(٣) ينظر الإنصاف ١ / ٣٨٢، وشرح الجمل لابن عصفور ٢ / ١٥٤، والجنى ٥٠٢.
(٤) ينظر المقتضب ٣/ ٣٠، وينظر الارتشاف ٣/ ١٤١٨، والجنى ٥٠٢، والهمع ٢/ ١٦٦.
(٥) ينظر الأصول ٢/ ١٣٧.
(٦) ينظر المغني ٣٢٨، والارتشاف ٣/ ١٤١٩.
(٧) ينظر ابن يعيش ٤/ ٩٥.
(٨) ينظر شرح الجمل ٢/ ٥٩.
(٩) ينظر الإنصاف ١/ ٣٩١.
(١٠) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤١٩، والهمع ٢/ ١٦٦.
(١١) ينظر المغني ٣٢٨.
(١٢) ينظر الرضي ٣/ ٢٩٤، والمغني ٣٢٨، والجنى ٥٠٢، وابن يعيش ٤/ ٩٥، والهمع ٢/ ١٦٦.
(١٣) ينظر المغني ٣٢٨، والجنى ٥٠٢، والهمع ٢/ ١٦٦.
(١٤) ينظر شرح الجمل ٢/ ٥٨، والهمع ٢/ ١٦٦.

واعترض عليه بعض النحاة فقال الرضي: إن فسر بأول المدة وجميع المدة فهو غلط لأنك إذا قلت: أول المدة يومان فأنت مخبر عن الأول بـ (اليومين) وكيف تخبر عن النكرة المؤخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدر لا يصحح تنكير المبتدأ المؤخر إلا إذا انتصب على الظرفية نحو: يوم الجمعة قتال، وإن فسر بظرف كما تقول مثلا: ما رأيته منذ يوم الجمعة، أي مع انتهائها أي انتهاء الرؤية الجمعة وفي (ما رأيته منذ يومان) أي عقيبها وبعدها أي بعد الرؤية يومان فله وجيه مع تعسف عظيم من حيث المعنى[١].

ونص ابن عصفور على أن مذهب المبرد، والفارسي أولى لأنه يطرد ولا ينكر أصلا ومذهب الزجاجي ينكر ألا ترى أنه لا يسوغ في: ما رأيته مذ يوم الجمعة، هذا التقدير لأنك إن قلت: بيني وبين لقائه يوم الجمعة كنت كاذبا لأن بينك وبين لقائه أكثر من ذلك وهو ما بعد يوم الجمعة[٢]، وقال السيوطي: لا يخفى ما في هذا التعسف لأنه تقدير ما لم يصرحوا به في موضع ما[٣].

واختار أبو حيان مذهب بعض الكوفيين وخالفهم في التقدير بقوله: « وأما في حقيقة العرف فهما اسمان مبنيان؛ لأن (ذا) كان اسم إشارة إلى المدة، و(من) للابتداء، واسم المدة ينتصب على الظرفية، ولذلك وجب عندنا أن يكون محلهما منصوبا أبدا فإذا ارتفع بعدهما اسم فعلى خبر مبتدأ حذف لدلالته عليه كما قالوا: ما رأيته مذ يوم الجمعة أي مدة أولها يوم الجمعة وما رأيته مذ يومان أي مدة أولها يومان، والدليل على صحة انتصابهما على الظرف عطف ظرف آخر عليها نحو: ما رأيته مذ اليوم ويوما آخر قبله أي مدة هذا اليوم ويوما قبله»[٤].

وكذلك اختلف النحاة في الاسم إذا جاء بعدهما مجروراً، فمذهب الجمهور[٥] أنهما حرفا جر، وذهب بعضهم[٦] إلى أنهما اسمان مضافان لما بعدهما.

---

(١) ينظر الرضي ٣/ ٢٩٤.
(٢) ينظر شرح الجمل ٢/ ٥٩.
(٣) ينظر الهمع ٢/ ١٦٦.
(٤) الارتشاف ٣/ ١٤١٦.
(٥) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٢١٧، الجنى ٥٠٢، الهمع ٢ / ١٦٦.
(٦) ينظر ابن يعيش ٨ / ٤٥.

ويترجح لدى الباحث أن (منذ ومذ) اسمان مطلقان، وهما مضافان لما بعدهما سواء ورد الاسم بعدهما مجروراً أم مرفوعاً، وسواء وقع بعدهما اسم أم فعل لبقائهما على طريقة واحدة، ولبقاء الاسمية؛ لأنها قد ثبتت لها، فلا يخرجان عنها ما أمكن إبقاؤهما عليها.

أما ما ذهب إليه أبو حيان في إعرابهما على أنهما ظرفان وما بعدهما خبر لمبتدأ محذوف معللاً بأن (ذا) اسم إشارة، و(من) للابتداء فهو جنوح منه إلى القول بالتركيب، وهو رأي ابن مسعود الغزني الذي وصفه أبو حيان بأسخف الأقوال، وهو خلاف قوله بأنها بسيطة، وهذا إضطراب منه في اختيار المذاهب أو تعليلها.

حقيقة (إذا) الفجائية:

اختلف النحاة في (إذا) الفجائية على أقوال:

الأول: ذهب الزجاج[١]، والرياشي[٢]، والزمخشري[٣]، وابن خروف[٤]، وابن طاهر[٥]، وأبو علي الشلوبين[٦] في أحد اختياره إلى أنها ظرف زمان، ونسب إلى سيبويه[٧]، وإلى المبرد[٨]، وعلل بأن كونها ظرف زمان إبقاء لها على ما ثبت لها[٩]، وظاهر كلام سيبويه أنها ظرف زمان عنده قال: « وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر »[١٠]، وأما عند المبرد فهي ظرف مكان، قال المبرد: «(خرجت من الدار فإذا زيد) فمعنى (إذا) هاهنا المفاجأة، فلو قلت على هذا (خرجت فإذا زيد قائما) كان جيدا؛ لأن معنى فإذا زيد أي فإذا زيد قد وافقني»[١١].

---

(١) ينظر الرضي ١/ ٢٤٢، والارتشاف ٣/ ١٤١٢، والجنى ٣٧٤، والمغني ٩٧.
(٢) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤١٢، والجنى ٣٧٤، والهمع ٢/ ١٣٤.
(٣) ينظر المغني ٩٧، والهمع ٢/ ١٣٤.
(٤) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤١٢، والجنى ٣٧٤، والمغني ٩٧، والهمع ٢/ ١٣٤.
(٥) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤١٢، والهمع ٢/ ١٣٤، والجنى ٣٧٤.
(٦) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، والجنى ٣٧٤.
(٧) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، وشفاء العليل ١/ ٤٧٢.
(٨) ينظر الجنى ٣٧٤.
(٩) ينظر الهمع ٢/ ١٣٤.
(١٠) الكتاب ٤/ ٢٣٢.
(١١) المقتضب ٣/ ٣٧٤.

فهو يرى أنها ظرف مكان حيث جعلها تسد مسد خبر المبتدأ لأنها لو كانت ظرف زمان لم يصح الإخبار عن الجثة فعلى هذا تكون ظرف مكان، فإذا قلت: خرجت فإذا زيد، تقديره: خرجت فالزمان حضور زيد.

الثاني: وذهب أبو علي الفارسي[١]، والسيرافي[٢]، وابن جني[٣]، وأبو بكر بن الخياط[٤]، والصيمري[٥]، والعكبري[٦]، وابن يعيش[٧]، وابن عصفور[٨] إلى أن (إذا) الفجائية ظرف مكان، ونسبه بعضهم إلى سيبويه[٩]، والمبرد[١٠]، وقد مر أن مذهب سيبويه أنها ظرف زمان، وعند المبرد ظرف مكان، ولعل الذي نسب إلى سيبويه أنها ظرف مكان تارة وظرف زمان تارة أخرى فهمه من كلام سيبويه حيث يقول: « وأما (إذا) فلما يستقبل من الدهر وفيها مجازاة وهي ظرف وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها »[١١] فقوله: للشيء توافقه كأنه يعني الزمان والمكان وهذا ما فهمه أبو حيان أيضا كما سنرى.

واستدل[١٢] القائلون بأنها ظرف مكان بوقوعها خبرا عن الجثة في مثل: (خرجت فإذا زيد) وليس الخبر محذوفا عندهم وأجاب الأولون[١٣] بأنها على حذف مضاف أي حضور زيد.

---

(١) ينظر الارتشاف ؟؟؟/ ١٤١٢، والجنى ٣٧٤، والهمع ٢/ ١٣٤.
(٢) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٢١٤.
(٣) ينظر سر صناعة الإعراب ١/ ٢٥٦، والارتشاف ٣/ ١٤١٢.
(٤) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤١٢، والهمع ٢/ ١٣٤.
(٥) ينظر التبصرة والتذكرة ١/ ٣١١.
(٦) ينظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ٢٨٧.
(٧) ينظر ابن يعيش ٤/ ٩٥.
(٨) ينظر المغني ٩٧، والهمع ٢/ ١٣٤.
(٩) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، والرضي ١/ ٢٤٢.
(١٠) ينظر شفاء العليل ١/ ٤٧٢.
(١١) الكتاب ٤/ ٢٣٢.
(١٢) ينظر ابن يعيش ٤/ ٩٨، والجنى ٣٧٤-٣٧٥، والهمع ٢/ ١٣٤.
(١٣) ينظر الجنى ٣٧٥.

الثالث: يرى الكوفيون[1] أنها حرف، ونقل عن الأخفش[2] كذلك، وهوأحد اختياري أبي علي الشلوبين[3]، وابن مالك[4]، والمالقي[5]، ورجحه السيوطي[6].

واستدل ابن مالك بأوجه منها:

١- أنها كلمة تدل على معنى في غيرها، غير صالحة لشيء من علامات الأسماء والأفعال.

٢- أنها لا تقع إلا بين جملتين، وذلك لا يوجد إلا في الحروف.

٣- أنها لو كانت ظرفا لم يختلف من حكم بظرفيتها في كونها ظرف زمان أو مكان.

٤- لو كانت ظرفا لم تربط بين جملة الشرط وجوابه نحو: ﴿إِذَا..وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾[الروم].

٥- لو كانت ظرفا لم تقع بعدها (إنّ) المكسورة غير مقترنة بالفاء كما لا تقع بعد سائر الظروف.

واختار أبو حيان أنها ظرف زمان ومكان قال: « وقال سيبويه: وتكون للشيء توافقه في حال أنت فيها، هذا هو الأكثر وهو التوافق في الزمان والمكان... »[7].

واختاره في (البحر) مرة بأنها ظرف زمان[8]، ومرة ظرف مكان[9].

ويبدو أن اختلاف النحاة في حقيقة (إذا) الفجائية هو اختلاف نظرهم إلى التركيب، فمن قال: إنها ظرف مكان تصور أن (إذا) يمكن أن تحل محل فبالحضرة زيد مثلا، ومن

---

(١) ينظر الجنى ٣٧٥، والهمع ٢/ ١٣٤.
(٢) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٢١٤، والارتشاف ٣/ ١٤١٣، والهمع ٢/ ١٣٤.
(٣) ينظر الارتشاف ٣/ ١٤١٣، والجنى ٣٧٥.
(٤) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٢١٤-٢١٥.
(٥) ينظر رصف المباني ٦٦.
(٦) ينظر الهمع ٢/ ١٣٤.
(٧) الارتشاف ٣/ ١٤١٣.
(٨) ينظر البحر المحيط ١/ ١٩٠.
(٩) ينظر المصدر السابق ٤/ ٣٥٧.

قال إنها ظرف زمان أوّل (إذا) بالزمان فأصبح فالزمان حضور زيد، ومن ذهب إلى أنها حرف رأى أن التركيب بعد (إذا) تام يتألف من مبتدأ وخبر كقوله تعالى: ﴿...فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴿٢٠﴾﴾[طه]، وقوله تعالى: ﴿...فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ ٱلْقِتَالُ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَخْشَوْنَ ٱلنَّاسَ...﴿٧٧﴾﴾ [النساء]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا..إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الروم].

وإذا كان التركيب تاما فإن (إذا) حرف رابط بين جملتين وقد تحل محل الفاء أيضا وهذا هو الأصوب.

انفراد الجملة الاسمية الحالية برابط الضمير:

تأتي الحال مفردا وجملة فإذا كانت الحال جملة اشترط النحاة فيها شروطا منها: أن تشتمل على رابط إما الواو والضمير كقوله تعالى: ﴿...لَا تَقْرَبُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنتُمْ سُكَٰرَىٰ...﴿٤٣﴾﴾[النساء]، وإما الواو وحدها كقول الشاعر[1]:

وقد أغتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكلِ

وإما الضمير وحده كقوله تعالى: ﴿قَالَ ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ۖ وَلَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَٰعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴿٢٤﴾﴾[الأعراف].

ولكن النحاة اختلفوا في اكتفاء الجملة برابط الضمير على قولين:

الأول: أنه يكتفى بالضمير وحده وهذا مذهب أكثر النحاة[2]، يقول سيبويه: «وبعض العرب يقول: كلمته فوه إلى فيّ، كأنه يقول: كلمته وفوه إلى فيّ، أي: كلمته وهذه حاله، فالرفع على قوله: كلمته وهذه حاله، والنصب على قوله: كلمته في هذه الحال فانتصب لأنه حال وقع فيه الفعل»[3].

غير أنهم أشاروا إلى أن اجتماع الضمير والواو معا هو الأكثر ومنهم الزجاج[4]،

(١) هو لامرئ القيس، ديوانه ١٩.
(٢) ينظر ابن يعيش ٢/ ٦٦، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦٣.
(٣) الكتاب ١/ ٣٩١-٣٩٢.
(٤)ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ٣١٨.

والفارسي[1]، والعكبري[2]، وابن يعيش[3]، وابن مالك[4]، وابن الناظم[5]، والرضي[6]، والأشموني[7]، والسيوطي[8]، وغيرهم من المتأخرين[9].

واحتج هؤلاء بأنه ما ورد مكتفياً بالضمير ورد في القرآن وفي كلام العرب، فمن أمثلته في القرآن قوله تعالى: ﴿...نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْكِتَٰبَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَرَآءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٠١﴾﴾[البقرة]، وقوله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ...﴿٦٠﴾﴾[الزمر].

ومما ورد في كلام العرب قول الشاعر[10]:

وتشرب أساري القطا الكدر بعد ما سرت قربا أحناؤها تتصلصلُ

وقول الشاعر[11]:

حتى تركناهم لدى معرك أرجلهم كالخشب الشائلِ

وقول الآخر[12]:

---

(١) ينظر المسائل المنثورة ٣٤-٣٥.
(٢) ينظر التبيان ١ / ٤، ٨٣.
(٣) ينظر ابن يعيش ٢/ ٦٦.
(٤) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٦٣.
(٥) ينظر ابن الناظم ٣٣٦.
(٦) ينظر الرضي ٢/ ٧٧.
(٧) ينظر الأشموني ٢/ ٣٦.
(٨) ينظر الهمع ٢/ ٢٥٠.
(٩) ينظر الدر المصون ١/ ٢٩١.
(١٠) هو للشنفرى، شرح التسهيل ٢/ ٣٦١، وابن الناظم ٣٤٣، وشفاء العليل ٢/ ٥٤٢، السؤر: بقية الشيء، والقرب: طلب الماء ليلا، (قرب)، الأحناء: جمع حنى وهو كل معوج ملتوي، تتصلصل: تصوت.
(١١) هو لامرئ القيس، ديوانه ١٢١، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦٤، وشفاء العليل ٢/ ٥٤٢، والشائل: المرتفع.
(١٢) قائله لبيد بن ربيعة، ديوانه ١٩٦٦، دار صادر، بيروت صـ٢٣٤، والكتاب ١/ ٤٠٧، والمقتضب ٣/ ١٠٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦٥.

فغدت كلا الفرجين تحسب أنه مولى المخافة خلفها وأمامُها

وقول الآخر[1]:

ثم راحوا عبق المسك بهم يلحفون الأرض هُدّابُ الأزُرْ

الثاني: ذهب الفراء[2] إلى أنه إذا جاء ما ظاهره أن الرابط الضمير وحده فلابد من تقدير واو محذوفة؛ لأن الاكتفاء بالضمير وحده يعد من الشذوذ، ولذلك قدر واوا قبل الضمير، قال الفراء عند قوله تعالى: ﴿...فَجَآءَهَا بَأۡسُنَا بَيَٰتًا أَوۡ هُمۡ قَآئِلُونَ ٤﴾[الأعراف]: « أوهم قائلون واو مضمرة المعنى: أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون، فاستثقلوا نسقا على نسق ولو قيل: لكان جائزا كما تقول في الكلام: أتيتني واليا أو وأنا معزول، وإن قلت: أو أنا معزول فأنت مضمر للواو... »[3].

وتبعه الزمخشري[4]، والجامي[5]، وقال بأن الضمير لا يجب أن يقع في الابتداء فلا يدل على الربط في أول الأمر نحو: كلمته فوه إلى فيّ، فلابد من الواو على الصحيح.

الثالث: ذهب الأخفش[6] إلى أنه إذا كان خبر المبتدأ مشتقا متقدما لم يجز دخول الواو عليه فتقول: جاء زيد حسن وجهه، ولا يجوز: وحسن وجهه، وإن تأخر الخبر الضمير نحو: جاء زيد وجهه حسن، فيجوز الواو.

واختار أبو حيان مذهب الجمهور بقوله: « وقد يجب انفراد الضمير ولا يجوز الواو وذلك في الجملة الابتدائية الواقعة حالا إذا عطفت على حال نحو: (فجاءها بأسنا بياتا أو

---

(١) لطرفة بن العبد، ديوانه، المكتبة الثقافية، بيروت صـ٥٥، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦٥، وشفاء العليل ٢/ ٥٤٤، العبق: الريح الطيبة، هداب: جمع هدبة، خميل الثوب: طرفه، والأزر: جمع إزار.

(٢) ينظر معاني القرآن ١/ ٣٧٢، وينظر الارتشاف ٣/ ١٦٦، وابن يعيش ٢/ ٦٩.

(٣) معاني القرآن ١/ ٣٧٢.

(٤) ينظر المفصل ٦٤، وابن يعيش ٢/ ٦٥.

(٥) ينظر الفوائد الضيائية، تحقيق أسامة الرفاعي، طبعة ١٩٨٣، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية العراقية ١/ ٣٩٣.

(٦) ينظر الارتشاف ٣/ ١٦٠٦، والهمع ٢/ ٢٥٠.

هم قائلون) »[1]، وقال عن مجيء الجماة الاسمية بالضمير وحده: « وهو كثير فصيح »[2].

واختاره في (البحر المحيط) عند قوله تعالى: ﴿... وَقُلْنَا ٱهْبِطُوا۟ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ... ﴿٣٦﴾﴾ [البقرة]، حيث قال: « واجتماع الواو والضمير في الجملة الاسمية الواقعة حالا أكثر من انفراده وفي كتاب الله تعالى: ﴿ وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ... ﴿٦٠﴾﴾ [الزمر]، وليس مجيؤها بالضمير دون الواو شاذا خلافا للفراء ومن وافقه كالزمخشري، وقد روى سيبويه عن العرب (كلمته فوه إلى فيّ... وهو كثير في لسان العرب نظمها ونثرها فلا يكون ذلك شاذا »[3]).

ويرى الباحث أن مذهب الجمهور هو الصحيح لكثرة وروده في كلام وفي أفصح الكلام القرآن الكريم.

اكتفاء الجملة الحالية المنفية بـ (لم) برابط الضمير:

اختلف النحاة في اكتفاء الجملة الحالية المنفية بـ (لم) أتكتفي برابط الضمير؟ على قولين:

الأول: إذا جاءت الجملة الحالية منفية بـ (لم) فيجوز في رابطها ثلاثة أوجه:

١ - الاكتفاء بالضمير، وهذا كثير والاستغناء عن الواو، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَٱنقَلَبُوا۟ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ ... ﴿١٧٤﴾﴾ [آل عمران]، وقوله تعالى: ﴿ ٱلطَّٰغُوتُ .. فَانظُرْ إِلَىٰ طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ ۖ ٱلطَّٰغُوتُ .. ﴿٢٥٩﴾﴾ [البقرة]، وقول الشاعر[4]:

كأن فُتاتَ العهنِ في كل منزلٍ نزلن به حب الفنا لم يحطّمِ

٢ - الاكتفاء برابط (الواو) وحدها كقوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَٰجَهُمْ وَلَمْ يَكُن لَّهُمْ شُهَدَآءُ إِلَّآ أَنفُسُهُمْ ... ﴿٦﴾﴾ [النور]، وقول الشاعر[5]:

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٦٠٦، والهمع ٢/ ٢٥١.

(٢) الارتشاف ٣/ ١٩٠٦.

(٣) البحر المحيط ١/ ٣١٦.

(٤) لزهير بن أبي سلمى، ديوانه ٢٢، وشرح التسهيل ٢/ ٣٦١، وابن الناظم ٣٤٠، وشفاء العليل ٢/ ٥٤١.

(٥) هو لعنترة، ديوانه ٢٢١، وابن الناظم ٣٤٠، وشفاء العليل ٢/ ٥٤٧، والأشموني ٢/ ٣٩، والخزانة ١/ ٦٢.

لقد خشيت بأن أموت ولم تدر للحرب دائرة على ابني ضمضمِ

٣ - الجمع بين الضمير والواو كقوله تعالى: ﴿...أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ...﴿٩٣﴾﴾ [الأنعام]، وقول الشاعر[١]:

سقط النصيف ولم ترد إسقاطه فتناولته واتقتنا باليدِ

وهذا قول الجمهور منهم الزمخشري[٢]، والعكبري[٣]، وابن يعيش[٤]، وابن مالك[٥]، وابن الناظم[٦]، والسلسيلي[٧]، والأشموني[٨]، والسيوطي[٩].

الثاني: ذهب ابن خروف[١٠]، والأندلسي[١١] إلى أن الجملة المنفية بـ (لم) لابد فيها من الواو سواء أكان فيها ضمير أم لا.

وعللوا[١٢] ذلك بأن الفعل (لم يضرب) ماض معنى كـ (ضرب) فكما أن (ضرب) لمناقضته للحال ظاهرا احتاج إلى (قد) لتقربه من الحال لفظا أو تقديرا كذلك (لم يضرب) يحتاج إلى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه (قد) لأن (قد) لتحقيق الحصول و(لم) للنفي.

وذهب ابن عصفور[١٣] إلى أن وقوع الجملة الحالية المنفية بـ (لم) قليل جدا، وزعم

---

(١) للنابغة الذبياني، ديوانه ٤٠، وابن الناظم ٣٤٠، وشفاء العليل ٢/ ٥٤٧، والأشموني ٢/ ٤٠.
(٢) ينظر المفصل ٦٤.
(٣) ينظر التبيان ١/ ٢٤٥.
(٤) ينظر ابن يعيش ٢/ ٦٧.
(٥) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٦١.
(٦) ينظر ابن الناظم ٣٣٩-٣٤٠.
(٧) ينظر شفاء العليل ٢/ ٥٤٧.
(٨) ينظر الأشموني ٢/ ٣٩-٤٠.
(٩) ينظر الهمع ٢/ ٢٤٩.
(١٠) ينظر الارتشاف ٣/ ١٦٠٧، والدر المصون ٣/ ٤٩١.
(١١) ينظر شرح الرضي ٢/ ٨٢.
(١٢) ينظر شرح الرضي ٢/ ٨٢.
(١٣) ينظر الارتشاف ٣/ ١٦٠٧، والرضي ٢/ ٨٢، والدر المصون ٥/ ٢٤.

أن الأولى أن يكون النفي (لما) نحو: جاء زيد ولما يضحك، وعلل ذلك بأن (لما يفعل) نفي لقوله: (قد فعل).

واختار أبو حيان مذهب الجمهور في معرض رده على ابن خروف، وابن عصفور قال: « وزعم ابن خروف أنه لابد من الواو، وزعم ابن عصفور أن النفي بـ (لم) نحو: (قام زيد ولم يضحك) قليل، وهما زعمان مخالفان للسماع من القرآن وكلام العرب... »[1].

وهذا ما اختاره في (البحر) أيضا بقوله: « وليس إثبات الواو مع (لم) أحسن من عدمها، بل يجوز إثباتها وحذفها فصيحا »[2].

ويرى الباحث أن مذهب الجمهور هو الصحيح لورود السماع به كثيرا.

وقوع الفعل الماضي حالا بغير (قد):

اختلف النحاة في وقوع الجملة الفعلية التي فعلها ماض مثبت حالا بغير (قد) على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون[3] ما عدا الفراء إلى جواز وقوع الفعل الماضي المثبت حالا بدون تقدير (قد) وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش[4] من البصريين، واختاره الطبري[5]، وأبو بكر الأنباري[6]، والمرادي[7]، ونسبه أبو حيان[8] إلى جمهور النحاة.

واستدلوا بالسماع والقياس[9].

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٦٠٧.
(٢) البحر ٢/ ٣٠٤.
(٣) ينظر الإنصاف ١/ ٢٥٢، والرضي ٢/ ٨٣، وشرح ألفية ابن معط ١/ ٥٥٩، وائتلاف النصرة ١٢٤، والجنى ٢٥٦، والمغني ٦٠٠، وابن الناظم ٣٣٨، وابن يعيش ٢/ ٦٥-٦٦، وابن عقيل ١/ ٦٥٩.
(٤) ينظر المصادر السابقة.
(٥) ينظر جامع البيان ٥/ ١٣٥.
(٦) ينظر شرح القصائد السبع الطوال ٣٧-٣٨.
(٧) ينظر توضيح المقاصد ٢/ ٧٢٤.
(٨) ينظر الارتشاف ٣/ ١٦١٠.
(٩) ينظر الإنصاف ١/ ٢٥٣-٢٥٤، وابن يعيش ٢/ ٦٧.

فأما السماع فقد قال الله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ... ﴿٢٨﴾﴾ [البقرة]، وقوله تعالى: ﴿..أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ..﴿٩٠﴾﴾[النساء]، وقوله تعالى: ﴿خَيْرٌ..هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا..﴿٦٥﴾﴾[يوسف] فـ (كنتم) و(حصرت) و(ردت) أفعال ماضية، وهي في موضع الحال، ولم تجئ معها (قد) ويدل على صحة الثاني قراءة[1] من قرأ ﴿...أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ...﴿٩٠﴾﴾[النساء] أو جاؤوكم حصرة صدورهم، ومنه قول أبي صخر الهذلي[2]:

وإني لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطرُ

و (بلله) فعل ماض في موضع الحال، ولم يأت معه (قد، ولا يلزم تقدير (قد)؛ لأنه تكلف بلا دليل.

وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة نحو: (مررت برجل قاعد وغلام قائم) جاز أن يكون حالا للمعرفة نحو: (مررت بالرجل قاعدا، والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة نحو: (مررت برجل قعد وغلام قام، فينبغي أن يجوز أن يقع حالا للمعرفة نحو: (مررت بالرجل قعد وبالغلام قام).

وإذا جاز أن يقام الفعل الماضي مقام الفعل المستقبل كما قال تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللَّهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ ...﴿١١٦﴾﴾[المائدة] أي: يقول جاز أن يقام مقام الحال.

الثاني: ذهب البصريون[3]، والفراء[4]، وغيرهم[5] إلى أنه لا يجوز أن يقع الفعل الماضي حالا لعدم دلالته عليه فلا يقال: جاء زيد ضحك في معنى ضاحكا، فإن جاءت معه (قد) جاز أن يقع حالا لأن (قد) تقربه من الحال، ألا تراك تقول: قد قامت الصلاة مثل

---

(١) هي قراءة الحسن البصري، ويعقوب الحضرمي، والمفضل عن عاصم، المبسوط ١٥٧، والإتحاف ١/ ٥١٨.

(٢) ينظر الإنصاف ١/ ٢٥٣، وابن يعيش ٢/ ٦٧، وشرح التسهيل ٢/ ٣٧٢، وشفاء العليل ١/ ٤٦٢، والخزانة ١/ ٥٥٢.

(٣) ينظر المقتضب ٤/ ١٢٠-١٢٤، والإنصاف ١/ ٢٥٢، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٢٤.

(٤) ينظر معاني القرآن ١/ ٢٤.

(٥) ينظر إعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٠٦، والإيضاح العضدي ٢٧٦، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٠٥، والتوطئة ٢١٥، والهمع ٢/ ٢٥٣.

حال قيامها، ولهذا يجوز أن يقترن به الآن أو الساعة فيقال: قد قام الآن أو الساعة فنقول: أقبل محمد وقد علاه الشيب، ومنه قول الشاعر[1]:

فجئت وقد نضّت لنوم ثيابها ... لدى الستر إلا لبسة المتفضلِ

وقول الشاعر[2]:

ذكرتك والخطي يخطر بيننا ... وقد نهلت منا المثقفة السمرُ

فـ (نهلت) فعل ماضي مقترن بـ (قد) في موضع نصب على الحال.

وربما حذفوا منه (قد) وهم يريدونها فتكون مقدرة نحو[3]:

وطعن كفم الزقِّ ... غذا والزقُّ ملآنُ

والمراد قد غذا.

وقد رد البصريون[4] ما احتج به الكوفيون بأن الفعل الماضي في قوله تعالى: (أو جاؤوكم حصرت صدورهم) يحتمل أوجها منها:

١ - أن يكون صفة لقوم المجرور في الآية ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ ... ﴿٩٠﴾﴾ [النساء].

٢ - أن تكون صفة لقوم مقدر ويكون التقدير فيه: أو جاؤوكم قوما، والماضي إذا وقع صفة لموصوف محذوف جاز أن يقع حال بالإجماع.

٣ - أن يكون خبرا بعد خبر كأنه قال: أو جاؤوكم ثم أخبر فقال: حصرت صدورهم.

٤ - وحكم الطبري على هذه القراءة بشذوذ.

أن يكون محمولا على الدعاء لا على الحال، كأنه قال: ضيق الله صدورهم، كما يقال: جاءني فلان وسّع الله رزقه.

(١) لامرئ القيس، ديوانه ١٤، وشفاء العليل ٢/ ٥٥٠، والتصريح ١/ ٣٢٦.
(٢) لأبي العطاء السندي، ابن يعيش ٢/ ٦٧، والمغني ٤٠٩، والخطي: رماح، والمثقفة: المسواة الحاذقة، السمر: الرماح.
(٣) لم أقف على قائله، ابن يعيش ٢/ ٦٧.
(٤) ينظر الإنصاف ١/ ٣٥٢، وابن يعيش ٢/ ٦٧، والهمع ٢/ ٢٥١، والتبيان ١/ ٢٩٠.

وأما قولهم: وإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل جاز أن يقام مقام الحال فلا يصح إلا في بعض المواضع؛ لأنه خلاف الأصل بدليل عليه كقوله تعالى: (وإذ قال الله يا عيسى بن مريم، فلا يجوز فيما عداه، وليس من الضروري إذا أقيم الماضي مقام المستقبل أن يقام مقام الحال؛ لأن المستقبل فعل كما أن الماضي فعل، فجنس الفعلية مشتمل عليهما، وأما الحال فهي اسم وليس من الضروري أن يقام الفعل مقام الفعل وجب أن يقوم مقام الاسم.

واختار أبو حيان مذهب الكوفيين القائلين بجواز وقوع الماضي المثبت حالا بغير (قد) بقوله: « والصحيح جواز ذلك بغير (واو) ولا (قد) وهو قول الجمهور، والكوفيين والأخفش لكثرة ما ورد من ذلك، ولا تقدر قبله (قد) خلافا للفراء... »[1].

واختاره في (البحر) أيضا بقوله: « وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالا بغير تقدير (قد، وهو الصحيح إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس ويبعد فيها التأويل »[2].

ويرى الباحث على ما سبق ما يأتي:

١ - أن ما ذهب إليه الكوفيون في جواز مجيء الفعل الماضي المثبت حالا بدون (قد) هو الصحيح؛ لأنه لا لزوم بأن يكون (قد) مقدرة دعوى لا تقوم عليها حجة، والأصل عدم التقدير.

وأما ما ذهب إليه البصريون في تأويل ﴿...أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ...﴿٩٠﴾﴾ [النساء] فهو تكلف لا حاجة إليه ودعوى بلا دليل.

٢ - وأما ما أسنده أبو حيان من جواز وقوع الفعل الماضي حالا بغير (قد) إلى الجمهور في (الارتشاف) في حين أسند الجواز في (البحر) إلى الأخفش فقط، ففيه نظر؛ لأن مذهب البصريين هو عدم جواز وقوع الحال فعلا ماضيا بغير (قد).

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٦١٠.

(٢) البحر المحيط ١/ ٢٥٧ و٣/ ٣٣٠.

٣ – أما ما أسند إلى الأخفش من القول في عدم وقوع الحال من الفعل الماضي مجردا من (قد) أو مقترن بها؛ ففيه نظر لأنه جاء في معانيه: « وقال (إلا الذين يصلون إلى قوم بينكم وبينهم ميثاق أو جاؤوكم حصرة صدورهم) أو (حصرت صدورهم) فـ(حصرة) اسم نصبته على الحال، (وحصرت) فُعِلَتْ، وبها نقرأ »[١]، فنصه يشير إلى أنه يجيز وقوع الفعل الماضي حالا من دون (قد).

إعراب الحال الدالة على ترتيب (ادخلوا رجلا رجلا):

ينص النحاة[٢] على أن الحال في الأصل أن تكون وصفا، وقد تكون اسما جامدا وذلك في مواضع منها أن تدل على ترتيب نحو: (ادخلوا رجلا رجلا) و(قرأت الكتاب كلمة كلمة) و(حفظت القصيدة بيتا بيتا) و(بينت له الحساب بابا بابا، ومنه قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾[الفجر]، وضابطه أن تأتي للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزئه مكررا[٣].

وفي نصب الثاني في المكرر خلاف بين النحاة على أقوال:

الأول:أن مجموعهما منصوب على الحال لأنه في معنى (مصنّفا أو مرتبا أو مرتبين) ولو قلت: بابا أو بيتا أو... من غير تكرير لتوهم أنه رتبه بابا واحدا أو حفظ بيتا واحدا وليس المعنى عليه، وهذا مذهب سيبويه[٤]، والمبرد[٥]، وذهب إليه الزمخشري[٦]، وابن يعيش[٧]، والرضي[٨]، وابن عصفور في أحد قوليه[٩]، والزركشي[١٠]، وابن هشام[١١]،

(١) معاني القرآن ١/ ٤٥٢.
(٢) ينظر الرضي ٢/ ٧٢، وابن الناظم ١٤١.
(٣) ينظر الرضي ٢/ ٧٢.
(٤) ينظر الكتاب ١/ ٣٩٧.
(٥) ينظر المقتضب ٣/ ٢٧١.
(٦) ينظر الكشاف ٤/ ٢١١.
(٧) ينظر ابن يعيش ٢/ ٦٢.
(٨) ينظر الرضي ٢/ ٧١.
(٩) ينظر شرح الجمل ١/ ٣٤٤.
(١٠) ينظر البرهان / ٣٨٦.
(١١) ينظر شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط (بلا) ١٩٩٢، المكتبة العصرية، ٣١٨.

والمرادي[1]، والأشموني[2]، والسيوطي[3] في أحد قوليه، والسمين الحلبي[4] وهو مذهب أكثر المفسرين[5] أيضا.

الثاني: أن الثاني توكيد للأول، وهو مذهب الزجاج[6]، والسيوطي [7]، وإليه ذهب ابن مالك[8]، وابن عصفور [9]، وابن الناظم[10]،

وابن هشام في (الشذور)[11]، والسلسيلي[12] في قوله تعالى ﴿...صَفًّا صَفًّا ﴿٢٢﴾﴾ [الفجر](دكا دكا)، ونسبه ابن هشام إلى أكثر النحويين[13].

ورده بعض النحاة كابن يعيش[14]، وابن هشام[15]، والزركشي[16] قالوا: وليس من تأكيد الاسم قوله تعالى: ﴿كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾[الفجر] خلافا لكثير من النحويين؛ لأنه جاء في التفسير[17] أن معنى ﴿...دَكًّا دَكًّا ﴿٢١﴾﴾[الفجر] دكا بعد دك، وأن

(١) توضيح المقاصد ٢/ ٦٩٤.
(٢) ينظر الأشموني ٢/ ٦.
(٣) ينظر البهجة المرضية، (شرح السيوطي على الألفية)، ط١، ٢٠٠٠م، دار السلام للطباعة والنشر، مصر صـ٢٨٠.
(٤) ينظر الدر المصون ١٠/ ٧٩١.
(٥) ينظر جامع البيان للطبري ٣٠ / ٢٢٥، والكشاف ٤/ ٢١١، والتفسير الكبير للرازي ٣١ / ١٧٤، والمحرر الوجيز ١٥ / ٤٤٥، وإرشاد العقل السليم لأبي السعود ٥ / ٨٥١.
(٦) ينظر ابن يعيش ٢/ ٦٢، والرضي ٢/ ٧٢، والهمع ٢/ ٢٢٦.
(٧) ينظر الهمع ٣/ ١٤٣.
(٨) ينظر شفاء العليل ٢/ ٧٤٢.
(٩) ينظر شرح الجمل ١/ ٢٦٦، والارتشاف ٣/ ١٥٥٩.
(١٠) ينظر ابن الناظم ٥١٠.
(١١) ينظر شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد،ط (بلا)، ١٩٩٢،المكتبة العصرية، بيروت ٤٠٠
(١٢) ينظر شفاء العليل ٢/ ٧٤٢.
(١٣) ينظر شرح قطر الندى ٣١٨.
(١٤) ينظر ابن يعيش ٢/ ٦٢.
(١٥) ينظر شرح قطر الندى ٣١٨.
(١٦) ينظر البرهان ٢/ ٣٨٦، وقطر الندى ٣١٨.
(١٧) ينظر جامع البيان ٣٠ / ٢٢٥

الدك كرر عليها حتى صارت هباء منبثا، وأن معنى ﴿فِي..وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾[الفجر] أنه تنزل الملائكة كل سماء فيصطفون صفا بعد صف محدقين بالجن والإنس، وعلى هذا فليس الثاني فيه تأكيد للأول.

الثالث:أن الثاني صفة للأول وهو مذهب ابن جني[1]، والتقدير: بابا ذا باب، ثم حذف (ذا) وأقيم الثاني مقامه فجرى عليه جريان الأول كما تقول: زيد عمرو أي مثل عمرو

الرابع: ذهب بعضهم، ومنهم الرضي[2] إلى أنها عطف بتقدير الفاء، أو ثم، فقولك: دخلوا رجلا رجلا، تقديره: دخلوا رجلا فرجلا،أو رجلا ثم رجلا.

وافترضه الأزهري[3]، والسيوطي[4] ثم اختاره قال: ولو ذهب ذاهب إلى أن النصب إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء أي: رجلا فرجلا، وبابا فبابا، لكان وجها حسنا عاريا عن التكلف؛ لأن المعنى ادخلوا رجلا بعد رجل وعلمته الحساب بابا بعد باب.

واختار أبو حيان مذهب سيبويه القائل بأن مجموعهما هو الحال حيث يقول: « والذي أختاره أنه وما قبله منصوبان بالعامل قبله؛ لأن مجموعهما هو الحال »[5]، واختاره في (البحر)[6] كذلك ثم افترض المذهب القائل على أنه منصوب بالعطف وأثنى عليه فقال: « ولو ذهب ذاهب إلى أن نصبه إنما هو بالعطف على تقدير حذف الفاء وأن المعنى بابا فبابا وأول فأول لكان مذهبا حسنا عاريا عن التكلف»[7].

ويرى الباحث ما رآه أبو حيان وكثير من المفسرين أن مجموعهما هو الحال؛ لأنه لا يتم المعنى إلا بهما.

---

(١) ينظر الارتشاف ٣/ ١٥٥٨، والتصريح ١/ ٣٧١، والصبان ٢/ ٢٥٤.
(٢) ينظر الرضي ٢/ ٧١.
(٣) ينظر التصريح على التوضيح ١/ ٣٧١.
(٤) ينظر الهمع ٢/ ٢٢٦.
(٥) الارتشاف ٣/ ١٥٥٨.
(٦) ينظر البحر المحيط٨ / ٤٤٦.
(٧) الارتشاف ٣/ ١٥٥٨.

وأما ما ذهب إليه الزجاج وغيره أن الثاني توكيد للأول فليس بسديد كما سبق؛لأنه لو كان توكيدا لأدى ما أداه الأول[1] فلو قلت: أقبل خالد خالد كان (خالد) الثاني هو الأول، وهو توكيد ولو قلت: أقبل الرجال صفا صفا، احتمل كلامك معنيين فإنه إذا كان الرجال أقبلوا صفا واحدا كانت (صفا) الثانية توكيدا لأنها لم تزد على معنى الأول، وإذا أقبلوا صفوفا فليست بتوكيد، وقد يمتنع إعراب المكرر توكيدا إذا كان المعنى لا يحتمله، وذلك قولك: (أقبل الطلاب فردا فردا) فلا يصح أن يكون توكيدا؛ لأن الطلاب لا يمكن أن يكونوا فردا واحدا، وكذلك لو قلت: حفظت القصيدة بيتا بيتا، فلا يمكن أن تكون القصيدة بيتا واحدا[2].

وأما ما ذهب إليه ابن جني من أن الثاني توكيد للأول فليس المعنى عليه أيضا.

وأما ما ذهب إليه الرضي، والسيوطي منه أنه على تقدير حرف العطف ففيه نظر، فالفاء تفيد التعقيب والترتيب و(ثم) تفيد الترتيب والتراخي، فقولك: حضروا رجلا فرجلا، معناه حضر الرجل بعد الآخر بلا مهلة، وإن قلت (ثم) كان المعنى حضر الرجل بعد الآخر وبين كل رجل وآخر مهلة، وهذا المعنى غير مراد فإن العرب لو أرادت الترتيب والتعقيب لجاءت بالفاء ولو أرادات التراخي لجاءت بـ (ثم) ولكنها أرادت أنهم دخلوا رجلا بعد الآخر فقد يكون بعضهم دخل بلا مهلة، وقد يكون دخل بعضهم بمهلة فإن قدرت أحد الحرفين تعين أحد المعنيين.

وقد يصعب التقدير أحيانا أو يمتنع وذلك كقولك: قرأت الكتاب كلمة كلمة، فإن كان على تقدير الفاء كان المعنى أنك قرأت الكتاب كله كلمة بعد أخرى بلا مهلة حتى أنهيته، وقد يكون الكتاب يستغرق شهورا فإنه يعسر أن تكون قرأت الكتاب بلا مهلة كلمة بعد أخرى حتى النهاية وتقدير (ثم) أبعد إذ المعنى يكون على ذلك أنه قرأ كلمة ثم جعل لنفسه مهلة ليقرأ بعدها كلمة أخرى وهكذا فيكون متراخيا بعد كل كلمة وهو ليس بسديد أيضا[3].

---

(١) ينظر الهمع ٢/ ٢٢٦.
(٢) ينظر معاني النحو ٢/ ٧١٥.
(٣) ينظر المصدر السابق ٢/ ٧١٦.

إعراب الحال إذا جاء مصدرا دالا على الكمال أو التشبيه بعد (أمّا):

ورد الحال مصدرا في العربية بكثرة نحو قوله تعالى: ﴿...يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً ...﴿٢٧٤﴾﴾[البقرة]، وقوله تعالى: ﴿...وَٱدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ...﴿٥٦﴾﴾ [الأعراف]، وقوله تعالى: ﴿...إِنِّي دَعَوْتُهُمْ جِهَارًا ﴿٨﴾﴾ [نوح]، وقالوا: قتلته صبرا، وأتيته ركضا، ولقيته فجأة وعيانا، وطلع بغتة، فأجمع البصريون والكوفيون[1] على أنه لا يستعمل من ذلك إلا ما استعملته العرب ولا يقاس عليه غيره.

ويستثنى من ذلك ثلاثة أنواع جوزوا القياس فيها[2]:

الأول: ما وقع بعد خبر قرن بأل الدالة على الكمال نحو: أنت الرجل علما، وأدبا ونبلا، واختلف النحاة في إعراب المصدر المنصوب (علما، أدبا، نبلا) على أقوال:

١ – هو حال أي أنت الكامل في حال علم وحال أدب وحال نبل، وهذا مذهب الخليل وسيبويه[3]، وابن مالك[4]، وابن الناظم[5]، وابن هشام[6]، والأزهري[7]، والسلسيلي[8].

قال سيبويه: « هذا باب ما ينتصب من المصادر؛ لأنه حال صار فيه المذكور وذلك قولك أما سمنا فسمين، وأما علما فعالم، وزعم الخليل رحمه الله أنه بمنزلة قولك: أنت الرجل علما ودينا، وأنت الرجل فهما وأدبا أي: أنت الرجل في هذه الحال وعمل فيه ما قبله وما بعده... فانتصب المصدر؛ لأنه حال مصير فيه »[9].

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٢٨، وشفاء العليل ٢/ ٥٢٤، وابن الناظم ٣١٦، والأشموني ٢/ ٩، والهمع ٢/ ٢٢٨.

(٢) ينظر الحاشية السابقة.

(٣) ينظر الكتاب ١/ ٣٨٤.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩، وشفاء العليل ٢/ ٥٢٤.

(٥) ينظر ابن الناظم ٣١٧.

(٦) ينظر أوضح المسالك ٢/ ٣٠٨.

(٧) ينظر التصريح ١/ ٣٧٥.

(٨) ينظر شفاء العليل ٢/ ٥٢٤.

(٩) الكتاب ١/ ٣٨٤.

٢ – منصوب على المصدرية لا حال، وهو مذهب ثعلب[١]، ويتأول الرجل باسم الفاعل فيما جاء بعده فكأنه قال: أنت العالم علما، والمتأدب أدبا، والنبيل نبلا.

٣ – هو تمييز، وهو مذهب الرضي[٢] لأنه فاعل في المعنى أي: أنت الكامل علما أي علمه، ومثله: هو زهير شعرا، وهو الكامل شعرا أي: شعره، والدليل عليه أنك تقول: هو قارون كنزا، والخليل عروضا، وسيبويه نحوا، وهذه ليست بأحوال ولا مصادر.

واختار أبو حيان القول الثالث قال: « ويحتمل عندي أن يكون تمييزا كأنه قال: أنت الكامل أدبا أي: أدبك فحول أي الرجل بمعنى الكامل، كما أجازوا في: (أرجل عبد الله) أن يرتفع (عبد الله) على الفاعلية بمعنى: أكامل عبد الله ؟؛ لأنه لم يرد أن يستفهم عن (عبد الله) أرجل هو أو امرأة ؟ »[٣].

الثاني: ما وقع بعد خبر يُشبّه به مبتدؤه نحو: أنت زهير شعرا، وحاتم جوادا، والأحنف حلما، ويوسف حسنا، واختلف في إعرابه أيضا على أقوال:

١ – هو حال، وهو مذهب الخليل، وسيبويه[٤]، وابن مالك[٥]، وابنه[٦]، والأزهري[٧]، والتقدير عندهم: مثل زهير في حال شعر، وكذلك باقيها.

٢ – تمييز، وهو مذهب الرضي[٨].

٣ – منصوب على نزع الخافض ذكره ابن يعيش الصنعاني[٩]، ولم يعزه كأنه قيل: هو بمنزلة زهير في الشعر.

---

(١) ينظر الرضي ٢/ ٧٥، والارتشاف ٣/ ١٥٧٢، والهمع ٢/ ٢٢٨، والصبان ٢/ ٢٥٨، والتصريح ١/ ٣٧٥.
(٢) ينظر الرضي ٢/ ٧٥.
(٣) الارتشاف ٣/ ١٥٧٢.
(٤) ينظر الكتاب ١/ ٣٨٤.
(٥) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٢٩، وشفاء العليل ٢/ ٥٢٤.
(٦) ينظر ابن الناظم ٣١٧.
(٧) ينظر التصريح ١/ ٣٧٥.
(٨) ينظر الرضي ٢/ ٧٥.
(٩) ينظر المحيط ١/ ٨٣.

واختار أبو حيان أن يكون تمييزا بقوله: « والأظهر أن تكون تمييزا إذ هو على تقدير (مثل) محذوفة و(مثل) يكون عنها التمييز نحو: على التمرة مثلها زبدا، ونصوا على التمييز في قولك: زيد القمر حسنا، وثوبك السلق خضرة أي: مثل القمر حسنا »[١].

الثالث: ما وقع بعد (أما) نحو: أما علما فعالم، فقد اختلف النحاة في إعرابه على أقوال:

١ – أنه منصوب على الحالية وهو مذهب كثير من النحاة، ومنهم سيبويه[٢]، وابن مالك[٣]، وابن الناظم[٤]، والأشموني[٥]، والسيوطي[٦].

٢ – والأصل فيه أن رجلا وصف عنده شخص بعلم وغيره فقال الرجل للواصف: أما علما فعالم يريد: مهما يذكر إنسان في حال علم فالذي وصفت عالم، كأنه منكر ما وصفه به من غير العلم، فالناصب لهذه الحال هو فعل الشرط المحذوف، وصاحب الحال هو المرفوع بفعل الشرط، ويقال قياسا عليه: أما سمنا فسمين، وأما نبلا فنبيل.

٣ – منصوب على أنه مفعول به وهو مذهب الكوفيين[٧]، والسيرافي[٨]، وابن مالك في شرح التسهيل[٩]، وهو منصوب بفعل الشرط المقدر فيقدر متعديا على حسب المعنى فكأنه قال: مهما تذكر علما فالذي وصف عالم.

واحتج ابن مالك[١٠] بأنه لا يخرج منه شيء عن أصله إذ الحكم عليه بالحالية فيه إخراج المصدر عن أصله ووضعه موضع اسم الفاعل؛ ولأنه ورد فيما ليس مصدرا سمع: أما قريشا فأفضلها وأما العبيد فذو عبيد.

---

(١) الارتشاف ٣/ ١٥٧٢.
(٢) ينظر الكتاب ١/ ٣٨٤.
(٣) ينظر التسهيل ١٠٩.
(٤) ينظر ابن الناظم ٣١٧.
(٥) ينظر الأشموني ٢/ ١٠.
(٦) ينظر الهمع ٢/ ٢٢٩.
(٧) ينظر التصريح ١/ ٣٧٤، والارتشاف ٣/ ١٥٧٣، والأشموني ٢/ ١٠، والهمع ٢/ ٢٢٩.
(٨) ينظر الأشموني ٢/ ١٠، والهمع ٢/ ٢٢٩.
(٩) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٣٠.
(١٠) ينظر المصدر السابق ٢/ ٣٣٠.

وهو مذهب الأخفش[1] فذهب إلى أنه منصوب على المصدرية (مفعول مطلق) مؤكد لناصبه وهو (عالم) المؤخر والتقدير: مهما يكن من شيء فالمذكورعالم علما، فلزم تقديمه كما لزم تقديم المفعول به في نحو: ﴿فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝٩﴾[الضحى]، والأصل مهما يكن من شيء فاليتيم لا تقهر.

وظاهر كلام أبي حيان أنه اختار مذهب الكوفيين فقال: «وإن صحت حكاية الكسائي (أما قريشا فأنا أفضلها) فذلك قليل وتقديره: أما ذكرك قريشا على إضمار المصدر... »[2].

ويرى الباحث أن الوجه الإعرابي في المنصوب في قولهم: أنت الرجل علما وأدبا... هو أن يعرب تمييزا؛ لأن المعنى عليه، ومعنى الأسلوب أنت الرجل المملوء علما وفهما وأدبا وكذلك فإنها ليست بمصادر في قولنا: هو سيبويه نحوا، هذا والتقدير يطرد في المصادر وغيرها.

أما قولهم: هو زهير شعرا فنصبه على التمييز هو الوجه؛ لأنه يريد هو مثل زهير شعرا كجملة زيد القمر حسنا.

وأما قولهم: أما علما فعالم فالوجه أن يعرب مفعولا به على تقدير فعل محذوف وليس على الشرط، أما إعرابه على الحال ففيه كثرة التقديرات، وعدم التقدير أولى من التقدير.

تقديم التمييز على عامله:

اختلف النحاة في جواز تقديم التمييز إذا كان عامله فعلا متصرفا نحو: تصبب زيد عرقا وتفقأ الكبش شحما، على قولين:

الأول: ذهب أكثر البصريين إلى منعه، ومنهم سيبويه[3]، وابن السراج[4]، وتبعهم ابن الحاجب، والرضي[5]، وابن يعيش[6]، وابن هشام[7]، وأكثر الكوفيين[8]

(١) ينظر التصريح ١/ ٣٧٤، والأشموني ٢/ ١٠، والهمع ٢/ ٢٢٩.
(٢) الارتشاف ٣/ ١٥٧٥.
(٣) الكتاب ١/ ٢٠٥.
(٤) الأصول ٢/ ٢٢٩.
(٥) الرضي ٢/ ١٠٦-١٠٧.
(٦) ابن يعيش ٢/ ٧٤.
(٧) المغني ٤٤١.
(٨) الإنصاف ٢/ ٨٣٠، والارتشاف ٣/ ١٦٣٥.

كالفراء[١]، وأكثر المغاربة[٢] كابن عصفور[٣]، وابن الناظم[٤].

قال سيبويه: « وقد جاء من الفعل ما قد أنفذ إلى مفعول ولم يقوَ قوة غيره مما تعدى إلى مفعول وذلك قولك: امتلأت ماء، وتفقأت شحما، ولا تقول: امتلأته ولا تفقأته، ولا يعمل في غيره في المعارف ولا يقدم المفعول فيه فتقول: ماء امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفة المشبهة ولا في هذه الأسماء لأنها ليست كالفاعل... »[٥].

واحتج البصريون بأنه لا يجوز تقديمه على العامل؛ وذلك لأن هو الفاعل في المعنى فإذا قلت: تصبب زيد عرقا، فإن المتصبب هو العرق وكذلك لو قلت: (حسن زيد غلاما) لم يكن له حظ من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى: هو الغلام، فلما كان هو الفاعل في المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظا[٦].

واحتج بعض النحاة بحجج أخرى منها: القياس على الصفة المشبهة فلا يقال (وجها الحسن[٧]، والقياس على النعت فإن التمييز مبين لما قبله كالنعت، والنعت لا يجوز تقديمه على المنعوت وكذلك التمييز[٨].

وعلل ابن عصفور بأن العامل فيه لا يكون فعلا، وإنما العامل فيه تمام الكلام[٩].

الثاني: ذهب الكسائي[١٠]، والمازني[١١]، والمبرد[١٢]، والجرمي[١٣]، وتابعهم ابن

---

(١) معاني القرآن ١/ ٧٥.
(٢) الارتشاف ٣/ ١٦٣٥، والهمع ٢٦٨.
(٣) شرح الجمل ٢/ ٢٩٢.
(٤) ابن الناظم ٣٥١.
(٥) الكتاب ١/ ٢٠٥.
(٦) الإنصاف ٢/ ٨٣٠، وابن يعيش ٢/ ٧٤.
(٧) الكتاب ١/ ٢٠٥.
(٨) شرح الجمل ٢/ ٢٩١.
(٩) المصدر السابق ٢/ ٢٩١.
(١٠) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، والارتشاف ٣/ ١٦٣٤، والهمع ٢/ ٢٦٨.
(١١) الإنصاف ٢/ ٨٢٨، والهمع ٢/ ٢٦٨.
(١٢) المقتضب ٣/ ٣٦.
(١٣) الارتشاف ٣/ ١٦٣٤، والأشموني ٢/ ٥٤.

مالك[1] إلى جواز تقديم التمييز على عامله المتصرف، واستدلوا بالسماع والقياس[2].

فأما السماع فقول الشاعر[3]:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيبُ

ومنه قول الشاعر[4]:

أنفسا تطيب بنيل المنى وداعي المنون ينادي جهارا

وقول الآخر[5]:

ضيعت حزمي في إبعادي الأملا وما ارعويت وشيبا رأسي اشتعلا

وقول الآخر[6]:

ولست إذا ذرعا أضيق بضارع ولا يائس عند التعسر من يسرِ

ورد المانعون ما احتج به الكسائي وغيره، فقالوا في قول الشاعر:

(وما كان نفسا...) إن الرواية الصحيحة (وما كان نفسي...) وذلك لا حجة فيه ولئن كان صحيحا ما قالوه فإن نصب (نفسا) عند البصريين بفعل مقدر كأنه قال: أعني نفسا لا على التمييز، ولو قدر ما ذكره المجيزون لكان قليلا في الشعر شاذا فلا يكون فيه حجة[7] وجعل ابن هشام قول الشاعر:..... وشيبا رأسي اشتعلا، وقول الشاعر

(١) شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩.

(٢) الإنصاف ٢/ ٨٢٨.

(٣) هو للمخبل السعدي في الخصائص ٢/ ٣٨٤، والأعشى همدان أو قيس بن الملوح في الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي، تحقيق عبد العال سالم مكرم، ط١، ١٩٨١، دار البحوث العلمية، الكويت ٤/ ٣٦، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، والإنصاف ٢/ ٨٢٨.

(٤) لرجل من طيء في شرح التصريح ١/ ٤٠٠، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، والأشموني ٢/ ٥٣، والمغني ٤٤٢.

(٥) لم أقف على قائله، وهو بلا نسبة في المغني ٤٤١، والأشموني ٢/ ٥٤.

(٦) وهو بلا نسبة في شرح التسهيل ٢/ ٣٨٩، وشفاء العليل ٢/ ٥٥٩، ولأبي هول الحميري في أمالي ابن الشجري ١/ ٩١.

(٧) الإنصاف ٢/ ٨٣١.

(أنفسا تطيب) من الضرورة[1].

ورد ابن مالك رأي سيبويه ومن تابعه بردود ذكرها، منها[2]:

١ – أن سيبويه دفع روايات برأي لا دليل عليه فلا يلتفت إلى هذا الرأي.

٢ – جعل التمييز كبعض الفضلات محصل لضرب من المبالغة ففيه تقوية لا توهين فإذا حكم بعد ذلك بجواز التقديم ازدادت التقوية وتأكدت المبالغة.

٣ – أن أصالة فاعلية التمييز كأصالة فاعلية الحال في نحو: جاء راكبا رجل فإن أصله (جاء راكب) على الاستغناء بالصفة فقدم راكب ونصب بمقتضى الحالية ولا يمنع ذلك في تقديمه على (جاء) فكما تنوسي الأصل في الحال فكذلك التمييز.

٤ – أن اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك في نحو: (أعطيت زيد درهما) فإن (زيد) في الأصل فاعل، وبعد جعله مفعولا لم يعتبر ما كان له من معنى التقديم، بل أجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له من الأصل.

٥ – واختار أبو حيان جاز تقديمه على فعله بقوله: « وهو الصحيح لكثرة ما ورد من الشواهد على ذلك، قياسا على الفضلات »[3].

و يلاحظ أن السماع الذي نصّ عليه أبو حيان وفاقا للكسائي والمازني وغيرهما اعتمد على أبيات من الشعر، ولم يذكروا شاهدا من النثر، ولا يمكن القياس على الشعر وحده إن لم يسنده شواهد من من النثر؛ لأن للشعر لغته الخاصة به، وعليه فإن الجمهور كانوا على حقّ حينما منعوا تقديم التمييز على فعله.

ويرى الباحث أن التمييز عنصر زيادة يأتي لرفع الإبهام عنها أو عن أحد عناصرها فكيف يأتي المفسر في الكلام أولا ثم المبهم، والأصل عكس ذلك.

---

(١) ينظر المغني ٤٤١-٤٤٢.
(٢) ينظر شرح التسهيل ٢/ ٣٩٠.
(٣) الارتشاف ٤/ ١٦٣٥.

الفصل الرابع

اختياراته في المـجرورات

العامل في المضاف إليه:

اختلف النحويون في عامل المضاف إليه على ثلاثة أقوال:

الأول: أن العامل في المضاف إليه هو المضاف، وهو مذهب سيبويه[١]، والمبرد[٢] وابن السراج[٣]، والحيدرة اليمني[٤]، وابن عصفور[٥]، والرضي[٦]، وابن مالك[٧]، وابن الناظم[٨]، والمرادي[٩]، وابن هشام[١٠]، وابن عقيل[١١]، والأشموني[١٢]، والسيوطي[١٣].

قال سيبويه: « والجرّ إنما يكون في كل اسم مضاف إليه، واعلم أن المضاف إليه ينجرّ بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفا،أوباسم لا يكون ظرفا، فأما الذي ليس باسم ولا ظرف فقولك: مررت بعبد الله...، وأما الحروف التي تكون ظروفا نحو: خلف وأمام... وأما الأسماء فنحو: مثل وغير وكل وبعض... »[١٤].

(١) ينظر الكتاب ١/ ٤١٩.
(٢) ينظر المقتضب ٤/ ١٤٣.
(٣) ينظر الأصول ١/ ٤٠٨.
(٤) ينظر كشف المشكل ١/ ٥٨٦.
(٥) ينظر شرح الجمل ٢/ ٧٣.
(٦) ينظر الرضي ١/ ٦٥ و ٢/ ٢٣٣.
(٧) ينظر شفاء العليل ٢/ ٧٠١.
(٨) ينظر ابن الناظم ٣٨٠.
(٩) ينظر توضيح المقاصد ٢/ ٧٨٣.
(١٠) ينظر أوضح المسالك ٣/ ٨٤.
(١١) ينظر ابن عقيل ٢/ ٤٣.
(١٢) ينظر الأشموني ٢/ ١٢٣.
(١٣) ينظر الهمع ٢/ ٤١٢.
(١٤) الكتاب ١/ ٤١٩.

ولمذهب سيبويه توجيهان:

أحدهما: أن العامل هو الاسم المضاف بنفسه، واختاره الرضي، لأن معنى كون الثاني مضافا إليه حاصل له بواسطة الأول فهو الجارّ بنفسه[١]، وفيه إشكال، لأن عمل الأسماء مخالف للقياس فلا يعمل الاسم إلا ما أشبه الفعل، والفعل لاحظّ له في عمل الجر، وهذا يضعف عمل المضاف الجر في المضاف إليه[٢]، ويضعف قول الرضي بأن معنى كون الثاني مضافا إليه لا يمنع بواسطة حرف الجر.

ثانيهما: أن العامل هو الاسم لنيابته مناب حرف الجر المحذوف، وصححه ابن عصفور[٣].

الثاني: العامل هو الحرف، وهو مذهب الزجاج[٤]، والزمخشري[٥]، وابن يعيش[٦] وابن الباذش[٧]؛ وذلك لأن كلا من المضاف والمضاف إليه اسم ليس له أن يعمل في الآخر لأنه ليس عمله في أحدهما بأولى من العكس، وإنما الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر وحسن حذفه لنيابة المضاف إليه عنه، وصيرورته عوضا عنه في اللفظ، وليس بمنزلته في العمل[٨]، فقولك: (غلام زيد، معناه: غلام لزيد، ومعنى (ثوب حرير): ثوب من حرير، وعليه فإن العامل هو الحرف المقدر، أو المنوي ناب عنه المضاف عندهم.

ورد بأنه يؤدي إلى حذف حرف الجرّ، وإبقاء عمله، وذلك لا يجوز إلا في ضرورة أو نادرة كلام[٩]، وأما قولهم بأن العامل حرف مقدر ناب عنه المضاف، فلا يمكن للاسم أن ينوب عن الحرف العامل إلا إذا تضمن هذا الاسم معنى الحرف، والاسم لا يدل

---

(١) ينظر الرضي ١/ ٦٧.
(٢) ينظر الإيضاح في شرح المفصل ١/ ٤٠، والهمع ٢/ ٤١٢.
(٣) ينظر شرح الجمل ٢/ ٧٣.
(٤) ينظر ما ينصرف ومالا ينصرف ٦، وابن يعيش ٢/ ١١٧، والرضي ٢/ ٢٣٣، وابن عقيل ٢/ ٤٣.
(٥) ينظر المفصل ٨٢.
(٦) ينظر ابن يعيش ٢/ ١١٧.
(٧) ينظر التصريح ٢/ ٢٥.
(٨) ينظر ابن يعيش ٢/ ١١٧.
(٩) ينظر شرح الجمل ٢/ ٧٣.

على الحرف المقدر فمعنى (اللام) أو (من) لم يحدثه المضاف، وإنما من النسبة بين المضاف والمضاف إليه.

الثالث: الإضافة وهو المعنى المستفاد من النسبة بين المضاف والمضاف إليه وهو عامل معنوي ونسب هذا الرأي للأخفش[١]، والسهيلي[٢].

ورد بأنه إن أراد بالإضافة كون الاسم مضافا إليه فهذا هو المعنى المقتضي، والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي، وإن أراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف إليه فينبغي أن يكون العامل في الفاعل والمفعول أيضا النسبة بينها وبين الفعل[٣].

واختار أبو حيان أن العامل في المضاف إليه هو العامل المعنوي (الإضافة) بقوله: « ورسم الإضافة نسبة بين اسمين تقيدية توجب لثانيهما الجر أبدا... »[٤].

واختاره أيضا في (النكت الحسان)[٥]، واحتج لهذا الرأي بأن النسبة الموجودة بين المضاف والمضاف إليه هي المعرفة للمضاف،..... فهو لا يقوم بعمل التعريف كما أن الحرف المقدر لا يقوم بذلك.

ويبدو مدى تحكم نظرية العامل في عرض العامل في المضاف إليه، وفي غيره من العوامل وتظهر الردود القواعد الفلسفية التي بنيت عليها هذه النظرية فالعامل عندهم ما به يتقوّم المعنى المقتضي ولا عامل بغير معمول.

ويرى الباحث أن مهمة المضاف إليه هي تحديد وتخصيص المضاف، فالعلاقة بينهما علاقة تلازمية بحيث لا ينفك أحدهما عن الآخر، وهذا ما أقره النحاة حينما منعوا من الفصل بينهما، ولا دور للحركة الإعرابية، ولم تأت نتيجة عامل كما يراها النحاة، ويرى الباحث أيضا أن هذا من الخلاف الذي لا يجدي نفعا ولا يقدم شيئا للدراسات النحوية.

---

(١) ينظر الهمع ٢/ ٤١٢.
(٢) ينظر التصريح ٢/ ٢٥، ورأيه هذا غير مذكور في كتابه (نتائج الفكر).
(٣) ينظر ابن يعيش ٢/ ١١٧، الرضي ١/ ٦٧.
(٤) الارتشاف ٤/ ١٧٩٩.
(٥) ينظر النكت الحسان ١١٧.

تقديم معمول المضاف إليه على المضاف:

المضاف إليه كالصلة للمضاف فلا يتقدم على المضاف معمول المضاف إليه، كما لا يتقدم على الموصول معمول الصلة فلا يقال في (أنت أوّل قاصدٍ خيرا): خيرا أنت أول قاصد، ولا في (جاءني أخو ضارب زيدا): جاءني زيدا أخو ضارب، فإن كان المضاف (غير) مرادا به النفي نحو: (أنت غير مكرم زيدا) ففي جواز تقديم معمول المضاف إليه في نحو قولك: (زيدا أنت غير مكرم) ثلاثة مذاهب:

الأول: أنه يجوز تقديم معمول المضاف إليه مطلقا، وهذا المذهب نسب للسيرافي[١] فيجوز عنده (زيدا أنت غير مكرم، أو(جاءني زيدا أخو ضارب).

الثاني: المنع مطلقا، ونسب لابن السراج[٢]، وبعض المغاربة[٣]، واختاره ابن عقيل[٤].

الثالث: التفصيل، فإن كانت (غير) مرادا بها النفي جاز تقديم معمول المضاف إليه عليها قياسا على (لم) و (لن) و (لا) فيجوز تقديم معمول المضاف إليه على (غير) كما جاز تقديم معمول النفي بهذه الأدوات فكما جاز (أنا زيدا لا ضارب) جاز (أنا زيدا غير ضارب) وهذا مذهب الزمخشري[٥]، والعكبري[٦]، وابن مالك[٧]، والرضي[٨] وابن هشام[٩]، واستدلوا بالسماع والقياس[١٠].

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٢٣٦، والارتشاف ٤/ ١٨١١، وشفاء العليل ٢/ ٧٠٦.
(٢) ينظر الارتشاف ٤/ ١٨١١، والدر المصون ٢/ ٥٩.
(٣) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد (شرح ابن عقيل على التسهيل لابن مالك)، تحقيق محمد كامل بركات ١٩٨٤، دار المدني.٢/ ٣٣٧
(٤) ينظر المصدر السابق ٢/ ٣٣٧.
(٥) ينظر الكشاف ١/ ٧٣.
(٦) ينظر التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٣٨٨.
(٧) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٢٣٦.
(٨) ينظر الرضي ٢/ ٢٤١.
(٩) ينظر المغني ٦٣٩.
(١٠) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٢٣٦، وشفاء العليل ٢/ ٧٠٦، والمغني ٦٣٩، والدر المصون ٢/ ٥٩.

فأما السماع فقوله تعالى: ﴿... وَهُوَ فِي ٱلۡخِصَامِ غَيۡرُ مُبِينٍ ١٨﴾[الزخرف]، وقوله تعالى: ﴿عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ غَيۡرُ يَسِيرٖ ١٠﴾ [المدثر] حيث تقدم الجار والمجرور (في الخصام) و (على الكافرين) وهما معمولان للمضاف إليه (مبين) و (يسير، ومنه قول الشاعر[1]:

فتى هو حقاً غيرُ ملغٍ فريضةً ولا يتخذْ يوما هواهُ خليلا

وقول الشاعر[2]):

إنّ امرأَ خصّني يوما مودتَّهُ على التنائي لعندي غيرُ مكفورِ

فقدم معمول المضاف إليه (عندي) على (غير) والأصل غير مكفور عندي.

وأما القياس فالجواز حملا على معمول أدوات النفي (لم، لن، لا) وقالوا: لو لم يرد بـ (غير) النفي لم يصح تقديم معمول المضاف إليه عليها كقولك: (أكرم القوم غير شاتم زيدا) فلو قيل: أكرم القوم زيدا غير شاتم، لم يجز لأن النفي غير مراد.

واختار أبو حيان المنع مطلقا قال: « المنع مطلقا وهو الصحيح... »[3]، واختاره في (البحر)[4] أيضا، وضعف قول الزمخشري، وقال بأن كون اللفظ يقارب اللفظ في المعنى لا يقضي له بأن يجري أحكامه عليه ولا يثبت تركيب إلا بسماع من العرب ولم يسمع (أنا زيدا غير ضارب، ولذا فقد أعرب قوله تعالى: (وهو في الخصام غير مبين) بقوله: (في الخصام) متعلق بمحذوف تفسيره (غير مبين) أي (وهو لا يبين في الخصام).

ويرى الباحث جواز تقديم معمول المضاف إليه (غير) عليها إذا أريد بها النفي وذلك لورود السماع به كما في البيتين والآيات، وأما قول أبي حيان: أنه لم يسمع من العرب لا يدل على أنه لم يسمع غيره بدليل ثبوت البيتين.

---

(١) لم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ٣/ ٢٣٦، والمغني ٦٣٩، والهمع ٢/ ٤٢٠.
(٢) لم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ٣/ ٢٣٦، وشفاء العليل ٢/ ٧٠٦.
(٣) الارتشاف ٤/ ١٨١١.
(٤) ينظر البحر ١/ ١٥٠ ١٥١.

إعراب الضمير المتصل باسم الفاعل:

اسم الفاعل إذا جاء بعده المفعول به اسما صريحا معرفا نحو: (هذا الضاربُ الرجلَ) جاز في المفعول به النصب بمقتضى المفعولية، والجر بمقتضى الإضافة، فإن كان المفعول به ضميرا نحو: (الضاربك) و (الضاربوك، ففي إعرابه أوجه هي:

الأول: وهو مذهب سيبويه[١]، وابن السراج[٢]، واختاره ابن عصفور[٣]، وابن يعيش[٤]، و ابن مالك[٥]، ويرون أنه إن كان اسم الفاعل مجردا من (أل) نحو: (ضاربك) فموضع الضمير الجر، أما إن كان اسم الفاعل معرفا مفردا نحو: (الضاربك) فموضعه النصب، وإن كان الضمير بعد مثنى أو مجموع نحو: (الضارباك، الضاربوك، فيجوز جره على الإضافة، ونصبه على المفعولية[٦]، قال سيبويه: « وإذا قلت: هم الضاربوك، وهما الضارباك، فالوجه فيه الجر؛ لأنك إذا كففت النون من هذه الأسماء في المظهر كان الوجه الجر إلا في قول من قال: الحافظو عورةَ العشيرة.

ولا يكون في قولهم: (هم ضاربوك) أن تكون الكاف في موضع نصب؛ لأنك لو كففت النون في الإظهار لم يكن إلاّ جرّا ولا يجوز في الإظهار: هم ضاربو زيدا؛ لأنها ليست في معنى الذي؛ لأنها ليست فيها الألف واللام كما كانت في الذي »[٧].

ونص سيبويه يشير إلى أنه فرّق بين (الضاربوك) اسما لفاعل معرفا بـ (أل، وبين (ضاربوك) مجردا من أل، فالكاف في (الضاربوك، الضارباك) يجوز أن تكون في موضع جر وأن تكون في موضع نصب؛ لأنك تقول: الضاربو زيدا، على قول من قال: (الحافظو عورة العشيرة) بالنصب؛ لأنه يجوز في الاسم الظاهر الوجهان: الجر والنصب، والكاف في

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ١٨٧.
(٢) ينظر الأصول ١/ ١٢٨.
(٣) ينظر المقرب ١٣٦.
(٤) ينظر ابن يعيش ٢/ ١٢٤.
(٥) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٨٣، وشفاء العليل ٢/ ٦٣٠.
(٦) ينظر الرضي ٢/ ٢٦٢، وابن يعيش ٢/ ١٢٤، وابن الناظم ٣٨٦، وأوضح المسالك ٣/ ١٠١، والأشموني ٢/ ١٣٤، والهمع ٢/ ٤١٨.
(٧) الكتاب ١/ ١٨٧.

(ضاربوك) في موضع الجر لا غير؛ لأنك لا تقول إلا: (ضاربو زيد) بالخفض.

الثاني: ذهب الأخفش[١]، وهشام الضرير[٢] إلى أن الكاف (الضمير) منصوب مطلقا دخلت الألف واللام عليه أم لم تدخل؟ فـ (ضاربك) و (الضاربك) عندهما سيان؛ لكونه مفعولا، وموجب النصب على المفعولية محققة، أما موجب الجر على الإضافة غير محققة إذ لا دليل عليها إلا حذف التنوين، ونون التثنية، والجمع، ولحذفها سبب غير الإضافة وهو صون ضمير المتصل من وقوعه منفصلا[٣]، وقال ابن مالك: هذه شُبيهة تحسب قوية، وهي ضعيفة؛ لأن النصب الذي تقتضيه المفعولية لا يلزم كونه لفظياً بل يكتفي فيه بالتقدير، وأيضاً فإن عمل الأسماء النصب أقل من عملها الجر فينبغي أن يؤخذ بالجر حملا على الأكثر، أما جعل حذف التنوين أو النون صونا للضمير المتصل من وقوعه منفصلا فمستغنى عنه لوجهين:

أحدهما: أن حذفه للإضافة محصل لذلك فلا حاجة لسبب آخر.

وثانيهما: أن مقتضى الدليل بقاء الاتصال بعد التنوين ونون التثنية والجمع واتصال الضمير لا يزال بنون التوكيد فكذلك لا يزال بالتنوين[٤].

الثالث: ذهب الزمخشري[٥] إلى القول بالجر مطلقا، سواء أكان اسم الفاعل مفردا أم مثنى أم مجموعا، قال: « وإذا كان المضاف إليه ضميراً متصلا جاء ما فيه تنوين، أو نون وما عدم واحد منهما شرعا في صحة الإضافة »[٦]، وظاهر كلامه أنه في موضع جر.

قال ابن يعيش: « وما ذكره صاحب الكتاب (أي الزمخشري) فمذهب ثالث لا أعرفه »[٧]، ونسب هذا الرأي للمبرد والمازني والرماني[٨].

---

(١) ينظر معاني القرآن له ١/ ٩٠، وابن يعيش ٢/ ١٢٤، وشرح التسهيل ٣/ ٨٣، والارتشاف ٥/ ٢٢٧٥.
(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٨٣، والارتشاف ٥/ ٢٢٧٥، والهمع ٢/ ٤١٨، وابن الناظم ٣٨٦.
(٣) ينظر شرح التسهيل ٣ / ٨٣، والرضي ٢ / ٢٦٢.
(٤) ينظر شرح التسهيل ٣ / ٨٤
(٥) ينظر شرح التسهيل ٣ / ٨٦، والرضي ٢ / ٢٦٢، والهمع ٢ / ٤١٨.
(٦) المفصل ٨٤، وابن يعيش ٢ / ١٢٣
(٧) ابن يعيش ٢ / ١٢٤.
(٨) ينظر شرح التسهيل ٣ / ٨٦، والأشموني ٢ / ١٣٤، والهمع ٢ / ٤١٨.

والقائل بهذا القول سوّى بين (الضاربك) و (ضاربك) فكما أن الكاف في (ضاربك) مجرور فكذلك في (الضاربك) وكأنه قاس (الضاربك) على ما فيه الألف واللام نحو: (الضارب الرجلِ)؛ لأنه تجوز فيه الإضافة فكذلك جازت في (الضاربك)[1].

واختار أبو حيان مذهب سيبويه بقوله: « فمذهب سيبويه والمحققين أنه تجب الإضافة والضمير مجرور (في زيد مكرمك، هؤلاء مكرموك) »[2].

والذي يظهر أن (الضاربك) لا يختلف عن (الضارب الرجل) وأجاز النحاة في الأخير الوجهين النصب والجر، فكذلك كان ينبغي أن يجيز أن (الضاربك)؛ لأنه لا فرق بينهما، فإن كان اسم الفاعل نكرة نحو: (ضاربك، فالوجه هو الجر كما ذب سيبويه، ومن تبعه كأبي حيان؛ لأنه لا يجوز أن يقال إلا: هو ضارب زيد، وكذلك فإن الضمير يلزم أن يكون مجروراً كما في (كتابك) ويلزم أن يكون منصوباً كما في (أكرمك، وإذا وقع الضمير هذا الموقع جاز فيه الوجهان.

والذي يراه الباحث أيضاً أن العلاقة في التراكيب في (الضارب الرجل أو الضارب الرجل، الضارب زيداً، الضارب زيد، الضاربك...) هي علاقة المفعولية، والمعنى يبدو واحدا كذلك، ولا عبرة للحركة الإعرابية لأن معنى (الضارب الرجل) هو نفس المعنى في (الضارب الرجل).

ويرى الباحث أن الخوض في إعراب هذا الضمير لا يفسر معنى الجملة، ولا يقدم شيئاً للدراسات النحوية.

إضافة اسم الفاعل إلى المعرفة:

لا يجوز دخول الألف واللام على المضاف الذي إضافته محضة فلا يقال: ([3]) (هذا الغلامُ رجلٍ)؛ لأن الإضافة منافية للألف واللام فلا يجمع بينهما، وأما إذا كانت غير محضة

(١) ينظر المحصل ٢ / ٧٧.
(٢) الارتشاف ٥ / ٢٢٧٥.
(٣)ينظر الرضي ٢ / ٢٥٥، وابن يعيش ٢ / ١٢٢، وشرح الجمل ٢ / ٧٤، وابن الناظم ٣٨٩، والهمع ٢ / ٤١٢.

(لفظية) فكان القياس أيضاً ألا تدخل الألف واللام على المضاف، ولما كانت الإضافة فيه على الانفصال اُغتفر ذلك بشرط أن تدخل الألف واللام على المضاف إليه نحو: (الضارب الرجل) أو على ما أضيف إليه المضاف إليه نحو: زيد الضارب رأس الجاني وكذلك يجوز (الضارب زيد) و (الضارب خالد، وأجازوا (الضاربك) أ(ضاربك) مما يضاف إلى الضمير؛ وذلك لأن الإضافة لفظية ولم يكتسب المضاف إليه تعريفاً ولا تخصيصا إنما اكتسب تخفيفاً والعرب تميل إلى الخفة في كلامها، غير أن النحاة اختلفوا في تركيب (الضارب زيد) على أقوال:

الأول: ذهب جمهور النحاة إلى عدم جوازه ومنهم سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وابن السراج[٣]، والزمخشري[٤]، وابن يعيش[٥]، وابن عصفور[٦]، وابن مالك[٧]، وابن الناظم[٨]، وابن هشام[٩]، وابن عقيل[١٠]، والأشموني[١١]، والسيوطي[١٢].

واحتجوا بأن هذه الإضافة لا تفيد خفة كما أفادتها في المثنى) الضاربا زيد (والجمع) الضاربو زيد أي: لم يحصل بالإضافة تخفيف؛ لأنه لم يكن فيه تنوين ولا نون فيسقطا بالإضافة[١٣]، وكذلك فإن الألف واللام إذا لحقت اسم الفاعل كانت بمعنى (الذي) وكان اسم الفاعل في حكم الفعل من حيث هو صلة له فيلزم إعماله فيما بعده فينبغي أن يكون) الضارب زيدا[١٤].

---

(١) ينظر الكتاب ١ / ١٨٢.
(٢) ينظر المقتضب ٤ / ١٤٤ – ١٤٥.
(٣) ينظر الأصول ١ / ١٢٥.
(٤) ينظر المفصل ٨٤.
(٥) ينظر ابن يعيش ٢ / ١٢٢
(٦) ينظر شرح الجمل ٢ / ٧٤، والمقرب ١٣٧.
(٧) ينظر شرح التسهيل ٣ / ٨٦.
(٨) ينظر ابن الناظم ٣٨٥ – ٣٨٦.
(٩) ينظر أوضح المسالك ٣ / ٩٩.
(١٠) ينظر ابن عقيل ٢ / ٤٧.
(١١) ينظر الأشموني ٢ / ١٣٤.
(١٢) ينظر الهمع ٢ / ٤١٢.
(١٣) ينظر المحصل ٢ / ٧٦، وابن يعيش ٢ / ١٢٢
(١٤) ينظر ابن يعيش ٢ / ١٢٢.

قال سيبويه: « هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه، وذلك قولك: هذا الضارب زيداً، فصار في معنى: هذا الذي ضرب زيداً، وعمل عمله لأن الألف واللام منعتا الإضافة، وصارتا بمنزلة التنوين، وكذلك: هذا الضارب الرجل، وهو وجه الكلام.

وقد قال قوم من العرب ترضى عربيتهم: (هذا الضاربُ الرجلِ) شبهوه بالحَسَن الوجهِ، وإن كان ليس مثله في المعنى، وقد يشبهون الشيء بالشيء وليس مثله في جميع أحواله، ومثل ذلك في الإجراء على ما قبله هو الضارب زيدا والرجلَ، لا يكون فيه إلا النصب؛ لأنه عمل فيها عمل المنوّن، ولا يكون هو الضارب عمرو، كما لا يكون هو الحسن وجهِ»[1].

أشار سيبويه إلى جواز (الضارب الرجلِ، وأنه على لغة من لغات العرب، ولم ينسبها لأحد، وعدم جواز (الضارب زيد أو عمروَ) قياسا على عدم جواز (الحسن وجه، ثم استشهد على ما أجازه ف: (الضاربو زيد) بقول الشاعر[2]:

الحافظو عورةِ العشيرةِ لا يأتيهمُ منْ ورائنا نَطَفُ

وكذلك قول الشاعر[3]:

هم الآمرون الخيرَ والفاعلونَهُ إذا ما خشوا من مُحدثٍ معظما

الثاني: أجاز الفراء[4] هذا التركيب (الضارب زيدٍ) نظراً إلى الاسمية، وأن الإضافة لفظية لم يحصل بها تعريف فلا يكون مانعا من الإضافة.

قال ابن الحاجب[5]: أجاز الفراء ذلك إما لأنه توهم أن لام التعريف دخلته بعد

---

(١) ينظر الكتاب ١ / ١٨١ – ١٨٢.

(٢) هو لعمر بن امرئ القيس، وهو في اللسان (وكف) ٩ / ٣٦٣، والدرر ١ / ١٤٦، ونسب لقيس بن الخطيم في تحصيل عين الذهب من معدن جوهر في علم مجازات العرب، تحقبق د. زهير عبد المحسن سلطان، ط٢، ١٩٩٤، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٥٥، ولرجل من الأنصار في الكتاب ١ / ١٨٨.

(٣) لم أقف على قائله، وذكر النحاة أنه مصنوع، وهو في شواهد الكتاب ١ / ١٨٨، ومعاني القرآن للفراء ٢ / ٣٨٦، وابن يعيش ٢ / ١٢٥، والخزانة ٤/ ٢٦٩، والدرر ٦ / ١٣٥.

(٤) ينظر ابن يعيش ٢ / ١٢٣، الرضي ٢ / ٢٥٥، والأشموني ٢ / ١٣٤، والهمع ٢ / ٤١٨.

(٥) ينظر الرضي ٢ / ٢٥٥.

الحكم بإضافته ثم عرف باللام، وغما لأنه قاسه على (الضارب الرجل) و (الضاربك) وقال: وكلا الأمرين غير مستقيم؛ لأن الإضافة في الظاهر أتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام وبهذا الوجه برر ابن مالك إجازة الفراء[1]، وأما قياسه على (الضارب الرجل) فليس بوجه لأن (الضارب الرجل) وإن لم يحصل فيه تخفيف بالإضافة إلا أنه محمول على ما حصل فيه التخفيف ومشبه به وذلك هو الحسن الوجه.

واختار أبو حيان مذهب الجمهور بقوله: « فإن كان المفعول نكرة نحو: هذا الضارب رجل، أو معرفاً بغير (أل) كالعلمية نحو: زيد، أو اسم الإشارة نحو الضاربك هذا، أو المضاف لضمير اسم الفاعل نحو الضارب عبده، فالفراء يجيز النصب في هذه كلها، والصحيح وجوب النصب »[2].

ويرى الباحث أن الوجه – كما قال سيبويه – هو نصب ما بعد اسم الفاعل إذا كان الفعل متعدياً؛ لأن العلاقة بين اسم الفاعل والمضاف إليه في (الضارب الرجل) المفعولية، وهذا ما يدل عليه المعنى نحو: (الحافظ عورة العشيرة) فالمعنى يشير إلى أن العلاقة بينهما المفعولية، وإن كان بعدها مجروراً؛ لأنه من باب إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله.

وأن معنى (الضارب الرجلِ) و (الضارب الرجلَ) هو واحد، ولا عبرة بالحركة الإعرابية فإنها لا تحمل قيمة دلاليَة بدليل أن الإضافة ما أفادت تعريفاً ولا تخصيصاً، وكذلك فإنها لغة لبعض العرب فدلالتهما واحدة.

وما ذهب إليه الفراء في إجازة(الضارب زيدٍ) ليس فيه خروج عن اللغة؛ لأنهم أجازوا (الضارب الرجل) و (الضاربك) وهي لغة لبعض العرب، كذلك قولنا (الضارب زيد) ففي الجملة الأولى والثانية أضيف اسم الفاعل المعرف بأل إلى اسم معرف أو إلى ضمير كما في الثانية، ولا فرق بين (الضارب زيد، والضارب الرجل، وأما ما احتجوا به من أن الإضافة في (الضارب زيد) لم تفد تخفيفاً فليست قضية الخفة أو الثقل مبرراً صحيحاً لإجازة أسلوب ومنع أسلوب آخر، كما يذهب إليه النحاة، وإنما الأصل هل ورد التركيب في اللغة؟ وهل يجوز القياس عليه؟

(١) ينظر شرح التسهيل ٣ / ٨٦...
(٢) الارتشاف ٥ / ٢٢٧٦.

وأما ما احتجوا به من أن الإضافة (الضارب الرجلِ) جائزة؛ لأنها شبهت بـ(الحسن الوجهِ) فغير مستقيم، فما المانع من تشبيه (الضارب زيدٍ) بـ(الحسن الوجهِ) أو بـ (الضارب الرجل، وهو تركيب جائز؟

وعليه فإن جواز (الضارب زيد) لا غبار عليه حملا على (الضارب الرجل) و (الضاربا زيد) و (الضاربو زيد) ما دامت هذه جائزة، ويعززها أن العلاقة بين اسم المفعول وما بعده هي علاقة المفعولية في كل هذه التراكيب.

الفصل بين المضاف والمضاف إليه:

اختلف النحاة في جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه على ثلاثة مذاهب:

الأول: ذهب البصريون[١] إلى المنع، وأجازوا الفصل بينهما بالظرف أو الجار والمجرور في الشعر فقط، وهو ظاهر كلام سيبويه[٢]، وتبعهم الفراء[٣]، وابن ولاد[٤]، ومكي القيسي[٥]، والزمخشري[٦]، وابن عطية[٧]، وأبو البركات الأنباري[٨]، والعكبري[٩]، وابن يعيش[١٠]، وابن عصفور[١١]، والرضي[١٢].

واحتجوا بأنه لا يجوز الفصل؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، فلا يجوز أن يفصل بينهما، وإنما جاز الفصل بينهما بالظرف وحرف الجر كما قال عمرو بن قميئة[١٣]:

---

(١) ينظر الإنصاف ٢ / ٤٢٧، وابن يعيش ٣ / ١٩- ٢٣، وشرح التسهيل ٣ / ٢٧٢، والرضي ٢ / ٢٨٩.

(٢) ينظر الكتاب ١/ ١٧٨-١٧٩.

(٣) ينظر معاني القرآن ١/ ٣٥٨.

(٤) ينظر الانتصار له ٨٤.

(٥) ينظر مشكل إعراب القرآن ١/ ٢٧٢.

(٦)ينظر المفصل ٩٩.

(٧) ينظر المحرر الوجيز ٦/ ١٥٨.

(٨) ينظر الإنصاف ٢/ ٤٢٧-٤٣٦.

(٩) ينظر التبيان ١/ ٤٠٣.

(١٠) ينظر ابن يعيش ٣/ ٢٢-٢٣.

(١١) ينظر شرح الجمل ٢/ ٦٢٦.

(١٢) ينظر الرضي ٢/ ٢٨٩.

(١٣) ينظر الكتاب ١/ ١٧٨، وابن يعيش ٣/ ٢٠، و (ساتيدما): اسم جبل، استعبرت: بكت.

لما رأتْ ساتيدما استعبرتْ لله درُّ اليومَ مَنْ لامها

ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف (اليوم) لأن التقدير (لله در من لامها اليوم، وقول أبي حية النميري[1]:

كما خُطّ الكتابُ بكفٍّ يوما يهوديٍّ يُقاربُ أو يزيلُ

والتقدير: بكف يهودي يوما.

وقال ذو الرمة[2]:

كأن أصواتَ من إيغالِهن بنا أواخرِ المَيْسِ أصواتُ الفراريجِ

والتقدير: كأن أصوات أواخر الميس.

وقول الآخر[3]:

هما أخوا في الحرب مَنْ لا أخا له إذا خاف يوما نَبْوةً فدعاهما

والتقدير: هما أخوا من لا أخا له في الحرب.

الثاني: ذهب الكوفيون[4] إلى جواز الفصل مطلقا بالظرف وغير الظرف في الشعر وغيره، واستدلوا بالسماع:

١- فقد جاء الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمتعلق المضاف، والفاصل فاعله كقول الشاعر[5]:

نرى أسهُما للموتِ تُصمي ولا تَنمي ولا ترعوي عن نقض أهواؤنا العزمِ

(١) ينظر الكتاب ١/ ١٧٩، والمقتضب ٤/ ٣٧٧، والإنصاف ٢/ ٤٣٢، والخصائص ٢/ ٤٠٥، والخزانة ٤/ ٢١٩، والتصريح ٢/ ٥٩.

(٢) ديوانه ٩٩٦، والكتاب ١/ ١٧٩، والمقتضب ٤/ ٣٧٦، وابن يعيش ١/ ١٠٣، والرضي ٢/ ٢٨٩.

(٣) هو لعمرة الخثعمية في الكتاب ١/ ١٨٠، والخصائص ١/ ٢٩٥، والإنصاف ٢/ ٤٣٤، وابن يعيش ٣/ ٢١، وهمع الهوامع ٢/ ٤٣٣.

(٤) ينظر الإنصاف ٢/ ٤٢٧، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٣، وابن يعيش ٣/ ٢٠، والرضي ٢/ ٢٨٩.

(٥) لم أقف على قائله، وهو في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٤، والأشموني ٢/ ١٨٧.

أراد: ولا ترعوي عن نقض العزم أهواؤنا، ففصل بـ (أهواؤنا) وهو فاعل النقض بين المضاف (نقض) وبين المضاف إليه (العزم) وهو مفعول في المعنى.

٢ - وجاء الفصل بينهما بالمفعول به كقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ...﴿١٣٧﴾﴾ [الأنعام] في قراءة ابن عامر[١] برفع (قتل، ونصب (أولادهم، وجر (شركائهم، ومنه قول الطرمّاح أيضا[٢]:

يُطفن بحوزيّ المراتع لم تُرَعْ بواديهِ مِنْ فَرع القِسيِّ الكنائنِ

والتقدير: من فرع الكنائن القسي.

٣ - وجاء الفصل بالنعت، ومنه قول الشاعر[٣]:

نجوت وقد بلَّ المراديُّ سيفَه من ابن أبي شيخ الأباطحِ طالبِ

أراد من ابن أبي طالب شيخ الأباطح.

٤ - والفصل بالنداء، ومنه قول الشاعر[٤]:

وفاق كعبُ بُجيرٍ منقذٌ لك من تعجيلِ تهلكةٍ والخلدِ في سقرا

٥ - وبفعل ملغى كقول الشاعر[٥]:

ألا يا صاحبي قفا المهاري تسائل عن بثينة أين سارا
بأي تراهم الأرضين حلّوا أالدبران أم عسفوا الكفارا

---

(١) قراءة ابن عامر في إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع لأبي شامة المقدسي، تحقيق إبراهيم عطوة، مطبعة البابي الحلبي ٤٦١.

(٢) ينظر ديوانه، تحقيق عزة حسن، ط٢، ١٩٩٤، دار الشرق العربي، بيروت صـ٢٦٩، والإنصاف ٢/ ٤٢٩، وشرح التسهيل ٣/ ٢٧٧، والحوزي: الوعل الفحل، والمراتع: المراعي.

(٣) لمعاوية بن أبي سفيان، وهو في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٥، والتصريح ٢/ ٥٩، والهمع ٢/ ٤٣٣.

(٤) هو لبجير بن زهير في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٥، الدر المصون ٥/ ٤٨، والأشموني ٢/ ١٨٦.

(٥) لم أقف على قائله، بلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٦، والأشموني ٢/ ١٨٩، والمهاري: جمع مهرية المنسوبة إلى (المهرة) في اليمن، والدبران والكفار: مرضعان، والعسف: السير بغير هدى.

٦ - كما جاء الفصل بالقسم فيما رواه الكسائي من قول العرب (هذا غلام والله زيد)[١].

الثالث: ذهب ابن مالك[٢] إلى جواز الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر وفي غيره، وأجاز الفصل بينهما بمتعلق المضاف إذا كان مفعولا، أما الفصل بالفاعل والنعت والنداء وغيره فهو ضعيف عنده.

وتبعه ابن الناظم[٣]، وابن هشام[٤]، وابن عقيل[٥]، والسلسيلي[٦]، والأشموني[٧]، والسيوطي[٨]، وعبد القادر البغدادي[٩].

واستدل المجيزون بالسماع والقياس[١٠] فمن السماع:

١ - قوله تعالى: ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ ... ﴿١٣٧﴾ ﴾[الأنعام] على قراءة ابن عامر فقد فصل بين المضاف وهو مصدر وبين المضاف إليه وهو فاعله والفاصل مفعوله، وقد يكون الفاصل ظرفه كقوله بعضهم: تركُ يوما نفسِك وهواها سعي لها في رداها[١١].

١- قوله تعالى: ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ ٱللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِۦ رُسُلَهُۥٓ ... ﴿٤٧﴾ ﴾[إبراهيم] على قراءة بعضهم[١٢] أو بظرف كقوله (صلى الله عليه وسلم): (هل أنتم تاركو لي

---

(١) ينظر الإنصاف ٢/ ٤٣١.
(٢) ينظر شرح التسهيل ٣ / ٢٧٢ - ٢٧٨.
(٣) ينظر ابن الناظم ٤٠٨.
(٤) ينظر أوضح المسالك ٣ / ١٧٧.
(٥) ينظر المساعد ٢ / ٣٧٢.
(٦) ينظر شفاء العليل ٢ / ٧٢٦.
(٧) ينظر الأشموني ٢ / ١٧٩.
(٨) ينظر الهمع ٢ / ٤٣١.
(٩) ينظر الخزانة ٢ / ٢٥٤
(١٠) ينظر شرح التسهيل ٣ / ٢٧٢ - ٢٧٨، وشفاء العليل ٣ / ١٧٧، والأشموني ٢ / ١٧٩ - ١٨٩.
(١١) ينظر التصريح ٢ / ٥٩ وابن عقيل ٢ / ٤٧، والأشموني ٢ / ١٨١.
(١٢) مفاتيح الأغاني ٢٣٢، وإتحاف فضلاء البشر ٢٧٤.

صاحبي)[1].

٢- وقول الشاعر[2]:

عتوا إذ أجبناهم إلى السَلْم رأفة فسقناهم سوقَ البُغاثَ الأجادلِ

وقول الشاعر[3]:

فزجّجته بمزجّةٍ زجَّ القلوصَ أبي مزادهْ

وقول الآخر[4]:

لئن كان النكاحُ أحلَّ شيء فإن نكاحها مطرٍ حرامُ

ويروى بجر (مطر) والتقدير فإن نكاح مطر إياها.

وأما القياس فهو[5] كون الفاصل فضلة فإنه صالح لعدم الاعتداد به، وكونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف، وكونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية فحكم بجوازه.

ورد البصريون على الكوفيين بأن الأبيات التي أنشدوها لا يجوز الاحتجاج بها؛ لأنها مجهولة القائل[6].

---

(١) رواه البخاري في صحيحه، كتاب فضائل الصحابة، برقم ٣٤٦١، باب٥.

(٢) منسوب لبعض الطائيين وهو في شرح التسهيل ٣/ ٢٧٨،وابن الناظم، وأوضح المسالك٣/ ١٨٠، والبغاث: طائر ضعيف، والأجادل: جمع اجدل وهو الصقر.

(٣) لم أقف على قائله وهو في الإنصاف ٢/ ٤٢٧، وابن يعيش ٣/ ١٩.وزججتها: طعنتها بالزج، وهي الحديدة التي في رأس الرمح، والقلوص: الشابة من النوق، وأبو مزادة: اسم رجل.

(٤) لم أقف على قائله وهو في الإنصاف ٢ / ٤٢٧، والخصائص ٢ / ٤٠٦، وشرح التسهيل ٣ / ٢٧٨.

(٥) ينظر شرح التسهيل ٣ / ٢٧٧.

(٦) ينظر الإنصاف ٢ / ٤٣١ – ٤٣٢.

وأما قراءة ابن عامر فوصفها بعض النحاة بالخطأ واللحن والقبح، فردها الطبري[١]، والنحاس[٢]، وابن خالويه[٣]، والزمخشري[٤]، وابن عصفور[٥]، وقال: والذي غلطه في ذلك أن (شركاءهم) كان مرسوماً في مصحفه بياء على حسب رسم مصاحف أهل الشام.

وضعفها بعضهم واستبعدوها كالفراء[٦]، ومكي القيسي[٧]، وابن عطية[٨]، والرضي[٩]، حيث قال: (ولا نسلم تواتر القراءات السبع).

واختار أبو حيان جواز ذلك وفاقاً لابن مالك اعتماداً على السماع فقال: « وأما الفصل بين المصدر والمخفوض كقراءة ابن عامر (قتل أولادهم شركاؤهم) فقد جاءت نظائره في أشعار العرب، والصحيح جوازه وإن كان أكثر النحاة يخصونه بالشعر»[١٠].

واختاره في البحر أيضاً، وعلل جوازها بقوله: « لوجودها في القراءة المتواترة المنسوبة إلى العربي الصريح المحض ابن عامر الآخذ القرآن عن عثمان بن عفان قبل أن يظهر اللحن في لسان العرب، ولوجودها أيضاً في لسان العرب في غير أبيات.. »[١١].

وقال أيضا: « وقد جاء الفصل في اسم الفاعل في الاختيار قراءة بعض السلف (مخلف وعده رسله) بنصب (وعده) وخفض (رسله) »[١٢]، واختاره في (النهر المادّ)[١٣] كذلك.

---

(١) ينظر جامع البيان ٨ / ٣٣.
(٢) ينظر إعراب القرآن ٢/ ٩٨.
(٣) ينظر الحجة في القراءات ١٥١.
(٤) ينظر الكشاف ٢ / ٥٤.
(٥) ينظر شرح الجمل ٢ / ٦٢٦ – ٢٧.
(٦) ينظر معاني القرآن ١ / ٣٥٨.
(٧) ينظر مشكل إعراب القرآن ١ / ٥٤١.
(٨) ينظر المحرر الوجيز ٦/ ١٥٨.
(٩) ينظر الرضي ٢/ ٢٩١.
(١٠) الارتشاف ٤ / ١٨٤٥-١٨٤٦.
(١١) البحر ٤ / ٢٢٩
(١٢) البحر ٤ / ٢٣٠.
(١٣) ينظر النهر الماد، تحقيق بوران وهديان الضاوي، ط١، ١٩٨٧، دار الجنان، بيروت ١ / ٧٥٢.

ورد أبو حيان على الزمخشري بقوله: « وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة موجود نظيرها في لسان العرب في غير ما بيت، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذي تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله شرقاً وغربا، وقد اعتمد المسلمون على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم »[1].

ويرى الباحث أن حجة المعارضين وهي بأن الأبيات مجهولة القائل ضعيفة؛ لأن كثيراً منها معروف القائل[2]، وكون الشاهد مجهول القائل لا يدل على ضعفه، أو على عدم صلاحيته للاحتجاج به، ففي شواهد سيبويه أبيات كثيرة مجهولة القائل لم ينكرها أحد من النحاة.

وأما رد قراءة ابن عامر ونسبتها إلى اللحن، أو مهاجمتها ففيه جرأة في الطعن فيما ثبتت روايته عن النبي صلى الله عليه وسلم بالتواتر حتى وصلت إلى ابن عامر الذي هو من كبار التابعين، ولم ينكر أحد من السلف شيئاً عن قراءته[3]، وابن عامر عربي صريح كان موجوداً قبل أن يوجد اللحن، فكان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر[4].

وأما حجة ابن عصفور وغيره من أن الحامل لابن عامر على قراءته هذه أنها مكتوبة بالياء في بعض المصاحف (يعنى الشامية) أي أنه اعتمد الرسم فقط، فليس هذا مختصاً بالمصاحف الشامية، بل هو كذلك في مصاحف أهل الحجاز[5].

ويرى الباحث أنه من الصعب بمكان إنكار الشواهد التي استدل بها الكوفيون، وابن مالك على جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وإذا كانت العلاقة بينهما علاقة تلازمية معنوية فإن هذه العلاقة المعنوية لا تمنع من الفصل بينهما، كما دلت عليه الشواهد اللغوية. ولهذا جاء اختيار أبي حيان موفقا؛ لأن السماع ورد به نظما ونثرا.

(١) البحر ٤ / ٢٣.
(٢) كما هو واضح في تخريج الشواهد.
(٣) ينظر النشر ٢ / ٢٦٣ – ٢٦٤..
(٤) ينظر النشر في القراءات ٢ / ٢٦٣ – ١٦٤، والدر المصون ٢ / ١٦١.
(٥) ينظر النشر ٢ / ٢٦٥، والدر المصون ٥ / ١٧٥.

وبناء على ذلك يرى الباحث أنه لا مانع من الفصل بين المضاف والمضاف إليه مع بقاء العلاقة بينهما علاقة تلازم واتحاد

نيابة حروف الجر:

ورد في اللغة ما ظاهره أنّ حروف الجر ينوب بعضها عن بعض، وقد ذكر النحاة شواهد عدة جاء فيها أن حرف الجر قد ينوب عن أكثر من حرف، وإن كان الأصل في اللغة أن يكون للكلمة معنى واحد وهو مقتضى الإبانة[1].

ومن هذا الضرب قولهم: إنّ الباء[2] تأتي بمعنى (في) في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ ٱللَّهُ بِبَدْرٍ... ﴿١٢٣﴾ ﴾[آل عمران] أي في بدر، وبمعنى (عن) كقوله تعالى: ﴿مَن ..فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرًا ﴿٥٩﴾ ﴾ [الفرقان] أي: عنه، وبمعنى (على) كقوله تعالى: ﴿...وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِۦٓ إِلَيْكَ ... ﴿٧٥﴾ ﴾ [آل عمران] أي: على دينار، ويقولون: إن (من)[3] تأتي بمعنى (الباء) نحو قوله تعالى: ﴿...يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِىٍّ... ﴿٤٥﴾ ﴾ [الشورى] أي: بطرف، وبمعنى (على) كقوله تعالى: ﴿ وَنَصَرْنَٰهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ... ﴿٧٧﴾ ﴾[الأنبياء]، وبمعنى (في) كقوله تعالى: ﴿...أَرُونِى مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ... ﴿٤٠﴾ ﴾ [فاطر] أي: في الأرض.

وكذلك فإن (في)[4] تأتي بمعنى (مع) نحو قوله تعالى: ﴿...ٱدْخُلُوا۟ فِىٓ أُمَمٍ... ﴿٣٨﴾ ﴾[الأعراف] أي: مع أمم، وبمعنى (على) كقوله تعالى: ﴿...وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِى جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ... ﴿٧١﴾ ﴾ [طه] أي: على، وبمعنى (الباء) كقوله تعالى: ﴿...جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا وَمِنَ ٱلْأَنْعَٰمِ أَزْوَٰجًا يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ ۚ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾ ﴾ [الشورى] أي: يكثركم به.

---

(١) ينظر المزهر في علوم اللغة وأنواعها للسيوطي، تحقيق محمد أحمد جاء المولى بك وآخرين، ط٣، دار التراث، القاهرة ١/ ٣٦٩-٤١٢.

(٢) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٤٩-١٥٣، والمغني ١١٠-١١٤، والجنى ٣٦-٤٦، والأشموني ٢/ ٨٨-٨٩

(٣) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٣٠-١٤٠.

(٤) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٥٥-١٦٥، والمغني ١٧٤-١٧٥، والجنى ٢٥٠-٢٥٥، والأشموني ٨٤-٨٧.

وقد عنى بعض النحويين واللغويين بهذه الظاهرة اللغوية أكثر من غيرها فعقد لها بابا وأطال بعضهم ذكرها، وبين رأيه فيها، ولعل ابن قتيبة أول من عقد بابا في كتابه (تأويل مشكل القرآن) لحروف الصفات التي يقع بعضها موقع بعض[١]، وعقد الهروي كذلك بابا في كتابه (الأزهية)[٢]، وكذلك ابن جني في (الخصائص) في (باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض)[٣]، وخصص الآمدي فصلا (في الحروف وأصنافها) في كتابه (الإحكام في أصول الأحكام)[٤]، وابن حزم في (في معاني حروف تتكرر في النصوص)[٥] في كتابه (لإحكام في أصول الأحكام، وعقد الثعالبي في كتابة (فقه اللغة و سر العربية) فصلا مجملا في وقوع حروف المعنى مواقع بعض[٦].

وقد اختلف في نيابة الحروف على مذاهب:

الأول: ذهب الكوفيون[٧]، وبعض البصريين إلى جواز التناوب بين حروف الجر وممن أخذ بهذا الرأي يونس بن حبيب[٨]، وأبو عبيدة معمر بن المثنى[٩]، والأخفش[١٠]، وابن قتيبة[١١]، والمبرد[١٢]، والطبري[١٣]، والزجاج[١٤]، وابن السراج[١٥]، والزجاجي[١٦]، والفارسي[١٧]،

---

(١) تحقيق عبد المعين الملوحي، ١٩٧١، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ٢٧٧-٣٠٠.
(٢) صـ٥٦٥-٥٧٨.
(٣) ينظر الخصائص ٢/ ٣٠٦.
(٤) ينظر الإحكام في أصول الأحكام ١/ ٨٥-١٠٠.
(٥) ينظر الإحكام في أصول الأحكام ط١، ١٩٨٥، دار الكتب العلمية، بيروت ٥١ ٧٠.
(٦) ينظر فقه اللغة وأسرار العربية، ط٣، ٢٠٠١، المكتبة العصرية، بيروت ٣٩٥.
(٧) ينظر المغني ١٢٠، والجنى ٢٥٣.
(٨) ينظر معاني القرآن للأخفش ١/ ٤٦.
(٩) ينظر مجاز القرآن ١/ ١٤.
(١٠) ينظر معاني القرآن له ١/ ٢٩٦.
(١١) ينظر تأويل مشكل القرآن ٥٦٥-٥٧٨.
(١٢) ينظر المقتضب ٢/ ٣١٩.
(١٣) ينظر جامع البيان ٧/ ٧٩.
(١٤) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٤/ ١٣.
(١٥) ينظر الأصول في النحو ١/ ٤١٤.
(١٦) ينظر حروف المعاني صـ١٢.
(١٧) ينظر الجنى ٤٦.

والهـروي[1]، والجرجاني[2]، وأبو البركات الأنباري[3]، وابن الحاجب[4]، وابن مالك[5]، والمالقي[6]، وابن عقيل[7]، والأشموني[8]، واحتجوا بالشواهد السابقة وغيرها.

الثاني: ذهب جمهور البصريين[9] ومن تبعهم إلى عدم جواز نيابة الحروف ورأوا أن يبقى الحرف على معناه، وهو ظاهر كلام سيبويه[10]، وإلى ذلك ذهب الأخفش الصغير[11]، والزمخشري[12]، وابن الشجري[13]، والسهيلي[14]، والعكبري[15]،

وابن يعيش[16]، وابن عصفور[17]، والقرطبي[18]، والرضي[19]، والمرادي[20]، واختاره أبو حيان في الارتشاف[21]، وفي البحر[22].

---

(١) ينظر الأزهية ٢٧٧.
(٢) ينظر المقتصد ٢/ ٨٢٤.
(٣) ينظر البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/ ٤٣٨.
(٤) ينظر الكافية في النحو، ٢١٥-٢١٦.
(٥) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٤١.
(٦) ينظر رصف المباني ٨٥ و ١٥١ و ٢١٤ و ٣٥١.
(٧) ينظر ابن عقيل ٢/ ١٥-٢٥.
(٨) ينظر الأشموني ٣/ ٨٤.
(٩) ينظر الجنى ٥٤٦/ ١٠٨-١٠٩.
(١٠) ينظر الكتاب ٤/ ٢٢٦.
(١١) ينظر الجنى ٣١٥.
(١٢) ينظر الكشاف ١/ ٤٥٨.
(١٣) ينظر الأمالي الشجرية ٢/ ٢٦٧.
(١٤) ينظر الجنى ٣١٥.
(١٥) ينظر التبيان ٢/ ١٨٨
(١٦) ينظر ابن يعيش ٨/ ١٠-٣٠.
(١٧) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٩٨-٥٠٧.
(١٨) ينظر الجامع لأحكام القرآن، تحقيق عبد الرزاق مهدي، ط١، ٢٠٠٠، دار الكتاب العربي، بيروت ٤/ ٩٨.
(١٩) ينظر شرح الرضي ٤/ ٣٤٥.
(٢٠) ينظر الجنى ٣١٥.
(٢١) ينظر الارتشاف ٤/ ١٦٩٧-١٦١٩٨ و ١٧٠٩ و ١٧٢٠ و ١٧٢٥-١٧٢٦ و ١٧٣٠ و ١٧٣٥.
(٢٢) ينظر البحر المحيط ١/ ٣٢٤ و ٢٧٣.

ورد جمهور البصريين ومن تابعهم مذهب الكوفيين بأحد ثلاثة تأويلات[1]:

أ - إما حملها على الاستعمال المجازي كقوله تعالى: ﴿...وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ...﴿٧١﴾﴾ [طه] قالوا: إن (في) ليست بمعنى (على) ولكن شبه المصلوب لتمكنه من الجذع بالحال في الشيء.

ب - وإما على تضمين الفعل معنى فعل يتعدى بذلك الحرف كما ضمن بعضهم (شربن) في قوله[2]: شربن بماء البحر.

معنى روين و (أحسن) في قوله تعالى: ﴿...وَقَدْ أَحْسَنَ بِيٓ ...﴿١٠٠﴾﴾[يوسف] معنى: لطف.

ج - وإما على شذوذ إنابة كلمة عن أخرى، وذلك حينما لا يستطيعون حمل الشاهد على التناوب.

الثالث: ذهب بعض النحاة مذهبا وسطا، وهو القول بوقوع نيابة حروف الجر، كما قال الكوفيون، لكن ليس في كل المواضع، وإنما على حسب الأحوال الداعية، ومنهم ابن جني[3]، وابن هشام[4].

قال ابن جني: « ولسنا ندفع أن يكون ذلك كما قالوا (يعني الكوفيين) لكنا نقول: إنه يكون بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية والمسوّغة له، فأما في كل موضع وعلى كل حال فلا، ألا ترى أنك إن أخذت بظاهر هذا القول لزمك أن تقول: سرت إلى زيد، وأنت تريد (معه) وأنت تقول: زيد في الفرس، وأنت تريد (عليه)»[5].

---

(١) ينظر ابن يعيش ٨/ ١٠-٢٠، والرضي ٤/ ٣٤٥، والجنى ٣١٥، والمغني ١٢٠-١٢١.
(٢) جزء في شاهد نحو وهو شربن بماء البحر ثم ترفعت... متى لجج خضر لهن نئيج، وهو لابي ذؤيب الهذلي في الأزهية ٢٠١، والخصائص ٢/ ٨٥، والمغني ١٢٠.
(٣) ينظر الخصائص ٢/ ٣٠٨.
(٤) ينظر المغني ٦٢٠-٦٢١.
(٥) الخصائص ٢/ ٣٨٠.

وقال ابن هشام: « (قولهم ينوب بعض حروف الجر عن بعض) وهذا أيضا مما يتداولونه ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال (قد) على قولهم: (ينوب) وحينئذ، فيتعذر استدلالهم به: إذ كل موضع ادّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم»[1].

ورجح بعض الباحثين المعاصرين[2] هذا المذهب.

ويبدو من كلام الفراء أن الكوفيين لا يقولون بإطلاق النيابة إذ يقول في قوله تعالى: ﴿...مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلْحَوَارِيُّونَ نَحْنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ... ﴿٥٢﴾﴾[آل عمران]: « إنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه كقول العرب (إن الذود إلى الذود إبل) أي إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلا، فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان (مع) (إلى، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول في هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير، وكذلك تقول: قدم فلان إلى أهله، ولا تقول: مع أهله »[3].

و أنكر أحد الباحثين المعاصرين[4] التضمين لأنه لا دليل عليه ولا حجة لأصحابه، فأما الشواهد التي ذكروها فهي عنده تتعلق إما بالحذف، أو بدلالة الألفاظ، أو بالتعدي واللزوم، أو بالحقيقة والمجاز.

١ - فمن الشواهد التي تتعلق بالحذف الشاهد النحوي[5]:

---

(١) ينظر المغني ٦٢٠-٦٢١.

(٢) ينظر معاني النحو د. فاضل السامرائي ٦٢١، و نظرية الحروف العاملة، د. هادي عطية الهلالي، ط١، ١٩٨٦، عالم الكتاب، بيروت ١٥٥-١٦٠.

(٣) ينظر معاني القرآن ١/ ٢١٨.

(٤) ينظر كتابه، تناوب حروف الجر في لغة القرآن، د. محمد حسن عواد، ط١، ١٩٨٢، دار الفرقان، عمان صـ٤٩-٨٢.

(٥) لم أعثر على قائله وعجزه: حتى شتت همّالة عيناها، وهو بلا نسبة في الإنصاف ٢/ ٦١٢، والخصائص ٢/ ٤٣١، وأوضح المسالك ١/ ٣٤٦.

علفتها تبنا وماء باردا...

فـ (علفتها) ضمن معنى أنلتها.

وهم إنما عمدوا إلى التضمين في البيت لامتناع عطف المفرد على المفرد؛ لأن (علفتها) لا يصح تسليطه على الماء.

وبالرجوع إلى اللغة فإن الفعل (علف) معناه ما تأكله الماشية، وهو قضيم الدابة[1]، و قال ابن منظور: وسقيتها ماء، فليس من معاني (علف) أنال، وإنما ينصبّ معناها على إطعام الحيوان، وإن كان الإطعام نوعا من الإنالة، لكنه دال على معنى خاص به، فيصير تضمين (علف) معنى (أنال) إقحاما لا ضرورة له، وتوجيه الشاهد على تقدير فعل محذوف أي: وسقيتها، وهو من عطف الجملة على الجملة، وقد نص النحاة على هذا الوجه.

٢ - ومما يتعلق بدلالة الألفاظ من حيث الحقيقة والمجاز قول الفرزدق[2]:

كيف تراني قالبا مَجنَّي قد قتلَ اللهُ زيادا عنّي

فإن (قتل) تضمن معنى (صرف) وعمدوا إلى ذلك؛ لأن (قتل) لا يتعدى بـ (عن) إنما يتعدى به الفعل (صرف، وإذا عدنا إلى المعاجم[3] فإن قتل تعني أمات، ودفع شره، وأزال، وتعمق في البحث، فإذا عرفنا هذه المعاني لـ (قتل) كان معنى (قتل) في بيت الفرزدق بمعنى صرف ولا يقال: إن (قتل) تضمن معنى صرف، فإن قيل: إن المعنى الحقيقي لقتل هو أمات وما سوى ذلك من المعاني محمول على المجاز قلنا: إن المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة، وصار حقيقة عرفا، وهذا أمر متعارف عليه عند أرباب البيان[4].

٣ - ومما يتعلق بالتعدي واللزوم كالفعل (سفه) كقوله تعالى: ﴿ وَمَن يَرْغَبُ عَن مِّلَّةِ إِبْرَٰهِـۧمَ

(١) ينظر لسان العرب، مادة (علف) ٩/ ٢٥٥.

(٢) ديوانه ٨٨١، وشرح التسهيل ٣/ ١٥٩، والخصائص ٢/ ٤٣٠، والمجن: الترس، وزياد: هو ابن أبيه وإلى الكوفة آنذاك.

(٣) اللسان مثلا مادة (قتل) ١١/ ٥٤٧- ٥٥٢.

(٤) ينظر الخصائص ٢/ ٤٤٧، والمزهر للسيوطي ١/ ٣٦٧-٣٦٨.

﴿إِلَّا مَن سَفِهَ ... ﴿١٣٠﴾﴾ [البقرة]، قال النحاة: إن (سفه) ضمن معنى جهل، غير أن (سفه) إذا كان بمعنى خف وطاش عقله فهو لازم وإذا كان بمعنى جهل، فهو متعد ولا تضمين فيه.

٤ – وأما ما يتعلق بدلالة الألفاظ كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ ... ﴿١٨٧﴾﴾ [البقرة] فقال النحاة: إن (رفث) تضمن معنى الإفضاء والأصل أن يقال: رفث بها ورفث معها[١].

والحق أن الرفث في الآية لم يتضمن معنى الإفضاء أي: أن الإفضاء ليس فرعا، بل هو معنى من معاني الرفث قال في اللسان: « الرفث الجماع وغيره مما يكون بين الرجل وامرأته يعني التقبيل والمغازلة ونحوها مما يكون في حالة الجماع »[٢].

وقال عواد: والرفث كلمة جامعة لما يريد الرجل من المرأة في سبيل الاستمتاع من غير كناية[٣]، إذاً فالإفضاء معنى من معاني الرفث كما أن الجماع معنى من معانيه والفحش كذلك، وقد تعدى بـ (إلى) لأن المراد بالرفث الإفضاء وليس على معنى التضمين، ومجيئه في القرآن بهذا المعنى يجعل الإفضاء معنى من معاني الرفث الحقيقية.

وعليه فإن مسألة التضمين مسألة دلالية صرفة، وأن القول بالأصالة والفرعية قول لا أساس له، وأن الألفاظ التي ثبت ورودها في عصور الاحتجاج وثبتت دلالتها على معنى أو أكثر هي حقائق لغوية، وأنها أصول جميعا اصطلاحا، والشواهد التي سيقت للدلالة على التعاور تعود إلى التراكيب لا الحرف؛ لذا فإن كل حرف يؤدي معنى خاصا به لا يؤديه غيره، وقد ينجر مع الحرف معان أخر تؤول إلى المعنى الكلي الذي يختص به حرف دون غيره.

ويبدو أن كلام د. محمد عواد مقبول، غير أنه لا يطرد في بعض المواضع من ذلك قوله تعالى: (من أنصاري إلى الله) فالفعل (نصر) يؤدي معاني عدة منها: أعان، وأغاث

(١) ينظر الخصائص ٢/ ٣٠٨.
(٢) ينظر اللسان (رفث) ٢/ ٤٥٩.
(٣) ينظر اللسان ٢/ ٤٥٩ مادة (رفث)

ومعنى أتى، وأعطى[1]، والمعنى المطلوب في الآية هو النصر وليس الإيتاء ولا الإعطاء، فلا يخرج على ما قاله د. عواد على دلالة الألفاظ، أي: يمكن أن يراد معنى من معاني الفعل التي تخرج إليه، وكذلك فإن الفعل متعد بنفسه لا بحرف جر[2] فلا يمكن أن يخرج على قضية التعدي واللزوم ولهذا فلا يمكن إنكار التضمين على إطلاقه.

والحق أن الأصل في حروف الجر أن لا ينوب بعضها عن بعض بل الأصل أن لكل حرف معناه واستعماله، ولكن قد يقترب معنيان أو أكثر من معاني الحروف فتتعاور على هذا المعنى، فمثلا قد يتوسع في معنى الإلصاق بالباء فيستعمل للظرفية فتقول: أقمت بالبلد وفي البلد لكن يبقى لكل حرف معناه واستعماله المتفرد به ولا يتماثلان تماما.

(من) لابتداء الغاية الزمانية:

تدل (من) على الغاية في المكان نحو قوله تعالى: ﴿حَوْلَهُۥ..مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ لِنُرِيَهُۥ مِنْ ءَايَـٰتِنَآ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلسَّمِيعُ حَوْلَهُۥ.. ٱلْبَصِيرُ ﴿١﴾﴾ [الإسراء] وهذا مجمع عليه، أما دلالتها على الغاية في الزمان ففيه خلاف بين البصريين والكوفيين على النحو الآتي:

الأول: ذهب الكوفيون[3] إلى جواز استعمال (من) في الزمان، وصرح بجوازه قدماء البصريين كالأخفش[4]، والمبرد[5]، وابن درستويه[6]، والزجاج[7]، كما ذهب إلى جوازها ذلك كثير من المتأخرين كابن الحاجب[8]، وابن مالك[9]، والرضي[10]، والمرادي[11] وابن

(١) ينظر المصدر السابق ٥/ ٢١١ مادة (نصر).
(٢) ينظر المصر السابق(نصر) ٥/ ٢١١.
(٣) ينظر الإنصاف ١/ ٣٧٠، وابن يعيش ٨/ ١١، وشرح التسهيل ٣/ ١٣١، ورصف المباني ٣٥١، والرضي ٤/ ٢٦٧، وشرح الجمل ١/ ٤٩٨ والجنى ٣٠٨، والمغني ٣١٣، والهمع ٢/ ٣٧٧.
(٤) ينظر معاني القرآن له ٢/ ٣٣٧، والمغني ٣١٣، والجنى ٣٠٨.
(٥) ينظر المقتضب ٤/ ١٣٦-١٣٧.
(٦) ينظر ابن يعيش ٨/ ١١، والمغني ٣١٣، والهمع ٢/ ٣٧٧.
(٧) ينظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٤٧٨.
(٨) ينظر الأمالي النحوية ٢/ ٥٠٠.
(٩) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٣١.
(١٠) ينظر الرضي ٤/ ٢٦٧.
(١١) ينظر الجنى ٣٠٨، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٤٩.

هشام في أوضح المسالك[1]، والأشموني[2].

وفي كلام سيبويه تصريح بجوازه وتصريح بمنعه، فأما التصريح بجوازه فقوله في (باب ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره بعد حرف) « ومن ذلك قول العرب[3]:

من لدُ شولا فإلى إتلافها

نصب؛ لأنه أراد زمانا، و (الشول) لا يكون زمانا ولا مكانا فيجوز فيها الجر كقولك: من لدُ صلاة العصر إلى وقت كذا، وكقولك ومن لدُ الحائط إلى مكان كذا، فلما أراد الزمان حمل الشول على شيء يحسن أن يكون زمانا إذا عمل في الشول كأنك قلت: من لد إن كانت شولا إلى إتلافها »[4]، وكلام سيبويه يشير إلى أن (من) لابتداء الغاية في الزمان والمكان.

واستدل الكوفيون ومن تابعهم بشواهد كثيرة من القرآن والأحاديث الصحيحة وأشعار العرب، ومن الشواهد القرآنية:

١ - قوله تعالى: ﴿ لَا تَقُمْ فِيهِ أَبَدًا ۚ لَّمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ۚ فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَن يَتَطَهَّرُوا۟ ۚ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُطَّهِّرِينَ ﴿١٠٨﴾ ﴾[التوبة].

٢ - قوله تعالى: (إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة) ﴿ ...إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ... ﴿٩﴾ ﴾[الجمعة].

٣ - قوله تعالى: (ومن الليل فتهجد به) ﴿ وَمِنَ ٱلَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِۦ... ﴿٧٩﴾ ﴾[الإسراء].

٤ - قوله تعالى: ﴿ ...لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ۚ... ﴿٤﴾ ﴾[الروم].

وأما الأحاديث فمنها قول الرسول ﷺ:

---

(١) ينظر أوضح المسالك ٣/ ٢١-٢٣.

(٢) ينظر الأشموني ٢/ ٧٠.

(٣) من شواهد سيبويه المجهولة في الكتاب ١/ ٢٦٤، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٠، والشول: الإبل التي جفت ضروعها.

(٤) الكتاب ١/ ٢٦٤-٢٦٥.

١ - (مثلكم ومثل اليهود والنصارى كرجل استعمل عمالا فقال: من يعمل لي إلى نصف النهار على قيراط قيراط، فعملت اليهود إلى نصف النهار على قيراط، ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار على قيراط، فعملت النصارى من نصف النهار إلى العصر على قيراط...)[١].

٢ - قوله صلى الله عليه وسلم لفاطمة (رضي الله عنها): (هذا أول طعام أكله أبوك من ثلاثة أيام)[٢].

٣ - قول من روى حديث الاستسقاء: (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة)[٣].

٤ - قول عائشة (رضي الله عنها): (فجلس رسول الله (ص) ولم يجلس عندي من يوم قيل فيّ ما قيل)[٤].

٥ - قول أنس (رضي الله عنه): (فلم أزل أحب الدُبّاء من يومئذ)[٥].

وأما الأشعار فمنها قول النابغة الذبياني[٦]:

تُخَيّرْن من أزمانِ يومِ حليمةَ إلى اليومِ قد جرّبنَ كلَّ التجاربِ

وقول زهير[٧]:

لمن الديارُ بقُنةِ الحِجْرِ أقوينَ من حججٍ ومن دهرِ

وقول الراجز[٨]:

---

(١) ينظر صحيح البخاري ٣/ ١١٧.

(٢) ينظر مجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيثمي، ١٣٥٢هـ، مكتبة القدسي، القاهرة ١٠/ ٣١٢، عن أنس بن مالك أن فاطمة رضي الله عنها ناولت رسول الله كسرة من خبز شعير فقال: هذا أول طعام أكله)

(٣) رواه البخاري ٢/ ١٨ باب الاستسقاء.

(٤) الحديث في البخاري ٣/ ١٥٦ كتاب الشهادات.

(٥) رواه البخاري في باب الأطعمة، باب الدباء برقم ٥١١٧، ٥/ ٧٢.

(٦) ديوانه ٣٢، والكتاب ١/ ٣٢٦، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٢.

(٧) ديوانه ٨٦، والإنصاف ١/ ٣٧٠، والرضي ٤/ ٢٦٧، وابن يعيش ٨/ ١١.

(٨) لم أقف على قائله، وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٣٢، والدر المصون ١/ ١٨٤.

تنتهض الرعدةُ في ظُهيري من لدنِ الظهرِ إلى العصرِ

وقول الشاعر[1]:

ما زلت من يومِ بنْتُم والهاً دَنِفَا ذا لوعةٍ عيشُ من يبلى بها عجبُ

الثاني: ذهب البصريون[2] إلى أنه لا يجوز استعمال (من) في الزمان، ومن هؤلاء سيبويه في أحد قوليه[3]، والزجاجي [4]، وظاهر كلام سيبويه[5] أنه يمنع استعمال (من) في الزمان و (مذ) في المكان.

واحتج البصريون[6] بأن (من) للمكان نظير (مذ) في الزمان لأن (من) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في المكان، كما أن (مذ) وضعت لتدل على ابتداء الغاية في الزمان كقولك (ما رأيته مذ يوم الجمعة) فالمعنى أن ابتداء الوقت الذي انقطعت فيه الرؤية يوم الجمعة كما تقول (ما سرت من بغداد) فالمعنى ما ابتدأت بالسير هذا المكان فكما لا يجوز أن تقول: ما سرت مذ بغداد، فكذلك لا يجوز أن تقول (ما رأيته من يوم الجمعة).

وأجابوا عن حجج الكوفيين[7] بأن قوله تعالى ﴿...مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ... ﴿١٠٨﴾﴾ [التوبة] لا حجة فيه؛ لأن التقدير من تأسيس أول يوم فـ (من) داخلة على (تأسيس) وهو مصدر والمصدر يسوغ دخول (من) عليه، وكذا بقية الشواهد، وهكذا عمد البصريون إلى تأويل هذه الشواهد وغيرها على حذف مضاف، وهو مصدر مناسب لمعنى الجملة.

---

(١) لم أعثر على قائله وبلا نسبة في شرح التسهيل ٣/ ١٣٣، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت ١٣٢.

(٢) الإنصاف ١/ ٣٧٠، وابن يعيش ٨/ ١١،، وشرح التسهيل ٣/ ١٣٣، ورصف المباني ٣٥١، والرضي ٤/ ٢٦٧، والهمع ٢/ ٣٧٦.

(٣) الكتاب ٤/ ٢٢٦.

(٤) ينظر حروف المعاني ٥٠.

(٥) الكتاب ٤/ ٢٢٦.

(٦) ينظر الإنصاف ١/ ٣٧٠-٣٧٥، وابن يعيش ٨/ ١١، وشرح الجمل ١/ ٤٤٩، والهمع ٢/ ٣٧٧.

(٧) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٤٩، والهمع ٢/ ٣٧٧.

واختار أبو حيان مذهب الكوفيين بقوله: « وهو الصحيح، وتأويل ما كثر وجوده ليس بجيد »[1].

ويرى الباحث أن استعمال (من) في الزمان وارد في العربية، والدليل كثرة الشواهد على ذلك من القرآن والحديث وأشعار العرب، ولا داعي لتكلف التأويل حتى تستقيم قاعدتهم.

دلالة (من) على التبعيض:

اختلف النحاة في دلالة (من) على التبعيض على قولين:

الأول: ذهب جمهور النحاة إلى أنها تدل على التبعيض، ومن هؤلاء سيبويه[2]، والمبرد في أحد قوليه[3]، والوراق[4]، والفارسي[5]، وابن عصفور[6]، وتابعهم في ذلك ابن مالك[7]، وابن الناظم[8]، والرضي[9]، والمالقي[10]، والمرادي[11]، وابن هشام[12]، وابن عقيل[13]، والأشموني[14]، والسيوطي[15]، وغيرهم.

وتعرف (من) التبعيضية بأن يكون هناك شيء ظاهر وهو بعض المجرور بـ (من)

(١) الارتشاف ٤/ ١٧١٨.
(٢) ينظر الكتاب ١/ ٢٢٥.
(٣) ينظر المقتضب ٤/ ١٣٧.
(٤) ينظر علل النحو ٢٠٩.
(٥) ينظر الإيضاح العضدي ٢٥١.
(٦) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٩٩.
(٧) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٣٥.
(٨) ينظر ابن الناظم ٣٦٠.
(٩) ينظر الرضي ٤/ ٢٦٩.
(١٠) ينظر رصف المباني ٣٥٢.
(١١) ينظر الجنى الداني ٣٠٩.
(١٢) ينظر المغني ٣١٣.
(١٣) ينظر ابن عقيل ٢/ ١٥.
(١٤) ينظر الأشموني ٢/ ٧٠.
(١٥) ينظر الهمع ٢/ ٣٧٧.

نحو: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا ...﴿١٠٣﴾﴾[التوبة] أو مقدر نحو: أخذت من الدراهم أي: من الدراهم شيئا ويصلح مكانها بعض[١].

واستدل الجمهور بنصوص كثيرة من القرآن الكريم منها:

١ - قوله تعالى: ﴿... مِّنْهُم مَّن كَلَّمَ ٱللَّهُ ...﴿٢٥٣﴾﴾[البقرة].

٢ - قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَبِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَمَا هُم بِمُؤْمِنِينَ ﴿٨﴾﴾[البقرة].

٣ - قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُعْجِبُكَ قَوْلُهُۥ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ...﴿٢٠٤﴾﴾[البقرة].

٤ - قوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ ...﴿١١﴾﴾[الحج].

٥ - قوله تعالى: ﴿...حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ...﴿٩٢﴾﴾[آل عمران]، وهو أقوى دليل عند الجمهور حيث قرئ[٢] (بعض ما تحبون)[٣].

قال سيبويه: « وأما (من) فتكون لابتداء الغاية في الأماكن... وتكون أيضا للتبعيض تقول: هذا من الثوب، وهذا منهم كأنك قلت: بعضه »[٤].

الثاني: ذهب المبرد في أحد قوليه[٥]، والأخفش الصغير (علي بن سليمان ت ٣١٠هـ)[٦]، وابن السراج[٧]، والجرجاني[٨]، والزمخشري[٩]، إلى أن (من) لا تفيد التبعيض بل هي في هذه المواضع التي ذكرها المجيزون تفيد الابتداء لأن أصل (من) المبعضة ابتداء الغاية لأن

---

(١) ينظر الرضي ٤/ ٢٦٩، والارتشاف ٤/ ١٧١٩، والأشموني ٢/ ٧٠.
(٢) ينظر الكشاف ١/ ٢٠٢، وتفسير الرازي ٢/ ٥٠١.
(٣) الرضي ٤/ ٢٦٩، والأشموني ٢/ ٧٠، وابن عقيل ٢/ ١٥، والهمع ٢/ ٣٧٧.
(٤) الكتاب ٤/ ٢٢٤-٢٢٥.
(٥) ينظر المقتضب ١/ ٤٤.
(٦) ينظر الرضي ٤/ ٢٦٩، والارتشاف ٤/ ١٧١٩، والهمع ٢/ ٣٧٧.
(٧) ينظر الأصول ١/ ٤٠٩.
(٨) ينظر الجنى الداني ٣٠٩، والهمع ٢/ ٣٧٧.
(٩) ينظر المفصل صـ٢٨٣، وابن يعيش ٨/ ١٢.

(الدراهم) في قولك: (أخذت من الدراهم) مبدأ الأخذ[1]، وذهب ابن يعيش إلى أنها تفيد الابتداء والتبعيض في هذه الأمثلة[2].

وذهب سيبويه[3]، وتابعه ابن ولاد[4] إلى أن (من) إذا كانت زائدة أفادت معنى التبعيض، وكذلك إذا كانت مصاحبة لـ (أفعل) التفضيل فقال سيبويه: « وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيما... وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد، ولو أخرجت (من) كان الكلام حسنا ولكنه أكد بـ (من) لأن هذا موضع تبعيض فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس... وكذلك هو أفضل من زيد، إنما أراد أن يفضله على بعض، ولا يعمم »[5].

ورد عليه المبرد[6] بأن هذا غلط؛ لأنه يجوز أن تقول: أنت أفضل من جميع الناس ومعناه أنت تفضل زيدا وتفضل جميع الناس، ولكن (من) ابتداء غاية، وذلك أنك تعرف تقدمه في الفضل من فضل زيد، و لولا معرفتك بمقدار فضل زيد لم تدر ما فضل من تفضله عليه.

ورده ابن ولاد[7] بأن ابتداء الغاية في (من) لا يصح؛ لأن الابتداء يقتضي انتهاء ويكون الفضل واقعا ما بين الغايتين، وهو ليس كذلك هنا، وإذا بطل أن تكون (من) ابتداء الغاية ولا زائدة فلم يبق إلا ما قاله سيبويه من التبعيض.

واعترض ابن مالك على قول سيبويه أنها تفيد التبعيض في (ما أتاني من رجل) فقال: « وهذا غير مرضي؛ لأنه يلزم منه أن تكون ألفاظ العموم للتبعيض، وإنما المقصود بزيادة (من) في نحو: (ما أتاني من رجل) جعل المجرور بها في العموم، وإنما تكون للتبعيض

---

(١) ينظر الرضي ٤/ ٢٦٩.
(٢) ينظر ابن يعيش ٨/ ١٢.
(٣) ينظر الكتاب ٤/ ٢٢٥.
(٤) ينظر الانتصار ٢٥٦.
(٥) الكتاب ٤/ ٢٢٥.
(٦) ينظر المقتضب ١/ ٤٤، والانتصار ٢٥٦.
(٧) ينظر الانتصار ٢٥٦-٢٥٧.

إذا لم يقصد عموم وحسن في موضعها (بعض) نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ... ﴿٨﴾﴾[البقرة] ومن الناس من يقول آمنا بالله»[1]، وأما ما أشار إليه من كون (من) في: (هو أفضل من زيد) تفيد التبعيض فأبطله ابن مالك[2] لأمرين:

أحدهما: عدم صلاحية (بعض) في موضعها.

الثاني: كون المجرور بها عاما كقوله: (الله أعظم من كل عظيم وأرحم من كل رحيم، وإذا بطل كون المصاحبة أفعل التفضيل لابتداء الغاية وللتبعيض تعين كونها لمعنى المجاوزة فقولك زيد أفضل من عمرو كأنه قال: جاوز زيد عمرا في الفضل.

واختار أبو حيان مذهب المبرد والأخفش وهو أنها لا تفيد التبعيض فقال: «وذهب المبرد... وطائفة من الحذاق، ومن أصحابنا السهيلي إلى أنها لا تكون للتبعيض، وإنما هي لابتداء الغاية وأن سائر المعاني التي ذكروها راجع إلى هذا المعنى... »[3] والمذهب الاول هو الارجح؛ وذلك لأنهم استندوا إلى السماع، فقد قرئ (مما تحبون) بعض ما تحبون والمعنى عليه، بل المعنى يقتضيه فإن الإنفاق في قوله (حتى تنفقوا مما تحبون، والصدقة في قوله ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً ...﴿١٠٣﴾﴾ [التوبة] يقتضي معنى التبعيض فلو لم يكن المعنى كذلك لكان الإنفاق والصدقة من المال كله وهو ليس كذلك.

ولا مانع من خروج (من) إلى معنى آخر إضافة إلى المعنى الذي يحمله وهو الابتداء وأما ما ذهب إليه سيبويه من أن (من) الزائدة تفيد التبعيض ففيه نظر؛ لأن قولنا: ما جاء من أحد، المعنى ما جاء أحد، ودخل (من) لإفادة الشمول، أو استغراق الجنس، وهذا هو المعنى الذي خرج إليه (من) وليس البعضية.

دلالة (في) على غير الظرفية:

اختلف النحاة في دلالة (في) على غير الظرفية على قولين:

---

(١) شرح التسهيل ٣/ ١٣٥-١٣٦.
(٢) ينظر المصدر السابق ٣/ ١٣٦.
(٣) الارتشاف ٤/ ١٧١٩.

الأول: ذهب الكوفيون[1]، وتبعهم ابن قتيبة[2]، وابن سيده[3]، وابن مالك[4]، وبعض شراح الألفية كابن عقيل[5]، وابن هشام[6]، والأشموني[7] إلى أنها (في) تكون بمعنى (على، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿...وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ... ﴿٧١﴾﴾[طه] أي: على جذوع النخل.

قال الفراء في تفسير الآية: « يصلح (على) في موضع (في) وإنما صلحت (في) لأنه يرفع في الخشبة في طولها فصلحت (في) وصلحت (على) لأنه يرفع فيها فيصير عليها»[8]، وبقول عنترة[9]:

بطلٍ كأنّ ثيابَه في سَرْحةٍ يُحذى نعالَ السبْت ليس بتوأمِ

أي: على سرحة.

وقول حسان رضي الله عنه[10]:

بنو الأوسِ الغطارفِ آزرتْها بنو النجارِ في الدينِ الصليبِ

وذكر الكوفيون ومن تبعهم كابن قتيبة وابن مالك أن لـ (في) معاني أخر كالتعليل والمصاحبة وبمعنى (من) والمقايسة وغير ذلك[11]؛ لأنهم يذهبون إلى القول بتعاور الحروف

---

(١) ينظر الخصائص ٢/ ٣١٢، وشرح الجمل ١/ ٥٢١، والرضي ٤/ ٢٨٣، وابن يعيش ٨/ ٢٠.
(٢) ينظر أدب الكاتب له، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤، ١٩٦٣، مطبعة السعادة بمصر ٣٩٤.
(٣) ينظر المخصص، المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦هـ، ١٤ / ٦٥.
(٤) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٥٥.
(٥) ينظر ابن عقيل ٢/ ٢١.
(٦) ينظر أوضح المسالك ٣/ ٣٨-٣٩.
(٧) ينظر الأشموني ٢/ ٨٤.
(٨) معاني للقرآن له ٢/ ١٨٦.
(٩) ديوانه، تحقيق محمد سعيد مولوي، ط٢، ١٩٨٣، المكتب الإسلامي، بيروت صـ٢١٢، وابن يعيش ٨/ ٢١، والأشموني ٢/ ٨٤، وشرح الجمل ١/ ٥٢٢.
(١٠) ديوانه، دار صادر، بيروت ١٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٥٧.
(١١) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٥٦-١٥٧، والارتشاف ٤/ ١٧٢٦-٣٠.

(تعاقبها) بمعنى أن كل حرف من حروف الجر قد ينوب عن الآخر، فيخرج عن معناها الأصلي إلى معنى آخر.

الثاني: ذهب سيبويه[١]، والمبرد[٢]، وابن السراج[٣]، والمحققون من النحاة إلى أن (في) لا تكون إلا للظرف حقيقة كقوله تعالى: ﴿غُلِبَتِ ٱلرُّومُ ۝٢ فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ ...۝٣﴾ [الروم] أو زيد في الدار، ومجازا نحو قوله تعالى: ﴿وَلَكُمۡ فِي ٱلۡقِصَاصِ حَيَوٰةٞ...۝١٧٩﴾[البقرة]، وما أوهم ذلك رد بالتأويل[٤]، ومن هؤلاء القائلين بظرفية (في) ابن جني[٥]، والزمخشري[٦]، وابن يعيش[٧]، والرضي[٨]، وابن عصفور[٩]، والمالقي[١٠]، والمرادي[١١].

قال سيبويه: « وأما (في) فهي للوعاء تقول: هو في الجراب، وفي الكيس... وكذلك هو في الغُلّ؛ لأنه جعله إذ أدخله فيه كالوعاء له، وكذلك هو في القبة وفي الدار، وإن اتسعت في الكلام فهي على هذا...)[١٢].

وأجاب البصريون الكوفيين في قوله تعالى: ﴿...وَلَأُصَلِّبَنَّكُمۡ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخۡلِ ...۝٧١﴾ [التوبة] بأن (في) باقية على معناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف؛ ولأنه لما كان الصلب بمعنى الاستقرار والتمكن عدي الفعل بـ (في) كما يعدي الاستقرار[١٣]، وهذا ما أشار إليه بعض المفسرين كالطبري[١٤]، وأبي السعود[١٥]،

---

(١) ينظر الكتاب ٤/ ٢٢٦.
(٢) ينظر المقتضب ٤/ ١٣٩.
(٣) ينظر الأصول ١/ ٤١٢.
(٤) ينظر الجنى ٢٥٣.
(٥) ينظر الخصائص ٢/ ٣١٢.
(٦) ينظر المفصل ٢٨٤، وابن يعيش ٨/ ٢٠.
(٧) ينظر ابن يعيش ٨/ ٢١.
(٨) ينظر الرضي ٤/ ٢٨٣.
(٩) ينظر شرح الجمل ١/ ٥٢١.
(١٠) ينظر رصف المباني ٤٢٤.
(١١) ينظر الجنى ٢٥٣.
(١٢) الكتاب ١/ ٢٢٦.
(١٣) ينظر الرضي ٤/ ٢٨٣، وشرح الجمل ١/ ٥٢٢، وابن يعيش ٨/ ٢١.
(١٤) ينظر جامع البيان ٢/ ٣١١.
(١٥) ينظر إرشاد العقل السليم ٣/ ٤٧٦.

والآلوسي[1] فالمعنى أن جذوع النخل صارت وعاء وظروفا لأجسامهم، وفي هذا المعنى بلاغة ليست موجودة في معنى الاستعلاء.

واختار أبو حيان مذهب سيبويه بقوله: « (في) للظرف حقيقة... أو مجازا... هذا مذهب سيبويه والمحققين في معنى (في) أنها لا تكون إلا للوعاء حقيقة أو مجازا »[2]. واختاره في (النهر الماد)[3].

والذي يراه الباحث أن هذا الحرف (في) باق على أصله في الآية فالمعنى أن جذوع النخل صارت وعاء وظرفا لأجسامهم وفي هذا المعنى بلاغة ليست موجودة في معنى الاستعلاء كما ذهب إليه المحققون وبعض المفسرين.

دلالة (إلى) على غير الانتهاء:

اختلف النحاة في دلالة (إلى) على غير الانتهاء على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون[4] إلى أن (إلى) قد تخرج من معنى الانتهاء إلى معنى (المصاحبة) وتابعهم الزجاجي[5]، وابن مالك[6]، وابن الناظم[7]، وابن هشام[8]، والأشموني[9]، والسلسيلي[10]، وزاد ابن مالك[11]، وبعض شراح الألفية أنه قد تخرج إلى الظرفية والتبيين[12].

---

(١) ينظر روح المعاني ٩ / ٣٣٩.
(٢) الارتشاف ٤/ ١٧٢٥.
(٣) ينظر النهر الماد ١/ ٣٩١.
(٤) ينظر الرضي ٤/ ٢٧٣، وشرح التسهيل ٣/ ١٤١، والمغني ٨٥، والجنى ٣٨٦.
(٥) ينظر معاني الحروف ٦٥.
(٦) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٤١.
(٧) ينظر ابن الناظم ٣٦٣.
(٨) ينظر أوضح المسالك ٣/ ٤٧.
(٩) ينظر الأشموني ٢/ ٧٣.
(١٠) ينظر شفاء العليل ٢/ ٦٥٥.
(١١) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٤١-١٤٣.
(١٢) ينظر الأشموني ٢/ ٣، وأوضح المسالك ٢/ ٤٧.

واستدل الكوفيون[1] ومن تابعهم في ذلك إلى قوله تعالى: ﴿...مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ... ﴿٥٢﴾﴾ [آل عمران – الصف ١٤] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم... ﴿١٨٨﴾﴾[البقرة] قال الفراء: « وقوله تعالى: ﴿...مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ... ﴿٥٢﴾﴾ [آل عمران] المفسرون يقولون: من أنصاري مع الله وهو وجه حسن، وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه كقول العرب: إن الذود إلى الذود إبل): أي إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلا »[2].

وذهب الكوفيون هذا المذهب؛لأنهم يرون – كما مر – أن حروف الجر يمكن أن تتعاقب فيما بينها.

الثاني: ذهب سيبويه[3] والمحققون من النحاة إلى أن (إلى) لا تخرج عن معنى الانتهاء ومن هؤلاء ابن جنى[4]، والزمخشري[5]، وابن يعيش[6]، والمرادي[7]، قال سيبويه: « وأما (إلى) فمنتهى لابتداء الغاية تقول: من كذا إلى كذا... ويقول الرجل: إنما أنا إليك أي: إنما أنت غايتي ولا تكون (حتى) هاهنا فهذا أمر (إلى) وأصله وإن اتسعت »[8] وتأولوا الشواهد التي استدل بها الكوفيون على التضمين، وإبقاء (إلى) على أصلها والمعنى في قوله تعالى: ﴿...مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ... ﴿٥٢﴾﴾ [آل عمران] من يضيف نصرته إلى نصرة الله، و (إلى) في هذا أبلغ من (مع) لأنك لو قلت: من ينصرني مع فلان لم يدل على أن فلانا وحده ينصرك ولابد بخلاف (إلى) فإن نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها إذ المعنى على التضمين: من يضيف نصرته إلى نصرة فلان[9].

---

(١) ينظر الرضي ٤/ ٢٧٣، والجنى ٣٨٦، والمغني ٨٥.
(٢) معاني القرآن له ١/ ٢١٨.
(٣) ينظر الكتاب ٤/ ٢٣١.
(٤) ينظر الخصائص ٢/ ٣٠٩.
(٥) ينظر الكشاف ١/ ٣٦٦، والمفصل ٢٨٣.
(٦) ينظر ابن يعيش ٨/ ١٥.
(٧) ينظر الجنى ٣٨٦.
(٨) الكتاب ٤/ ٢٣١.
(٩) ينظر الخصائص ٢/ ٣٠٩، والجنى ٣٨٦.

وقال ابن يعيش: والتحقيق في ذلك أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر وكان أحدهما يصل إلى معموله بحرف والآخر يصل بآخر فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخر وذلك كقوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ... ﴿١٨٧﴾﴾[البقرة] وأنت لا تقول: رفث إلى المرأة إنما يقال: رفثت بها، ولكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء وكنت تعدي أفضت بـ (إلى) جئت بـ (إلى) إيذانا بأنه في معناه وكذلك قوله تعالى: (من أنصاري إلى الله) لما كان معناه من يضاف في نصري إلى الله جاز لذلك أن تأتي بـ (إلى) هنا، وكذا قوله تعالى: (ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم) لما كان معنى الأكل ههنا الضم والجمع لا حقيقة المضغ عداه بـ (إلى) ولو كانت (إلى) بمعنى (مع) لساغ استعمالها في كل موضع بمعنى (مع) وأنت لو قلت: سرت إلى زيد تريد مع زيد لم يجز إذا لم يكن معروفا في الاستعمال [1].

واختار أبو حيان مذهب سيبويه بقوله: « ومذهب سيبويه والمحققين إلى أن (إلى) تنتهي لابتداء الغاية »[2].

ويرى الباحث أن مذهب سيبويه ومن تابعه كأبي حيان هو الأرجح، وأن تبقى الأداة على أصلها فتؤدي معناها الذي تؤديه في الأصل، ولا داعي لاستحداث معان جديدة لأداة معينة ما دام المخاطب يفهم المعنى مع بقائها على الأصل، وعليه فإن (إلى) في هذه الآيات باقية على أصلها في تأدية معنى الغاية، والأصل أن تحمل المعاني على أصلها إلا إذا قصد بخروجها غاية بلاغية.

حكم ما بعد (إلى):

اختلف النحويون أيدخل ما بعد (إلى) فيما قبلها أم لا يدخل؟ ولهم في ذلك أقوال:

الأول: أن ما بعدها يدخل في حكم ما قبلها، ولا تستعمل في غيره إلا مجازا واستدلوا على ذلك بقضايا العرف، فإذا قال القائل: اشتريت الشقة إلى طرفها، فالطرف داخل في

(١) ينظر ابن يعيش ٨ / ١٥.
(٢) الارتشاف ٤/ ١٧٣٠.

المشترى؛ لأن العرف يقضي ألا تُشترى الشقة إلا إلى آخرها إلا إذا قيل ببعضها، ذكر هذا ابن عصفور[١]، والمالقي[٢]، والمرادي[٣]، الرضي[٤]، وابن هشام[٥]، والأشموني[٦]، وابن عقيل[٧]، ولم ينسبوه لأحد.

الثاني: أن ما بعدها لا يدخل فيما قبلها إلا مجازا، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿... ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ... ﴿١٨٧﴾﴾ [البقرة]، والصوم الشرعي إنما يكون إلى غروب الشمس، فالليل غير داخل في الصيام كما استدلوا بأن القائل إذا قال: (اشتريت الموضع من الوادي إلى الوادي) فالوادي لا يدخل في الشراء ذكره الرضي[٨]، وغيره[٩] ولم ينسبوه.

الثالث: إن كان الثاني من جنس الأول دخل في حكم ما قبله، وإن كان مخالفا لم يدخل نحو: (اشتريت الغنم إلى آخرها) فالثاني داخل في الغنم؛ لأنه من جنسها، أما قوله تعال: ﴿... ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ... ﴿١٨٧﴾﴾ [البقرة] فلا يدخل الثاني؛ لأنه ليس من جنسه، ذكره النحاة[١٠] ولم ينسبوه لأحد إلا أن أبا حيان نسبه لعبد الدايم القيرواني[١١].

الرابع: أن دخول الثاني فيما قبله يعتمد على القرينة وهذا مذهب بعض المتأخرين

---

(١) ينظر شرح الجمل ١/ ٥٠٩.
(٢) ينظر رصف المباني ٨٦.
(٣) ينظر الجنى ٣٠٩.
(٤) ينظر الرضي ٤/ ٢٧٤.
(٥) ينظر المغني ٨٥.
(٦) ينظر الأشموني ٢/ ٧٦
(٧) ينظر المساعد ٢/ ٢٥٤.
(٨) ينظر الرضي ٤/ ٢٧٤.
(٩) ينظر الحواشي السابقة من (٢-٦).
(١٠) الرضي ٤/ ٢٧٤، وشرح الجمل ١/ ٥٠٩، ورصف المباني ٨٥، والمغني ٨٥، والجنى ٣٠٨، والأشموني ٢/ ٧٦.
(١١) هو عبد الدائم بن مرزوق القيرواني نحوي قديم، لقي أبا عمرو بن العلاء، توفي سنة ٤٧٢هـ، ينظر بغية الوعاة ٢/ ٧٥

ومنهم الرضي[1]، وابن عصفور[2]، وابن هشام[3]، والمرادي[4]، والزركشي [5]، والأشموني[6]، ونسبه ابن عصفور والمرادي وأبو حيان إلى أكثر المحققين[7].

وذلك نحو قوله تعالى: ﴿...ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ...﴿١٨٧﴾﴾ [البقرة] فوجود القرينة دل على عدم دخوله؛ لأن الصوم الشرعي إنما يكون إلى غروب الشمس.

وأما قولنا: (اشتريت الشقة إلى طرفها) دخل الثاني لأن العرف والعادة يقضيان ذلك ومنه قولنا أيضا: قرأت القرآن من أوله إلى آخره.

فإذا قلت: اشتريت هذا المكان إلى الشجرة فالصحيح أنها الشجرة غير داخلة في الشراء – كما قال ابن عصفور – لأن ما بعد (إلى) هو الموضع الذي انتهى إليه المكان المشترى فلا يتصور بذلك أن تكون الشجرة من المكان المشترى؛لأن الشيء لا ينتهى ما بقي منه شيء، فكيف يتصور أن تكون الشجرة هي التي انتهى إليها المكان مع أنه بعضه إلا أن يتجوز في ذلك فيجعل ما قرب من الانتهاء انتهاء.

فإذا لم يتصور أن يكون ما بعدها داخلا فيما قبلها إلا مجازا وجب أن يحمل على أنه غير داخل فيما قبلها؛ لأن الكلام لا يحمل على المجاز ما أمكنت الحقيقة إلا أن يكون في الكلام كما تقدم قرينة فتكون تلك القرينة مرجحة لجانب المجاز على جانب الحقيقة[8].

قال المالقي: وعلى هذا الأصل والخلاف ينبني خلاف الفقهاء في دخول المرافق في غسل الأيدي والكعبين في غسل الأرجل من قوله تعالى: ﴿بِرُءُوسِكُمْ..فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ

(١) ينظر الرضي ٤/ ٢٧٤.
(٢) ينظر شرح الجمل ١/ ٥٠٩.
(٣) ينظر المغني ٨٥.
(٤) ينظر الجنى ٣٥٨.
(٥) ينظر البرهان ٤/ ٢٥٨.
(٦) ينظر الأشموني ٢/ ٧٥.
(٧) ينظر شرح الجمل ١/ ٥٠٩، والجنى ٣٨٥، والارتشاف ٤/ ١٧٣٠.
(٨) ينظر شرح الجمل ١/ ٥٠٩.

وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ... ﴿٦﴾ ﴾ [المائدة] فمن يرى أن ما بعدها داخل أوجب الغسل في المرافق والكعبين ومن لم ير ذلك لم يوجبه[1].

واختار أبو حيان هذا المذهب بقوله: « فهو على حسب القرينة نحو: اشتريت البستان إلى الشجرة الفلانية فالذي عليه أكثر المحققين أن لا تدخل فلا تدخل الشجرة في المشترى»[2].

واختاره في (البحر)[3]، و (النهر الماد)[4].

ويرى الباحث أن الأصل في (إلى) هو انتهاء الغاية، فما بعد (إلى) غير داخل فيما قبلها إلا إذا دلت قرينة على ذلك، والغاية مطلقة قد تكون زمانية كقوله تعالى: (ثم أتموا الصيام إلى الليل) أو مكانية كقوله تعالى: ﴿...فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ ... ﴿٦﴾ ﴾ [المائدة].

(رُبّ) اسم أم حـرف؟:

اختلف النحويون في ماهية (ربّ) أهي اسم أم حرف؟ على قولين:

الأول: ذهب الكوفيون[5] إلى أنها اسم، ومنهم الكسائي[6]، وتبعهم الأخفش[7] وابن الطراوة[8]، واختاره الرضي[9] غير أنه أعربها مبتدأ لا خبر له كما في قولهم: (أقل رجل يقول ذلك) لتناسبهما في معنى القلة، وخبرها محذوف استغناء بالوصف.

---

(١) ينظر رصف المباني ٨٦.
(٢) الارتشاف ٤/ ١٧٣٠.
(٣) ينظر البحر المحيط ٢/ ٥٩ و٣/ ٤٥٠.
(٤) ينظر النهر الماد ١/ ٥٥٦.
(٥) ينظر الإنصاف ٢/ ٨٣٢، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٥، وشرح الرضي ٤/ ٢٩٥، والجنى ٤٣٨.
(٦) ينظر ابن يعيش ٨/ ٢٧، وتذكرة النحاة صـ٥.
(٧) ينظر الرضي ٤/ ٢٩٨.
(٨) ينظر البسيط ٢/ ٨٦٠، والنكت الحسان ١١٠، والجنى ٤٣٨.
(٩) ينظر الرضي ٤/ ٢٩٧.

واحتج الكوفيون ومن تبعهم على اسميتها بأدلة منها:

١ – أن (ربّ) يحكم باسميتها حملا على نظيرها وهي (كم) إذ هي تشبهها من حيث المعنى، فكما أن (كم) اسم فكذلك (رب)[١].

٢ – أن (ربّ) يدخله الحذف ومنه قوله تعالى: ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢ ﴾ [الحجر] والحذف إنما يدخل الأسماء دون الحرف[٢].

٣ – يمكن أن يخبر عنها كقول الشاعر[٣]):

إنْ يقتلوك فإنّ قتلَك لم يكنْ عاراً عليك وربّ قتلٍ عارُ

و(ربّ) هنا مبتدأ في محل رفع و (عار) خبرها، ولو كانت (رب) حرفا لما جاز الإخبار عنها[٤]، ومثله قول العرب: (ربّ رجل ظريف) برفع (ظريف) على أنه خبر (ربّ)[٥].

وقد دعموا مذهبهم بأن (رب) تخالف حروف الجر وذلك في أربعة أشياء[٦]:

١ – أنها لا تقع إلا في صدر الكلام وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، وإنما تتوسط لتربط بين الأسماء والأفعال.

٢ – أنها لا تعمل إلا في نكرة وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة.

٣ – أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة.

٤ – حروف الجر لابد لها من فعل تتعلق به، و (ربّ) لا يكون لها متعلق، ثم إن البصريين لا يجيزون إظهار الفعل الذي تتعلق به.

---

(١) ينظر الإنصاف ٢/ ٨٣٢، وابن يعيش ٨/ ٢٧.
(٢) ينظر الإنصاف ٢/ ٨٣٢.
(٣) قائله ثابت بن قطنة العتكي في المقتضب ٣/ ٦٦، وشرح الرضي ٤/ ٢٩٨، والخزانة ٩/ ٥٦٥.
(٤) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٧٥.
(٥) ينظر الأصول في النحو ١/ ٤١٨، وابن يعيش ٨/ ٢٧.
(٦) ينظر الإنصاف ٢/ ٨٣٣-٨٣٢.

الثاني: ذهب البصريون[1] إلى أن أنها حرف جر يختلف عن سائر الحروف بأمور منها: وجوب تصديرها، ووجوب تنكير مجرورها، وهي كالحروف الأخرى لا محل لها من الإعراب، وهذا رأي كثير من النحويين القدامى والمتأخرين[2].

واحتجوا على حرفيتها بأمور هي:

١ - أن (رب) لا يحسن فيها شيء من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال فلا يتعدى إليها الفعل، فلا يقال: (برب رجل عالم مررت) ولا يضاف إليها فلا يقال: (مال رب رجل تاجر أخذت، ولا يعود إليها ضمير فدل على أنها حرف[3].

٢ - ليس لها معنى إلا في غيرها، وهذه علامة الحرف فدل على أنها حرف[4].

٣- وقوعها مبنية في غير سبب عارض ولو كانت اسما لكانت معربة[5].

وأجاب البصريون حجج الكوفيين بالحجج الآتية[6]:

١ - لا يصح حمل (ربّ) على (كم)؛ لأنهما يفترقان في أشياء عدة فإن العرب قد تصرفوا في (كم) تصرف الأسماء فأدخلوا عليها حرف الجر نحو: (بكم اشتريت) وجعلوها مبتدأة مخبر عنها مثل: كم رجل أفضل منك، وفصل بينها وبين معمولها مثل: كم من رجل جاء، وتوسعوا فيها فقالوا: كم ولد له، وكم سير فيه، خلافا لـ (رب) فلم يتصرفوا فيها هذا التصرف.

٢ - وأما وقوعها في صدر الكلام؛ فلأن معناها التقليل وتقليل الشيء يقارب نفيه، فأشبهت حرف النفي وحرف النفي له صدر الكلام.

---

(١) ينظر الإنصاف ٢/ ٨٣٢، وائتلاف النصرة ١٤٤، والجنى ٤٣٨، والمغني ١٤٢.
(٢) ينظر الكتاب ١/ ٤٢٠، والمقتضب ٣/ ٥٧-٦٥، والأصول في النحو ١/ ٤١٦، وإعراب القرآن للنحاس ٣/ ٣٧٦، والمفصل ٢٨٣، وشرح الجمل ١/ ٥٠٩، وابن يعيش ٨/ ٢٧، والرضي ٤/ ٢٩٥، والجنى ٤٣٨، والمغني ١٤٢، والتصريح ٢/ ١٨، والهمع ٢/ ٣٤٦.
(٣) ينظر المقتضب ٣/ ٥٧-٦٥، والأصول ١/ ٤١٦، والإنصاف ٢/ ٨٣٣.
(٤) ينظر المقتضب ٣/ ٥٧-٦٥، والأصول ١/ ٤١٦، وشرح التسهيل ٣/ ١٧٥، والجنى ٤٣٨.
(٥) ينظر ابن يعيش ٨/ ٢٧، والجنى ٤٣٩.
(٦) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٧٥، وابن يعيش ٨/ ٢٧،والجنى ٤٣٩

٣ – وأما عملها في النكرات فلكونها تفيد التقليل؛ والنكرة تدل على الكثرة فوجب ألا تدخل على النكرات التي تدل على الكثرة.

٤ – وأما عملها في النكرة الموصوفة فقد جعلوا ذلك عوضا عن حذف الفعل الذي تتعلق به

٥ – وأما عدم حذف الفعل الذي تتعلق به فإنما ذلك إيجاز واختصار.

٦ – وقولهم بأن الحرف لا يحذف منه، ليس بصحيح، فقد جاء الحذف في الحرف من (أن) المشددة، فيجوز تخفيفها وهي حرف، وحذف الواو من (سوف) فيقال: سف أفعل.

٧ – ورد البيت (رب قتل عار) الذي استشهد به الكوفيون بأن (عار) خبر مبتدأ محذوف والجملة نعت لـ (قتل) والتقدير: رب قتل هو عار[١] إن صحت الرواية وإلا فالرواية فيه (وبعض قتل عار)[٢].

وأما قولهم: رب رجل ظريف، فقد رده ابن السراج بقوله: « وهذا إنما يجيء على الغلط والتشبيه »[٣].

غير أن القول بحرفيتها يثير إشكالات كما أشار إلى ذلك الرضي[٤] ومنها:

أ –أن حرف الجر لابد له من متعلق كالفعل، وشبهه يتعلق به ويربطه بما بعده من اسم و (ربّ) لا يجوز أن يظهر له عامل عند البصريين، بل يشكل تقدير عامل محذوف في كثير من الأحيان نحو قولنا: رب رجل كريم أكرمته، فلا يمكن (أكرمت) عامل (ربّ)؛ لأن الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف وإلى ضميره معا فلا يقال (لزيد ضربته) أو (بزيد مررته) أو ما شابه ذلك.

ب – فإن اعتذروا بأن (أكرمت) صفة، والعامل محذوف تقديره ثبت، أو تحقق فإن ذلك تكلف ظاهر؛ لأن المعنى لا يقتضيه فالحكم على (رب) بالاسمية يجنبنا هذه الإشكالات في حين أن القول بالحرفية يجر إلى تقديرات متكلفة.

---

(١) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٧٥.
(٢) ينظر الهمع ٢/ ٣٤٧.
(٣) الأصول ١/ ٤١٨.
(٤) ينظر الرضي ٤/ ٢٩٥-٢٩٦.

جـ - وكذلك فإن حرف الجر إنما يأتي لتعدية الفعل إلى المفعول الذي لا يتعدى إليه الفعل بنفسه غير أن (رب) تخالف هذا الأصل، فقولنا: رب رجل عالم أكرمت فـ (رب رجل) متعلق بـ (أكرمت) وهو فعل يتعدى بنفسه، ولا يقتضي حرف جر؛ لأنه يقال: رجلا عالما أكرمت فلو جعلت (رب) اسما لزال هذا الإشكال فتعرب مفعولا به مضافة إلى (رجل) و (رجل) مجرور بالإضافة.

واختار أبو حيان أن تكون حرفا فقال في (باب حروف المعاني وحصرها): « والثلاثي: على، وإلى، وربّ »[1] وكذلك في (التذكرة)[2]، و(البحر)[3].

ويبدو للباحث أن القول باسميتها كما ذهب إليه الكوفيون ومن تبعهم كالأخفش والرضي يجنبنا إشكالات التعلق، والقول بالعامل المحذوف، والتقديرات المتكلفة كما سبق الإشارة إليها، وأما حجج البصريين بأن حرف الجر لا يدخل عليها، والقول ببنائها فيمكن أن يرد عليه بأن بعضا من الأسماء أيضا لا يمكن دخول حرف الجر عليها مثل: كيف، وأنى، وغيرها، وأما بناؤها فالكلمات: أين، كيف، أنى مبنية وهي أسماء.

معنى (ربّ):

اختلف النحاة في دلالة (ربّ) على التقليل أم على التكثير على مذاهب:

الأول: أنها تفيد التقليل دائما وهو مذهب أكثر النحويين كالخليل وسيبويه[4]، وعيسى بن عمر[5]، والمبرد[6]، وابن السراج[7]، والزجاج[8]، والفارسي[9]، والرماني، وابن جني[10]،

(١) الارتشاف ٥/ ٢٣٦٣.
(٢) ينظر تذكرة النحاة صـ٥.
(٣) ينظر البحر ٥/ ٤٣١.
(٤) الكتاب ٣/ ١١٥.
(٥) الارتشاف ٤/ ١٧٣٨، والهمع ٢/ ٣٤٦.
(٦) المقتضب ٤/ ١٣٩.
(٧) الأصول ١/ ٤١٦.
(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣/ ١٧٢-١٧٣.
(٩) حروف المعاني صـ١٤.
(١٠) الإيضاح العضدي ٢٥١.

والـزمخـشري[١]، وابـن عصفور[٢]، وابـن يعيش[٣]، والمالـقي[٤]، والمـرادي[٥]، وجملة الكوفيين كالكسائي والفراء، وهشام[٦].

وهي تفيد التقليل عند بعضهم من وجهين:

أحدهما: أن تكون لتقليل الشيء في نفسه كقول الشاعر[٧]:

ألا ربّ مـولـودٍ ولـيـس لـه أبُ وذي ولـــدٍ لم يـلـدْهُ أبـــوانِ
وذي شـامـةٍ سـوداءَ في حـرِّ وجهه مجـلّـلـةٍ لا تـنـقـضي لأوانِ

فالمولود الذي ليس له أب عيسى (عليه السلام،وذو الولد الذي لم يلده أبوان هو آدم، وذو الشامة هو البدر وما وصف به لا يكون لغيره.

وثانيهما: أن تكون لتقليل النظير فهي كثيرة الاستعمال ومنها قول امرئ القيس[٨]:

فـإنْ أمـسِ مكـروبـاً فـيـاربّ قَينةٍ مـنـعـمّـةٍ أعـمـلـتـهـا بـكـرانِ

والمعنى أن كثيراً من هذه القينات كان لي، وقّل مثلها لغيري.

وقوله أيضا[٩]:

فـيـاربّ يـومٍ قـدْ لهـوتُ ولـيـلـةٍ بـآنـسـةٍ كـأنّهـا خـطُّ تمـثـالِ

كأنه قال: الأيام التي لهوت فيها والليالي يقل وجود مثلها لغيري.

---

(١) الهمع ٢ / ٣٤٦
(٢) شرح الجمل ١/ ٥١٠
(٣) ابن يعيش ٨/ ٢٧
(٤) رصف المباني ٢٠٤
(٥) الجنى ٤٤٠
(٦) الارتشاف ٤/ ١٧٣٨، والهمع ٢/ ٣٤٦
٧) ينسب لعمر الجنبي، وهو في الكتاب ٢/ ٢٦٦، والمفصل ١٦٨، وابن يعيش ٤/ ٤٨، والجنى ٤٤٠.
(٨) ينظر ديوانه ٨٦، ورصف المباني ٢٦٧، والجنى ٤٢٢، شرح الجمل ١ / ٥١٠،والكران: العود، وقيل: الصنج.
(٩) ديوانه ٢٩، ابن يعيش ٨ / ٢٧، وشرح الجمل ١/ ٥٠٠، و(خط تمثال):الطيق المستقبم، وآنسة:امرأة ذات أنس.

الثاني: أنها تفيد معنى التكثير دائما، وهو مذهب ابن درستويه[1] وقال به جماعة منهم صاحب (المغني)[2].

واستدل من ذهب هذا المذهب بشواهد ظاهرها أن (رب) تدل على كثرة مجرورها ومنها:

١- قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ ۝٢﴾ [الحجر] وقول النبي ﷺ: رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة[3]، ومما يؤكد هذا المعنى أن الحديث روي في لفظ آخر (كم من كاسية.....) وكم تفيد التكثير باتفاق النحويين[4] وتعاور أحدهما مكان الآخر في الاستعمال يدل على أن (رب) للتكثير مثل (كم).

٢-قول امرئ القيس[5]:

فيارب يوم قد لهوت وليلة ... بآنسة كأنها خط تمثالِ

٣-وقوله أيضاً[6]:

فيارب مكروب كررت وراءه ... وعان فككت الغُلّ عنه فدّاني

٤-وقوله أيضاً[7]:

ألا ربّ يوم لك منهن صالح ... ولا سيّما يوم بدارةِ جلجلِ

٥-وقول الآخر[8]:

ربّ رفدٍ هرقته ذلك اليوم ... وأسرى في معشرٍ أقتالِ

---

(١) ينظر الجني ٤٤١ أوالارتشاف ٤ / ١٧٣٨ والهمع ٢ / ٣٢٧.
(٢) ينظر المصادر السابقة.
(٣) أخرجه البخاري في كتاب العلم ١ / ٢١٠ وبدايته (أيقظوا صواحبات الحجر، فرب.....).
(٤) ينظر الإنصاف ٢ / ٨٣٣.
(٥) سبق تخريجه.
(٦) ينظر ديوانه صـ٩٠، وشرح الجمل ١ / ٥١١.
(٧) ينظر ديوانه صـ١٠، والدرر ١/ ٩٩
(٨) هو للأعشى ديوانه ١٦٩، و شرح التسهيل ٣ / ١٧٦ والهمع ٢ / ٣٤٩.

٦-وقول حسان[١]:

رب حلـمٍ أضـاعـه عـدم المسـال وجـهـلُ غـطّـى عـلـيـه الـنـعـيـمُ

وقد رد القائلون بأن (رب) هي للتقليل هذه الشواهد بأن المراد به المباهاة، والافتخار أو تقليل النظير أو التقليل مجازا[٢].

الثالث: أنها تفيد التكثير في الغالب، وقد تفيد التقليل أحيانا، وهو مذهب الجرجاني[٣]، وذهب الرضي[٤] نحو هذا المذهب حيث ذكر أن أصل (رب) للتقليل ثم استعملت معنى التكثير حتى صارت في معنى التكثير كالحقيقة، وفي التقليل كالمجاز واختاره ابن مالك[٥]، وتبعه ابن هشام[٦]، الأشـمـونـي[٧]، واحتجوا بالسماع، وهي الأبيات المذكورفي المذهبين السابقين[٨]، وبالقياس؛ لأنه يصح أن توضع (كم) الخبرية في موضعها[٩].

الرابع: عكس ما قبله أنها تفيد التقليل غالباً، والتكثير قليلا أو نادراً، وهو مذهب جماعة منهم الفارابي[١٠]، وابن برهان العكبري[١١]، وأبو البقاء[١٢]، واختاره السيوطي[١٣] واستدلوا بحجج المذهبين الأول والثاني، ولكنهم رجحوا التقليل اعتماداً على المعنى وهم يعترفون أنها تأتي للتكثير قليلاً.

---

(١) ينظر ديوانه ٣٧٨، وشرح التسهيل ٣ / ١٧٧.
(٢) ينظر شرح الجمل ١/ ٥١ والجني ٤٤٤
(٣) ينظر المقتصد ٢/ ٨٢٩
(٤) ينظر الرضي ٤/ ٢٩٤
(٥) ينظر شرح التسهيل ٣ / ١٧٦
(٦) ينظر المغني ١٤٢
(٧) ينظر الأشموني ٢ / ١٠٤
(٨) ينظر المغني ١٤٢
(٩) ينظر شرح التسهيل ٣ / ١٧٦
(١٠) ينظر الارتشاف ٤ / ١٧٣٨ والهمع ٢ / ٣٤٧
(١١) ينظر شرح اللمع ١ / ٦٨ – ١٧٠
(١٢) ينظر التبيان ٢ / ٩١
(١٣) ينظر الهمع ٢ / ٣٤٧ – ٣٤٨

الخامس: وهو قريب من المذهب الذي قبله، وهو أنها تستعمل للتكثير في مواضع الافتخار والمباهاة وللتقليل فيما عدا ذلك، وهو قول الأعلم الشنتمري[١]، وابن السيد البطليوسي[٢].

السادس: وهو قريب من المذهب الرابع أيضاً ويرى أن (رب) للتقليل وتستعمل في التكثير تهكما،أي أن الأصل للتقليل، وقد تخرج إلى التكثير لغرض بلاغي وهو مذهب ابن الناظم[٣].

السابع: أنها تأتي للتكثير والتقليل على السواء فهي موضوعة لهما، وهو قول الكوفيين[٤]، والفارسي في قول[٥]، وابن الباذش[٦]، وابن طاهر[٧] وعلى هذا فهي من الأضداد[٨] ورجحه بعض المعاصرين[٩].

الثامن: أنها ليست للتقليل ولا للتكثير إنما يفهم معنى التكثير أو التقليل من سياق الكلام، وقرائن الأحوال لا من الكلمة نفسها، ذكره أبو حيان[١٠]، والمرادي[١١]، والسيوطي[١٢] ولم ينسبوه إلى أحد.

واختاره أبو حيان هذا المذهب بقوله: « وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل ولا لتكثير، بل ذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذاهب »[١٣]، واختار

---

(١) ينظر شفاء العليل ٢ / ٦٧٥ والمغني ١٤٢ والهمع ٢ / ٣٤٨
(٢) ينظر المصادر السابقة.
(٣) ينظر ابن الناظم ٣٥٧ – ٣٥٨.
(٤) ينظر الارتشاف ٤ / ١٧٣٧.
(٥) ينظر الارتشاف ٤ / ١٧٣٧ والجني ٤٤٠.
(٦) ينظر الارتشاف ٤ / ١٧٣٧ والهمع ٢ / ٣٤٨.
(٧) ينظر المصادر السابقة.
(٨) ينظر الجني ١٧٣٨ ٤٤٠.
(٩) ينظر معاني النحو ٣ / ٣٧.
(١٠) ينظر الارتشاف ٤/ ١٧٣٨.
(١١) ينظر الجني ٤٤٠.
(١٢) ينظر الهمع ٢ / ٣٤٨.
(١٣) الارتشاف ٤ / ١٧٣٨.

في التذكرة[1] أنها للتقليل، وليست للتكثير مطلقا، ولا حرف إثبات لا يفيد تقليلا، وهو خلاف ما رآه في الارتشاف، ويبدو أن مذهب أبي حيان هو ما اختاره في (التذكرة) و (البحر المحيط) لأن (البحر المحيط) آخر مؤلفاته.

ويبدو أن معظم النحاة يقرون أنها تأتي لمعنيين التقليل والتكثير على اختلاف في نظرهم إلى معنى التقليل، والتكثير، ولهذا يرى الباحث أن (رب) عنصر من عناصر تحويل الجملة وهو يفيد التقليل، والدليل أنها تدخل على النكرات، والنكرة تفيد الكثرة أو شيوع الجنس فالمقصود من دخولها هو تقليل الجنس[2]، وقد تستعمل للتكثير لغرض بلاغي أو غير بلاغي وإنما يفهم ذلك من سياق الكلام.

الجرّ بـ(رُبّ) المحذوفة:

ورد الاسم مجروراً بعد ثلاثة أحرف (الواو، والفاء، وبل، نحو قول امرئ القيس[3]:

وليلٍ كموجِ البحرِ أرخى سدولَهُ عليّ بأنواع الهمومِ ليبتلي

وقوله أيضاً[4]:

فمثلِكِ حبلى قدْ طرقتُ ومرضعٍ فألهيتُها عن ذي تمائمِ محولِ

ومثله قول الشاعر[5]:

فحُورٍ قدْ لهوتُ بهنْ عِينٍ نواعمٍ في المروطِ وفي الرياطِ

وقول الشاعر[6]:

---

(١) ينظر تذكرة النحاة ٥.
(٢) ينظر البحر ١ / ٤٢٧.
(٣) ينظر ديوانه ١٨، وشرح التسهيل ٣ / ١٨٧، وفي الخزانه ٢ / ٣٢٦، والأشموني ٢ / ١١٠.
(٤) ينظر ديوانه ١٢، وشرح التسهيل ٣ / ١٨٨ والأشموني ٢ / ١٠٩.
(٥) للمتنخل الهذلي، شرح التسهيل ٣ / ١٨٨ وابن يعيش ٨، ٥٣ والجني ٧٥.
(٦) لرؤبة، ديوانه ١٥٠، وشرح التسهيل ٣/ ٨٩، والإنصاف ١/ ٢٢٥، ورصف المباني ١٦٨، والمغني ١٤٤.

بـلْ بـلـدٍ مـلـءُ الـفـجـاجِ قـتـمُـهْ لا يُـشـتـرى كـتـانُـه وجـهـرمُـهْ

فاختلف النحاة في العامل في الاسم المجرور على قولين:

الأول: ذهب البصريون[1] إلى أنه مجرور بـ(رب) المحذوفة بعد الواو والفاء وأن هذه الحروف (الواو والفاء وبل) غير عاملة، وهذا مذهب جمهور النحاة[2].

واحتجوا بأن الواو حرف عطف وحرف العطف لا يعمل شيئاً؛لأن الحرف إنما يعمل مختصاً وحرف العطف غير مختص فوجب أن يكون غير عامل، و إذا لم يكن عاملاً، وجب أن يكون العامل (رب) المقدرة.

والذي يدل على أنها واو العطف (رب) مضمرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها نحو: ورب بلد[3].

الثاني: ذهب الكوفيين[4] إلى أنّ (الواو) هي العاملة في الاسم المخفوض، وتابعهم في ذلك المبرد[5] قال: « واحتجوا بإضمار (رب) في قوله[6]: وبلد ليس به أنيس.

وليس كما قالوا؛ لأن الواو بدل من (رب) كما ذكرت لك والواو في قوله تبارك وتعالى: ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ ٱلْقَسِطُونَ .. ﴿١٨﴾ ﴾[الجن] واو عطف ومحال أن يحذف حرف الخفض ولا يأتي منه بدل »[7].

---

(١) ينظر الإنصاف ١/ ٣٧٦، وائتلاف النصرة ١٤٥، والرضي ٤/ ٣٠٧-٣٠٨.
(٢) ينظر الأصول ١/ ٤٢٠، وسر الصناعة ١/ ١٣٣، وابن يعيش ٢/ ١١٨، والرضي ٤/ ٣٠٧، وشرح التسهيل ٣/ ١٨٧، وشرح الجمل ١/ ٤٧٩، وشفاء العليل ٢/ ٦٧٦، وابن الناظم ٣٧٧، ورصف المباني ١٦٨، والجنى ٨٥، والمغني ١٤٤، والأشموني ٢/ ١١١، وتوضيح المقاصد ٢/ ٧٧٧.
(٣) ينظر الإنصاف ١/ ٣٧٧-٣٧٨.
(٤) ينظر الإنصاف ١/ ٣٧٦، وائتلاف النصرة ١٤٥، والرضي ٤/ ٣٠٨، ورصف المباني ١٦٨، وشرح القصائد السبع الطوال صـ٣٩.
(٥) ينظر المقتضب ٢/ ٣٤٧-٣٤٨.
(٦) هو لجران العود في الإنصاف ١/ ٣٧١، وابن يعيش ٢/ ٨٠.
(٧) المقتضب ٢/ ٣٧٧-٢٧٨.

والخلاف بين البصريين والكوفيين هو الجر بـ (الواو) أما الجر بـ (الفاء) و (بل) فحكى ابن مالك[1]، والرضي[2] الاتفاق أنه ليس الجر بهما، وكذا ابن عصفور[3]، غير أنه أنكر أن يكون الجر بـ (بل) مثلما يجر بالواو والفاء لأنهم لا يقولون: بل رجل أكرمته كما يقولون: ورجل أكرمته أما البيت: بل بلد...

فلا حجة فيه لاحتمال أن تكون (رب) حذفت، وأبقى عملها من غير عوض منها و (بل) لمجرد العطف[4].

وما ذكره ابن مالك في أن الجر بـ (بل) و (الفاء) اتفاقا يخالفه ما جاء في الارتشاف من أن بعض النحويين زعم أن الجر هو بالفاء و (بل) لنيابتهما مناب (رب).

واحتج الكوفيون[5] بأن الواو هي العاملة؛ لأنها نابت عن (رب) فلما نابت عن (رب) وهي تعمل الخفض، فكذلك الواو لنيابتها عنها، وصارت كواو القسم والذي يدل على أنها ليست عاطفة أن حرف العطف لا يجوز الابتداء به غير أنه ابتدئ بها كقول الشاعر[6]:

وبـــلـــد لـــيـــس بهـــا أنـــيـــس . . . . . .

وما أشبه ذلك.

ورد البصريون[7] ما استدل به الكوفيون، فأما ما قالوا به من النيابة في الجر فهو باطل؛ لأنه قد جاء عن العرب الجر بإضمار (رب) من غير عوض منها نحو[8]:

(١) ينظر شرح التسهيل ٣/ ١٨٦.
(٢) ينظر الرضي ٤/ ٣٠٧.
(٣) ينظر الأشموني ٢/ ١١١.
(٤) ينظر شرح الجمل ١/ ٤٧٩.
(٥) ينظر الإنصاف ١/ ٣٧٦-٣٧٧، والرضي ٤/ ٣٠٨.
(٦) سبق تخريجه.
(٧) ينظر الإنصاف ١/ ٣٧٨-٣٨٠.
(٨) لجميل بثينة، ديوانه ١٦٨، والخصائص ١/ ٣٨٥، والإنصاف ١/ ٣٧٨، وابن يعيش ٣/ ٢٨، والمغني ١٤٤، والأشموني ٢/ ١١١.

رســـمِ دارٍ وقـفـتُ في طـلـلِـهْ كـدتُ أقـضي الحـيـاةَ مـن جللهْ

وكذلك فإنها قد أضمرت بعد (بل) نحو:

بلْ بلدٍ ملءُ الفجاجِ قتمُهْ

وليست نائبة عنها ولا عوضا منها.

وكذلك فإنه يحسن أن تظهر هذه الحروف معها فيقال: ورب بلد، بل رب بلد، فرب حور.

واختار أبو حيان مذهب البصريين حيث قال: « والمشهور أن الجر بعدها هو بإضمار (رب) بعدها كما أضمرت بعد (الفاء) و (بل) »[1]، وهذا ما اختاره أيضا في التذكرة[2]، بينما اختار مذهب الكوفيين في النكت[3].

والذي يبدو أن ما ذهب إليه البصريون من أن الجر بـ (رب) المحذوفة في التراكيب السابقة هو الوجه، وليس الجر بحرف العطف (الواو، أو (بل، أو (الفاء)؛ لأن التراكيب على تقدير (رب) المحذوفة، كما في: (وليل كموج البحر، بل بلد، فمثلك حبلى) وكذلك فإن حرف العطف لم يعهد أنه يعمل في غيره؛ ولهذا جاء اختيار أبي حيان موافقا للصناعة.

الجرّ على الجوار:

قد ينعت الاسم لأغراض معينة كالتخصيص، والتعميم، والتفصيل، وغير ذلك غير أنه يشترط في النعت أن يوافق المنعوت في أمور كالتعريف، والتنكير، والتثنية، والإعراب فتقول: هذا رجل شجاع، ورأيت رجلا شجاعا، ولكن ورد عن العرب[4] أن النعت لا يتبع المنعوت في الإعراب، وذلك قولهم: (هذا جحر ضبّ خرب) بجر (خرب، وحقه

(١) الارتشاف ٤/ ١٧١٧.

(٢) ينظر تذكرة النحاة صـ٨.

(٣) ينظر النكت الحسان صـ١١١.

(٤) ينظر الكتاب ١/ ٦٧، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٧٤، والمقتضب ٤/ ٧٣، والخصائص ١/ ١٩١، والإنصاف ٢/ ٦٠٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٨، والارتشاف ٤/ ١٩١٢-١٩١٣، وتذكرة النحاة ٣٤٦.

الرفع؛ لأنه وصف للحجر لا للضبّ، لكنه جر لمجاورته المجرور، وهذا ما يسمى بالخفض أو الجر على الجوار.

وقد اختلف النحاة في هذه المسألة على مذاهب هي:

الأول: ذهب جماعة من النحاة إلى جوازه في النعت فقط لثبوته في ذلك، ومنهم الخليل، وسيبويه[١]، والمبرد[٢]، وابن جني في المحتسب[٣]، والزمخشري[٤]، وابن هشام في المغني[٥]، وتبعهم السمين الحلبي[٦].

قال سيبويه: « ومما جرى نعتا على غير وجه الكلام: (هذا جحر ضبّ خرب) فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس؛لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره وليس بنعت للضبّ، ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضبّ فجروه؛ لأنه نكرة كالضبّ؛ ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضبّ؛ ولأنه صار هو والضبّ بمنزلة اسم واحد... »[٧].

واستدل هؤلاء بالشواهد الآتية[٨]:

قول الشاعر[٩]:

فإياكم وحيةَ بطنِ وادٍ هموز الناب ليس لكم بسيّ

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٦٧ و ٤٣٦.
(٢) ينظر المقتضب ٤/ ٧٣.
(٣) ينظر المحتسب ٢/ ٢٨٩.
(٤) ينظر الكشاف ٢/ ٣٧٢.
(٥) ينظر المغني ٦٤٦.
(٦) ينظر الدر المصون ٤/ ٢١١.
(٧) الكتاب ١/ ٤٣٦.
(٨) ينظر الكتاب ١/ ٤٣٦، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٧٤، والخصائص ٣/ ٢٢٠-٢٢١، والإنصاف ٢/ ٦٠٧، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٨.
(٩) للحطيئة، ديوانه، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان ١٣٩، والخصائص ٣/ ٢٢٠، والإنصاف ٢/ ٦٠٦، وابن يعيش ٢/ ٨٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٩. والهمز: العض، وسيّ: العدل والمثل، وبطن وادي: أراد نفسه.

فإن (هموز) نعت لـ (حية) فكان حقه النصب ولكنه جر لمجاورته (بطن) وهو مضاف مجرور وقول الآخر[1]:

كـأنّـما ضربـتْ قُـدّامَ أعـينـهـا قُطنا بمستحصد الأوتـارِ محلوجِ

فإن (محلوج) نعت لـ (قطنا) ولكنه جر لمجاورته الأوتار وهو مجور.

وقول الآخر[2]:

كـأن نسـج الـعـنـكـبـوتِ المـرمـلِ
عـلى ذرا قـلامـه المـهـدّل
سـبـوبُ كـتّـانِ بـأيـدي الـغُـزّلِ

فـ (المرمل) نعت لـ (نسج) فكان حقه النصب، ولكنه جر لمجاورته العنكبوت وهو مجرور.

وقول الآخر[3]:

كـأنّ ثـبـيرا في عـرانـين ودقّـه كـبـيرُ أنـاس في بـجـاد مـزمّـلِ

فإن (مزمل) صفة لـ (كبير) فكان حقه الرفع ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض (بجاد).

وقول الآخر[4]:

تُـريـك سـنـة وجـهٍ غـيرِ مـقـرفـةٍ بـلـساءَ لـيس بـهـا خـال ولا نـدبُ

فـ (غير) نعت لـ (سنة) فكان حقه النصب، ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض (وجه).

---

(١) لم أقف على قائله وهو في الإنصاف ٢/ ٦٠٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٨، والدر المصون ٤/ ٢١١، ستحصد الأوتار: أوتار القوس المحكمة، والقطن المملوج: أي المندوف.

(٢) لرؤية في ديوانه ٤٧، وهو في الكتاب ١/ ٤٣٧، والإنصاف ٢/ ٦٠٥، والخصائص ٣/ ٢٢١، المرمل: المنسوج المرفق، والقلام: ضرب من الحمض، والمهدل: المسترخي، والسبوب: الشقوق أي: قطع الكتان.

(٣) لامرئ القيس، ديوانه ١٥٨، في الخصائص ١/ ١٩٢، وشرح التسهيل ٣/ ٣٠٩، والمغني ٤٨٦، ثبير: اسم جبل، العرنين مقدم الألف، البجاد: الكساء المخطط (يجد).

(٤) لذي الرمة، ديوانه ٤، وهو في شرح التسهيل ٣/ ٣٠٩، والخزانة ٢/ ٣٢٤.

الثاني: وذهب جماعة من النحاة إلى جوازه مطلقا أي في النعت والعطف والتوكيد والشرط ومنهم الفراء[١]، وأبو عبيدة[٢]، وأبو البقاء العكبري[٣]، وابن مالك[٤]، وابن هشام في (شذور الذهب)[٥]، ونسبه[٦] إلى جماعة من المفسرين والفقهاء، ونسبه صاحب الإنصاف إلى الكوفيين عامة[٧].

وجعلوا منه[٨] قوله تعالى: ﴿...فَٱغۡسِلُواْ وُجُوهَكُمۡ وَأَيۡدِيَكُمۡ إِلَى ٱلۡمَرَافِقِ وَٱمۡسَحُواْ بِرُءُوسِكُمۡ وَأَرۡجُلَكُمۡ إِلَى ٱلۡكَعۡبَيۡنِۚ ...٦﴾ [المائدة] في قراءة من قرأ[٩] بجر (أرجلكم) فأرجلكم حقه النصب؛ لأنه معطوف على (وجوهكم) إلا أنه جر لمجاورته (رؤوسكم) المخفوض.

قال مكي[١٠] وهو بعيد لا يحمل القرآن عليه، ومثله قوله تعالى: ﴿لَمۡ يَكُنِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنۡ أَهۡلِ ٱلۡكِتَٰبِ وَٱلۡمُشۡرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّىٰ تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡبَيِّنَةُ ١﴾[البينة] فالمشركين مجرور على الجوار، وإن كان حقه الرفع؛ لأنه معطوف على (الذين) وهو مرفوع؛ لأنه اسم (يكن).

ورد البصريون[١١] بأن (المشركين) ليس معطوفا على (الذين كفروا) إنما هو معطوف على قوله (من أهل الكتاب) فدخله الجر لأنه معطوف على مجرور لا على الجوار.

---

(١) ينظر معاني القرآن ٢/ ٧٤-٧٥.
(٢) ينظر مجاز القرآن ١/ ١٥٥.
(٣) ينظر التبيان ١/ ٣١٨-٣١٩.
(٤) ينظر شرح التسهيل ٣/ ٣٠٧-٣١٥.
(٥) ينظر شرح شذور الذهب ٣١١.
(٦) ينظر المصدر السابق ٣١٢.
(٧) ينظر الإنصاف ٢/ ٦٠٢.
(٨) ينظر جامع البيان ١٣/ ١٣٢، والإنصاف ٢/ ٦٠٣، والتبيان ١/ ٣١٨، ومشكل إعراب القرآن ١/ ٢٢٠، والدر المصون ٤/ ٢١٢.
(٩) المحتسب ١/ ٢٠٨، وكشف المشكلات ١/ ٣٩٩.
(١٠) ينظر المشكل ١/ ٢٢١.
(١١) ينظر الإنصاف ٢/ ٦٠٥.

ومنه قول الشاعر[1]:

لـعـب الـــريـــاحُ بهـا وغـيـرّهـا بـعـدي ســوافي المُــورِ والـقـطـرِ

فخفض (القطر) على الجوار وإن كان أصله الرفع؛ لأنه معطوف على سوافي لا على (المور)؛ لأنه ليس للقطر سوافي كالمور حتى يعطف عليه.

وقول الشاعر[2]:

يا صاحِ بلّغْ ذوي الزوجاتِ كلّهم أنْ ليس وصلٌ إذا انحلّت عرا الذَنَبِ

فقد جر (كلهم) وكان حقه النصب؛ لأنه توكيد لـ (ذوي).

الثالث: ذهب جماعة من النحاة إلى نفي الجر بالجوار ومنعه مطلقا، ومنهم ابن جني[3]، والسيرافي[4]، والزجاج[5]، والنحاس[6]، ومكي بن أبي طالب القيسي[7]، وابن الحاجب[8]، وأبو البركات الأنباري في الإنصاف[9].

غير أن السيرافي، وابن جني ذهبا إلى تأويل هذا التركيب فقدره السيرافي (هذا جحر ضبّ) خرب الجحر منه، ثم حذف الضمير للعلم به ثم أضمر (الجحر) فصار خرب، ولم يبرز الضمير كما لم يبرز في: مررت برجل قائم أبواه لا قاعدين، ولو برز لقال: لا قاعداهما، وهذا يشبه القول (مررت برجل حسن الوجه) بالإضافة والأصل حسن الوجه منه،

---

(١) لزهير بن أبي سلمى، شرح ديوانه ٨٥، والإنصاف ٢/ ٦٠١، والخزانة ٤/ ١٢٨، والسوافي: الرياح، المود: التراب.

(٢) قائله أبو غريب أحد شعراء الأعراب، معاني القرآن للفراء ٢/ ٧٥، وشرح التسهيل ٣/ ٣١٠، والمغني ٦٤٦، و (انحلت عرا الذنب) كناية عن عدم القدرة على الجماع.

(٣) ينظر الخصائص ١/ ١٩٢ و ٣/ ٢٢٠.

(٤) ينظر الارتشاف ٤/ ١٩٦٤، والمغني ٦٤٧، والهمع ٢/ ٤٤١.

(٥) ينظر معاني القرآن وإعرابه ٢/ ١٥٣.

(٦) ينظر إعراب القرآن ١/ ٣٠٧.

(٧) ينظر المشكل ١/ ٢٢٠.

(٨) ينظر الأمالي النحوية ١/ ١٤٩-١٥٠.

(٩) ينظر الإنصاف ٢/ ٦٠٩-٦١٠.

وحذف الضمير للعلم به[1].

وقدره ابن جني على حذف المضاف فالأصل عنده: (هذا جحر ضبّ خرب جحره) مثل (حسن وجهه) ثم حذف (الجحر) المضاف إلى الهاء وأقيمت الهاء مقامه، فارتفعت؛ لأنه المضاف المحذوف كان مرفوعا، فلما ارتفعت الضمير في (خرب) فصار وصفا (للضبّ، وإن كان الخراب للجحر لا للضبّ.

واختار أبو حيان جوازه في النعت قال: « ومما لم يقع النعت فيه المنعوت قول العرب (هذا حجر ضبّ خرب)... وهذا رواه سيبويه وغيره عن العرب بالرفع وهو الأصل والقياس الجر »[2].

ثم قال: « فإذا ثنيت قلت: هذان حجرا ضب خربان، بالرفع، ولا يجوز خربين خلافا لمن أجاز ذلك اتكالا على فهم المعنى »[3]، وقال عن تأويل السيرافي، وابن جني: «وتقديرهما خطأ[4]؛ لأن إبراز الضمير حينئذ واجب للإلباس »[5].

واختاره في البحر في إعراب قوله تعالى: (وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين) فقال: « الجر على الجوار لم يرد إلا في النعت حيث لا يلبس »[6].

ويلحظ الباحث على ما ورد في أقوال النحاة في هذه المسألة ما يأتي:

١ - إقرار النحاة بعامل معنوي يعمل الجر وهو ما يسمى بالجر على الجوار إنما هو لهجة لبعض القبائل، وقد أسندها سيبويه - كما مر - لبعض القبائل ولم يعينها وإن كان قد اعترف بأن الرفع هو القياس والأصل؛ لذا تعد هذه المسألة في المسائل التي يتجلى فيها الخلط بين مستويات اللغة (بين اللغة الفصحى واللهجات)[7].

---

(١) ينظر الارتشاف ٤/ ١٩١٤، والمغني ٦٤٧، والهمع ٢/ ٤٤١.
(٢) ينظر الارتشاف ٤/ ١٩١٤
(٣) المصدر السابق ٤/ ١٩١٣.
(٤) ينظر المصدر السابق ٤/ ١٩١٤.
(٥) الهمع ٢/ ٤٤١.
(٦) البحر المحيط ٣/ ٢٧٠.
(٧) ينظر تقويم الفكر النحوي ١٧٦.

٢ – وإذا كان هذا النطق أسند لبعض العرب فهل يصلح هذا النطق أن يعمم بحيث يكون (الجر على الجوار) عاملا نحويا، وقد وصفه أبو البركات الأنباري[١] بأنه شاذ لا يعول عليه ولا يقاس عليه فهو كالجزم بـ (لن) والنصب بـ (لم، ووصفه ابن هشام[٢] بأنه في النعت قليل وفي التوكيد نادر.

٣ – ثمة حادثة للفراء تدل على أن ما يقوله النحاة بالعامل النحوي ليس إلا نطقا لهجيا.

يقول الفراء[٣]: أنشدني أبو الجراح[٤]: يا صاح بلغ ذوي الزوجات كلهم... بخفض (كلهم) فقلت له: هلا قلت: كلهم – يعني بالنصب – فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه فأنشدنيه بالخفض.

ويتضح من هذه الحادثة أن هذا الأعرابي إنما ينشد طبقا لعادته اللهجية التي حملته اتباعها، ولو كان في النطق الصحيح ما يفضل هذه العادات[٥].

وعليه فإن الباحث يرى أن (الجر بالجوار) ظاهرة صوتية محضة كالإتباع وغيره وليست ظاهرة تركيبية ولا يصلح أن تكون عاملا نحويا يقعد له.

وهذا ما ألمح إليه ابن جني[٦] – وتبعه العكبري[٧] – حينما جعل الجوار في الألفاظ المتصلة ويعني في الكلمة الواحدة، وفي المنفصلة ويعني به في التركيب هو نوع من التشاكل في الألفاظ، ومثال على الكلمة الواحدة مجاورة العين للام بحملها على حكمها، وذلك قولهم في صوم: صيّم... ومثله قولهم في جوع: جيع، ومنه أيضا إجازة نقل الحركة في الثلاثي ساكن الوسط إذا وقف عليه نحو: بكر وأما المنفصل فهو قولهم: هذا جحر ضبّ

(١) ينظر الإنصاف ٢/ ٦١٥.
(٢) ينظر المغني ٦٤٦.
(٣) ينظر الهمع ٢/ ٤٤٠-٤٤١.
(٤) هو أبو الجراح العقيلي أحد فصحاء الأعراب الذين أخذ عنهم العلماء مكان ممن شايع الكسائي على سيبويه في المسألة الزنبورية، ينظر الإنصاف ٢/ ٧٠٣.
(٥) ينظر تقويم الفكر النحوي ١٧٦.
(٦) ينظر الخصائص ٣/ ٢١٨-٢٢١.
(٧) ينظر التبيان في إعراب القرآن ١/ ٣١٨-٣١٩.

خرب... فالمجاورة في الأمثلة التي ذكرها ابن جني وغيره هي ظاهرة صوتية محضة وكذلك الجر بالجوار ظاهرة صوتية لهجية وليست عاملا نحويا.

ويرى الباحث أن الحركة الإعرابية في النعت – إذا كانت على الجر بالجوار – حركة مناسبة لا قيمة لها من حيث الدلالة ويبقى النعت نعتا وإن تغيرت حركته الإعرابية.

تقديم الفاعل أو المفعول المحصور بـ (إلا):

إذا انحصر الفاعل أو المفعول بـ (إنما) وجب تأخيره[1] فمثال الفاعل المحصور نحو: إنما أكرم عمرا زيد، والمفعول المحصور نحو: إنما أكرم زيد عمرا، فلا يجوز تقديم المحصور على غير المحصور إذ لم يظهر كونه محصورا إلا بتأخيره، أما إذا انح بـ (إلا) ففيه خلاف على أقوال:

الأول: يجوز تقديم المحصور فاعلا كان، أو مفعولا، وهو مذهب الكسائي[2] عنده: ما أكرم إلا زيد عمرا، وما أكرم إلا عمرا زيد، واستدل بقول الشاعر[3]:

فلم يدر إلا اللهُ ما هيجت لنا عشية آناء الديار وشامها

فقدم الفاعل المحصور هو لفظ الجلالة (الله) على المفعول به وهو (ما هيجت).

وقول الآخر[4]:

ما عاب إلا لئيم فعل ذي كرم ولا جفا قطّ إلا جبّأ بطلا

فقدم الفاعل المحصور (لئيم) على المفعول به وهو(فعل).

---

(١) ينظر الرضي ١/ ١٦٧-١٦٩، وابن عقيل ١/ ٤٨٨، والأشموني ١/ ٤٠٦.

(٢) ينظر الارتشاف ٣/ ١٣٥٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٢٠، وتذكرة النحاة ٣٣٤، وابن عقيل ١/ ٤٨٨، والأشموني ١/ ٤٠٦، والهمع ١/ ٥١٦.

(٣) لذي الرمة، ديوانه صـ٩٨٩، والأشموني ١/ ٤٠٤، وابن عقيل ١/ ٤٨٩، وأوضح المسالك ٢/ ١٣١، والهمع ١/ ٥١١.

(٤) لم أقف على قائله، وهو في شرح التصريح ١/ ٢٨٤، وفي تذكرة النحاة صـ٣٣٥، والهمع ١/ ٥١٧.

وقول الآخر[1]:

تــزودت مــن لـيـلى بتكليم ساعة فـما زاد إلا ضـعـفَ مـا بي كلامُها

فقدم المفعول به وهو (ضعف) على الفاعل (كلامها) مع كون المفعول منحصرا.

وتابعه ابن مالك[2]، واشترط ظهور القصد كما في الشواهد السابقة، فإن لم يظهر فلا يجوز، وكأن أصل الجملة (ما أكرم إلا عمرا زيد) فـ (زيد) مقدم معنى، وليس بمستثنى والمراد: (ما أكرم زيد إلا عمرا) فالمعنى لا ينعكس[3].

الثاني: ذهب أكثر البصريين، والفراء، وابن الأنباري[4] أنه إذا كان المحصور فاعلا امتنع تقديمه فلا يجوز عندهم: ما أكرم إلا زيد عمرا، وأولوا الشواهد السابقة، فقوله: (لم يدر إلا الله ما هيجت لنا) على أن (ما هيجت) مفعول بفعل محذوف، والتقدير: فلم يدر إلا الله درى ما هيجت لنا، وهكذا بقية الشواهد.

وإنما منعوا ذلك لأن ما قبل (إلا) لا يعمل عندهم فيما بعدها إلا أن يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو: ما جاءني إلا زيدا أحد، أو تابعا للمستثنى نحو: ما جاءني إلا زيد الظريف[5]، فإن كان المحصور مفعولا جاز تقديمه عندهم نحو: ما ضرب إلا عمرا زيد[6].

الثالث: ذهب بعض البصريين[7]، واختاره الجزولي[8]، والشلوبين[9] إلى أنه لا يجوز

---

(١) هو لقيس بن الملوح (مجنون ليلى)، ديوانه، جمع وتحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر، القاهرة، بدون (ت، ط) صـ١٩٤، وفي ابن عقيل ١/ ٤٩١، والأشموني ١/ ٤٠٥، وأوضح المسالك ٢/ ١٢٢، والهمع ١/ ٥١٦.

(٢) ينظر شفاء العليل ١/ ٤٢٠، والأشموني ١/ ٤٠٦.

(٣) ينظر الرضي ١/ ١٦٩.

(٤) ينظر الرضي ١/ ١٧٠، وأوضح المسالك ٢/ ١٢٠، وابن عقيل ١/ ٤٨٨، والأشموني ١/ ٤٠٦.

(٥) ينظر الرضي ١/ ١٦٩.

(٦) ينظر ابن عقيل ١/ ٤٩٢، والأشموني ١/ ٤٠٦، وابن الناظم ٢٢٩.

(٧) ينظر ابن عقيل ١/ ٤٩٢، والارتشاف ٣/ ١٣٥٠.

(٨) ينظر الارتشاف ٣/ ١٣٥٠.

(٩) ينظر التوطئة ١٦٥.

تقديم المحصور بـ (إلا) فاعلا كان، أو مفعولا حملا لـ (إلا) على (إنما).

واضطرب أبو حيان،إذ اختار في (الارتشاف) مذهب الكسائي فقال: « والذي نختاره مذهب الكسائي وقوفا مع السماع »[1]، واختار مذهب البصريين في (تذكرة النحاة)[2].

ويبدو للباحث أن السماع هنا لا يعدو أن يكون إلا شعرا، وللشعر لغته الخاصة به، ولا يجوز القياس على الشعر وحده إن لم يسنده النثر، وكذلك فإن السماع الذي قال به أبو حيان قليل، فقد ذكر ثلاث شواهد، علما أن الشاهد الثالث هم من شواهد المذهب الثاني، وهو قول ذي الرمّة:... فما زاد إلا ضعف ما بي كلامها، وعليه فإن مذهب البصريين هو الأرجح.

(١) الارتشاف ٣/ ١٣٥٠.

(٢) ينظر تذكرة النحاة صـ٣٣٦.